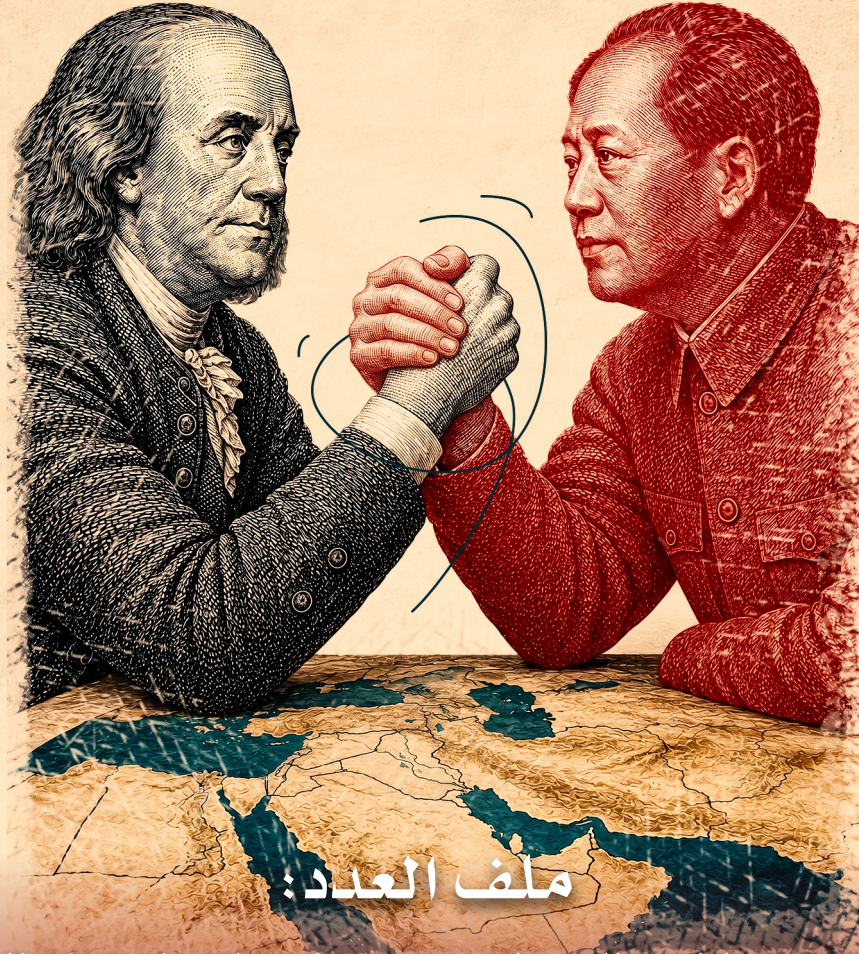




صعود الصين ودلالاته الاستراتيجية وانعكاساته على الشرق الأوسط

- انتقال بكين لفاعل وتخليها عن الحياض البراغماتي يحدد مستقبل العلاقات العربية / الصينية
- ٥ إجراءات لتسريع تنفيذ المشروعات السعودية - الصينية و٤ اعتبارات لتحفظات بكين
- ٣ قيود تواجه تحول الصين لقوة قيادية عالمية فالقوة الاقتصادية وحدها لا تضمن القيادة
- مصلحة روسيا انتقال المعركة للشرق الأوسط لهزيمة أمريكا بدعم صيني / روسي لإيران
- تنافس الصين والهند لمنع الانفراد بالسيطرة والتكيف مع توزيع النفوذ وضبط التوازنات
- الخطر الأكثر ترجيحًا تآكل "الناتو" تدريجيًا وعجز أوروبا يكرس اعتمادها على أمريكا



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



Gulf Research Center
Knowledge for All

WWW.GRC.NET



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter



قسمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم:
جهة العمل:
القسم:
العنوان:
صندوق البريد:
الدولة/المدينة:

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: 12379319000100

اسم البنك: البنك الأهلي السعودي

ايبان: SA26-1000-0012-3793-1900-0100

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

افتتاحية العدد

أمن الخليج والنظام الدولي الجديد

4

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

ورشه عمل مركز الخليج للأبحاث لمناقشة كتاب «التحول الأخضر في السعودية»

6

د. محمد عبد الرؤوف



دراسة العدد

الصين تتعاون مع التكتلات الإقليمية الخمسة في الشرق الأوسط ولا تتصدى لتحالفات جديدة

13

أ.د. ديانج صن / شياو شوان تشن



قضية العدد

من الوساطة لبناء الأساس الواقعي ومسار الارتقاء بالتعاون الصيني / العربي

18

د. تشن يوانغ

الاشتراك السنوي

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية: ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣٠,٥ ديناراً
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣٠,٥ ديناراً
سلطنة عمان: ٣٠,٥ ريالاً
الأردن: ٤٠,٥ ديناراً

اللواء بحري مهندس (م). صالح بن صنيح العتيبي

اللواء البحري الركن (م). عبد الله بن جابر الزايد

د. لطف الدين خوجه يوف

د. يوان تشانغ

د. نارايانا جانااردهان

السفير أليساندرو مينوتو

أ.د. نورهان الشيخ

أ.د. توات عثمان

د. هاجد بن يحيى الأصلعي

د. غانم علوان الجميلي

أ.د. وانغ قوانغدا

اللواء د. أكرم عبد الرزاق المشهدي

حازم سالم الضمور

د. مولاي بوبكر حمداني

أ.د. عبد الله الفرجاني

د. كريستيان كوخ

د. عمر الرداد

د. محمد خير الدين قرياق

عميد (م) د. سعود الشرفات

أ. د. سعد علي الحاج بكري

د. المتوكل طه

أ.د. يسري أبو شادي

أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

د. نواف التميمي

أ. د نادين الكحيل

وقفة

التوازن.. وحقيقة تأثير صعود الصين

جمال أمين همام

25

29

34

40

45

50

55

61

68

73

78

85

89

95

100

105

113

118

123

129

136

141

148

154

159

هذا العدد

هذا العدد المائل بين أيدي قراء مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (٢٢٧) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من نوفمبر ٢٠٢٦م، يطرح قضية (صعود الصين ودلالاته الاستراتيجية وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط)، واستعرض العدد رؤية عدد من المتخصصين في مختلف مجالات البحوث وعلوم الاستراتيجيات والعسكريين وأساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون الدولي، من مختلف الدول في قارات العالم حول تأثير وتداعيات صعود الصين كقطب دولي جديد في النظام الدولي، ودورها في صياغة عالم ما بعد القطبية الأحادية، وهل ستكون منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وند لها، أو تتفوق عليها وتكون الصين القوى الأكبر في العالم ومدى قابلية ذلك للتحقيق، وإذا تحقق ذلك كيف يكون تأثير الصين القادم على العالم عامة وعلى منطقة الشرق الأوسط خاصة، وعلى المنطقة العربية بصفة أكثر خصوصية، وما هو المطلوب من الدول العربية للتعامل مع ما قد يحدث جراء هذه المتغيرات المحتملة.

من حيث المبدأ لم يتفق الباحثون على حتمية القطبية الصينية وأشاروا إلى أن الصين دولة نامية حتى رغم تحقيق إنجازات كبرى في الألفية الثالثة خاصة على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي، بل والعسكري أيضاً، لكنها مازالت تعاني من معوقات هيكلية تجعلها تراوح في مصاف الدول النامية ولن ترتقي بسهولة إلى مصاف القطب العالمي كما يتوقع المتفائلون، وأن الولايات المتحدة مازالت القوة الأكبر عالمياً بما تملكه من مقومات عسكرية واقتصادية / صناعية وتكنولوجية وعلمية ونفوذ دولي وهيمنة وتواجد عسكري يصاحبه قرار نافذ، وإن كان المتفائلون يعترفون بما حققته الصين لكن لم يتمكنوا من الإقرار بتجاوز الصين للقوة الأمريكية، و يقررون بزيادة هامش المناورة والمنافسة الصينية للولايات المتحدة على الساحة الدولية، لكن ما زال للولايات المتحدة نفوذ قوي في منطقة جنوب وشرق آسيا أي في منطقة الجوار الجغرافي للصين، حيث مازال لدى واشنطن أوراق كثيرة تستطيع استخدامها لاحتواء الصين، ومنها قضية تايوان، ودعم صعود الهند المنافس الإقليمي للصين وقد قطعت الهند بالفعل شوطاً بعيداً في التنمية التي يصاحبها الطموح أن تكون دولة ذات نفوذ كبير على المستوى الإقليمي والدولي، إضافة إلى وجود الدول المتحالفة مع أمريكا في تلك المنطقة، كما أن أمريكا مازالت تلعب الدور الأقوى والقائد في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، كما أنها مازالت متحالفة مع دول الاتحاد الأوروبي والدول الصناعية، كما يرى هؤلاء أن دور منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس مازال في طور التكوين حيث ما يزال الدولار الأمريكي هو المهيمن على سوق العملات الدولية، وكذلك الصين لم تكتف من إنتاج الطاقة وتعتمد على الواردات خاصة النفط والغاز، وكذلك من مكونات الصناعات الرقمية الحديثة، كما أنها لا تستطيع الاستغناء عن السوق الأمريكي والأسواق العالمية لتصريف منتجاتها رغم مشروعها العملاق (الحزام والطريق) والانفاق المالي الضخم على هذا المشروع، بل تقيم أمريكا ممرات تجارية كبرى تنافس الحزام والطريق.

فيما يهتم المنطقة العربية، يرى المتخصصون أن فائدة صعود الصين هو توسيع دائرة الشركاء للدول العربية وتوسيع هامش المناورة، لكن لم تحل بكن محل واشنطن في القضايا الاستراتيجية كالقضايا العسكرية والأمن والتسلح فلن تشارك بكن بدور عسكري في الشرق الأوسط ولن تنضم إلى أي تحالفات أمنية، إضافة إلى معضلة علاقاتها أو تحالفها مع إيران، وكذلك مصالحها مع روسيا وما تفرضه حساباتها الخاصة، والأوضح أن بكن تعلن صراحة ودون مواربة أنها لن تتدخل عسكرياً في الشرق الأوسط ولن تدخل في تحالفات أمنية، وأن علاقاتها تجارية ولصالح التنمية فقط.

كل ذلك وغيره يجعل منطقة الشرق الأوسط لا تراهن كثيراً على الصين في حالة صعودها إلا في إطار التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (٢٢٨) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر ديسمبر (٢٠٢٦م) في الملف الرئيسي "إثيوبيا بين انقسامات الداخل وصراع الجوار: مركزية الدولة وشبح التقسيم". وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

- لا يلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تكليف مسبق ودون تحديد محور المقال.
- الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.
- لا يزيد بأي من الأحوال عدد الكلمات عن ٢٠٠٠ كلمة للمقال على أقصى تقدير، ولن يتم التعامل مع أي مقالات تتجاوز عدد الكلمات المحدد.
- لن يتم التعامل مع المقالات التي ترد دون ذكر اسم الكاتب والتعريف به.
- المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.
- مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة ولبست باللهجات المحلية، ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة أو المنقولة من مواقع الإنترنت.
- المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.
- احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة.

الإسهامات

- ✦ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ✦ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ✦ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.
- ✦ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ✦ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتيبنها مركز الخليج أو مجلة آراء.

أمن الخليج والنظام الدولي الجديد

في إطار التناول الاستشرافي البحثي والإعلامي حيال القضايا الإقليمية والعالمية لمجلة (آراء حول الخليج)، وضمن قراءة المتغيرات المتعلقة بما يتردد حول تركيبة النظام الدولي الجديد، وتداعيات ذلك على منطقة الخليج العربي، خصصت المجلة هذا العدد المائل بين يدي القراء حول "تداعيات صعود الصين ودلالاته الاستراتيجية وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط"، وبالتبعية قراءة ما حققته الشراكة العربية / الخليجية - الصينية بعد انعقاد القمة المشتركة الأولى منذ ٤ سنوات ومع انعقاد القمة الثانية، وما بين القمتين من زيارات متبادلة، رفيعة المستوى بين الجانبين، وتوقيع عشرات الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون لتفعيل هذه الشراكة لمصلحة كافة الأطراف ذات العلاقة، وقدمت المجلة في هذا العدد دراسات ومقالات متنوعة حول المتوقع من صعود الصين كقطب رئيسي في النظام الدولي الجديد، والمأمول من الشراكة العربية / الصينية، وتأثير ذلك الصعود على الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة.



د. عبد العزيز بن عثمان بن سقر

ومع الاهتمام الخليجي بمستقبل النظام الدولي الجديد الذي مازال طور التشكيل دون حسم، كون دول المنطقة لن تقف موقف المتفرج، بل المشارك الفاعل في هذا النظام.

تظل "الواقعية" تحكم توجهات المملكة العربية السعودية ودول الخليج حيال النظام الدولي، ونؤكد هنا أن الواقعية ليست جديدة في السياسة الخارجية للمملكة ودول الخليج تجاه المجتمع الدولي، بل راسخة منذ أن تأسست المملكة على يد المغفور له بإذن الله تعالى جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - يرحمه الله - واستمرت هذه السياسة حتى الوقت الحالي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - يحفظه الله - حيث تحتفظ المملكة بعلاقات إيجابية مع جميع دول العالم غربه وشرقه وشماله وجنوبه ومع الدول العربية والإسلامية والإقليمية

في مقدمة أولوياتها الدفاعية، وفي هذا الصدد إذا تحدثنا عن العلاقات مع الصين تحديداً، فإن المملكة تشتمل اتفاقياتها مع بكين، وتسعى إلى تطويرها لتحقيق أهدافها، كما أنها حريصة على توفير إمدادات الطاقة إلى الصين وترجمة بنود الاتفاقيات المبرمة معها لتحقيق الاستفادة المتبادلة في كافة المجالات ومنها التبادل التجاري والاستفادة من التقدم التكنولوجي للصين وتعظيم العائد من التدفقات الاستثمارية المتبادلة، وفي الوقت ذاته تتفهم سياسة الصين في علاقاتها الخارجية التي تعتمد على الاقتصاد والتنمية دون الدخول في تحالفات دفاعية أو صيغ أمنية تلزمها بالتواجد في المنطقة، وكذلك تفهم طبيعة علاقاتها المتنوعة مع كافة دول منطقة الشرق الأوسط، لذلك تسير العلاقات السعودية / الصينية في مسارات متوازنة وليست متقاطعة لتحقيق الاستفادة المتبادلة بعيداً عن صيغ التحالفات الأمنية والعسكرية.

وتظل دول المنطقة تأمل من الصين أن تعظم دورها الدبلوماسي، والقيام بمبادرات سلمية للتهديئة والمساهمة في حل القضايا الإقليمية الشائكة ومنها قضية أمن منطقة الخليج، والقضية الفلسطينية، مستفيدة من علاقاتها بأطراف هذه القضايا، وكذلك لعلاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي، وكونها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، حيث ترى كثير من الدول العربية أن الصين مازالت تضطلع بدور أقل من المتوقع منها في الشرق الأوسط، ولا يتناسب مع ثقل وتأثير الصين في العلاقات الدولية، وترى هذه الدول أن صعود الصين كقطب رئيسي يستلزم الخروج من سياسة الحذر والتحفظ الشديدين وأن تتخبط في قضايا المجتمع الدولي بصورة أكثر فاعلية، بما يجب أن تضطلع به قوى كبرى أو عظمى تتبوأ القيادة في المجتمع الدولي، وهذا ما حدث في الحقب التاريخية السابقة حيث يفرض الدور القيادي على الدول المؤثرة في النظام الدولي أن يكون لها مواقف وأدوار في رسم سياسات المجتمع الدولي، فالموقف الرمادي لا يناسب الأقطاب الكبرى، وهذا ما نأمل من الصين حتى يتحقق التوازن في المستقبل، خاصة بعد تواضع دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في إدارة قضايا العالم، وكذلك تراجع دور كثير من الدول التي كانت قائمة في المجتمع الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور النظام الدولي الذي قادته الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

ضمن سياسة متوازنة تسعى لتحقيق مصالح المملكة، ورفاهية شعبها، وتنفيذ خطط التنمية، وبسط الأمن المستدام في المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، وتثبيت السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كافة.

وأكدت الأحداث التي تشهدها المملكة ومنطقة الخليج حالياً على عدة متغيرات مهمة تؤسس لمرحلة جديدة تقوم على ثوابت ومركزات تناسب المتطلبات وتواجه التحديات تحت عنوان رئيسي هو تأسيس (منظومة الأمن المستدام) الذي يعتمد على القوة الذاتية في المقام الأول لمواجهة التحديات والمخاطر القائمة والمحتملة، ثم الاشتراك أو التحالف مع القوى الإقليمية التي تشاركنا الاهتمام بالأمن الإقليمي وتؤمن بضرورة إرساء السلام والاستقرار في المنطقة من منطلق الحيادية بعيداً عن أجندات خفية للتغلغل، أو تحقيق مصالح خاصة لطرف ما على حساب المنطقة وأمن دولها، أي التوسع في الأمن الذاتي، والتعاون مع القوى المحبة للاستقرار والسلام في إطار التوازن الاستراتيجي، والتأكيد على سياسة عدم الانحياز أو عدم الانسحاق خلف تحالفات دولية تركز التبعية والاستقطاب غير المجدي إلا لخدمة مصالح الدول التي تسعى لفرض الهيمنة. كما أنه يأتي في صلب الأمن المستدام نظرية الدفاع وليس الهجوم، أي تأمين المنطقة ومحاصرة التوترات والصراعات لا تأجيجها.

ونعتقد أن المملكة العربية السعودية وضعت رؤيتها للأمن الوطني والإقليمي والتوازنات المستقبلية بوضوح، وقد استثمرت كثيراً في تحقيق ذلك؛ سواء في بناء الكوادر العسكرية الوطنية المدربة والمؤهلة، أو تنويع مصادر التسليح حسب مقتضيات الحاجة وتطور الحروب وانتقالها إلى الأجيال الجديدة، متخطية أنماط الحروب التقليدية، وكذلك توطين الصناعات العسكرية الحديثة وفق خطط مدرجة في إطار رؤية ٢٠٣٠، ثم التحالفات الموضوعة دون اندفاع أو تخاذل كون الأمن والاستقرار ضرورة حتمية لا تراجع عنها، بما في ذلك الأمن البحري وتأمين طرق سلاسل إمداد التجارة والطاقة وفي مقدمتها مضيق هرمز ومضيق باب المندب والممر الملاحي في البحر الأحمر، والمملكة عند تطبيق هذه الاستراتيجية لا تسعى لنقل الحروب خارج حدودها، بل تتبع سياسة أمنية دفاعية فقط كونها ليست دولة توسعية وليس لديها أجندات خاصة أو غير معلنة، كما أنها في سبيل تحقيق ذلك لا تعمل كثيراً على أطراف دولية لها مصالح خاصة، أو لاتضع منطقة الخليج العربي

ورشة عمل مركز الخليج للأبحاث لمناقشة كتاب «التحول الأخضر في السعودية» المسار السعودي يعتمد مقاربة متوازنة للطموح المناخي وأمن الطاقة واستمرار النمو الاقتصادي

نظم مركز الخليج للأبحاث، الخميس الموافق 8 أكتوبر 2026م، بمقر المركز في الرياض، ورشة عمل لمناقشة مسودة كتاب «التحول الأخضر في المملكة»، المزمع إصداره قريباً. بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين وأساتذة الجامعات، إلى جانب ممثلين عن وزارة البيئة والمياه والزراعة، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والهيئة العامة للمساحة، ناقشت الورشة محاور الكتاب التي أبرزت دور المملكة الريادي في التحول الأخضر والاستدامة مع التركيز على أهمية تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية وكذلك تطوير البيانات البيئية لخدمة صناع القرار والتحول الطاقوي والاقتصاد الدائري للكربون وحماية الموارد الطبيعية والتنوع الأحيائي وطاقة الرياح في المملكة ودور وسائل التمويل المبتكرة والذكاء الاصطناعي في تعزيز الاستدامة وحماية الموارد.

د. محمد عبد الرؤوف

ثم استعرض الدكتور عبد العزيز بن صقر أهم أنشطة وإنجازات المركز وهو مؤسسة علمية استشارية مستقلة وغير ربحية. جاءت نشأة المركز برؤية تسعى إلى ملء الفراغ البحثي في منطقة الخليج وتقديم تحليلات موضوعية من داخل المنطقة بدلاً من الاعتماد على القراءات الخارجية، متخذاً من "المعرفة للجميع" شعاراً له عبر إتاحة كافة إنتاجه العلمي للجمهور. يتوزع نشاط المركز الجغرافي على دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى اليمن، والعراق، وإيران، ويدير أعماله من مقرات رئيسية وفرعية تشمل الرياض، وجدة، وجنيف، وكامبريدج، وبروكسل.

تتنوع أنشطة المركز لتشمل مجالات بحثية وتدريبية واسعة، ومن أبرزها

الدراسات والبحوث الاستراتيجية: يركز في إصداراته على العلوم الاجتماعية، والسياسات الخارجية، وقضايا الأمن والدفاع، والأنظمة السياسية، وشؤون الطاقة والاقتصاد والبيئة والاستدامة.

تنظيم المؤتمرات والملتقيات الدولية: يقيم فعاليات محورية

تأتي هذه الورشة في إطار حرص مركز الخليج للأبحاث على الاستفادة من الخبرات الوطنية والأكاديمية المتخصصة، وإثراء إصداراته بالرؤى المتخصصة التي تسهم في تناول قضايا التحول الأخضر والاستدامة في المملكة بما يبرز دور المملكة الرائد محلياً وإقليمياً وعالمياً في حماية البيئة والمواد الطبيعية والتحول الطاقوي.

افتتح الورشة الدكتور عبد العزيز بن صقر مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث حيث أوضح الهدف الأساسي من الورشة وهو إثراء المحتوى العلمي للكتاب بملاحظات الحضور من متخصصين وأصحاب قرار.



الدكتور عبد العزيز بن صقر



جهد المملكة استثنائي يقود المنطقة لإعادة صياغة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والاستدامة كركيزة بنيوية ضمن رؤية

• التهديدات البيئية التقليدية مثل (المياه، التصحر، بالإضافة إلى التهديدات الجديدة مثل (تغير المناخ، مخلفات الهدم والبناء).

• أهداف التنمية المستدامة SDGs.



تجمع الخبراء الدوليين، مثل "ملتقى الخليج للأبحاث" السنوي في جامعة كامبريدج، وحوارات استشراف المستقبل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

البرامج التنفيذية والتعليمية: يقدم برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات القيادة والمهنيين في القطاعين الحكومي والخاص حول القضايا الدولية والسياسات العامة.

ثم استعرض الدكتور محمد عبد الرؤوف مدير برنامج أبحاث البيئة والاستدامة أهم أنشطة برنامج أبحاث البيئة والاستدامة والتي تركز إلى دراسة

• الاتجاهات في حالة البيئة والموارد الطبيعية.

• الدوافع الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية لهذه الاتجاهات.

• المبادرات الرئيسية التي اتخذت لمعالجة هذه القضايا وكيف يمكن تعزيزها.

لم يعد البُعد البيئي مبادرات هامشية بل محوراً جوهرياً لسياسات الدولة الساعية لتأمين مستقبل الأجيال القادمة وتنويع مصادر الدخل

تقنيات الهيدروجين النظيف وتطوير كفاءة الطاقة. إن هذا المزيج الفريد بين الحفاظ على البيئة وهندسة التحول الطاقوي يثبت للعالم قدرة الدول النفطية الكبرى على قيادة الابتكار الأخضر، وضمان أمن الطاقة العالمي والمحلي بالتوازي مع حماية الكوكب.

ثم استعرض د. عبدالله جحان محمد بن جحان مستشار تعليمي بوزارة التعليم سابقاً الفصل الأول حول البنية التشريعية والمؤسسية حيث تواصل المملكة العربية السعودية تعزيز توجُّهها نحو الاستدامة عبر تبني التقنيات الخضراء، باعتبارها أحد العناصر الرئيسة في استراتيجيتها البيئية، وتسعى ضمن إطار رؤية 2030 إلى تسريع دمج الحلول الخضراء المبتكرة في مختلف القطاعات كما أدركت السعودية أهمية التحول إلى الطاقة النظيفة وضمان مستقبل طاقي مستدام بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط؛ من خلال تطوير قطاعات الطاقة الأخرى، فقد تجسّد هذا التوجُّه في تغيير مُسمّى وزارة البترول والثروة المعدنية إلى وزارة الطاقة لتكون مسؤولة عن إدارة وتطوير جميع موارد الطاقة في المملكة .

ويرتكز الاقتصاد الأخضر على ثلاثة أبعاد رئيسية، البُعد الاقتصادي وما يرتبط به من منافع ونُمو مستدام، البُعد الاجتماعي الذي يُعزّز رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية، البُعد البيئي الذي يتضمّن الحفاظ على صحة الإنسان وحفظ واستغلال الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة البنية التشريعية والمؤسسية (إعادة الهيكلة الشاملة) في مجال التحول الأخضر في المملكة العربية السعودية، وتحليل دورها في دعم مسيرة الاستدامة البيئية والتحول الطاقوي في ضوء مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويركز البحث على تقييم فاعلية الأطر القانونية والرقابية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع الميداني، من خلال تصميم استبيان موجه إلى عينة من المختصين والعاملين في القطاعات الحكومية والخاصة والأكاديمية ذات العلاقة، وتناول الاستبيان خمسة محاور رئيسية: البنية التشريعية للتحول الأخضر، البنية المؤسسية وإعادة الهيكلة، التخصص المؤسسي وفاعلية المراكز الوطنية البيئية، الأدوات الرقابية وآليات الامتثال، والممكنات المالية مع التركيز على أدوات التمويل المستدام ودور صندوق البيئة.

واستعرض أهم إصداراته في مجال البيئة والموارد الطبيعية والتحول الطاقوي خاصة الطاقات الجديدة والمتجددة كما أشار إلى أهم الشراكات والدراسات والمؤتمرات والورش والبرامج التدريبية والفاعليات الافتراضية التي شارك فيها المركز فمثلاً شارك المركز إعداد تقرير "تقييم حالة البيئة العالمية الخامس والسادس والسابع" GEO-5 - 6 & 7 والتي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث كان المركز الباحث الرئيسي للجزء الخاص بالحوكمة البيئية للفصل الخاص بمنطقة غرب آسيا.

ثم استعرض الدكتور محمد عبد الرؤوف الفصل التمهيدي والذي ركز على ما تشهده المملكة العربية السعودية من تحول تاريخي استثنائي يقود المنطقة نحو مستقبل مستدام، حيث نجحت في إعادة صياغة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية، متبينة الاستدامة كركيزة بنيوية ضمن رؤية المملكة 2030. ولم يعد البُعد البيئي مجرد مبادرات هامشية، بل أصبح محورياً جوهرياً لسياسات الدولة الساعية لتأمين مستقبل الأجيال القادمة وتنويع مصادر الدخل القومي.

ويأتي هذا التحول مدفوعاً بمبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر اللتين أطلقتهما صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - واللتين تمثلان خريطة طريق طموحة تتصدى للتغير المناخي عبر مستهدفات واضحة: تشمل خفض الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030م، والوصول إلى الحياد الصفري (الحياد الكربوني) بحلول عام 2060م، عبر تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون. ويتكامل هذا المسار مع جهود مكافحة التصحر وزيادة الغطاء النباتي عبر زراعة 10 مليارات شجرة داخل المملكة، إلى جانب رفع نسبة المناطق المحمية إلى أكثر من 30 % من إجمالي مساحة المملكة البرية والبحرية لحماية التنوع البيولوجي الفريد.

وعلى صعيد التحول الطاقوي، تقود المملكة جهوداً عالمية رائدة لإعادة تشكيل مزيج الطاقة الوطني، مستهدفة رفع حصة الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح) لتشكّل 50 % من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030م، مع إزاحة الوقود السائل وإحلال الغاز الطبيعي في النصف الآخر. وتتوج هذه الجهود باستثمارات هائلة في

مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر تتصدى لخفض

الانبعاثات الكربونية ٢٧٨ مليون طن سنوياً والحياد الصفري ٢٠٦٠

يفصل الفصل مستوى إدراك أفراد العينة لمدى كفاية التشريعات البيئية، وفعالية الأدوات القانونية في تحفيز الاستثمار الأخضر، كما يقيم أثر التخصص المؤسسي للمراكز الوطنية الخمسة في تعزيز الكفاءة المؤسسية وجودة الرقابة البيئية، كذلك يتناول البحث الممكنات المالية من حيث فاعلية الحوافز الحكومية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والسندات الخضراء، والدور الجوهري لصندوق البيئة في دعم مشاريع التحول الطاقوي وامتثال المنشآت للمعايير البيئية.

ويحلل الفصل مستوى إدراك أفراد العينة لمدى كفاية التشريعات البيئية، وفعالية الأدوات القانونية في مجال الاستدامة والتحول الطاقوي، مع تعزيز إلزامية الامتثال البيئي من خلال آليات رقابية أكثر صرامة وفعالية، وتعزيز التكامل المؤسسي بين الجهات المعنية بالبيئة والطاقة، من خلال توحيد الجهود وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز أدوات التمويل المستدام، من خلال توسيع نطاق صناديق البيئة، وزيادة المخصصات المالية الموجهة لمشروعات الطاقة النظيفة، وزيادة تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمركز الوطني غير الربحي مع الجمعيات والمؤسسات التطوعية لضمان بيئة مستدامة وصحية من خلال زيادة الفرص التطوعية والتشريعات المناسبة لذلك.

ويستعرض الفصل التحولات العالمية التي أعادت تعريف العلاقة بين البيئة والاقتصاد، موضحاً كيف أصبحت البيانات البيئية عنصراً أساسياً في بناء الثقة الاستثمارية، وخفض مستويات عدم اليقين، وتطوير أسواق الكربون، ودعم أدوات التمويل المستدام، وتمكين الامتثال للمتطلبات الدولية المتنامية، بما في ذلك آليات المادة السادسة من اتفاق باريس، وبرنامج CORSIA للطيران الدولي، وآلية تعديل الكربون على الحدود (CBAM)، وغيرها من الأطر التنظيمية والاقتصادية الحديثة.

كما يناقش الفصل التجربة السعودية بوصفها نموذجاً متقدماً في توظيف البيئة والمناخ كرافعة للتنمية الاقتصادية، من خلال مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والاقتصاد الدائري للكربون، واستضافة الفعاليات البيئية الدولية الكبرى، بما في ذلك مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP16). ويبين كيف أسهمت هذه المبادرات في تعزيز مكانة المملكة بوصفها شريكاً فاعلاً في صياغة مستقبل الاقتصاد الأخضر العالمي، وفي بناء بيئة استثمارية أكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال وتعزيز الثقة في التوجهات الاستراتيجية طويلة المدى.

ويتناول الفصل كذلك الدور المحوري لحوكمة البيانات البيئية في دعم تدفقات رأس المال، وتكظيم القيمة الاقتصادية للأصول البيئية والمناخية، وتمكين الابتكار التقني، وتطوير الكفاءات

وأوصى الفصل بضرورة تحديث وتطوير التشريعات البيئية بشكل دوري لتواكب المتغيرات العالمية في مجال الاستدامة والتحول الطاقوي، مع تعزيز إلزامية الامتثال البيئي من خلال آليات رقابية أكثر صرامة وفعالية، وتعزيز التكامل المؤسسي بين الجهات المعنية بالبيئة والطاقة، من خلال توحيد الجهود وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز أدوات التمويل المستدام، من خلال توسيع نطاق صناديق البيئة، وزيادة المخصصات المالية الموجهة لمشروعات الطاقة النظيفة، وزيادة تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمركز الوطني غير الربحي مع الجمعيات والمؤسسات التطوعية لضمان بيئة مستدامة وصحية من خلال زيادة الفرص التطوعية والتشريعات المناسبة لذلك.

وأوصى الفصل بضرورة تحديث وتطوير التشريعات البيئية بشكل دوري لتواكب المتغيرات العالمية في مجال الاستدامة والتحول الطاقوي، مع تعزيز إلزامية الامتثال البيئي من خلال آليات رقابية أكثر صرامة وفعالية، وتعزيز التكامل المؤسسي بين الجهات المعنية بالبيئة والطاقة، من خلال توحيد الجهود وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز أدوات التمويل المستدام، من خلال توسيع نطاق صناديق البيئة، وزيادة المخصصات المالية الموجهة لمشروعات الطاقة النظيفة، وزيادة تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمركز الوطني غير الربحي مع الجمعيات والمؤسسات التطوعية لضمان بيئة مستدامة وصحية من خلال زيادة الفرص التطوعية والتشريعات المناسبة لذلك.



د. رشاد سعيد الغامدي

ثم استعرض د. رشاد سعيد الغامدي - باحثٌ ومستشار مستقل في السياسات البيئية والمناخية الفصل الثاني حيث يتناول هذا

تسعى المملكة لزيادة الغطاء النباتي بزراعة ١٠ مليارات شجرة وزيادة المناطق المحمية إلى ٣٠٪ من إجمالي مساحة السعودية

ثم استعرض د. أحمد بن سالم الجميل باحث في سياسات الطاقة والتغير المناخي - مركز السياسات البيئي إمبريال كوليدج لندن الفصل الثالث حيث تناول هذا الفصل مسار التحول الطاقوي في المملكة العربية السعودية نحو تحقيق الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام 2060م، وفي ضوء المساهمة الوطنية المحددة الثانية التي استهدفت خفض وتجنب وإزالة 335 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام 2040م، مع التركيز على الاقتصاد الدائري للكربون بوصفه الإطار الاستراتيجي الناظم لجهود خفض الانبعاثات وتعزيز التنمية المستدامة. ويعرض الفصل الأسس المفاهيمية والسياساتية التي يقوم عليها التحول، من خلال تحليل الترابط بين الأهداف المناخية وأولويات التنويع الاقتصادي، مع مراعاة الظروف الوطنية الخاصة المتمثلة في التصحر وندرة المياه والنمو السكاني والخصوصية التنموية.

كما يستعرض المبادئ الحاكمة للمساهمة الوطنية، وفي مقدمتها العدالة المناخية ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ويحلل بالتفصيل المكونات الرئيسية للتحول الطاقوي: التوسع في الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، والهيدروجين النظيف، وإدارة انبعاثات الميثان، ووقود الطيران منخفض الكربون، فضلاً عن مكنات التنفيذ من تمويل وتقنية وحوكمة. ويخلص الفصل، عبر قراءة تحليلية نقدية، إلى أن المسار السعودي يقوم على مقاربة متوازنة تجمع بين الطموح المناخي وأمن الطاقة واستمرار النمو الاقتصادي، ضمن رؤية متكاملة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويستخلص جملة من الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية.



د. أمينة سعود العتيبي

الوطنية، وبناء صناعات وخدمات جديدة قائمة على المعرفة والبيانات. كما يسلط الضوء على أهمية تطوير أطر وطنية متكاملة للبيانات البيئية تتجاوز الحدود القطاعية التقليدية، بما يحقق اتساق القياس والتحقق والإفصاح عبر مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويخلص الفصل إلى أن التحول العالمي الجاري لا يتمحور حول البيئة بوصفها ملفاً تنظيمياً فحسب، بل حول البيانات بوصفها البنية التحتية الجديدة للاقتصاد الأخضر. وفي هذا السياق، تمثل التجربة السعودية نموذجاً متقدماً في الانتقال من إدارة البيئة إلى استثمارها اقتصادياً، ومن إدارة الموارد إلى إدارة القيمة، بما يعزز قدرة المملكة على حماية مصالحها الاقتصادية، وتعزيز الاستفادة من فرص التحول العالمي نحو الاستدامة، وترسيخ موقعها ضمن الاقتصادات الرائدة في القرن الحادي والعشرين.

ولقد أثبتت التجارب الدولية أن القيمة الاقتصادية لا تنشأ من البيانات البيئية نفسها، وإنما من توحيدها. فالأسواق لا تدفع مقابل وجود البيانات، بل تدفع مقابل الثقة في البيانات. وكلما امتلكت الدولة مرجعية وطنية موحدة للقياس والتحقق والإفصاح، ارتفعت قدرتها على تحويل البيانات إلى أصول اقتصادية واستثمارية قابلة للتداول والتمويل والتسعير، كما هو الحال في أسواق الكربون الأوروبية التي ولدت ما يقارب 300 مليار دولار من الإيرادات التراكمية حتى عام 2025م.



د. أحمد بن سالم الجميل

المسار السعودي يقوم على مقارنة متوازنة تجمع الطموح المناخي وأمن

الطاقة واستمرار النمو الاقتصادي ضمن مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠

بالتنمية المستدامة، حيث يندمج بشكل مباشر مع مستهدفات الرؤية ويتوافق مع الهدف الثالث عشر (العمل المناخي) من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتهدف السعودية إلى تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030م بقيادة التكنولوجيا والابتكار بما يحول مشكلات البيئة من تكلفة إلى فرص واستثمار .

تتجه السعودية لتصبح إحدى القوى الإقليمية في إنتاج الطاقة النظيفة من الرياح، حيث يحظى إنتاج الطاقة هذا التوجه باهتمام كبير ويسير بخطوات جادة ابتداء من تشييد مجالات البحث العلمي لفهم كامل لطبيعة الرياح وقدرتها وبناء قاعدة بيانات رصينة وانتهاء بتجميع الطاقة التي يمكن الحصول عليها من توربينات الرياح بأنواعها المختلفة ودراسة الظروف المحيطة بالإنتاج في مواقع مثالية.

وتركز الأبحاث والدارسات على تحليل العوامل الرئيسة المؤثرة في توليد الطاقة من الرياح خاصة ما يتصل (بتقلبات الرياح قصيرة المدة وسرعة الرياح واتجاهها السائد وكثافة الهواء وكفاءة وأنماط التوربينات بأنواعها وحجم توليدها للطاقة في المواقع المستهدفة ومدى مناسبتها لتلك المواقع وآلية زراعتها في نطاقاتها الصحيحة ودراسة جدواها الاقتصادية في المدن بغرض الاستفادة القصوى من إمكاناتها في الإنتاج وتقليل الاعتماد على الطاقة الأحفورية وهذا ما اتبعته هذه الدراسة حيث تم تقسيم مباحث الدراسة إلى مباحث رئيسية تخدم قراءة البيانات وتحليلها والوصول إلى نتائج وتوصيات تخدم صنع القرار.

ثم استعرضت د. أمينة سعود العتيبي أستاذ الأحياء الجزيئية والتقنية الحيوية المشارك - أبحاث بيئية ومشرفة سابقة لوحدة جينوم التنوع الأحيائي بجامعة تبوك الفصل الرابع حيث تناول الفصل ما تحظى به المملكة العربية السعودية من موقع جغرافي وبيئي فريد يجمع بين سواحل بحرية ممتدة على البحر الأحمر والخليج العربي، ونظم صحراوية شاسعة تمثل نحو ثلاثة أرباع مساحة شبه الجزيرة العربية، إضافة إلى مرتفعات جبلية في الجنوب الغربي تُعرف بتنوعها الأحيائي النسبي المرتفع.

هذا التباين البيئي يجعل من المملكة نموذجاً بحثياً غنياً لدراسة آليات التكيف الأحيائي في البيئات القاسية، واختبار أدوات التقانة الحيوية الحديثة في خدمة حفظ الموارد الطبيعية وقد تصاعد الاهتمام الرسمي والعلمي بهذا الملف بشكل ملحوظ منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 عام 2016م، ثم مبادرة السعودية الخضراء عام 2021م، اللتين وضعتا حماية 30% من مساحة اليابسة والمسطحات المائية الإقليمية ضمن

أهداف استراتيجية واضحة المعالم.

ويتناول هذا الفصل خمسة محاور رئيسة: استدامة الموارد البحرية والنظم الساحلية، والتقنيات الزرقاء الموظفة لخدمة هذه الموارد، واستدامة موارد الصحراء ورصيدها الجيني الفريد، والتقنيات الحيوية للحفظ الجيني والتوصيف الحيوي، وأخيراً الأثر الاقتصادي لهذه الجهود ضمن مفهوم الاقتصاد الحيوي الدائري ويسعى الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية مسندة بالأدبيات العلمية والتقارير المؤسسية الحديثة، مع الإشارة إلى النماذج التطبيقية الرائدة في المملكة.

ثم استعرضت د. بدرية محمد عمر الحبيب أستاذ المناخ الطبيعي والتطبيقي المشارك - جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل وكلية عمادة خدمة المجتمع والتنمية المستدامة - أستاذ المناخ الطبيعي والتطبيقي المشارك وكلية التنمية المستدامة سابقاً جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل الفصل الخامس والأخير حول أهمية طاقة الرياح في توليد الطاقة ومكافحة تغير المناخ في المملكة حيث يُعد العمل المناخي ركيزة أساسية ضمن التزامات المملكة



ومعرفتهم التقليدية ولضمان استدامة الموارد .

كما أشار ممثلو المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر إلى جهود المملكة الرائدة عالمياً في مكافحة التصحر والتشجير ودورها في مكافحة التصحر والتغير المناخي .

ومن الجدير بالذكر أنه من المتوقع إصدار الكتاب في صورته النهائية بنهاية العام الحالي .

ثم تم فتح نقاش عام مع السادة الحضور حيث تركزت الحوارات والنقاشات حول أهمية استخدام أدوات الذكاء الصناعي لحماية البيئة والموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها . وكذلك دور الأدوات التمويلية لحماية البيئة والاستدامة وخاصة الأدوات غير التقليدية من أدوات تمويل دولية والإسلامية والتمويل الأخضر مثل السندات الخضراء .

كما استعرض المشاركون أهمية إشراك المجتمع المدني والشباب والمجتمع المحلي في مشاريع البيئة من أجل الاستفادة بخبراتهم



الصين تتعاون مع التكتلات الإقليمية الخمسة في الشرق الأوسط ولا تتصدى لتحالفات جديدة أولوية الصين تفادي الانخراط في الصراعات الإقليمية وتجنب فخاخ الصراع الصفري للحفاظ على التنمية

تُعد الصين إحدى أكبر الشركاء التجاريين، ومن أبرز المستثمرين، وأهم مستوردي النفط في منطقة الشرق الأوسط. ولا تستند سياسة عدم الانحياز التي تنتهجها بكين منذ عقود إلى أسس هشّة أو ترتيبات مؤقتة، بل تهدف إلى ترسيخ علاقات قوية ومستدامة، تقوم على الاحترام المتبادل، مع مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة. وترتبط الصين بشراكات استراتيجية شاملة مع كل من السعودية وإيران ومصر والجزائر والإمارات والبحرين، وبشراكات استراتيجية مع العراق وقطر والمغرب والأردن والكويت وسلطنة عُمان، فضلاً عن شراكة ابتكارية شاملة مع إسرائيل، إلى جانب علاقات تعاون استراتيجي مع تركيا. وفي زمنٍ تتصاعد فيه وطأة التنافس بين القوى الكبرى، وسّعت الصين أبعاد انخراطها في منطقة الشرق الأوسط، ليشمل مجالات الاقتصاد والطاقة والأمن والثقافة والتكنولوجيا المتقدمة، بما يعزز مكانة المنطقة بوصفها سوقاً ناشئة تكتسب أهمية متزايدة على الصعيد العالمي.

أ.د. ديانج صن / شياو شوان تشن

الصين بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة، غير أن بكين لا تزال مترددة في الانخراط المباشر في هذا المسار. ففي عام 2023م، نجحت الصين في التوسط للتوصل إلى المصالحة الدبلوماسية بين إيران والسعودية، القوتين الرئيسيتين في منطقة الخليج، وهي الجهود التي توجت بتوقيع «اتفاق بكين». وفي عام 2024م، استضافت بكين 14 فصيلاً فلسطينياً، من بينها حركة حماس وفتح، حيث وقّعت الفصائل المشاركة وثيقة للتوافق والوحدة الوطنية، عُرفت أيضاً باسم «إعلان بكين». ومع ذلك، لا تظهر الصين في الوقت الراهن اندفاعاً للعب دور الوسيط المباشر بين إيران والولايات المتحدة، في موقفٍ يجسد عزوفاً دبلوماسياً بحتاً، لا افتقاراً من جانب بكين للقدرة على الوساطة في الشرق الأوسط. وعملياً، كُنّفت الصين خلال الأشهر القليلة الماضية جهود الوساطة غير المباشرة عبر باكستان، وشجعتها على تيسير التواصل الدبلوماسي بين واشنطن وطهران. ويمكن تفسير النهج الصيني الحذر، في ضوء مجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها ما يلي

أولاً، استمرار الخلافات في المواقف بين الصين وروسيا والهند، أسهم في تقييد جهود بكين الرامية إلى الوساطة. وتُعد الدول

ومع استمرار التحولات في موازين القوى العالمية، والتراجع التدريجي للهيمنة الأمريكية، والتبلور المتزايد لنظام دولي متعدد الأقطاب، تتبنى الصين نهجاً مدروساً لإعادة ضبط توازناتها الاستراتيجية، والعمل على إرساء مقاربة جديدة في إدارة شؤون الدولة، تستشرف التحولات المستقبلية وتستجيب لمطالباتها.

صبر الصين الاستراتيجي في خضم الصراعات بالشرق الأوسط

تنزلق منطقة الشرق الأوسط نحو موجة جديدة من الصراعات والاضطرابات. فقد أفرزت الحرب الأمريكية / الإيرانية التي اندلعت في 28 فبراير، واستمرار المواجهة بين إسرائيل وحزب الله، والصراع السعودي-الحوثي، ثلاث جبهات عسكرية إقليمية مختلفة، تمتد عبر منطقة الخليج وشرق البحر المتوسط والبحر الأحمر. وقد أُلقت هذه التطورات بظلالها السلبية على المصالح الصينية في مجال الطاقة، وفرضت تحديات جسيمة على مشروعاتها الاستثمارية، فضلاً عن تعريض سلامة المواطنين الصينيين المقيمين في المنطقة للخطر. وفي ظل هذه الأوضاع، أعربت أطراف معنية بهذه الصراعات، من بينها أمريكا وإيران وإسرائيل وعدد من الدول العربية، عن تطلعها إلى اضطلاع



ترجح الصين استمرار صراعات منطقة الشرق الأوسط لفترة طويلة مع تزايد الترابط بين الأزمات في الخليج والبحر الأحمر وشرق البحر المتوسط

خلفت هذه التجربة درساً استراتيجياً عميقاً لدى طهران، مفاده أن إدارة ترامب قد تلجأ إلى الخداع الاستراتيجي تمهيداً لشن هجوم مباغت ثالث على إيران. وبناءً عليه، تعثرت مساعي الوساطة التي اضطلعت بها قطر وسلطنة عُمان والعراق وباكستان بين واشنطن وطهران على مدى الأشهر التسعة المنصرمة، كما أجهضت مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين وظلت حبيسة الأدراج دون تنفيذ حتى الآن. وتسعى إيران إلى بسط سيطرة تشغيلية كاملة على مضيق هرمز، وإعادة تحديد وضعه وآليات إدارته بما يماثل النموذج المصري في إدارة قناة السويس. في المقابل، تتمسك الولايات المتحدة بمطلبين أساسيين لا يقبلان التفاوض: أولهما، ألا تمتلك إيران أسلحة نووية تحت أي ظرف، وثانيهما، ألا تفرض رسوم عبور على السفن التي تمر عبر مضيق هرمز. ومن وجهة النظر الصينية، تبدو فرص نجاح الوساطة المباشرة بين واشنطن وطهران محدودة للغاية في ظل هذه الظروف. وتكمن العقبة البنيوية الرئيسية في استمرار سعي الولايات المتحدة إلى تغيير النظام الإيراني، في مقابل

الثلاث من أبرز القوى المنتمة إلى الجنوب العالمي، كما تمثل أطرافاً محورية ضمن كل من منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة «بريكس»، غير أنه منذ اندلاع الموجة الأخيرة من الأعمال العدائية في منطقة الشرق الأوسط، أعلنت الهند انحيازها بوضوح إلى إسرائيل، في حين لا تزال روسيا غارقة في تداعيات الحرب الروسية / الأوكرانية. وقد أدت هذه التباينات إلى إضعاف قدرة كل من منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة «بريكس» على صياغة موقف موحد يحظى بالمصداقية تجاه الحرب الأمريكية / الإيرانية المستمرة. ونتيجة لذلك، تجد الصين صعوبة في توظيف هذين الإطارين متعددي الأطراف للاضطلاع بدور أكثر فاعلية وتأثيراً في احتواء التصعيد وخفض حدة الصراع.

ثانياً، تمثل الوساطة بين أمريكا وإيران مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد. ففي يونيو 2025، وفبراير 2026م، شنت أمريكا وإسرائيل جولتين منفصلتين من الضربات العسكرية ضد إيران، بينما كانت المفاوضات بين الأطراف المعنية لا تزال جارية. وقد

الصين لا تواجه حافزاً مباشراً يدفعها لتبني نهج أكثر نشاطاً ومبادرة لتسريع خفض التصعيد واحتواء الصراعات في منطقة الشرق الأوسط

شراكات أمنية رسمية جمعتها بإسرائيل وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر والمغرب، إلى جانب قائمة عريضة من القوى الإقليمية. ولطالما استندت هذه الدول إلى واشنطن لتأمين مظلة من الضمانات الأمنية الشاملة وتأمين إمدادات التسليح الأمريكي. وقد ارتكز هذا النفوذ الأمريكي المتجذر في أرجاء المنطقة على ثلاثة أعمدة متكاملة: شبكة القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة، ونظام إعادة تدوير عائدات النفط (البترودولار)، والتغلغل المؤسسي العميق.

غير أنه منذ اندلاع الحرب الأمريكية / الإيرانية على نطاق واسع عام 2026م، تبددت بصورة جوهرية الأسطورة الراسخة بشأن ثبات الضمانات الأمنية الأمريكية وصلابة الالتزامات الدفاعية لواشنطن. فقد شنت إيران ضربات محددة ألحقت أضراراً جسيمة بالبنية التحتية الأساسية للقواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج، والعراق والأردن وسوريا. كما تكبدت منظومات الدفاع الجوي الأمريكية المنتشرة في المنطقة، بما فيها بطاريات صواريخ «باتريوت»، ومنظومات الدفاع الصاروخي «ثاد»، خسائر فادحة خلال الصراع. والأسوأ من ذلك أن أمريكا سحبت قواتها المتمركزة في مواقع متقدمة من السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين، إلى جانب دول إقليمية شريكة أخرى، في خطوة متعمدة لتجنب تصاعد الخسائر البشرية في صفوف قواتها المسلحة. وقد بعث هذا التحول الدراماتيكي برسالة واضحة وبعيدة المدى إلى جميع حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط، مفادها أن واشنطن تعطي الأولوية لالتزامها الحصري تجاه إسرائيل على حساب المصالح الأمنية لشركائها العرب، وأنها لن تتدخل للدفاع عن حلفائها العرب إذا تعارض ذلك مع مصالحها الأساسية. وقد أدى هذا الابتعاد الاستراتيجي الأمريكي عن الشرق الأوسط إلى إحداث عجز هائل في توفير الضمانات الأمنية العامة على المستوى الإقليمي، وأسهم بصورة مباشرة في تصعيد الصراعات الدائرة في المنطقة. لقد حرصت الصين باستمرار على تجنب الانزلاق إلى «فخ ثوسيديديس» في مسار علاقاتها مع الولايات المتحدة، وبذلت

رفض طهران القاطع العودة إلى النظام الإقليمي الذي كان قائماً قبل الحرب. وفي ظل هذه المعطيات، لا تزال الصين تبدي تردداً شديداً إزاء الانخراط المباشر في تقديم ضمانات أمنية في منطقة الشرق الأوسط.

من وجهة نظر الصين، يُرجح أن تستمر الصراعات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط لفترة طويلة، مع تزايد الترابط بين الأزمات المتصاعدة في الخليج والبحر الأحمر وشرق البحر المتوسط. وفي ظل هذا المشهد بالغ التعقيد، تبدو سياسة التريث والانتظار حتى تنتهي الأزمة خياراً أفضل من التسرع في اتخاذ القرارات. ومع ذلك، تظل الصين متمسكة بخطين أحمرين لا يقبلان التفاوض أو المساس بهما. يتمثل الأول في رفض إخضاع إيران، باعتبارها دولة ذات سيادة وعضواً رئيسياً في كل من منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة «بريكس»، لتغيير النظام من الخارج على غرار ما شهدته فنزويلا. أما الخط الأحمر الثاني، فيتمثل في ضمان عدم تعرض سلاسل إمدادات الطاقة الحيوية للصين للاضطراب أو لمخاطر جسيمة. وفي ضوء ما تتمتع به الحكومة الإيرانية من قدرة أكبر بكثير على الصمود الاستراتيجي، ترى الصين أن الضربات العسكرية الأمريكية لن تتمكن من تحقيق هدف إسقاط النظام الإيراني. وعلاوة على ذلك، تمتلك الحكومة الصينية احتياطات استراتيجية من النفط خاضعة لسيطرة الدولة تتجاوز 1.4 مليار برميل، إلى جانب احتياطات نفطية إضافية لدى المؤسسات والشركات التجارية تُقدَّر بنحو 1.4 مليار برميل. وبناءً على ذلك، لم يتعرض أمن الطاقة الصيني، في مجمله، لتهديد جوهري حتى الآن. وتقني هذه المعطيات الهيكلية أن الصين لا تواجه حافزاً مباشراً يدفعها إلى تبني نهج قيادي أكثر نشاطاً ومبادرة في الدفع نحو تسريع خفض التصعيد واحتواء الصراعات في منطقة الشرق الأوسط.

التوازن الصيني في التعامل مع أمريكا وإيران

منذ نهاية الحرب الباردة، قبضت أمريكا على زمام الهيمنة في منظومة الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، مجسدة ذلك في

يمثل مثلث الدفاع السعودي-الباكستاني-التركي أولى التكتلات الإقليمية الصاعدة. وفي ظل تراجع مصداقية الضمانات الأمنية الأمريكية التي اعتمدت عليها دول المنطقة لعقود، بادرت المملكة العربية السعودية إلى الدفع نحو إعادة هيكلة التحالفات الإقليمية، سعياً إلى الحد من التهديدات الأمنية المحتملة عبر بناء منظومة تحالفات جديدة أكثر استقلالية واعتماداً على القدرات الذاتية. وفي سبتمبر 2025م، وقّعت باكستان والمملكة العربية السعودية اتفاقية ثنائية للدفاع المشترك، أعقبها إبرام اتفاق للتعاون الدفاعي بين باكستان والكويت في يوليو 2026م. ومنذ ذلك الحين، نشرت باكستان أكثر من 10 آلاف جندي على الأراضي السعودية. وفي 7 أغسطس 2026م، وقّع ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي كان في زيارة إلى المملكة، ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، «اتفاق مكة» المشترك للدفاع، بهدف إضفاء طابع رسمي على هذا الإطار الأمني الثلاثي.

يتمثل التكتل الإقليمي الثاني في المثلث التركي-السوري-القطري؛ حيث تلتقي الدول الثلاث عند تقاطعاتٍ أيديولوجية وتفضيلاتٍ استراتيجية موحدة، تجسّدت في دعمها العلني لحركات الإسلام السياسي، ورفضها الصريح لمفهوم «إسرائيل الكبرى» التوسعي، فضلاً عن تبنيها نهجاً محفوفاً بالحدز الاستراتيجي الدائم تجاه إيران. وقد أسهمت هذه التقاطعات في تشكيل تكتل سياسي متقارب المصالح، يمتد نطاقه الجغرافي ليربط بين البحر الأسود وشرق البحر المتوسط والخليج العربي.

ثالثاً، يتمثل التكتل الثالث في تحالف أبراهام الإسرائيلي-الإماراتي-البحريني، ففي عام 2020م، أصبحت الإمارات والبحرين أول دولتين عربيتين في الخليج توقّعان رسمياً على اتفاقيات أبراهام، التي جرى التوصل إليها بوساطة أمريكية. وفي يوليو 2026م، نشرت إسرائيل منظومة «القبة الحديدية» للدفاع الصاروخي، إلى جانب منظومة «الشعاع الحديدي» المعتمدة على الطاقة الموجّهة لمكافحة الطائرات المسيّرة، في الإمارات، وهو ما حوّل الإمارات والبحرين فعلياً إلى دولتين أماميتين في خط المواجهة، يمكن استخدامهما لدعم ضربات إسرائيلية محتملة

جهوداً مدروسة للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي طويل الأمد مع واشنطن. وفي السنوات الأخيرة، ومع انتقال الاقتصاد الصيني من مرحلة النمو السريع إلى مسار نمو أكثر اعتدالاً وتركيزاً على الجودة، أضافت حرب الرسوم الجمركية المستمرة التي تشنها إدارة ترامب على الصين مستويات جديدة من الضغوط الاقتصادية الخارجية. وفي ظل هذه المعطيات، يمثل سعي بكين إلى إقامة علاقات بناءة وعملية مع واشنطن مسعى دبلوماسياً عقلانياً ومحسوباً بعناية. وفي المشهد العالمي الراهن، انخرطت جميع القوى الكبرى تقريباً، باستثناء الصين، في صراعات مسلحة واسعة النطاق؛ فالولايات المتحدة غارقة بعمق في حربها المستمرة مع إيران، وروسيا لا تزال عالقة في الصراع الممتد مع أوكرانيا، والهند تخوض مواجهات متواصلة تتسم بارتفاع حدة التوتر مع باكستان، فيما تتخبط القوى الأوروبية الكبرى بصورة غير مباشرة في الحرب الروسية / الأوكرانية.

وما دامت الصين تتجنب ارتكاب أخطاء استراتيجية كبرى، فإن المسار الاستراتيجي طويل الأمد يصب في مصلحتها، ويوفر لها نافذة مواتية لدفع مشروع النهضة الوطنية وتنشيط اقتصادها، في خضم الصراعات الإقليمية والاضطرابات العالمية المتواصلة.

نهج الصين غير المنحاز لإعادة الاصطفاف الإقليمي في الشرق الأوسط

يشهد الشرق الأوسط إعادة تشكيل هيكلية عميقة، ينتقل فيها من كنف النظام أحادي القطب المهيمن عليه أمريكياً منذ عقود، إلى بيئة إقليمية متعددة الأقطاب تقود دفتها وتوجّه مساراتها قوى إقليمية متوسطة. فالولايات المتحدة وروسيا لم تعودا تملكان اليد الطولى لبسط النفوذ في الشأن الإقليمي، فيما تعزز الصين والهند للإمكانات المادية والنية الاستراتيجية للتصدّي لدور القوة المهيمنة في الشرق الأوسط. هذا التحول في توازن القوى فسّح المجال أمام القوى الإقليمية المتوسطة لأخذ زمام المبادرة في تشكيل خارطة الاصطفافات الجديدة، حيث تشط وفق رؤى هادفة لملء الفراغ الناجم عن انحسار أدوار القوى الكبرى، وسط بروز واضح لخمس مراكز نفوذ إقليمية رئيسية في أرجاء المنطقة.

الناجزة في مجال الدفاع الوطني، والحد من ارتهاها الممتد للقوى الدولية الخارجية، كالولايات المتحدة والدول الأوروبية. وفي الوقت ذاته، تُبدي الصين احتراماً للتطلعات المشروعة لكل من السعودية وتركيا ومصر وإسرائيل وإيران نحو إرساء أطر تعاون متعددة الأطراف تتسق مع مصالحها الوطنية. وتعتبر الصين أن النظام الإقليمي متعدد الأقطاب الآخذ في التشكل عبر القوى المتوسطة يُمثل معلماً رئيساً في صعود دول الجنوب العالمي، وتراجعاً مستمراً للنفوذ الأمريكي، بما يتسق تماماً مع الحتمية التاريخية.

ختاماً، تنظر الصين إلى التحولات الجوهرية بالشرق الأوسط كعنصر حاسم في تغيير معادلات القوة على المستوى العالمي؛ فمع انحسار عصر الأحادية القطبية الأمريكية لصالح بيئة متعددة الأقطاب والاتجاهات، يتضاءل نفوذ القوى الدولية من خارج الإقليم، بينما يتعاظم الثقل المحوري للقوى المتوسطة المنبثقة من داخل المنطقة. هذا المشهد المتغير يُبذر بأفول مرحلة التهدة الحذرة لصالح موجات صراع متعاقبة، تصبح فيها المواجهات الخاطفة، والنزعة الهجومية الواقعية، والضربات العسكرية الاستباقية نهجاً متكرراً، يُضاعف من حدته اتساع استخدام الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية وتقليصه لحواجز الخوض في الحرب. وبناءً عليه، تتلخص أولوية الصين - بوصفها قوة صاعدة من الجنوب العالمي - في تفادي الانخراط المباشر في شبكة الصراعات الإقليمية المتشابكة. واستناداً للدروس التاريخية لتجّيب «فخ ثوسيديديس»، تسعى بكين إلى الحد من عدم اليقين الدولي وتجنّب الوقوع في فخاخ الصراع الصفري مع القوى العظمى، عبر التحلي بالصبر الاستراتيجي والاحتواء الوقائي للأخطار، حفاظاً على نافذة الفرص الاستراتيجية الداعمة لمسار تنميتها المستدامة.

ضد إيران. واستناداً إلى الأساس الذي أرسته اتفاقيات أبراهام الأصلية، والمنتدى الإقليمي الذي أعقبها في النقب، عملت إسرائيل والإمارات والبحرين تدريجياً على تأسيس إطار ثلاثي رسمي «تحالف أبراهام»، مع إمكانية توسيع نطاقه مستقبلاً ليشمل شركاء إقليميين إضافيين، مثل الأردن والمغرب.

رابعاً، يضم التكتل الرابع محور المقاومة التابع لإيران: حزب الله - الحشد الشعبي - الحوثيين. فبعد تكبد حركة المقاومة الإسلامية «حماس» خسائر كبرى وتراجع قدراتها بصورة ملحوظة خلال المواجهات، صبّت إيران اهتمامها على صون وتطوير أذرعها التحالفية على جبهة المواجهة الشمالية، مستفيدة من حزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية ضمن الحشد الشعبي العراقي، لتدشين جبهتين ثانية وثالثة ضد واشنطن وتل أبيب. وفي يوليو 2026م، أطلقت قوات الحوثيين في اليمن عمليات عسكرية منسقة بالتوازي مع التحركات الإيرانية، شملت اعتراض سفن تجارية تعبر البحر الأحمر في طريقها إلى المملكة العربية السعودية، في محاولة لفتح جبهة مواجهة رابعة، وتعزيز القدرة العملياتية لشبكة «محور المقاومة» على الصمود ومواصلة التحرك في ظل الضغوط العسكرية. وفي المقابل، كثّفت الولايات المتحدة ضغوطها الدبلوماسية على حكومات لبنان واليمن والعراق، مطالبة إياها بنزع سلاح حزب الله والحوثيين وقوات الحشد الشعبي، على التوالي.

ويُمثل التحالف المصري-اليوناني-القبرصي التكتل الخامس والأخير ضمن أنماط الاصطفاف الإقليمي الناشئة. ففي أكتوبر 2026م، أنشأت مصر واليونان وقبرص، آلية ثلاثية للتسيق الاستراتيجي، تستهدف توحيد الجهود في مواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة وحالة عدم اليقين المتزايدة في منطقة شرق البحر المتوسط.

وتُبقى الصين على علاقات تعاون بناء مع التكتلات الإقليمية الخمسة الصاعدة في الشرق الأوسط، مُتمسكة بصرامة بسياستها الراسخة في عدم الانحياز؛ دون أن تتصدى لقيام تحالفات دفاعية إقليمية تُراعي المصالح الوطنية الأساسية لدول المنطقة. كما تدعم بكين مساعي هذه الدول لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية

– مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة فودان.

– باحثة مرحلة الدكتوراه بكلية العلاقات الدولية والشؤون العامة - جامعة فودان - شنغهاي - الصين.

من الوساطة لبناء الأساس الواقعي ومسار الارتقاء بالتعاون الصيني / العربي افتقاد الصين لدور مؤثر في القضايا الأمنية العربية يفقدها مكانتها بوصفها «شريكاً استراتيجياً»

يُمثل عام 2026م، الذكرى السبعين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، في مرحلة تشهد فيها هذه العلاقات تحولاً نحو آفاقٍ أرحب من التعاون الاستراتيجي غير المسبوق في تاريخها. وتُشكل هذه المحطة العتبة الفارقة في مسار التعاون الشامل، حيث ينتقل الجانبان من الأطر الدبلوماسية التقليدية إلى مرحلة إرساء اللبنة المؤسسية لبناء «مجتمع صيني-عربي ذي مستقبل مشترك». وقد احتضنت العاصمة السعودية الرياض القمة الصينية العربية الأولى عام 2022م، والتي أثمرت عن «الخطوط العريضة لخطة التعاون الشامل»، وتدشين «الأعمال الثمانية المشتركة» في مجالات التنمية، والأمن الغذائي، والصحة، والابتكار الأخضر، وأمن الطاقة، والحوار الحضاري، وتنمية الشباب، والاستقرار الإقليمي. وخلال الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي عام 2024م،

د. تشن يويانغ

يسعى هذا المقال إلى الإجابة عن أربعة تساؤلات رئيسية: أولاً: كيف تطورت رؤية الصين تجاه جامعة الدول العربية، انطلاقاً من القمة الأولى والزيارات المتبادلة بين القادة، وصولاً إلى الاستعدادات للقمة الثانية، وكيف انتقلت هذه الرؤية من مرحلة «الإعلان» إلى مرحلة «التنفيذ»؟ ثانياً: ما المنطق الحاكم الذي تقوم عليه آليات التعاون الجماعي بين الصين وجامعة الدول العربية، وما الذي تعكسه من تصورات بشأن إدارة التعاون المشترك؟ ثالثاً: ما المتطلبات التي تفرضها الاضطرابات والتطورات المتلاحقة في الشرق الأوسط على دور الصين في المنطقة؟ رابعاً: كيف يمكن للتعاون الصيني / العربي تجاوز الأطر التقليدية للعلاقات الدولية، والتحول إلى نموذج للحكومة العالمية في دول الجنوب العالمي؟

أ- تحويل الرؤى المعلنة إلى خطوات تنفيذية قابلة للقياس والتقييم

في ضوء نظريات العلاقات الدولية، لا يقاس المتغير الحاسم لكفاءة التنفيذ بضخامة التعهدات، بل بدرجة الانضباط في إنفاذها واستدامتها. وقد شهدت القمة الصينية / العربية

وضع الرئيس الصيني شي جين بينغ إطاراً استراتيجياً متقدماً للعلاقات بين الجانبين، داعياً إلى الارتقاء بها لتصبح نموذجاً يُحتذى به في صون السلام والاستقرار العالميين، ونموذجاً للتعاون عالي الجودة، في إطار مبادرة الحزام والطريق، وقدوة للتعايش المتناغم بين الحضارات المختلفة، ومثالاً لاستكشاف المسار الصحيح للحكومة العالمية، بما يُسرّع خطى بناء هذا المستقبل المشترك.

وفي سبتمبر 2026م، زار الرئيس الصيني شي جين بينغ مصر مجدداً، بعد انقطاع دام عشر سنوات، بالتزامن مع الذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر. وأصدر الجانبان بياناً مشتركاً بشأن مواصلة تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة، كما وقعا عشرات الوثائق في مجالات التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق، والذكاء الاصطناعي، والتعاون التجاري والاقتصادي، وسلاسل الإمداد، والاقتصاد الرقمي، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم، والنقل. وفي ضوء هذه التطورات، يبرز تساؤل جوهري: هل يمكن تحويل الإنجازات الأولية والتوافقات التي تحققت خلال هذه الزيارات التاريخية وخطط العمل المشتركة إلى شراكة استراتيجية حقيقية؟



طرح الصين إقامة هيكل أمني في الشرق الأوسط يشمل تنشيط محركات التنمية الذاتية وتعزيز الحوكمة وترسيخ التنمية وتوسيع التعاون الدولي

تحققت في إطار «الأعمال المشتركة الثمانية»، طرحت الصين «الأطر الخمسة للتعاون»، بهدف تحويل الرؤية الاستراتيجية العامة إلى خمس مسارات عملية للتعاون وصياغة السياسات، تشمل التنمية القائمة على الابتكار، والاستثمار والتمويل، والتعاون في مجال الطاقة، والتعاون التجاري والاقتصادي القائم على المنفعة المتبادلة، والتبادل بين الشعوب.

وفي سبتمبر 2026م، شكّلت الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى مصر محطة محورية في مسار العلاقات الثنائية، إذ استندت إلى الإنجازات السابقة ومهدّت لآفاق جديدة من التعاون. وتُعد مصر أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، كما تحتضن مقر

الأولى عام 2022م، توافقاً كاملاً على السعي لبناء «مجتمع صيني-عربي ذي مصير مشترك في العصر الجديد»، وهو ما يجسد تحولاً نوعياً في مسار العلاقات الثنائية، متجاوزاً نمطها التقليدي القائم على تبادل الطاقة وعقود الإنشاءات، نحو أفقٍ من التخطيط الاستراتيجي الذي يرمي إلى تثبيت قواعد شراكة استراتيجية راسخة.

وفي مارس 2023م، توصلت السعودية وإيران، في بكين، لاتفاق لاستئناف العلاقات الدبلوماسية، في خطوة عكست اضطلاع الصين بدور الوسيط في دعم الأمن والاستقرار الإقليميين. وفي مايو 2024م، استضافت بكين الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني / العربي. واستناداً إلى النتائج الأولية التي

طرح الصين ٥ أطر لتحويل الاستراتيجية لمسارات التعاون تشمل الابتكار والاستثمار والتمويل والطاقة والاقتصاد القائم على المنفعة المتبادلة

المستويات من التعاون في مجال الحوكمة العالمية الموجهة نحو التنمية. وكانت جامعة الدول العربية أول منظمة إقليمية على مستوى العالم توقع مع الصين وثيقة تعاون بشأن مبادرة الحزام والطريق، وأول منظمة إقليمية تصدر مع الصين مبادرة مشتركة للتعاون في مجال أمن البيانات، وأول من أصدر بياناً مشتركاً بشأن تفعيل مبادرات الحضارة العالمية، فضلاً عن كونها أول منظمة إقليمية توقع وثيقة تعاون بشأن إنشاء تحالف لمراكز الفكر.

وعلى مدى عشرين عاماً من التطور، نجح منتدى التعاون الصيني / العربي في إنشاء 19 آلية للتعاون ضمن إطاره المؤسسي، تشمل الاجتماعات الوزارية، واجتماعات كبار المسؤولين، والحوار السياسي الاستراتيجي بين كبار المسؤولين. وتمتد هذه الآليات لتشمل مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والعلوم والتكنولوجيا، إلى جانب قضايا المرأة والشباب والفئات المجتمعية المختلفة. كما أصدر المنتدى 85 وثيقة مهمة من الوثائق الختامية، بما رسخ مكانته بوصفه نموذجاً يُحتذى به في التعاون الجماعي بين الدول النامية. وتعد خطة عمل منتدى التعاون الصيني / العربي، التي تصدر عقب كل اجتماع وزاري، بمثابة «دليل عمل» لتطوير علاقات الصداقة بين الصين والعالم العربي. ويسترشد الجانبان بهذه الخطة في تنفيذ مشروعات التعاون ذات المنفعة المتبادلة، فيما أسهمت الإنجازات التنموية المتعددة في إظهار ما تصفه الصين برغبتها الصادقة في تعزيز التعاون الثنائي، على نحو يلمسه المواطنون العرب في نتائج ومشروعات ملموسة.

ومن المشروعات الكبرى التي تجسد هذا التعاون، الجامع الكبير في الجزائر وأستاد لوسيل في قطر، اللذان يظهران على العملات العربية، وصولاً إلى المشروعات الأصغر حجماً ذات الجودة العالية، مثل الفرق الطبية التي ترسلها الصين إلى الجزائر وورش «لوبان» للتدريب المهني والتقني. وتعكس هذه النماذج المتنوعة تواجد المنتجات والتقنيات والخبرات الصينية في

جامعة الدول العربية. وقد أسهمت الزيارة في ترسيخ الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين ومصر، وإرساء توافق سياسي بشأن تعزيز العلاقات الودية بين البلدين، من خلال مقاربة متكاملة تجمع بين التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، شكّلت العلاقات الودية الممتدة بين الصين وجامعة الدول العربية أساساً مؤسسياً متعدد الأطراف لتنفيذ الرؤية المشتركة. كما أتاح التقارب في المواقف إزاء القضايا الرئيسية لآلية الاجتماعات الوزارية لمنتدى التعاون الصيني العربي الاضطلاع بدور محوري في المتابعة الدورية لخطط التنفيذ، وتقييم التقدم المحرز، وضبط مسارات التعاون، بما يضمن اتساقها مع الأهداف المتفق عليها.

٢- الحوكمة الموجهة نحو التنمية: نموذج عملي للتعاون بين الصين والجامعة العربية

«التنمية هي المفتاح الرئيسي لحل جميع المشكلات» تُمثل هذه المقولة المنطلق العام للرؤية الصينية للحوكمة العالمية. وتتطلب مشاركة الصين في حوكمة الشؤون الإقليمية العربية من التركيز على معالجة التحديات المرتبطة بقصور التنمية واختلال توازنها في المنطقة، من خلال تقديم المنافع العامة الدولية التي تسهم في تحقيق التنمية المشتركة، بما يجسد نموذجاً للحوكمة العالمية الموجهة نحو التنمية. ويرتكز هذا النموذج على مبدأ «التنمية المشتركة»، مع التأكيد على الدور القيادي للدول العربية في تحديد مسارات التنمية وصياغة أولوياتها. وفي هذا الإطار، اضطلع منتدى التعاون الصيني / العربي بدور محوري، من خلال توفير الضمانات المؤسسية اللازمة لبناء مجتمع صيني / عربي يمتلك مستقبل مشترك، وترسيخ الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، بما يسهم في إتاحة مساحة أوسع أمام الدول العربية لتحقيق تنمية مستقلة، ويقدم نموذجاً عملياً لتطبيق الحوكمة العالمية الموجهة نحو التنمية.

باعتبارها المنظمة الأكثر تمثيلاً وتأثيراً في العالم العربي، أقامت جامعة الدول العربية مع الصين منظومة متعددة

الجامعة العربية أول منظمة توقع وثيقة تعاون مبادرة الحزام والطريق وأول منظمة وقعت وثيقة تعاون لإنشاء تحالف لمراكز الفكر

من بينها منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة في مصر، ومصفاة ينبع في المملكة العربية السعودية، والطريق السيار شرق-غرب في الجزائر، وجسر محمد السادس في المغرب. وقد أسهمت هذه المشروعات في تحقيق استفادة لنحو ملياري شخص من الجانبين، وعززت بصورة ملموسة حركة تدفق السلع ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والأفراد بين الدول المعنية.

وعلى المستوى العملي، تولي الصين أولوية لجهود الحوكمة التي تتلاءم مع تعقيدات الأوضاع وتنوع الاحتياجات في الدول العربية. ففي مجال التنمية، تعمل الصين على تعزيز مشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الهيدروجين في الدول التي تسعى إلى التحول في قطاع الطاقة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما تعمل على نقل تقنيات الزراعة الموفرة للمياه إلى الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، مثل مصر والمغرب، وتطوير البنية التحتية للموانئ والخدمات اللوجستية في الدول التي تمثل الموانئ فيها ركيزة أساسية، مثل جيبوتي. كذلك، تقدم الصين مساعدات غذائية ودعمًا لجهود إعادة الإعمار في الدول المتضررة من النزاعات، مثل اليمن وسوريا وفلسطين، في مسعى إلى تخفيف الأعباء المعيشية عن السكان.

واستناداً إلى «الخطوط العريضة لخطة التعاون الشامل بين الصين والدول العربية»، تتواصل أوجه التعاون الجديدة وتتلور مجالات إضافية للشراكة. ولا يقتصر هذا التعاون على المجالات ذات الأولوية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مثل الابتكار التكنولوجي والتنمية الخضراء، بل يمتد أيضاً إلى مجالات ناشئة تشمل الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي، وحوكمة المحيطات، ومواجهة تغير المناخ، والرياضات الإلكترونية والرسوم المتحركة، بما يسهم في تحديث اقتصادات العالم العربي ومجتمعاته وتنوعها. وفي يوليو 2026م، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ، خلال المؤتمر العالمي للذكاء الاصطناعي لعام 2026م، والاجتماع رفيع المستوى بشأن الحوكمة العالمية للذكاء

مسارات التنمية والحوكمة الإقليمية في العالم العربي، من خلال ما يُعرف بـ «صُنِع في الصين» و «بُنِيَ في الصين». وتبرز هذه الإنجازات السمات الأساسية لنموذج الصين في «الحوكمة العالمية الموجهة نحو التنمية»، والتي تتمثل في ثلاثة محاور رئيسية: أولاً: منح الأولوية للتنمية: من خلال جعل النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي هدفين أساسيين للحوكمة، مع التركيز على تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود في مواجهة التحديات. ثانياً، تعزيز التعاون بين دول الجنوب: عبر دعم الترابط بين الدول، والتعاون في مجال القدرات الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، بما يعزز القدرات الذاتية للدول النامية ويدعم محركات التنمية لديها. ثالثاً، التشاور متعدد الأطراف: من خلال دعم الأطر والمؤسسات متعددة الأطراف، والتأكيد على أهمية التشاور والتعاون الجماعي، ومعارضة التدخلات الأحادية. وتؤكد هذه العناصر مجتمعة الطابع العملي لمنتدى التعاون الصيني العربي، الذي تصفه الرؤية الصينية بأنه «علامة ذهبية» للتعاون الجماعي بين الصين والدول العربية، في إطار السعي إلى تحقيق التنمية المشتركة وتعزيز الشراكة بين الجانبين.

وكما أشرنا مسبقاً، هناك اختلافات جوهرية بين دول المنطقة العربية من حيث النظم السياسية، والأداء الاقتصادي، والموارد المتاحة. فبينما لا تزال بعض الدول تعاني من حالة طويلة الأمد من عدم الاستقرار، تواجه دول أخرى ضغوطاً تدفعها نحو التحول. ومع ذلك، تشترك هذه الدول في تطلعاتها إلى تحقيق الاستقرار الوطني والاستقلال والتنمية، وهو ما يستلزم أن تراعي المشاركة في حوكمة المنطقة التوازن بين المبادئ والقيم العامة ذات الطابع العالمي، والخصوصيات الوطنية والإقليمية لكل دولة.

وعلى نطاق أوسع، تمثل مبادرة الحزام والطريق والمبادرات العالمية الأربع منصات مهمة لتطبيق الرؤية الصينية الخاصة بالحوكمة العالمية، كما تعتبر أدوات فاعلة لتعزيز دور الصين في حوكمة المنطقة العربية. وفي إطار مبادرة الحزام والطريق، نفذت الصين والدول العربية أكثر من 200 مشروع تعاون واسع النطاق،

أنشأ منتدى التعاون الصيني / العربي ١٩ آلية للتعاون منها الاجتماعات الوزارية واجتماعات كبار المسؤولين والحوار السياسي الاستراتيجي

٣- دور الصين في ظل الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وفلسفة الحوكمة التي تعكسها

فرضت الأزمات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة، وفي مقدمتها الأزمة الإنسانية في غزة، والقيود المفروضة على الملاحة في البحر الأحمر ومضيق هرمز، واستمرار الصراع في السودان، وتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، إلى جانب التقلبات التي تشهدها سلاسل إمداد الطاقة، ضغوطاً متعددة ومعقدة على منطقة الشرق الأوسط.

وفي مواجهة هذه التحديات، لا ينحصر التحرك الصيني في مضمار التصريحات الدبلوماسية، بل يتجسد في أداء دور مزدوج يجمع بين الوساطة البناءة وتأمين المنافع العامة لبلدان الجنوب العالمي، وذلك من خلال الوساطة متعددة الأطراف، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز حوكمة الممرات المائية، ودعم مرونة منظومات الطاقة، وتوسيع نطاق التعاون التمتوي، بما يسهم في تعزيز قدرة الدول العربية على إدارة شؤونها الأمنية بصورة مستقلة.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ، في أغسطس 2026م، أربعة مبادئ أساسية، تتمثل في التمسك بالحل السياسي و «حل الدولتين»، ودعم تولي الفلسطينيين إدارة شؤونهم، والالتزام بتقديم المساعدات الإنسانية، واحترام سيادة القانون الدولي. وخلال زيارته إلى مصر في سبتمبر 2026م، طرح كذلك مقترحاً من أربعة محاور لإقامة هيكل أمني جديد في الشرق الأوسط، تشمل تنشيط محركات التنمية الذاتية، وتعزيز الحوكمة الشاملة، وترسيخ أسس التنمية، وتوسيع نطاق التعاون الدولي.

وفيما يتعلق بالبحر الأحمر ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، ترى الصين أن المخاطر التي تهدد الملاحة البحرية ترتبط بامتداد الصراعات البرية إلى الممرات المائية، وتدعو إلى وقف

الاصطناعي، المنعدين في شنغهاي، إتاحة 5 آلاف فرصة تدريبية في مجال الذكاء الاصطناعي للدول النامية، بما فيها الدول العربية، إلى جانب إنشاء مركز دولي للتعاون في تطبيقات الذكاء الاصطناعي لصالح جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات. ومن منطلق رؤيتها الخاصة، تولي الصين أهمية قصوى لسياسات الحوكمة التي تتلاءم مع خصوصية الأوضاع وتعدّد المتطلبات في الدول العربية. ففي المجال التمتوي، تدعم بكين مشاريع الطاقة الكهروضوئية والهيدروجين الأخضر في الدول الساعية إلى التحول الطاقوي مثل السعودية والإمارات. وتعمل على نقل التقنيات الزراعية الموفرة للمياه إلى الدول المكتظة بالسكان كمصر والمغرب، فضلاً عن توسيع البنية التحتية للموانئ والقطاع اللوجستي في الدول التي تعتمد على الملاحة كمحرك اقتصادي مثل جيبوتي. كما تمد يد العون عبر المساعدات الغذائية وبرامج إعادة الإعمار للمناطق المنكوبة بالصراعات كاليمن وسوريا وفلسطين، إسهاماً منها في تخفيف المعاناة المعيشية عن المجتمعات المحلية.

واستناداً إلى «الخطوط العريضة لخطة التعاون الشامل بين الصين والدول العربية»، تتواصل أوجه التعاون الجديدة، وتتلور مجالات إضافية للشراكة. ولا يقتصر هذا التعاون على المجالات ذات الأولوية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مثل الابتكار التكنولوجي والتنمية الخضراء، بل يمتد أيضاً إلى مجالات ناشئة تشمل الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي، وحوكمة المحيطات، ومواجهة تغير المناخ، والرياضات الإلكترونية، والرسوم المتحركة، بما يسهم في تحديث اقتصادات العالم العربي ومجتمعاته. وفي يوليو 2026م، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ، خلال المؤتمر العالمي للذكاء الاصطناعي لعام 2026م، والاجتماع رفيع المستوى بشأن الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي، اللذين عُقدا في شنغهاي، إتاحة 5 آلاف فرصة تدريبية في مجال الذكاء الاصطناعي للدول النامية، بما فيها الدول العربية، إلى جانب إنشاء مركز دولي للتعاون في تطبيقات الذكاء الاصطناعي لصالح جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات.

أصدر منتدى التعاون الصيني / العربي ٨٥ وثيقة ختامية رسخت مكانته بوصفه نموذجاً يُحتذى به في التعاون الجماعي بين الدول النامية

وتعكس التحركات الصينية في ظل الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط فلسفة حوكمة جليّة، ترى أن إرساء نمط علاقات دبلوماسية جديد قائم على الحد الأدنى من المبادئ الإنسانية وقيم العدالة والإنصاف كفيل بتهدئة بؤر الصراع وتطويق نزاعات الهيمنة التي تقوّض المنظومة الاقتصادية العالمية. ويبرز الفارق بين «المصلحة العامة» و«المصلحة الخاصة» كفاصل جوهري بين المقاربتين السياسيتين في تعاطيهما مع الواقع؛ فالسياسة المبنية على المصالح الخاصة تقتصر على البعد الأخلاقي، في حين تتسم السياسة الموجهة نحو المصلحة العامة بقدر أعمق من الاستقامة.

وفي الفكر الدبلوماسي الصيني وممارساته على ساحة القوى العظمى، تُعتبر «المصلحة العامة» التوجه القيمي الحاكم لتمدد بكن الخارجي وسعيها لبناء نظام دولي يستند إلى المساواة والعدل والإنصاف في تنظيم الشؤون بين الدول. وقبل أكثر من عشرة قرون، وصف المؤرخ العربي ابن النديم في مؤلفه «الفهرست» النظام السياسي الصيني بأنه «أعدل نظام سياسي في العالم».

وفي المرحلة الراهنة، تتأكد ضرورة بلورة نظام إقليمي جديد بالتوازي مع تشكّل النظام الدولي، أي معالجة قضايا الحوكمة الإقليمية في إطار عملية الحوكمة العالمية. أمّا في الفضاء العربي، فإن تقوية دعائم الاستقرار ضمن أطر الحوكمة الإقليمية استناداً إلى العلاقات العربية - الصينية. وتكثيف الدعم لـ «موجة المصالحات» وتثبيت أركانها، يُعدّ خياراً استراتيجياً طويل الأمد يقتضي حثّ الخطى وتوسيع مجالات التنسيق. ولا تقتصر أهمية العلاقات الصينية / العربية على كونها نموذجاً للتعاون بين دول الجنوب العالمي، بل تمتد لتشكّل نموذجاً للتعاون بين دول الإقليم الواحد، بما يتيح توسيع نطاق تأثيرها ليشمل دول الجنوب على المستوى العالمي، ويمنحها أهمية خاصة في دعم السلام والاستقرار الدوليين.

إطلاق النار وحماية حرية الملاحة وفقاً للقانون الدولي. كما تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاستكشاف آليات لتنظيم تشغيل المضائق، وتؤيد الحوار بين دول الخليج وإيران. وفي الملف اليمني، تدعو الصين جماعة الحوثيين وإسرائيل إلى ضبط النفس، والإفراج عن موظفي الأمم المتحدة المحتجزين، ومعالجة قضايا الملاحة البحرية بصورة منسقة تراعي منظومة الأمن الإقليمي ككل. أما في ظل الأزمة السودانية، فقد شاركت الصين في جهود الوساطة والتسويق، وطرحت أربعة مبادئ للتعامل مع الأزمة، تتمثل في وقف إطلاق النار، والتوصل إلى حل سياسي، وقيادة السودانيّين لعملية تسوية الأزمة، والتعامل المتكامل مع قضايا التنمية والأمن. كما قدمت مساعدات إنسانية ونفذت مشروعات لتحسين سبل العيش بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

وفي مواجهة الملف النووي الإيراني والتوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، تتمسك الصين بضرورة التوصل إلى حل سياسي، وتعمل على تشجيع محادثات السلام، وترفض استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، مستفيدة من الدبلوماسية متعددة الأطراف لاحتواء التصعيد. وبهذا، تسعى إلى ترسيخ صورتها بوصفها طرفاً فاعلاً في الدبلوماسية القائمة على القواعد الدولية، لا ضامناً عسكرياً للأمن الإقليمي. وعلى صعيد الطاقة وسلاسل الإمداد، تعمل الصين على الحد من تداعيات المخاطر المرتبطة بمضيق هرمز من خلال تنويع مصادر وارداتها، وتعزيز احتياطاتها الاستراتيجية، وتوسيع التعاون مع دول الخليج ومصر في مجالات الطاقة الجديدة والتماملات بالعملة المحلية. كما تسعى بكن عبر منصات التعاون الاقتصادي، مثل المنطقة الاقتصادية والتجارية الصينية المصرية بخليج السويس، إلى إيجاد التكامل بين أمن الطاقة والتصنيع المحلي في العالم العربي، مما يعكس تطور دورها من مجرد «مستورد رئيسي» إلى صانع ممرات تنموية ولوجستية وطاقيّة أكثر مناعة وصموداً أمام التحديات والأزمات.

التحرك الصيني يتجسد في أداء دور مزدوج يجمع بين الوساطة البناءة وتأمين المنافع العامة لبلدان الجنوب العالمي عبر الوساطة متعددة الأطراف

٤- القيود والتحديات التي تواجه التعاون الاستراتيجي الصيني / العربي في المرحلة الزاهنة

رابعاً، التحديات التنفيذية على مستوى المشروعات؛ إذ قد تؤدي كفاءة الأجهزة الإدارية، والبيئة القانونية، وسياسات العمل، والقدرة على تحمل أعباء الديون في بعض الدول العربية، إلى جانب محدودية توطيد أنشطة الشركات الصينية واعتمادها على الترتيبات الحكومية المشتركة في التمويل، إلى ظهور فجوة بين توقيع الاتفاقيات وتنفيذها، بما يفضي إلى ظاهرة «توقيع عاجل وتنفيذ هادئ». ولذلك من المتوقع أن تزداد أهمية قضايا تسوية المعاملات بالعملة، ومراجعات الامتثال، والمعايير البيئية، مع اتساع نطاق التعاون في مجالي الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي.

وخلاصة القول، إن انخراط الصين في حوكمة المنطقة العربية، من خلال طرح حزمة من الخدمات العامة الدولية التي تتجسد فيها رؤيتها المستمدة من الحكمة الشرقية، يُعد ممارسة مبتكرة للحكومة متعددة الأطراف في إطار التعاون الصيني العربي. ويكمن جوهر هذه التجربة في مسار تفاعلي يزاوج بين المبادئ العامة للرؤية الصينية للحكومة العالمية والمتطلبات الخاصة للمنطقة العربية، بما يُتيح للدول العربية خيارات أكثر شمولاً وتنوعاً في مجال الحوكمة، ويُقدم نموذجاً استرشادياً لدول الجنوب العالمي في استكشاف مسارات للتحديث لا تستسخ النمذج الغربي. وبناءً عليه، يُشكل هذا النهج رافداً قوياً لتطوير التعاون الاستراتيجي الصيني / العربي والارتقاء به، شريطة التعاطي الفاعل مع التحديات المتعلقة ببناء الثقة، وتعميق الانخراط في القضايا الأمنية، واحتواء الضغوط الخارجية، ورفع كفاءة تنفيذ المشروعات المشتركة.

أولاً، تتجلى التحديات في الرصيد التاريخي لأزمة الثقة؛ إذ تحتفظ الذاكرة الجمعية العربية بسجل من إخفاق القوى الكبرى في الوفاء بالتزاماتها. فما بين وعود القوى العظمى خلال الحرب الباردة، ومبادرات «الإصلاح الديمقراطي للشرق الأوسط الكبير» في أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت النتيجة خيبة أمل لدى الدول العربية. ومن هذا المنطلق، تبرز حاجة الصين إلى ترسيخ الثقة من خلال الوفاء المتواصل بتعهداتها، وهو مسار يحتاج أمداً طويلاً ليؤتي ثماراً ملموسة.

ثانياً، تتمثل التحديات في انحسار الانخراط الصيني في الملفات الأمنية؛ ورغم النجاح الذي حققته الصين في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، يظل التعاطي الصيني مع ملفات القضية الفلسطينية والأزمات في ليبيا والسودان وإعادة إعمار سوريا أسير طرح المبادئ والمواقف النظرية، مع شح الخبرة والأدوات الوسيطة لديها. وبناءً عليه، إذا لم تتمكن الصين من الحفاظ على حضور مؤثر في القضايا الأمنية المحورية بالمنطقة، فقد تفقد مكانتها بوصفها «شريكاً استراتيجياً»، لافتقارها للمقومات الأساسية لذلك.

ثالثاً، القيود المرتبطة بالعوامل الخارجية وتدخلات الأطراف الأخرى؛ فعلى الرغم من تقليص الولايات المتحدة وجودها العسكري في الشرق الأوسط، فإنها لا تزال تحتفظ بانخراط عميق في المنطقة من خلال منظومة تحالفاتها، والعقوبات، والقيود التكنولوجية التي تفرضها. ولكن قد تؤثر التحديات المتعلقة بأمن الملاحة في البحر الأحمر، وضوابط تصدير التقنيات المتقدمة، والتداعيات غير المباشرة للعقوبات المفروضة على إيران، بصورة مباشرة في إمكانية تنفيذ مشروعات التعاون الصيني العربي. وهو ما يفرض على الصين ضرورة الموازنة بحذر بين التمسك بمبدأ «عدم الانحياز» وحماية مصالحها الاستراتيجية.

العميد التنفيذي لكلية الدراسات الآسيوية والإفريقية بجامعة
شنغهاي للدراسات الدولية - نائبة الأمين العام لمركز الدراسات
الصينية العربي للإصلاح والتنمية

نجاح الشراكة الصينية - الخليجية بتعاون مؤسسي تحكمه أولويات ومشروعات محددة الاختبار ليس ما تعلنه القمم والاتفاقيات بل بتعزيز أمن الخليج أو تظل الشراكة دون الطموح

لم تُعد العلاقة بين الصين ودول الخليج العربية تُختزل في معادلة النفط والتجارة أو تبادل الزيارات الرسمية، فقد اتسعت مع صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية تسعى إلى توسيع حضورها الدولي برؤية "الحزام والطريق"، وبناء شراكات طويلة الأمد خارج الأطر التقليدية للعلاقات الدولية، كما اتسعت تلك العلاقة في ظل الظروف التي فرضتها التحولات المتسارعة في النظام الدولي، وكذلك مع ازدياد مكانة الخليج المحورية في أمن الطاقة والتجارة والممرات البحرية، إلى جانب تنوع التهديدات الأمنية وتداخل أبعادها، وتنامي طموح دول الخليج إلى تنويع شراكاتها الدولية، حيث انتقلت العلاقة تدريجياً من تبادل المصالح الاقتصادية إلى شراكة أوسع تتداخل فيها السياسة والدبلوماسية والأمن

اللواء بحري مهندس (م)، صالح بن صنيح العتيبي

الاقتحام والكمائن، ومكافحة الإرهاب، وإخلاء الأطقم وإنقاذ الرهائن، وكشف الأنغام البحرية وإبطالها، والإنزال بالحبال من المروحيات، والتدرب على الرماية بالأسلحة الخفيفة والرماية التكتيكية، وتكتسب هذه المناورة أهمية خاصة لأنها لا تقتصر على استعراض القدرات فحسب، وإنما تتضمن تدريباً على عمليات مشتركة ذات طبيعة أمنية واقعية تعزز قابلية التنسيق بين القوات البحرية الملكية السعودية والقوات البحرية الصينية. أما في المجال الجوي، فقد أعلنت الصين والإمارات في عام 2023م، تنفيذ أول تدريب جوي مشترك بين القوات الجوية للبلدين تحت مسمى «Falcon Shield-2023»، في جمهورية الصين بهدف تعميق التعاون العملي في مجال الطائرات والتقنيات العسكرية، وتبادل الخبرات والتجارب، ورفع مستوى الجاهزية والكفاءة العملية بين القوات الجوية في البلدين، كما نُفذ آخر تمرين بينهما في سبتمبر 2026م، في الصين كذلك، ونفذت أيضاً بحرية سلطنة عمان مع البحرية الصينية في 2023م، تدريباً مشتركاً تحت مسمى «العبور» في السلطنة، شمل الاتصالات البحرية والمناورة بالتشكيلات والتنسيق العملي، بالتزامن مع زيارة قوة بحرية صينية إلى سلطنة عمان، حيث يهدف التدريب إلى رفع كفاءة أطقم السفن، وإدامة مستوى الجاهزية للعمليات البحرية، وتبادل الخبرات العسكرية بين البلدين. إن جميع التدريبات

مع حرص الطرفين على إبقاء التعاون مرناً ومتوازناً في منطقة تعدد فيها المصالح والشراكات، وفي هذا السياق، نجد أن التعاون العسكري / الأمني بين الصين ودول الخليج اتسمت مراحلها الأولى بالحدز ومحدودية الانخراط الصيني مقارنة بالقوى الغربية، وتمحور التعاون آنذاك بدرجة أكبر على الاتصالات الرسمية، وصفقات محدودة من الأسلحة والمعدات والتقنية، لكن هذا النمط بدأ يتغير على نحو متصاعد، ولم يعد التعاون العسكري الأمني الصيني - الخليجي مجرد تصريحات سياسية بل تمثل في التدريبات العسكرية المشتركة بين القوات الصينية وبعض الدول الخليجية، فمنذ عام 2016م، تجسدت رؤية الصين تجاه الدول العربية إلى توسيع تبادل الزيارات العسكرية والتدريب والتعاون في المعدات والتقنيات وإجراء مناورات مشتركة، حيث نفذت القوات البحرية الملكية السعودية والقوات البحرية الصينية تمرين "السيف الأزرق - الأول" "Blue Sword - 1" عام 2019م، في قاعدة الملك فيصل البحرية على ساحل البحر الأحمر، وهو التمرين البحري الثنائي المختلط بين البلدين، وتم كذلك تنفيذ التمرين الرابع في عام 2025م، في قاعدة الملك عبدالعزيز البحرية على ساحل الخليج العربي، ويتضمن التمرين بصفة عامة سلسلة من السيناريوهات والتطبيقات الميدانية، تركز على القتال داخل المناطق المبنية، وتنفيذ الدوريات وعمليات



التحدي الحقيقي يكمن في تعميق التعاون وردم الفجوة بين ما يُتفق عليه وما يُنفذ وبين الطموحات السياسية والعوائد الاستراتيجية الفعلية

والاستقرار الإقليمي، وفي المقابل، ترى دول الخليج في الصين شريكاً دولياً مهماً يُمكن أن يُسهم في تنويع اقتصاداتها، ودعم خططها التنموية، ونقل المعرفة، وتوسيع خياراتها في علاقاتها الدولية، وتعزيز أمن واستقرار المنطقة والممرات المائية، دون أن يعني ذلك بالضرورة قيام تحالف سياسي أو أمني بالمعنى التقليدي، وقد اتخذت هذه العلاقات خلال السنوات الأخيرة مساراً أكثر وضوحاً نحو بناء شراكة استراتيجية شاملة، تجسد ذلك في انعقاد القمة الصينية - الخليجية الأولى في الرياض عام 2022م، واعتماد خطة العمل للحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي للفترة 2023-2027م، وما تلاها من اجتماعات وزارية مشتركة واجتماعات استراتيجية لاحقة، كما أكدت بكين دعمها للحوار والتشاور وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وفي عام 2023م، برز الدور الصيني في استضافة ورعاية التفاهم السعودي / الإيراني الذي أفضى إلى الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وكذلك تحول الموقف الصيني في عام 2026م، من دور المراقب والداعي إلى التهدة إلى دور دبلوماسي أكثر نشاطاً في إدارة أزمة مضيق هرمز وباب المندب، حيث وجهت بكين مطالب ل طهران بضرورة

المختلفة وما ذكر منها آنفاً، توضح أن التعاون العسكري الأمني بين الصين ودول الخليج بدأ يأخذ انتقالاتاً عملياً متدرجاً، من الإطار السياسي إلى التطبيق العملي، وإن كان لا يزال مختلفاً في حجمه وطبيعته عن التحالفات العسكرية التقليدية، ويبقى التحدي الاستراتيجي الأهم في المرحلة المقبلة هو تحويل هذه المبادرات المتعددة إلى تعاون مؤسسي طويل الأمد يحقق المصالح المتبادلة، ويدعم أمن الملاحة والطاقة والبنية التحتية، ويعزز قدرة المنطقة على مواجهة بيئة أمنية متغيرة.

العلاقات الصينية - الخليجية لم تعد تُقاس بعدد القمم والزيارات والبيانات المشتركة، بل بقدرته الطرفين على تحويل التفاهات السياسية إلى سياسات ومشروعات واتفاقيات قابلة للتنفيذ، تحق نتائج ملموسة ومستدامة، ومن هذا المنطلق، فإن فهم التوجه الصيني تجاه دول الخليج يتطلب النظر إلى الأبعاد الاستراتيجية للعلاقة، بعيداً عن التفاؤل المفرط أو حصرها في الجانب الاقتصادي، فالصين تنظر إلى الخليج باعتباره منطقة حيوية تتقاطع فيها مصالح أمن الطاقة، والممرات البحرية، وسلاسل الإمداد العالمية، والربط اللوجستي، والاستثمار والتقنية

فهم التوجه الصيني تجاه دول الخليج يتطلب النظر للأبعاد الاستراتيجية العلاقة بعيداً عن التفاؤل المفرط أو حصرها في الجانب الاقتصادي

الخليج التعامل مع هذه العلاقة بوصفها مساراً طويل الأمد يتجاوز المصالح التجارية الآنية، ويقوم على فهم متبادل لأولويات الطرفين، واحترام خصوصية خياراتهما الاستراتيجية، وتطوير آليات عملية لتجاوز المعوقات الإدارية والاقتصادية والسياسية التي قد تحد من تنفيذ المبادرات المشتركة، كما تبرز أهمية تحويل التكامل بين القدرات الصينية واحتياجات التنمية الخليجية إلى برامج نوعية في مجالات الطاقة والصناعة والتقنية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والخدمات اللوجستية، بما يدعم التنوع الاقتصادي الخليجي، ويعزز المصالح الصينية، ويرفع مستوى الترابط بين الطرفين على أساس المنفعة المتبادلة وليس الاعتماد أحادي الجانب، وعلى الصعيد السياسي والأمني، فإن تعميق الشراكة يظل مرتبطاً بقدرة الطرفين على بناء تفاهات واقعية بشأن قضايا الاستقرار الإقليمي وأمن الممرات البحرية وتسوية النزاعات، مع إدراك اختلاف أدوارهما وحساباتهما وحدود انخراطهما في أزمات المنطقة، وفي هذا السياق، لا ينبغي أن يُفهم تنامي العلاقات الصينية الخليجية باعتباره انتقالاً تلقائياً نحو تحالف تقليدي أو بديلاً عن الشراكات القائمة، بل باعتباره فرصة لتوسيع الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج، وتنويع مصادر قوتها، وتعزيز قدرتها على إدارة علاقاتها الدولية من موقع أكثر استقلالية ومرونة، وفي المقابل، فإن قدرة الصين على ترسيخ حضورها كشريك استراتيجي موثوق ستوقف على مدى استعدادها لترجمة ثقلها الاقتصادي والتقني ونفوذها الدبلوماسي إلى إسهامات عملية تتناسب مع تطلعات دول الخليج ومصالحها الأمنية والتنمية، وبذلك، فإن معيار النجاح لن يكون في عدد الاتفاقيات الموقعة، بل في حجم ما يتحقق منها، ولا في اتساع مجالات التعاون المعلنة، بل في عمق أثرها واستدامة نتائجها، فإذا استطاع الجانبان بناء منظومة تعاون تربط القرار بالتنفيذ، والاستثمار بنقل المعرفة، والتفاهم السياسي بمكاسب استراتيجية قابلة للقياس، فإن الشراكة الصينية / الخليجية ستكون مؤهلة لتجاوز حدود التقارب التقليدي نحو علاقة أكثر عمقاً وتأثيراً في موازين المصالح الإقليمية والدولية، أما إذا بقيت الفجوة قائمة بين الطموحات والإنجاز، فستظل إمكانات هذه العلاقة أكبر من نتائجها، وسيبقى وزنها الاستراتيجي دون المستوى الذي تسمح به الفرص المتاحة للطرفين.

وعليه فإن انتقال العلاقات مع الصين من التفاهات المعلنة إلى

كبح التصعيد الحوثي تقديراً واستجابةً للمصالح الاستراتيجية المشتركة مع المملكة، في خطوة عكست قدرة بكين على توظيف علاقاتها مع أطراف إقليمية مختلفة لتعزيز حضورها الدبلوماسي، إلى جانب مصالحها الاقتصادية، وتشير هذه التطورات إلى أن التوجه الصيني لا يقتصر على توسيع التجارة والاستثمار، بل يمتد إلى ترسيخ دور سياسي طويل الأمد في منطقة الخليج، مع اختلاف طبيعة هذا الدور وأدواته عن أدوات القوى الدولية الأخرى، غير أن اتساع الطموح السياسي وتعدد الاتفاقيات لا يعنيان بالضرورة تحقق جميع الأهداف بالسرعة أو المستوى المأمول، فهنا تبرز أهمية مدى تحول التفاهات المعلنة إلى إنجازات فعلية، فبعض الاتفاقيات تنتقل إلى مرحلة التنفيذ، وبعضها يحتاج إلى مزيد من الترتيبات والتمويل، بينما قد يتأخر بعضها الآخر أو يظل في إطار التفاهات الأولية، ولذلك، فإن الحكم على مسار العلاقات الصينية - الخليجية يجب أن يستند إلى متابعة المشروعات المنفذة، وحجم الاستثمارات المتحققة، ومستوى التعاون التقني، والنتائج التي تنعكس على المصالح المشتركة، ومن ثم، فإن حقيقة ما يتردد حول أنه «ليس كل ما يُعلن عنه يتحقق على أرض الواقع»، لا ينبغي اعتباره حكماً مسبقاً على العلاقة، بل مسألة تستوجب التحقق من نتائج كل اتفاق ومبادرة على حدة، فالمعيار الحقيقي لنجاح الشراكة الصينية - الخليجية ليس ما تتضمنه البيانات من وعود، بل ما تنتجه من إنجازات قابلة للقياس والاستمرار، وعلى هذا الأساس، يتوقف مستقبل الشراكة الصينية - الخليجية على قدرة الجانبين على الانتقال من مرحلة التوافق السياسي وتلاقي المصالح إلى مرحلة بناء تعاون مؤسسي متكامل، تحكمه أولويات واضحة، ومشروعات محددة، وجداول زمنية قابلة للقياس، وآليات متابعة تضمن تحويل الاتفاقيات والتفاهات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، فالعلاقات الاستراتيجية لا تُقاس بحجم القمم والزيارات أو كثافة البيانات المشتركة، وإنما بقدرتها على إنتاج مصالح متبادلة ومستدامة، وتعزيز القدرات، ونقل المعرفة والتقنية، وتوسيع مجالات الاستثمار والتعاون، بما يجعل الشراكة أكثر رسوخاً وقدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة في النظام الدولي، ومن هذا المنطلق، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في توسيع نطاق التعاون بقدر ما يكمن في تعميق أثره، وردم الفجوة بين ما يُتفق عليه وما يُنفذ، وبين الطموحات السياسية والعوائد الاستراتيجية الفعلية، ويتطلب ذلك من الصين ودول

وإذا استطاعت دول الخليج والصين أن تنقل علاقاتها من مرحلة إعلان النوايا إلى مرحلة تحديد المشاريع، ومن المشاريع إلى التنفيذ، ومن التنفيذ إلى نقل المعرفة وبناء القدرات، فإن العلاقة ستتجاوز بالفعل مفهوم الشراكة الاقتصادية التقليدية إلى شراكة استراتيجية فعلية أكثر عمقاً واستدامة.

إن مستقبل التعاون العسكري والأمني الصيني - الخليجي لن يُحسم بحجم الصفقات أو كثافة الاتفاقيات والتدريبات، بل بقدرة الطرفين على تحويل التقارب السياسي والمصالح الاقتصادية إلى شراكة أمنية استراتيجية متدرجة، غير أن تحقيق هذا المأمول يظل مرهوناً بقدرة دول الخليج على إدارة معادلة التوازن بين شراكاتها الأمنية التقليدية وتوجهاتها نحو تنويع علاقاتها الدولية، وبقدرة الصين على ترجمة ثقلها الاقتصادي والتقني ونفوذها الدبلوماسي إلى إسهام أمني أكثر فاعلية، دون أن يعني ذلك بالضرورة تحولها إلى ضامن أمني في المنطقة، فحساسية التوازنات الدولية، والمخاوف الغربية من اتساع النفوذ الصيني في البنية الأمنية والتقنية للمنطقة، إلى جانب تحفظ بكين عن الانخراط المباشر في النزاعات المعقدة، تفرض جميعها حدوداً واقعية ينبغي أخذها في الحسبان عند تقييم آفاق هذه الشراكة، وعليه، فإن الرهان الخليجي لا ينبغي أن يقوم على استبدال شريك دولي بآخر، وإنما على توسيع هامش الاستقلال الاستراتيجي، وتنويع مصادر القوة، وبناء شراكات متعددة تتيح لدول الخليج حماية مصالحها والتعامل مع التحولات الدولية من موقع أكثر قدرة على المبادرة والتأثير، ومن هنا، فإن الاختبار الحقيقي أمام الصين ودول الخليج العربية ليس فيما تعلنه القمم أو تتضمنه الاتفاقيات، بل ما تستطيع هذه الشراكة إنجازه فعلياً على أرض الواقع، فإما أن تتحول إلى قدرة استراتيجية ملموسة تعزز أمن الخليج وتمنحه خيارات أوسع في مواجهة الأزمات المختلفة، وإما أن تبقى دون مستوى الطموح، أسيرة التفاهات السياسية وحسابات المصالح المتغيرة، فالمكانة في معادلة الأمن الإقليمي لا تكتسب بحجم الحضور أو قوة الخطاب، وإنما بما يقدمه الشريك من قدرة على حماية المصالح المتبادلة، وإدارة المخاطر، والإسهام الفعلي في صناعة الأمن والاستقرار.

تنفيذ المشاريع، ومن التنفيذ إلى نقل المعرفة وبناء القدرات، هو المعيار الحقيقي لتحويل علاقاتها من تقارب اقتصادي إلى شراكة استراتيجية فعلية، تؤثر في مستقبل المنطقة .

إن ترسيخ الشراكة العربية والخليجية - الصينية يقتضي الانتقال من إدارة التفاهات إلى صناعة النتائج، عبر ربط مخرجات القمم بأولويات استراتيجية قابلة للتنفيذ، وإجراءات مسؤولة وواضحة عن الإنجاز، بما يضمن تحويل التقارب السياسي إلى مكاسب فعلية تتناسب مع طموحات الجانبين، وتبرز أهمية ذلك بصورة خاصة حيث أن مخرجات القمة الصينية - الخليجية في الرياض عام 2022م، شملت خطة عمل للحوار الاستراتيجي 2023م-2027م، إلى جانب مجالات واسعة للتعاون في الطاقة والاستثمار والتجارة والتقنية وتعزيز التنسيق بشأن أمن الخليج والاستقرار الإقليمي، كما أن مخرجات القمة الصينية - العربية، عام 2022م، باجتماع منفصل عن القمة الصينية الخليجية، تضمنت خطة شاملة للتعاون السياسي والاقتصادي والتنموي وتنسيق المواقف بشأن القضايا الإقليمية والدولية ودعم الأمن والاستقرار وحل الأزمات بالوسائل السياسية، وتمثل محفزات هذا التعاون التي يمكن البناء عليها في تكامل المصالح الاقتصادية وأمن الطاقة، والاستثمار، والتقنية والتحول الرقمي، والصناعات المتقدمة، والنقل واللوجستيات، والأمن الغذائي، إلى جانب اتساع المصالح الصينية والخليجية في استقرار المنطقة، إلا أن استثمار هذه المحفزات وعوامل القوة والفرص القائمة وتوسيع نطاقها وتحويلها إلى نتائج عملية تدعم الشراكة الاستراتيجية المشتركة ترتبط بأولويات واضحة ومؤشرات أداء وتمويل وآليات مؤسسية تضمن الاستمرارية، مع معالجة المعوقات المرتبطة بتباين الأولويات، وطبيعة الإجراءات عند تحويل التفاهات إلى عقود ومشروعات، وتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع التطورات الجيوسياسية. إن ما يمكن أن تعول عليه دول الخليج من الدور الصيني هو أن يتم توظيف ثقلها وعلاقاتها الواسعة مع دول المنطقة في دعم الحوار والوساطة، وخفض التوتر، وتعزيز أمن الممرات البحرية، وسلاسل الإمداد، ومكافحة الإرهاب، وتبادل الخبرات في الإنذار المبكر والتقنية وحماية البنية التحتية الحيوية، ودعم الحلول السياسية للنزاعات الإقليمية، وهي مجالات تتقاطع مع ما طرحته الصين بشأن الأمن المشترك والشامل والتعاوني والاستدام في المنطقة، لذا، فإن المأمول خلال المرحلة المقبلة بناء آلية تجعل كل اتفاقية قابلة للتحويل إلى نتيجة، والمصالح إلى التزامات، فالقمة تضع الرؤية، وخطة العمل تحدد المجالات، والاتفاقية تنشئ الإطار، لكن المشروع هو الذي يصنع الأثر، والنتيجة هي التي تمنح الشراكة معناها الحقيقي،

تفعيل قرارات القمم بتحويل التوجهات لبرامج تحدد المسؤوليات والتمويل والجداول الزمنية

تفعيل التعاون البحري الصيني/الخليجي يتطلب مواءمة المصالح مع الحماية ونجاح الشراكة بمنع الاعتداء

تتزايد أهمية التعاون البحري الصيني/الخليجي مع اتساع المصالح التجارية والاستثمارية وارتباط استمرارها بسلامة الممرات البحرية. وتضع التهديدات في الخليج العربي ومضيق هرمز والبحر الأحمر وباب المندب هذه الشراكة أمام اختبار يتجاوز تبادل المنافع الاقتصادية إلى القدرة على حمايتها. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تقييم الرؤية الصينية، وما تحقق من التعاون، وما يمكن تطويره لتقليل المخاطر وضمان استمرار الملاحة، مع التمييز بين التوافق السياسي والالتزام العملي.

اللواء البحري الركن (م)، عبد الله بن جابر الزايدي

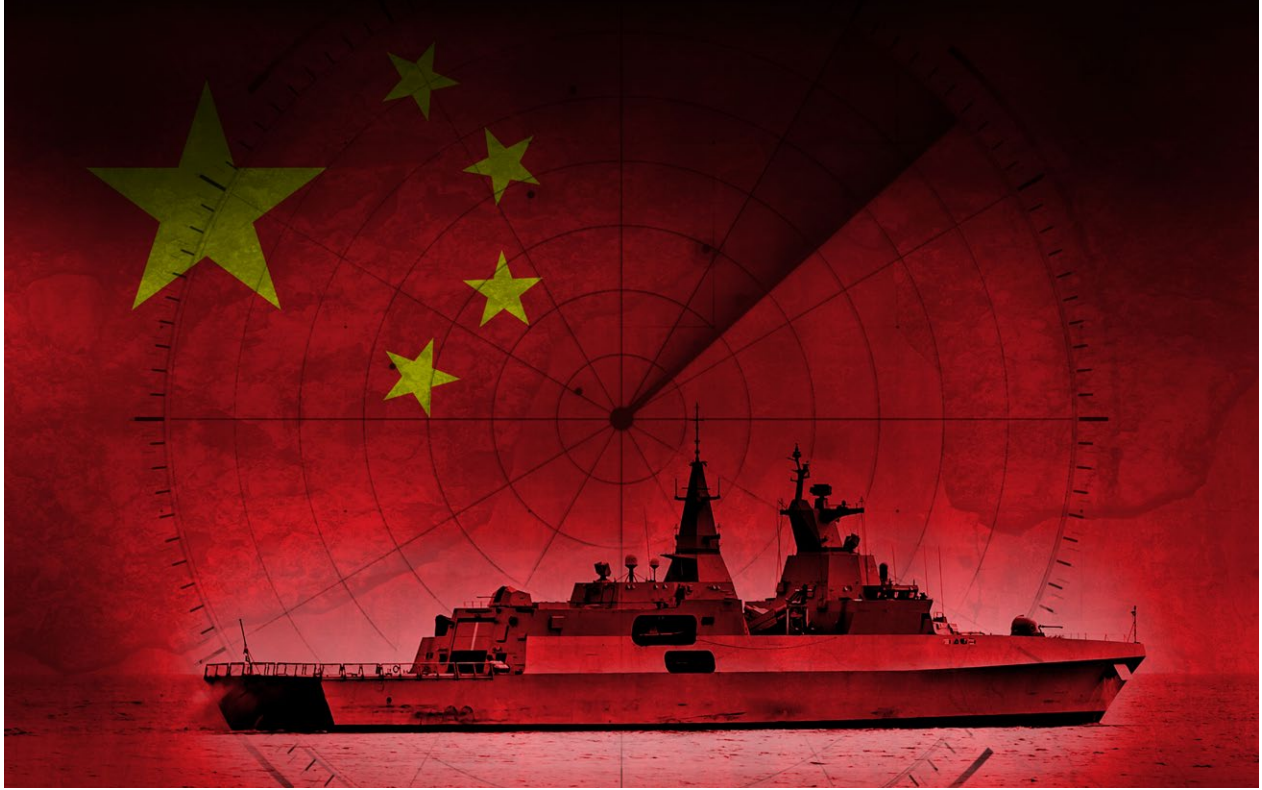
وتختلف أهمية الممرات بحسب وجهة الشحنات. فالإمدادات المتجهة من موانئ داخل الخليج إلى الصين تعبر هرمز نحو المحيط الهندي وشرق آسيا، بينما يخدم باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس التجارة بين آسيا وأوروبا، وحركة الموانئ المطلة على البحر الأحمر. ولذلك، لا تمر جميع التدفقات الخليجية الصينية بالممرات نفسها، لكن اضطراب أي منها قد يرفع تكاليف النقل والتأمين ويؤثر في توزيع السفن وموثوقية سلاسل الإمداد.

ومن منظور خليجي، تكتسب هذه العلاقة أهميتها أيضاً من إمكان ربط الاستثمار الصيني بتطوير القدرات الوطنية، ونقل المعرفة، وتحسين كفاءة الموانئ والخدمات البحرية. لكن اتساع الحضور التجاري لا ينتج تلقائياً توافقاً على جميع القضايا الأمنية، فقد يتفق الطرفان على ضرورة استمرار التجارة، ويختلفان في تشخيص مصدر التهديد أو وسائل التعامل معه. ولهذا، ينبغي أن يتضمن الحوار الاستراتيجي مناقشة واضحة لهذه الاختلافات، حتى لا تُبنى توقعات الحماية على تفاهات اقتصادية لا تتضمن التزامات أمنية مقابلة.

أولاً: الرؤية الصينية وأولويات الشراكة الخليجية

تتعلق الرؤية الصينية للعلاقات مع دول مجلس التعاون داخل أمن الطاقة واستقرار التجارة وتوسيع الحضور الاقتصادي والسياسي. فالخليج مصدر رئيسي للطاقة، وسوق للاستثمار والتكنولوجيا، وموقع مؤثر في حركة التجارة بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. وفي المقابل، تتيح الصين للدول الخليجية سوقاً واسعة لصادراتها وقدرات صناعية وتقنية تدعم تنويع اقتصاداتها. ومن هذا التقاطع تنشأ شراكة تربط مصالح التنمية بأمن الممرات التي تعتمد عليها.

وتوضح الأرقام أهمية العلاقة. إذ بلغ التبادل التجاري بين الصين ودول المجلس نحو ٢٨٨ مليار دولار عام ٢٠٢٤م، وفق بيان الخارجية الصينية، وكانت الصين أكبر شريك تجاري للمجلس. أما واردات الصين المسجلة من النفط الخام السعودي والإماراتي والعُماني والكويتي والقطري في قاعدة بيانات البنك الدولي، فتصل إلى قرابة ١٨٠ مليون طن خلال عام ٢٠٢٥م. وتعني هذه التدفقات أن اضطراب الملاحة يمس أمن الإمدادات الصينية وإيرادات الدول الخليجية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التجارية.



تنطلق الرؤية الصينية للعلاقات مع دول مجلس التعاون من تداخل أمن الطاقة واستقرار التجارة وتوسيع الحضور الاقتصادي والسياسي

وتدعم الزيارات المتبادلة هذا التوجه. فقد اقترنت زيارة رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ إلى السعودية في سبتمبر ٢٠٢٤م، بانعقاد اللجنة المشتركة رفيعة المستوى، وشملت جولته الإمارات، بينما أسهمت زيارة الرئيس الإماراتي إلى الصين في مايو من العام نفسه في توسيع مجالات الشراكة. وتكمن أهمية هذه الزيارات في ربط التفاهات السياسية بمسارات عمل حكومية واقتصادية، على أن يُقاس أثرها بما يدخل التنفيذ. واستراتيجياً، تسعى بكين إلى توسيع مصالحها مع المحافظة على مرونة علاقاتها الإقليمية، وهو ما يجعل استعدادها لتحمل التزامات أمنية مباشرة مسألة تتطلب تقديراً مستقلاً عن حجم تجارتها.

ثانياً: واقع التعاون البحري ومتطلبات التنفيذ

يأخذ التعاون البحري القائم شكل حوار سياسي وتدريبية ثنائية وحضور صيني لمرافقة السفن في خليج عدن وقبالة

وتبلور الإطار السياسي للشراكة في قمتين تأسيسيتين منفصلتين استضافتهما الرياض في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢م، القمة الخليجية الصينية الأولى والقمة العربية الصينية الأولى. وأقرت القمة الخليجية خطة العمل المشترك للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧م، فيما طرحت القمة العربية ثمان مبادرات للتعاون في مجالات تنمية وأمنية متعددة. ويعكس المساران توجهاً لتطوير علاقة مؤسسية مع المجلس، ضمن حضور أوسع في العالم العربي، مع توظيف العلاقات الثنائية لتنفيذ المشروعات وفق أولويات الدول.

وفي الجانب البحري، أكد بيان القمة الخليجية أهمية أمن الملاحة الدولية والمنشآت النفطية، وأدان الهجمات الحوثية على المنشآت المدنية وناقلات النفط وخطوط الملاحة والتجارة الدولية. وتؤسس هذه المضامين لتوافق بشأن حماية المصالح المشتركة، لكنها لا تشكل بذاتها ترتيبات عملية لتأمين الممرات أو التزاماً صينياً بالدفاع عنها. ومن ثم، ينبغي التمييز بين الاتفاق على المبادئ، واعتماد برامج التعاون، وتوفير القدرات اللازمة للتنفيذ.

٢٨٨ مليار دولار حجم التبادل التجاري الصيني / الخليجي وواردات النفط الخليجية ١٨٠ مليون طن واضطراب الملاحة يمس أمن الإمدادات وإيرادات الدول المنتجة

بسرعة تبادل التحذيرات، وانتظام التمارين، واختبار الاستجابة، واستمرار الإسناد خلال الأزمات، مع مراجعة تميز بين ما أنجز وما تعثر وأسباب تعثره.

ويجب أن يراعي التنفيذ اختلاف التهديدات واحتياجات الحماية. ففي الخليج العربي وهرمز، تشمل الأولويات سلامة عبور الناقلات، ومنع الاعتداء والاحتجاز، ومواجهة أخطار الألغام، وحماية الموانئ ومنشآت الطاقة. وفي البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، تشمل التعامل مع الهجمات على السفن ومخاطر القرصنة، وتوفير الإنذار والإنقاذ والتنسيق مع الجهات القائمة على حماية الملاحة. ويقتضي ذلك تقديراً مشتركاً للتهديدات، وترتيبات تناسب كل منطقة، وتحترم سيادة الدول الساحلية وشراكاتها الأمنية.

ويتطلب التقييم كذلك الفصل بين مواجهة التهديد وتقليل المخاطر الناتجة عنه. فالتصدي للجهة التي تستهدف السفن يختلف عن تحسين التحذير، أو توفير الإنقاذ، أو تهيئة بدائل لاستمرار الشحن. ويمكن للصين المشاركة في بعض هذه الوظائف قبل الاتفاق على دور عسكري أوسع، لكن ينبغي ألا تؤدي إجراءات تقليل المخاطر إلى قبول دائم بتعطيل الممرات. والغاية الخليجية هي استمرار الوظائف الاقتصادية البحرية مع تقليص قدرة الأطراف المهددة على فرض شروطها، وليس مجرد التكيف المتكرر مع نتائج الاعتداءات.

وتمثل قاعدة الإسناد الصينية في جيبوتي عنصراً عملياً لاستمرار الحضور البحري الصيني قرب باب المندب وخليج عدن. ويتضح دورها في استضافة تسليم مهام المرافقة بين التشكيلين الصينيين الثامن والأربعين والتاسع والأربعين في سبتمبر ٢٠٢٦م، وتقديم الإسناد والتزويد للسفن. وتساعد هذه الوظائف على استدامة الانتشار وتقليل الاعتماد على الإمداد البعيد. لكن القاعدة تدعم مهام تحددها بكين، ولا تصبح بمجرد موقعها أداة مشتركة لحماية المصالح الخليجية، ولا يمتد أثرها العملياتي تلقائياً إلى هرمز.

الصومال. ومن أمثلته تمرين «السيف الأزرق ٢٠٢٥» بين القوات البحرية السعودية والصينية في الجيبيل، الذي استهدف تحسين القدرة على العمل المشترك. وتؤكد هذه الأنشطة وجود تعاون عملي، لكن تدريبات القوات الخاصة والإنقاذ ومكافحة الإرهاب البحري لا تكفي وحدها لإثبات الجاهزية المشتركة لمواجهة الصواريخ والمسيّرات والألغام، أو حماية السفن التجارية بصورة مستمرة. كما لا يصح نسبة كل نشاط ثنائي إلى قرارات القمم دون رابط معلن.

وعلى المستوى المؤسسي، تناول اجتماع كبار المسؤولين الخليجيين والصينيين في أغسطس ٢٠٢٦م، أمن الممرات والملاحة والطاقة ضمن متابعة الشراكة وخطة العمل. ومع ذلك، لا تقدم المواد الرسمية التي جرت مراجعتها تفاصيل كافية لإثبات إنشاء آلية مشتركة دائمة للعمليات البحرية، أو تخصيص قوات لها، أو إعلان جدول لتنفيذ التزامات بحرية محددة. وهذه فجوة في المعلومات المنشورة، لا دليل على انعدام التعاون غير المعلن. ولذلك، فإن القول إن جميع الاتفاقيات بقيت دون تنفيذ غير دقيق، كما أن استمرار الاجتماعات لا يثبت وحده اكتمال التنفيذ.

وتنشأ الفجوة بين الإعلان والتطبيق حين تُترك الأهداف واسعة دون ترتيب للأولويات، أو حين تتوزع المسؤوليات بين جهات متعددة دون مرجعية للمتابعة. وقد تتقدم المشروعات التجارية لأن عوائدها وأطرافها محددة، بينما يتباطأ التعاون الأمني بسبب حساسية المعلومات والسيادة واستخدام القوة. ومن ثم، لا تكفي مقارنة عدد الاتفاقيات بعدد المشروعات؛ بل يجب تقييم طبيعة كل التزام، وما يحتاج إليه من موافقات وقدرات، ومدى استعداد الطرفين لتحمل تبعاته وقت الأزمات، عندما ترتفع كلفة القرار وتضيق مساحة المناورة.

ولا يرتبط تفعيل قرارات القمم بانتظار قمة لاحقة. بل بتحويل التوجهات العامة إلى برامج تتحدد فيها المسؤوليات والتمويل والجدول الزمني والنتائج المطلوبة. وفي التعاون البحري، يتطلب ذلك الاتفاق على المصالح المُراد حمايتها، والمساهمة الصينية المطلوبة، وكيفية اتصالها بالقدرات الخليجية. ويُقاس التقدم

ثالثاً: الدور الصيني المأمول في أمن الممرات

يتحدد الدور المأمول بقدرته بكون على توظيف علاقاتها ومصالحها لخفض التهديدات، واستعدادها لتحمل مسؤوليات تتناسب مع استفادتها من الممرات. وتبدأ المساهمة الأكثر واقعية من منع تحويل الملاحة إلى أداة ضغط سياسي واقتصادي. وقد أظهرت استضافة الصين للاتفاق السعودي / الإيراني في مارس ٢٠٢٢م، قدرتها على تيسير التفاهم عندما تتوافر إرادة الأطراف. غير أن نجاح الوساطة لا يجعلها ضامناً تلقائياً للأمن، ولا يمنحها سيطرة على قرارات شركائها. والمطلوب تطوير قدرتها الدبلوماسية إلى متابعة مستمرة ترتبط باحترام السيادة وعدم الاعتداء.

وفي هرمز، يمكن أن تركز الجهود الصينية على التزامات واضحة بعدم استهداف السفن التجارية أو تعطيل عبورها، وتيسير الاتصالات لمعالجة الحوادث. وقد دعا وزير الخارجية الصيني، خلال لقائه نظيره الإيراني في سبتمبر ٢٠٢٦م، إلى فتح المضيق وضمان سلامة الممرات واستقرار نقل الطاقة، وأيد الحوار بين إيران ودول الخليج. وتوفر هذه المواقف أساساً لمطالبة بكون بجهود متابعة تقاس بحرية العبور وتراجع الاعتداءات، مع تجنب الاكتفاء بتفاهمات مؤقتة تتعطل عند تجدد الخلافات.

وفي البحر الأحمر وباب المندب، تتمثل المساهمة المطلوبة في استخدام القنوات المتاحة للضغط باتجاه وقف الهجمات، ودعم الجهود السياسية المتعلقة باليمن، ومنع توظيف السفن والطواقم رهائن للنزاعات الإقليمية. ولا يصح افتراض أن التأثير الصيني في إيران يترجم تلقائياً إلى قدرة على توجيه الحوثيين؛ فالعلاقات بين الأطراف لا تلغي اختلاف حساباتها. ولذلك، ينبغي ربط أي دور صيني بنتائج قابلة للتحقق، تشمل وقف الاستهداف واحترام المرور، دون إضفاء شرعية على فرض شروط على السفن بحسب وجهتها أو علاقاتها التجارية.

ويجب أن تخدم المساهمة الصينية أمن الملاحة الدولية، وألا تقتصر على تسهيلات عبور لسفن صينية أو شحنات محددة. فالترتيبات الانتقائية قد تخفف الخطر عن بعض المصالح، لكنها تترك مصدر التهديد قائماً وقد تشجع على المساومة. والأجدى هو التزام عام بسلامة المرور، ومتابعة الانتهاكات وتحديد المسؤولية عنها. ويمكن كذلك مطالبة الصين بتعزيز الرقابة على

ويمكن، باتفاق الأطراف المعنية وموافقة الدولة المضيفة، بحث الاستفادة من وجودها في البحث والإنقاذ والإخلاء الطبي والإسناد اللوجستي وتبادل البلاغات. وهذه فرص مقترحة، يتوقف تنفيذها على تحديد المهام وصلاحيات الاتصال وشروط الدعم. أما المشاركة في حماية أوسع، فتحتاج إلى قرار سياسي وقواعد واضحة لاستخدام القوة وقدرات مناسبة، إذ لا يعادل توفر التسهيلات اللوجستية التزاماً بالمشاركة العسكرية.

ويبرز التعاون في الوعي بالجال البحري «MDA» مدخلاً قابلاً للتنفيذ التدريجي، من خلال بناء فهم مشترك لحركة البحر والأنشطة التي قد تهدد الملاحة والمنشآت والمصالح الاقتصادية. ويمكن البدء بتحذيرات السلامة وبلاغات الحوادث والاستغاثة، ثم التوسع إلى معلومات حركة السفن ونتائج الرصد والتحليل. وتكمن الفائدة في التحقق من المعلومات المتفرقة وإصالها في الوقت المناسب إلى الجهات القادرة على اتخاذ القرار، بما يحسن الإنذار والاستجابة.

ويقتضي ذلك تحديد المعلومات المسموح بتبادلها، ومستويات سريتها، والجهات المخولة باستخدامها، وضوابط نقلها إلى أطراف أخرى، مع تأمين قنوات الاتصال وحماية البيانات العسكرية والتجارية الحساسة. ويمكن بدء مشروع تجريبي بين نقاط اتصال مختصة دون دمج جميع الأنظمة، مع إبقاء قرار الاستجابة وطنياً. كما يمكن الاستفادة من خبرة ترتيبات مدونة جيبوتي وتعديل جدة في تبادل المعلومات وبناء القدرات، دون افتراض وجود مشاركة صينية قائمة في جميع هذه الترتيبات. ويكون معيار النجاح دقة التحذير وسرعته وأثره في حماية الملاحة.

وتحتاج المشاركة المعلوماتية إلى ثقة يمكن اختبارها عملياً. فزيادة كمية البيانات لا تعني بالضرورة تحسن الوعي أو دقة التقدير. والأهم هو معرفة مصدر المعلومة وحدوثها ودرجة موثوقيتها، والقدرة على مقارنتها بمصادر أخرى قبل اتخاذ القرار. كما يجب أن ينتج التعاون فائدة متبادلة، بحيث تستفيد الجهات الخليجية من المعلومات والتحليل والتدريب، وتحفظ بالقدرة على تشغيل أنظمتها وتطويرها. وتمنع هذه المقاربة تحول تبادل المعلومات إلى اعتماد تقني يحد من حرية القرار أو يضعف حماية البيانات الوطنية الحساسة.

الموارد إلى الأولويات الأشد تأثيراً. وتتيح هذه المشاركة قياس النتائج من منظور استمرار النشاط الاقتصادي، وليس من عدد الاجتماعات والزيارات وحده، وترتبط تطوير الشراكة بالمصالح التي أنشئت لحمايتها وبالفوائد التي يتوقعها الطرفان منها على نحو مستدام.

وفي المقابل، ستوازن الصين بين حماية تجارتها والمحافظة على علاقاتها وكلفة الانتشار واحتمال الانخراط في نزاعات ممتدة. وقد تدفعها هذه الاعتبارات إلى تفضيل الدبلوماسية والدعم المحدود على الالتزامات الدفاعية الواسعة. ولذلك، ينبغي أن تضيف الشراكة معها خيارات وقدرات إلى منظومة الأمن الخليجي، بالتوازي مع تطوير القدرات الذاتية وتنويع التعاون الدولي. وتبقى قدرة الدول الخليجية على تحديد احتياجاتها وقيادة التعاون عاملاً أساسياً في توجيه المساهمة الصينية نحو أولوياتها.

إن الانتقال بالتعاون البحري الصيني الخليجي من الواقع إلى المأمول يتطلب مواءمة المصالح الاقتصادية مع مسؤوليات الحماية. فالتفاهات السياسية توفر الأساس، والقدرات البحرية والمعلوماتية توفر الأدوات، بينما يحسم وضوح الالتزامات واستمرار المتابعة قيمة النتائج. ومن ثم، فإن نجاح الشراكة يُقاس بما تضيفه إلى منع الاعتداء واستمرارية الملاحة وحماية المنشآت وسلاسل الإمداد. وعلى هذا الأساس، يمكن بناء دور صيني أكثر فاعلية، يعزز الأمن الإقليمي ويحترم السيادة الخليجية ويستجيب للمصالح المشتركة.

انتقال المكونات والتقنيات عبر الجهات الخاضعة لاختصاصها، متى ثبت استخدامها في الاعتداء على الملاحة، وفق الالتزامات الدولية ذات الصلة.

ويشمل الدور المأمول أيضاً توظيف مكانة الصين في مجلس الأمن لدعم مواقف واضحة تجاه الاعتداءات على الملاحة، والمساهمة في بناء توافق دولي يحمي السفن والطواقم والمنشآت. فالدبلوماسية الفاعلة تحتاج إلى اتساق بين الاتصالات الثنائية والمواقف داخل المؤسسات الدولية. ويمكن أن تعزز بكين صدقية دورها حين تربط دعوتها إلى الاستقرار بمساءلة السلوك المهدد له، وتدعم التسويات التي تعالج أسباب النزاع دون تعليق سلامة المرور على إنجاز تسويات سياسية شاملة قد يستغرق التوصل إليها وقتاً طويلاً وغير معلوم.

وبموازاة الدبلوماسية، يمكن تطوير مساهمة أمنية تبدأ بالإنذار المبكر والإنقاذ وتتوسع إلى مهام متفق عليها لحماية السفن والتعامل مع الأخطار البحرية. ويتطلب ذلك تخصيص قدرات فعلية وتحديد علاقاتها بالجهات الموجودة، بما يعزز الاستجابة ويمنع تعارض المهام. وتظل المشاركة في الوعي بالمجال البحري والإسناد فرصاً مناسبة لبناء الثقة واختبار التعاون، على أن ترتبط بالمصلحة الخليجية في استمرارية الحماية، وألا تكون بديلاً عن معالجة مصادر التهديد.

ومن الجانب الخليجي، يتطلب تطوير الشراكة موقفاً مشتركاً يحدد ما يُطلب من الصين وما يمكن تقديمه ضمن تعاون متكافئ. ويمكن أن تصدره مساندة سياسية واضحة لأمن الممرات، ومشاركة منتظمة في تبادل المعلومات، ومساهمة عملية في الاستجابة والحماية. وينبغي إدراج هذه الأولويات في برنامج تنفيذي تراجع الجهات المختصة، مع توظيف العلاقات الثنائية لدعم التنسيق الخليجي. فوحدة المطالب تمنح بكين تصوراً أوضح للمسؤوليات المتوقعة، وتتيح تقييم الاستجابة على أساس نتائج متفق عليها.

ولتعزيز استمرارية التعاون، من المناسب إشراك الجهات الاقتصادية المعنية بالموانئ والشحن والطاقة والتأمين في تقدير الاحتياجات، إلى جانب الجهات الدبلوماسية والعسكرية والأمنية. فهذه الأطراف تستطيع بيان أثر الحوادث في انطام الرحلات وكلفة النقل وموثوقية التوريد، بما يساعد على توجيه

تأثير صعود الصين على العلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد

٣ قيود تواجه تحول الصين لقوة قيادية عالمية والقوة الاقتصادية وحدها لا تضمن قيادتها العالمية

التقييم العام للوضع الدولي، في عام 2026م، تتحقق الأولويات الرئيسة للسياسة الخارجية الصينية في ظل تعقد الأوضاع الدولية، فالحرب الأمريكية / الإيرانية، والأزمة الروسية / الأوكرانية، واستمرار التنافس الأمريكي / الصيني، وتغير طبيعة العلاقات الأمريكية مع حلفائها، وتعاضد دور مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، إلى جانب توسع الحضور الاقتصادي والدبلوماسي الصيني في دول آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كل ذلك يسهم في تشكيل بنية جديدة للسياسة العالمية.

د. لطف الدين خوجه يوف

في سياق التغير الذي تشهده العلاقات الصينية / الأمريكية، ففي مايو، زار ترامب الصين بدعوة من شي جين بينغ، وفي سبتمبر، زار شي جين بينغ واشنطن. خلال السنوات السابقة، اتسمت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في كثير من الأحيان بمنطق الضغط والعقوبات والقيود التكنولوجية والردع العسكري. أما في عام 2026م، فقد أصبحت إدارة التنافس تحتل مكانة متزايدة في صدارة الأولويات.

لم تؤدِّ القمة التي عُقدت في واشنطن في سبتمبر إلى إزالة التناقضات الجوهرية، إلا أن الطرفين اتفقا على مواصلة المفاوضات التجارية، وتطوير قنوات الاتصال العسكرية، وإنشاء آلية خاصة للتفاعل بشأن قضايا الذكاء الاصطناعي. كما اتخذ قرار بتمديد الهدنة التجارية حتى نهاية العام الجاري، وسعى الطرفان إلى الحد من المخاطر الاقتصادية المباشرة، دون التخلي عن خلافاتهما المبدئية في مجالات التكنولوجيا والأمن والتجارة. ويشير ذلك إلى تحول مهم، يتمثل في أن التنافس الاستراتيجي بين واشنطن وبكين لم يختف، لكن آليات منع تحوله إلى مواجهة مباشرة بدأت تتشكل بالتوازي معه.

1 - في ظل هذه الظروف، تسعى بكين ليس فقط إلى حماية مصالحها الوطنية، بل أيضاً إلى تشكيل بيئة دولية أكثر ملاءمة لها وفي هذا السياق، ينبغي النظر إلى صعود الصين ليس مجرد زيادة في الإمكانات الاقتصادية والعسكرية لدولة بعينها، بل بوصفه عملية لإعادة توزيع تدريجية للقدرات على التأثير في القواعد والمؤسسات والآليات الدولية لصنع القرار. وتنتقل الصين من المشاركة أساساً في النظام الدولي القائم إلى الإسهام بصورة أكثر نشاطاً في صياغة رؤيتها الخاصة للحكومة العالمية. ومع ذلك، فإن الطموحات الدبلوماسية لبكين لا تدعمها حتى الآن موارد تضاهي تلك التي سخرتها الولايات المتحدة للحفاظ على النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. بالتالي، لا يتعلق الأمر باستبدال فوري للقيادة الأمريكية بالقيادة الصينية، بل بتشكيل نظام أكثر تعديدية في مراكز القوة، تتنافس فيه نماذج مختلفة للتنمية والإدارة الدوليتين.

٢- أهمية زيارات دونالد ترامب لبكين وشي جين بينغ لواشنطن

تحتل سلسلة الزيارات المتبادلة بين زعمي البلدين مكانة خاصة



▶ تنامي النفوذ الصيني ليس خضوعًا مطلقًا لبكين بل توسيعًا لقدرة الدول الشريكة على تنويع علاقاتها وحصولها على شروط تعاون أكثر ملاءمة

ما تتحدد بإمكانية التوصل إلى اتفاق شامل، بل بقدرة القوتين على الحفاظ على قنوات الحوار ووضع قيود على أخطر أشكال التنافس.

٣- الظروف الجديدة للسياسة الخارجية الصينية

أصبحت الحرب الأمريكية / الإيرانية أحد أبرز العوامل المؤثرة في تحول النظام الدولي في عام 2026م، وقد أظهر النزاع العسكري حدود قدرة الولايات المتحدة على معالجة عدة مهام استراتيجية كبرى في الوقت نفسه. إذ يتعين على واشنطن الجمع بين ممارسة الضغط العسكري على إيران وضرورة الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة، والعلاقات مع دول الخليج العربي والحلفاء الأوروبيين، وإدارة علاقاتها مع الصين وروسيا في الوقت ذاته.

وتكتسب قضية تايوان أهمية خاصة. فهي لا تزال بالنسبة للصين عنصراً أساسياً في أمنها القومي وسياساتها الإقليمية. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فتحافظ تايوان على أهميتها ضمن منظومة الأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ولذلك، حتى مع تحسن الخطاب المتبادل بين الزعيمين، يظل التناقض الجوهري بشأن هذه القضية قائماً. وتُظهر التقارير المتعلقة بتأجيل القرار الأمريكي بشأن صفقة كبيرة لتوريد الأسلحة إلى تايوان عقب قمة سبتمبر مدى الترابط الوثيق بين المفاوضات التجارية والقضايا الأمنية.

غير أن ذلك لا يدل على زوال الخلافات الاستراتيجية. وبالتالي، فإن الآفاق القريبة للعلاقات الأمريكية / الصينية لن تتحدد بقدر

صعود الصين ليس مجرد زيادة إمكانات دولة بل إعادة توزيع للقدرات على التأثير في القواعد والمؤسسات والآليات الدولية لصنع القرار

٤- المسار الاقتصادي

يشكّل المكوّن الاقتصادي أساس السياسة الخارجية الصينية. وفي ظل المواجهة التجارية مع الولايات المتحدة، تسعى بكين إلى الحفاظ على إمكانية الوصول إلى السوق الأمريكية، مع تسريع تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية في الوقت نفسه. في هذا السياق تكتسب دول رابطة دول جنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، أهمية خاصة.

وفي ظل استمرار التنافس الأمريكي / الصيني، تحافظ الصين على إمكانات تصديرية كبيرة. ووفقاً لأحدث التقديرات، يواصل الاقتصاد الصيني إظهار قدر من الصمود في مجال التجارة الخارجية والاستثمارات العابرة للحدود. كما تتخذ بكين تدابير لتوسيع إمكانية وصول المشاركين الأجانب إلى السوق المالية الصينية. ولا تسعى بكين إلى الحفاظ على إمكانية الوصول إلى أكبر الأسواق فحسب، بل تعمل أيضاً على تقليل الاعتماد على القيود التكنولوجية الخارجية، وتنويع الروابط التجارية، وتعزيز مواقعها في سلاسل الإنتاج العالمية.

ومع ذلك، فإن ارتفاع مستويات الديون، وتراجع عدد السكان في سن العمل، وتصاعد النزعات الحمائية، تفرض قيوداً جديدة على استمرار النمو الاقتصادي الصيني. وفي هذا السياق، يتمثل أحد الردود المحتملة لبكين في نقل جزء من القدرات الإنتاجية إلى الأسواق الخارجية، مع الإبقاء على أهم الوظائف التكنولوجية والإدارية داخل الصين. وتُعد مبادرة «الحزام والطريق» أداة مهمة لهذه الاستراتيجية، إذ تعمل الصين من خلالها على تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والصناعة والاتصالات الرقمية في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وفي الوقت نفسه، تتسم المرحلة الراهنة من التوسع الاقتصادي الصيني بنهج أكثر انتقائية تجاه المشاريع الخارجية، واهتمام أكبر باستدامتها المالية. وبالتالي، تنتقل الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تدريجياً من التركيز الأساسي على تصدير السلع وتمويل البنية التحتية إلى

وتتسم الأزمة في الشرق الأوسط بالنسبة لبكين بطابع مزدوج. فمن جهة، تهتم الصين باستقرار إمدادات موارد الطاقة، وأمن ممرات النقل، ومنع حدوث اضطرابات طويلة الأمد في الاقتصاد العالمي. ومن جهة أخرى، أظهر النزاع أهمية الصين بوصفها دولة قادرة على الحفاظ على اتصالات دبلوماسية واقتصادية مع مراكز القوة المختلفة. وتحافظ الصين على علاقاتها مع إيران والسعودية والإمارات وقطر ومصر وغيرها من دول المنطقة، وتسعى إلى تجنب الاعتماد المفرط على شريك سياسي واحد.

ويكتسب هذا النهج أهمية خاصة بالنسبة للصين في سياق هشاشة إمدادات الطاقة المنقولة بحراً. فالاضطرابات المستمرة في منطقة مضيق هرمز ومضيق باب المندب يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، وتعطيل سلاسل الإمداد، وزيادة تكاليف التأمين على الشحنات.

غير أن الأزمة في الشرق الأوسط لا تعني تحقيق الصين مكاسب استراتيجية تلقائية. فبكين تتحمل أيضاً تكاليف اقتصادية ناجمة عن اضطرابات التجارة والطاقة، كما أن قدرتها على التأثير في مسار النزاعات العسكرية تظل محدودة بسبب افتقارها إلى شبكة من الالتزامات التحالفية والقواعد العسكرية تضاهي الشبكة الأمريكية.

وبالتالي، تستند الاستراتيجية الصينية في المنطقة أساساً إلى الجمع بين الترابط الاقتصادي المتبادل، والتوازن الدبلوماسي، وتوسيع الشراكات، بدلاً من السعي إلى إزاحة الولايات المتحدة عسكرياً بصورة مباشرة.

وفي ظل هذه الظروف، تتبع بكين نهجاً يمكن وصفه بالحدز الاستراتيجي بالتوازي مع توسيع هامش المناورة على الساحة الدولية. فالصين لا تسعى إلى الحلول محل الولايات المتحدة مباشرة في دور الضامن العسكري العالمي، لكنها تستخدم بنشاط الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والتكنولوجية والمؤسسية لتعزيز نفوذها.

ارتفاع مستويات الديون وتراجع عدد السكان في سن العمل وتصادم النزعات الحمائية تفرض قيوداً على استمرار النمو الاقتصادي الصيني

نفسه لبكين هامشاً للمناورة الدبلوماسية، ولا سيما إذا اضطرت واشنطن إلى تركيز جزء كبير من مواردها على الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، تتاح للصين فرص إضافية للاضطلاع بدور الوسيط والمشاركة الدبلوماسية في تسوية الأزمات الدولية، دون تحمّل الالتزامات العسكرية والسياسية نفسها التي ارتبطت تقليدياً بالدور العالمي للولايات المتحدة.

٦- تغيّر ميزان الإمكانات بين الولايات المتحدة والصين

عند الحديث عن تعزيز إمكانات الصين وتراجع القوة الأمريكية، ينبغي الأخذ في الاعتبار أن الأمر لا يتعلق باستبدال بسيط لزعيم عالمي بآخر. فالولايات المتحدة لا تزال تمتلك موارد عسكرية وتكنولوجية ومالية وتحالفية كبيرة. ومع ذلك، برزت في عام 2026 م، عوامل تسمح بالحديث عن تراجع نسبي للميزة الاستراتيجية الأمريكية في بعض المجالات.

وتفرض الحرب المطوّلة مع إيران أعباءً إضافية على الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، تضطر واشنطن إلى التعامل مع قضايا أوكرانيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ والعلاقات التجارية والالتزامات تجاه الحلفاء. كما تشير التقديرات التحليلية الأمريكية إلى وجود مشكلات تتعلق بمخزونات بعض منظومات الدفاع الصاروخي والقدرات الإنتاجية للمجمع الصناعي العسكري، وهي مشكلات كشفت عنها مجريات الحرب.

وعلى النقيض من ذلك، تستفيد الصين من مزيج أكثر ملاءمة نسبياً من الإمكانات الاقتصادية والدبلوماسية. فبكين لا تتحمل حجماً من الالتزامات العسكرية والسياسية العالمية يماثل ما تتحمله الولايات المتحدة، ولذلك تستطيع التركيز على التنمية الاقتصادية طويلة الأمد، والتحديث التكنولوجي، وتوسيع علاقاتها الخارجية.

نموذج أكثر تعقيداً يجمع بين الاستثمارات وتوطين الإنتاج والحلول التكنولوجية والحضور طويل الأمد في الأسواق الخارجية.

وفي الوقت نفسه، يتوسع دور اليوان في التسويات الدولية. غير أن الحديث عن الإزاحة الوشيكة للدولار سابق لأوانه، إذ لا يزال الاستخدام الدولي للعملة الصينية مقيداً بخصائص النظام المالي لجمهورية الصين الشعبية، وحركة رؤوس الأموال، وحجم الأسواق العالمية المقوّمة بالدولار. وعليه، لا يتمثل الهدف الرئيسي لبكين في قطع الروابط الاقتصادية مع الولايات المتحدة بصورة كاملة، بل في تعزيز قدرة الاقتصاد الصيني على الصمود أمام الضغوط الخارجية، وتوسيع هامش الاستقلال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وفي الوقت نفسه، تستخدم بكين مبادرة «الحزام والطريق»، وتوسع التسويات باليوان، والاستثمارات في البنية التحتية، والتعاون التكنولوجي، من أجل تشكيل منظومة متعددة المستويات من العلاقات الاقتصادية.

٥- المسار الجيوسياسي

تتمثل إحدى أهم سمات السياسة الخارجية الصينية في التوسع التدريجي للحضور الدبلوماسي خارج نطاق شرق آسيا التقليدي. ويكتسب الشرق الأوسط أهمية خاصة في هذا الصدد. وتسعى الصين إلى الحفاظ على علاقاتها مع إيران والسعودية وسائر دول الخليج ومصر وتركيا وإسرائيل في الوقت نفسه، مع تجنب الانحياز الكامل إلى أي من الأطراف الإقليمية. وتتوافق هذه السياسة مع المبدأ الصيني القائم على توسيع الشراكات دون تشكيل كتلات عسكرية وسياسية صارمة.

وقد عززت الحرب الأمريكية / الإيرانية أهمية هذا النهج. فالصين معنية بإنهاء النزاع، لأن استمراره يخلق مخاطر على إمدادات الطاقة والتجارة العالمية. غير أن الأزمة تتيح في الوقت

واشنطن مطالبة بالجمع بين الضغط على إيران واستقرار أسواق الطاقة والعلاقات مع دول الخليج والأوروبيين وإدارة علاقاتها مع الصين وروسيا

وفي هذا السياق، تتخذ العلاقات الأمريكية / الصينية تدريجياً طابع التعايش البنوي بين مركزين كبيرين للقوة. وتحافظ واشنطن على مزايا مهمة في عدد من المجالات، في حين تعمل بكين بصورة منهجية على تقليص الفجوة في الاقتصاد والتكنولوجيا والإنتاج الصناعي والبنية التحتية والنفوذ الدبلوماسي.

ويُعد تعزيز التعاون مع دول الجنوب العالمي أحد أهم مسارات السياسة الخارجية الصينية. وتستخدم بكين مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون وأطر التعاون الثنائي ومبادرات التنمية لتعزيز مشاركة أوسع للدول النامية في الحوكمة الدولية.

وفي يونيو 2026م، أصدرت الصين كتاباً أبيض بعنوان «حوكمة عالمية أكثر عدلاً وإنصافاً» مبادئ الصين ومقترحاتها وإجراءاتها. وتكرس هذه الوثيقة موقف بكين الداعي إلى إصلاح المؤسسات الدولية، وتعزيز دور الأمم المتحدة، وتوسيع مشاركة الدول النامية في صياغة القواعد العالمية. وتتيح المبادرات الصينية لبكين تعزيز الدعم الدولي وتقديم نفسها بوصفها طرفاً مؤيداً للاستقرار والقدرة على التنبؤ.

ومع ذلك، فإن الطابع البراغماتي للسياسة الصينية يعني أن تعزيز التعددية القطبية ينبغي أن يوفر في الوقت نفسه ظروفاً مواتية للاقتصاد الصيني الموجه نحو التصدير، وأن يعزز مكانة الصين الدولية. ويُنظر إلى النفوذ الصيني من خلال تطوير الاتفاقيات التجارية والتعاون الصناعي والروابط السياسية مع دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن الجنوب العالمي لا يشكل تكتلاً جيوسياسياً موحداً. فالهند والبرازيل ودول الخليج العربي وآسيا الوسطى تسعى إلى الحفاظ على استقلاليتها وتطوير علاقاتها في الوقت نفسه مع الصين وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومراكز القوة الأخرى.

ولذلك، ينبغي النظر إلى تنامي النفوذ الصيني لا باعتباره تشكياً لنطاق خضوع مطلق لبكين، بل بوصفه توسيعاً لقدرة الدول الشريكة على تنويع علاقاتها الخارجية والحصول على شروط تعاون أكثر ملاءمة.

7- قيود القيادة الصينية وآفاق النظام العالمي الجديد: على الرغم من تعزيز مكانة جمهورية الصين الشعبية على الساحة الدولية، فإن تحولها إلى قوة قيادية عالمية متكاملة يواجه مجموعة من القيود.

أولاً، لا تمتلك الصين حتى الآن الاستعداد والقدرة اللازمة لتوفير المنافع العامة الدولية على نطاق كامل، بدءاً من التمويل الواسع للتنمية وصولاً إلى الضمانات الأمنية الشاملة، بالمستوى الذي كانت الولايات المتحدة توفره تاريخياً.

ثانياً، لا تزال المشكلات الاقتصادية الداخلية قائمة، بما فيها أعباء الديون والتحول الديموغرافي والحاجة إلى دعم الطلب المحلي.

ثالثاً، تخشى دول عديدة من الاعتماد المفرط على التكنولوجيا والاستثمارات والإمدادات الصينية للسلع ذات الأهمية الاستراتيجية.

ووفقاً لبيانات دراسة أجراها مركز التنمية العالمية ونشرتها وكالة رويترز في 8 أكتوبر 2026م، فعلى الرغم من زيادة تمويل الصين للمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف عشرة أضعاف منذ عام 2010م، فإن تمثيلها وحصتها من الأصوات في عدد من المنظمات الدولية لا يزالان دون المستوى الذي يتناسب مع الوزن الاقتصادي للبلاد. فعلى سبيل المثال، تبلغ حصة الصين في رأسمال البنك الدولي نحو 6%، في حين تحتفظ الولايات المتحدة بحصة تبلغ حوالي 16%، وما يرتبط بها من مزايا مؤسسية كبيرة.

تتسم المرحلة الراهنة من التوسع الاقتصادي الصيني بنهج أكثر انتقائية تجاه المشاريع الخارجية، واهتمام أكبر باستدامتها المالية

ولا تتمثل النتيجة الأهم لتعاظم قوة الصين في الاستبدال الحتمي لزعيم عالمي بآخر، بل في ازدياد تعقيد النظام الدولي تدريجياً، ففي هذا النظام، تحتفظ الولايات المتحدة بمزايا بنيوية كبيرة، وتوسّع الصين قدراتها على التأثير في العمليات العالمية، بينما تسعى الدول الأخرى إلى استغلال التنافس بين القوى الكبرى لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية.

وبوجه عام، يمكن وصف النظام العالمي الآخذ في التشكل بأنه نظام متعدد الأقطاب غير متماثل؛ إذ تمتلك مراكز القوة المختلفة موارد متفاوتة، لكن أيّاً منها لا يستطيع تحديد مسار جميع العمليات الدولية الرئيسية بصورة منفردة. وقد أظهرت الحرب الأمريكية / الإيرانية أن قدرة أي دولة على التحكم منفردة في تطور العمليات الدولية تظل محدودة.

وستعتمد آفاق القيادة الصينية على قدرة بكين على تحويل تفوقها الاقتصادي إلى ثقة دولية مستدامة، وتقديم آليات عملية قابلة للتنفيذ للحكومة العالمية، والجمع بين حماية المصالح الوطنية والاستعداد لتحمل المسؤولية عن استقرار النظام الدولي.

وبالتالي، من الأنسب النظر إلى التحولات الجارية لا باعتبارها استبدالاً بسيطاً للقيادة الأمريكية بالقيادة الصينية، بل بوصفها تشكلاً لبنية أكثر تعقيداً وتعددية للأقطاب في العلاقات الدولية، تتسع فيها بصورة ملحوظة قدرة الصين على التأثير في العمليات العالمية. وتحصل بكين على أدوات إضافية للنفوذ، ولا سيما في المجالات التي تتيح لها القوة الاقتصادية والنشاط الدبلوماسي والقدرة على الحفاظ على العلاقات مع مراكز القوة المختلفة في الوقت نفسه ممارسة دورها دون الانخراط المباشر في النزاعات العسكرية.

وتشير هذه البيانات إلى أن القوة الاقتصادية وحدها لا تضمن نفوذاً سياسياً متناسباً معها. ولتعزيز قيادتها العالمية، يتعين على بكين ألا تكتفي بطرح مبادراتها الخاصة، بل أن تُظهر أيضاً استعدادها لتحمل التكاليف المالية والسياسية طويلة الأمد للحكومة الدولية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بمزايا كبيرة في مجالات القدرات العسكرية والتمويل الدولي والتكنولوجيات المتقدمة والعلاقات التحالفية. ولذلك، فإن المسار الأكثر ترجيحاً لتطور النظام العالمي لا يتمثل في نشوء نظام صيني أحادي القطبية، بل في تصاعد التنافس بين عدة مراكز كبرى للقوة.

استنتاجات

تسهم الظروف الجيوسياسية الجديدة لعام 2026م، في مواصلة تغيير مضمون السياسة الخارجية الصينية. ويؤثر صعود الصين تأثيراً منهجياً في العلاقات الدولية، إذ يسرّع إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والنفوذ الدبلوماسي والقدرات على تحديد القواعد الدولية. وتعمل بكين بصورة منهجية على تعزيز مكانتها من خلال التحديث التكنولوجي والاستثمارات في البنية التحتية وتوسيع العلاقات مع الجنوب العالمي والدفع نحو إصلاح الحوكمة العالمية.

وتُظهر المفاوضات الأمريكية / الصينية لعام 2026م، أن القوتين معنيتان بالحد من التكاليف المباشرة للمواجهة، غير أن تناقضاتهما الجوهرية لا تزال قائمة. كما تكشف الأزمة في الشرق الأوسط عن مزايا المرونة الدبلوماسية الصينية، وعن هشاشة النموذج الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية أمام الصدمات الخارجية في الوقت نفسه. وتسعى الصين إلى الاستفادة من التحولات في الأوضاع الدولية لتعزيز مكانتها بوصفها أحد الأقطاب المركزية في السياسة العالمية.

مستقبل العلاقات السعودية-الصينية: من التفاهات للتعاون في ظل بيئة مضطربة

5 إجراءات تسرع تنفيذ المشروعات السعودية-الصينية

و4 اعتبارات وراء التحفظ الصيني على الحرب ضد إيران

بعد نحو عقد على تدشين الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الرياض وبكين، تبدو العلاقات بين البلدين، على المستوى الرسمي، أقرب من أي وقت مضى. فقد توالى القمم والزيارات الوزارية ومنتديات الاستثمار ومذكرات التفاهم، إلا أن عام 2026م، وضع هذه الشراكة أمام اختبارين متزامنين. يتمثل الاختبار الأول في تحدٍ قديم؛ إذ يطرح كثير من المراقبين تساؤلات حول أسباب عدم ترجمة هذا العدد المتزايد من الاتفاقيات، بصورة منتظمة، إلى مشروعات تُنفذ على أرض الواقع وفق الجداول الزمنية المحددة. أما الاختبار الثاني فهو جديد، إذ أثار اندلاع الصراع بين إيران والولايات المتحدة في 28 فبراير الماضي، وإغلاق مضيق هرمز، والضربة التي استهدفت خط أنابيب النفط شرق - غرب في المملكة في سبتمبر، تساؤلاً أكثر صعوبة: إلى أي مدى ستكون الصين مستعدة للتحرك عندما يصبح أمن الخليج وإمداداتها من الطاقة في خطر؟

د. يوان تشانغ

ديسمبر 2022م، أفادت وسائل الإعلام الرسمية بتوقيع 34 اتفاقية استثمارية شملت عدة قطاعات، من بينها الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات السحابية، والنقل، والخدمات اللوجستية، والإسكان، والتشييد ولم تتراجع وتيرة توقيع الاتفاقات؛ ففي يونيو 2026م، وحده، أشرف وزير البلديات والإسكان السعودي على توقيع ست اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين جهات وشركات سعودية وصينية.

وتعكس هذه الاتفاقيات التوجه السياسي لدى البلدين، كما تحظى عملية التوقيع بتقدير داخل الجهازين البيروقراطيين في المملكة والصين. لكن مذكورة التفاهم ليست عقداً ملزماً. فالقيمة المعلنة للمشروعات تُحتسب عند الإعلان، بينما يتوقف تحويلها إلى مشروعات فعلية على دراسات الجدوى، وتوفير التمويل، والتوافق على الشروط التجارية، وهي أمور يجري التفاوض بشأنها في مراحل لاحقة، وغالباً ما تتولاها أطراف أخرى مختلفة عن الموقعين على الاتفاقات الأولية.

ثانياً، ينطلق الجانبان من نموذجين مختلفين للتعاون. فالسعودية تسعى إلى توطيد التكنولوجيا، وزيادة المحتوى المحلي، وتوفير فرص عمل للسعوديين، وتعزيز التصنيع المحلي في إطار رؤيتها

ويكشف الاختباران عن حدود الشراكة التي تقوم في الأساس على التكامل الاقتصادي؛ فالمصالح التجارية المشتركة لا تفضي بالضرورة إلى تنفيذ المشروعات في المواعيد المحددة، ولا تعني تلقائياً استعداد أي من الطرفين لتحمل مسؤوليات أمنية. ولذلك، فإن مستقبل العلاقات الصينية-السعودية سيتوقف على مدى نجاح البلدين في تضيق الفجوة بين الطموحات الدبلوماسية والتعاون العملي. ويقتضي ذلك مواءمة الحوافز التجارية مع مستهدفات السعودية في مجال التوطين، وتعزيز آليات تقاسم مخاطر الاستثمار، إلى جانب رفع قدرة قطاع الطاقة على مواجهة الاضطرابات، مع مراعاة حدود استعداد الصين للاضطلاع بدور الضامن الأمني في منطقة الخليج.

فجوة التنفيذ: لماذا لا تواكب المشروعات وتيرة الاتفاقات؟

لا تقتصر الفجوة بين الإعلان عن الاتفاقيات وتحويلها إلى مشروعات ملموسة إلى البيروقراطية وحدها، بل تقف وراءها عدة أسباب متشابهة.

أولاً: تلعب مذكرات التفاهم دوراً أشبه بـ "العملة الدبلوماسية". فخلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية في



مستقبل العلاقات الصينية-السعودية يتوقف على تضيق الفجوة بين الطموحات الدبلوماسية والتعاون العملي ومواءمة الحوافز مع مستهدفات التوطين

ما الذي يمكن أن يسرّع وتيرة التنفيذ؟ توجد خمسة إجراءات رئيسية يمكن أن تسهم في تسريع التنفيذ

أولاً، تقليص عدد المشروعات والتركيز على المشروعات القابلة للتمويل والتنفيذ. إذ يمكن للجنة السعودية-الصينية المشتركة رفيعة المستوى أن تتولى إعداد سجل متابعة تنفيذ المشروعات، يتضمن مراحل زمنية معلنة ومؤشرات واضحة للإنجاز، بحيث يُقاس نجاح الشراكة بالإنجاز على أرض الواقع، وليس بعدد مراسم التوقيع.

ثانياً، توظيف حجم الطلب السعودي كورقة تفاوضية. فالسعودية تُعد من أكبر المشترين المحتملين في العالم للألواح الشمسية، والبطاريات، ومعدات شبكات الكهرباء، والمركبات الكهربائية، وهو ما يمنحها قدرة على ربط عمليات الشراء بإقامة قدرات تصنيع محلية. وتتمثل أقوى أوراق المملكة التفاوضية مع الشركات الصينية

لعام 2030م. أما الشركات الصينية، حتى المملوكة منها للدولة، فعند سعيها للحصول على عقود الإنشاءات أو توريد المعدات، ينصب اهتمامها التجاري غالباً على تأمين عوائد المشروعات، بدلاً من تخصيص رؤوس أموال لإقامة أنشطة إنتاجية محلية طويلة الأجل. وقد يتعارض هذا التوجه مع مطالب الرياض بنقل التكنولوجيا، وتطوير مهارات القوى العاملة، وبناء سلاسل إمداد محلية، بما يخلق فجوة بين الأهداف الاستراتيجية السعودية والأولويات التجارية للشركات الصينية.

ثالثاً، رفعت الحرب المخاطر المرتبطة بمختلف الأنشطة والمشروعات. فقد أصبحت تكاليف التأمين والشحن والأمن تشكل أعباءً إضافية على مشروعات كانت تواجه، حتى في أوقات السلم، تحديات تتعلق بجداولها الاقتصادية.

تحويل القمة العربية-الصينية الثانية لإنجاز التعهدات وتحقيق المخرجات الملموسة يجعل العقد القادم أكثر عمقاً وأعظم أثراً للشراكة

في قوتها الشرائية، وليس في مساهمتها التمويلية المشتركة.

ثالثاً، تعزيز آليات التمويل القائمة على تقاسم المخاطر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء صناديق استثمار مشتركة تجمع بين صندوق الاستثمارات العامة السعودي والبنوك الصينية المعنية بالسياسات التمويلية، بما يضمن مشاركة رأس المال الصيني في تحمل مخاطر المشروعات، بدلاً من أن تتحملها الأموال السعودية وحدها. كما يمكن توظيف أدوات التمويل بالعملات المحلية عندما تسهم فعلياً في خفض التكاليف، دون افتراض أنها ستحل محل الدولار في المعاملات المالية.

رابعاً، وهو الإجراء الأكثر إلحاحاً، إبرام اتفاق شامل بشأن أمن الطاقة. فقد حولت الحرب حالة التكامل بين الجانبين إلى مصدر مشترك للمخاطر. وخلال مؤتمر إعلان نتائج أعمال أرامكو في أغسطس، قال الرئيس التنفيذي للشركة، أمين الناصر، إن خط أنابيب شرق-غرب أسهم في الحد من تداعيات اضطراب الإمدادات الناجم عن الحرب بدرجة أكبر من تأثير اللجوء إلى مخزونات النفط الخام الاحتياطية الطارئة.

ومن شأن الاستثمار المشترك في البنية التحتية البديلة، وتخزين النفط الخام السعودي في الصين، وإنشاء قدرات متكاملة في قطاعات التكرير والبتروكيماويات في كلا البلدين، أن يمنح كل طرف مصلحة مباشرة وملموسة في تعزيز قدرة الطرف الآخر على الصمود أمام الأزمات.

خامساً، تحديد موعد نهائي للتنفيذ. فقد أعلنت بكين أنها ستستضيف القمة الثانية بين الصين والدول العربية، كما تستهدف استكمال المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي. ولذلك، ينبغي للرياض أن تتعامل مع هذه القمة باعتبارها موعداً مستهدفاً لتقييم ما تحقق من الاتفاقات القائمة وتسليم نتائجها، لا مجرد مناسبة لإبرام اتفاقات جديدة.

لماذا تلزم بكين بموقف المتفرد؟

لم تلزم الصين الصمت إزاء الحرب. ففي أبريل، وخلال اتصال

هاتفي مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار، مؤكداً أن عودة حركة الملاحة الطبيعية عبر مضيق هرمز تخدم المصالح المشتركة لدول المنطقة والمجتمع الدولي. وفي 16 سبتمبر، التقى وزير الخارجية الصيني وانغ يي نظيره الإيراني عباس عراقجي في بكين، داعياً إيران والولايات المتحدة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، وحاثاً جميع الأطراف على إعادة فتح المضيق. لكن التصريحات لم تتحول إلى تحرك عملي، حتى عندما تعلق الأمر بحماية السفن الصينية نفسها. ففي بداية الصراع، أظهرت بيانات تتبع حركة السفن أن ناقلات النفط وسفن الحاويات الصينية توقفت عن عبور المضيق، ما أدى إلى بقاء عشرات السفن عالقة في الخليج، وتفسر 4 اعتبارات هذا التحفظ الصيني.

أولاً، محدودية القدرات. فقد صُمم الوجود البحري الصيني في المنطقة أساساً لمهام مكافحة القرصنة وتأمين المرافقة والدعم اللوجستي، وليس لفرض فتح مضيق متنازع عليه في مواجهة خصم مصمم على غلقه.

ثانياً، الاعتبارات الاستراتيجية. فقد أضعفت الحرب موقف واشنطن التفاوضي مع الصين، وشغلت الولايات المتحدة عن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، في وقت ألحقت فيه الحرب أضراراً بأسواق النفط وفرضت مخاطر على الاقتصاد العالمي. ثالثاً، العقيدة الدبلوماسية: إذ يستند التواجد الصيني في المنطقة إلى نهج الحفاظ على علاقات متوازنة مع كافة الأطراف. ومن شأن أي انخراط أو تدخل مباشر أن يدفع بكين نحو الانحياز لأحد أطراف الصراع، فضلاً عن تحميلها وزر تبعات لم تكن طرفاً في التسبب بها.

رابعاً، خففت الاحتياطات الصينية من كلفة الانتظار. فقد بلغت المخزونات النفطية الاستراتيجية والتجارية للصين نحو 1.4 مليار برميل مع اندلاع الحرب، بما يعادل نحو 220 يوماً من واردات النفط من الشرق الأوسط. كما بلغ متوسط واردات الخام 8.1 مليون برميل يومياً في الربع الثاني، بانخفاض يقارب 32% مقارنة بالأشهر الثلاثة الأولى من العام، في حين أسهم التوسع في

من غير المرجح أن تحل الصين محل أمريكا كضامن لأمن الخليج ولا تبدو مستعدة لتوظيف رصيدها الاستراتيجي لإعادة فتح المضيق

أما الخطر الحقيقي بالنسبة إلى الرياض فهو أكثر تعقيداً. فالمشكلة ليست أن بكين قد تتخلى عن مصالح الخليج، وإنما أن تتفاوض واشنطن وبكين بشأن مستقبل إيران والمضيق من دون أن تكون دول الخليج طرفاً على طاولة المفاوضات. وهنا تستطيع الرياض إلزام الصين بالصيغة التي طرحتها بنفسها. ففي يونيو، قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي للأمير فيصل بن فرحان إن الهدف يتمثل في التوصل إلى اتفاق شامل بين الولايات المتحدة وإيران، يحظى بقبول دول المنطقة وترحيب المجتمع الدولي.. وينبغي أن يتحول مبدأ «قبول دول المنطقة» إلى شرط سعودي لأي تفاهم بين القوى الكبرى بشأن مستقبل مضيق هرمز.

وعندما التقى شي ترامب بالبيت الأبيض في 24 سبتمبر، أيد الرئيس الصيني استئناف المفاوضات الأمريكية-الإيرانية بشأن وقف إطلاق النار. وأفادت رواية الحكومتين للقاء باتفاق الزعيمين على ضرورة عدم تطوير إيران أسلحة نووية، وعلى ألا تخضع الممرات المائية الدولية لرسوم عبور. وفي المقابل، لم بشر أي من البيانين الختاميين إلى تايوان، بينما ظلت حزمة الأسلحة الأمريكية لتايوان معلقة. وبالنسبة إلى الرياض، فإن الأثر الفعلي لذلك يظل في نطاقه النظري؛ إذ يقتصر مكسبها على تعزيز أفضية التنسيق السياسي مع بكين بشأن سلامة الملاحة في مضيق هرمز، فيما يبرز غياب الأطر التنفيذية والاستراتيجيات الميدانية لحماية حركة الملاحة أو إنهاء الصراع الفجوة القائمة بين إقرار المبادئ الدبلوماسية العامة وبناء أطر العمل الواقعية.

الصين وإيران: شراكة غير متكافئة تحت الضغط

كشفت الحرب عن مدى عدم التكافؤ في العلاقة بين الصين وإيران. فقبل اندلاع الصراع، كانت الصين تشتري ما يُقدَّر بنحو 1.4 مليون برميل يومياً من النفط الإيراني، إلا أن هذه الإمدادات تراجعت بشدة بفعل الحرب والجهود الأمريكية الرامية إلى وقف صادرات النفط الإيرانية. وبذلك، تبدو إيران أكثر احتياجاً إلى الصين من احتياج الصين إلى إيران. ومع اندلاع الحرب، أدانت بكين الضربات الأمريكية والإسرائيلية، لكنها تجنب اتخاذ خطوات عملية لمساعدة طهران أو الدخول في مواجهة مباشرة مع واشنطن. كما أن التقارير التي تحدثت عن تزويد الصين إيران بصورة عبر الأقمار الصناعية تشير إلى وجود قدر من

استخدام السيارات الكهربائية في خفض الطلب على البنزين. لكن هذه الاحتياطات بدأت تتآكل، وهو ما يساعد في تفسير تكثيف بكين تحركها الدبلوماسي خلال سبتمبر.

الاعتبارات الاستراتيجية. فقد أضعفت الحرب موقف واشنطن التفاوضي مع الصين، وشغلت الولايات المتحدة عن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، في وقت ألحقت فيه الحرب أضراراً بأسواق النفط وفرضت مخاطر على الاقتصاد العالمي.

العقيدة الدبلوماسية. يقوم الحضور الصيني في المنطقة على الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف. ومن شأن التدخل المباشر أن يجبر بكين على الانحياز إلى أحد أطراف الصراع، كما سيحملها مسؤولية نتيجة لم تكن من صنعها.

وماذا عن احتمال أن تساو بكين واشنطن في بعض الملفات السياسية، مثل تايوان، على حساب مصالح دول الشرق الأوسط؟ وهناك وقائع تدعم ذلك. فقد كانت إيران وتايوان حاضرتين على جدول أعمال زيارة الرئيس الصيني إلى واشنطن خلال الفترة من 23 إلى 25 سبتمبر، كما وصف الرئيس ترامب مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان بأنها «ورقة تفاوض»، بعدما أرجأ الموافقة النهائية على حزمة قياسية بقيمة 14 مليار دولار عقب لقائه بالرئيس الصيني في بكين خلال شهر مايو. ويُعد الربط بين هذه الملفات المختلفة سمة معتادة في قمم القوى الكبرى.

لكن توصيف الأمر باعتباره «تخلياً عن الحلفاء» يسيء فهم ما تملكه الصين من أوراق تفاوضية. فعلى صعيد القضية الأكثر أهمية بالنسبة للرياض، تتقاطع المواقف المعلنة لبكين بالفعل مع مصالح دول الخليج. فبعد قمة مايو في بكين، قال وزير الخارجية الأمريكي روبيو إن الصين نعارض عسكرة مضيق هرمز وفرض رسوم عبور فيه. كما أن الصين هي أكبر مستورد للنفط الخليجي الذي أدى إغلاق المضيق لتعطيل تدفقاته. وبالتالي، فإن الورقة التي تستطيع بكين استخدامها في أي تفاوض تتمثل أساساً في نفوذها على طهران، ولا سيما مشترياتهما من النفط الإيراني؛ وهي ورقة تفاوضية صينية وليست خليجية.

الحرب أضعفت موقف واشنطن التفاوضي مع الصين وشغلت أمريكا عن منطقة المحيطين الهندي والهادئ وفرضت مخاطر على الاقتصاد العالمي

مقررًا بين إيران ودول الخليج لبحث ترتيبات الملاحة التي اقترحتها طهران، وذلك عقب الهجوم على خط الأنابيب السعودي.. ولذلك فإن رفض بكين فرض رسوم على حركة الملاحة في المضيق يجعل منها شريكاً مهماً للرياض في مواجهة أي ترتيبات قد تؤدي إلى إخضاع حركة المرور في هرمز لرسوم تفرضها إيران.

الخلاصة: نحو شراكة أكثر واقعية

لا يمكن مستقبل العلاقات الصينية-السعودية في التوقعات المبالغ فيها التي ترافق مراسم توقيع الاتفاقات، ولا في حالة خيبة الأمل التي قد تعقبها. فمن غير المرجح، في المستقبل المنظور، أن تحل الصين محل الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الأمني لمنطقة الخليج، كما أظهرت الصين في عام 2026م، أنها لا تبدو مستعدة لتوظيف قدر كبير من رصيدها الاستراتيجي لإعادة فتح مضيق لا تملك السيطرة عليه. ومع ذلك، تظل الصين أكبر مشتري للمنتجات السعودية، وأهم شريك صناعي للمملكة في مسار تحول الطاقة. وفاعلاً دبلوماسياً تتقاطع مواقفه بشأن مضيق هرمز مع مواقف الرياض بدرجة أكبر من تقاطعها مع مواقف طهران. كما أظهرت الحرب أن سياسة التحوط الاستراتيجي لها تكاليفها أيضاً. فالشراكة التي تعتمد بدرجة كبيرة على التصريحات الدبلوماسية وتوفير الأمن من جانب أطراف خارجية تظل عرضة للخطر، تحديداً في الوقت الذي تشدد فيه الحاجة إليها. وتكمن الأولوية أمام العاصمتين في الانتقال من سياسة التحوط إلى بناء استثمارات مشتركة تعزز القدرة على الصمود، من خلال التركيز على عدد أقل من المشروعات القابلة للتمويل والتفويض، وتعزيز سياسة التوطين اعتماداً على حجم الطلب السعودي، وتطوير بنية تحتية مشتركة لأمن الطاقة، إلى جانب التمسك بموقف مشترك مفاده أن أي تسوية مستقبلية في منطقة الخليج ينبغي أن تحظى بقبول دول الخليج نفسها. ولذلك، إذا ما تحولت القمة العربية-الصينية الثانية من منصة للإعلانات والتصريحات إلى محطة فارقة لإنجاز التعهدات وتحقيق المخرجات الملموسة، فإن العقد القادم لهذه الشراكة سيكون أكثر عمقاً وأعظم أثراً من عقدها الأول.

الدعم في المنطقة الرمادية، لكنه لا يرقى إلى مستوى التحالف. وبعد الحرب، من المرجح أن تظل الصين شريكاً اقتصادياً ودبلوماسياً مهماً لإيران، مع ربط مستوى هذا الدعم بحسابات بكين تجاه الضغوط الأمريكية، وبمصالحها التجارية الأكبر بكثير مع السعودية والإمارات ودول الخليج العربية الأخرى. ومن المرجح أن تستمر اللغة الشاملة التي تميز الخطاب الرسمي للعلاقات الصينية-الإيرانية، لكن مضمون هذه الشراكة سيظل محكوماً بحدود ما تستطيع بكين تقديمه لطهران بدون تعريض شراكاتها العربية أو تغلغلها في الأسواق الغربية للخطر.

مضيق هرمز: الصين وسيط محتمل لا قوة حارسة

هل يمكن أن تضطلع بكين في النهاية بدور مباشر في أمن الخليج؟ يمكن التمييز هنا بين ثلاثة سيناريوهات: السيناريو الأكثر ترجيحاً هو التيسير الدبلوماسي. وقد تجلّى النهج الصيني بوضوح في مارس 2023م، عندما اتفق مسؤولون للأمن القومي من السعودية وإيران، خلال اجتماعهم في بكين، على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. فالصين تتدخل للوساطة عندما تكون الأطراف مستعدة للتوصل إلى اتفاق، لكنها لا تفرض عليها الوصول لهذه المرحلة. وقد تكون مساهمة بكين الأكثر تميزاً في أي تسوية ذات طابع اقتصادي، من خلال تمويل إعادة الإعمار وتقديم التزامات بالشراء تحفز طهران لقبول الاتفاق.

أما السيناريو الثاني، وهو احتمال قائم، فيتمثل في مشاركة محدودة في بعض ترتيبات الأمن البحري بعد الحرب، مثل مرافقة السفن التي ترفع العلم الصيني، أو الإسهام في مهمة مراقبة تحظى بتفويض من الأمم المتحدة بعد انتهاء الأعمال القتالية. ويتسق ذلك مع سجل الصين في خليج عدن، ومع تركيزها على اكتساب الشرعية متعددة الأطراف لأي دور أمني.

أما السيناريو الأقل ترجيحاً فهو أن تصبح الصين ضامناً أمنياً للمضيق. فهذا الدور سيتطلب حقاً في إنشاء قواعد أو تمرکز عسكري، واستعداداً لمواجهة إيران أو الولايات المتحدة، فضلاً عن استعداد بكين لأن تصبح طرفاً مباشراً في الصراع، وهي أمور لم تُظهر الصين استعداداً له حتى الآن. ومع ذلك، فإن موقف الصين من حرية الملاحة سيظل ذا أهمية كبيرة. فقد أعلنت إيران سيادتها على مضيق هرمز، في الوقت الذي تأجل فيه اجتماع كان

صعود الصين وإعادة تشكيل العلاقات الهندية / الخليجية: التنافس وإدارة الأزمات

تنافس الصين والهند حول منع الانفراط بالسيطرة والتكيف مع توزيع النفوذ والتفاهات وضبط التوازنات

يُشكّل صعود الصين التحول الأهم والأبرز في ملامح السياسة الدولية خلال القرن الحادي والعشرين، إذ تتخطى أبعاده وتأثيراته مجرد إعادة توزيع القوة بين بكين وواشنطن؛ فالإنجازات المتسارعة التي حققتها الصين في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والدبلوماسية، تُعيد رسم موازين القوى في آسيا، وتُلقي بظلالها على خيارات القوى الكبرى والمتوسطة، بما فيها دول الخليج، كما يُسرّع الانتقال من نظام دولي تقوده الولايات المتحدة إلى نظام أكثر تنافسية ومتعدد الأقطاب.

د. نارايانا جانا ردهان

قد تترتب على انزلاق التنافس بينهما إلى مواجهة خارجة عن السيطرة. غير أن هذا الانفراج لا يعني زوال جذور التنافس، بل ربما يشير إلى دخول العلاقات مرحلة جديدة تتعايش فيها المنافسة مع التعاون الانتقائي، إلى جانب احتفاظ كل طرف بأدوات التحوط الاستراتيجية.

تحولات النظام الدولي

يُمثّل صعود الصين بوصفها قوة كبرى على المستويات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والدبلوماسية تحدياً لتوزيع النفوذ الذي ميّز مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ولم تعد بكين تسعى إلى تعزيز مشاركتها في المؤسسات الدولية القائمة فحسب، بل باتت تطمح أيضاً إلى الاضطلاع بدور أكبر في صياغة قواعد الحوكمة العالمية وتوجيه مساراتها.

ومع ذلك، لا يعني هذا التحول بالضرورة أن تحل الصين محل الولايات المتحدة بوصفها القوة المهيمنة على النظام الدولي. فالسيناريو الأكثر ترجيحاً يتمثل في نشوء نظام دولي جديد متعدد

وبالنسبة إلى الهند، يطرح هذا التحول مفارقة غريبة؛ فالصين تمثل التحدي الاستراتيجي الأبرز على المدى الطويل، ولكنها في الوقت نفسه شريكاً اقتصادياً لا غنى عنه، ودولة تتبنى معها موقفاً مشتركاً يدعو إلى تعزيز حضور دول الجنوب العالمي في صياغة النظام الدولي؛ هذا بالإضافة إلى أن بكين تعد أحد الأطراف الرئيسية في النظام الدولي الناشئ الذي تسعى نيودلهي إلى ترسيخ مكانتها فيه.

لذلك، يتعين على الهند منافسة الصين دون الوقوع في فخ المواجهة الدائمة معها، وذلك بالتوازي مع تعزيز شراكاتها مع الولايات المتحدة واليابان وأوروبا وروسيا وإيران ودول الخليج ودول آسيا الوسطى.

ومن ثم، سيظل مسار العلاقات الهندية / الصينية أحد العوامل الرئيسية المحددة لشكل النظام الإقليمي في آسيا. ويشير الانفراج النسبي الذي شهدته العلاقات مؤخراً، عقب أزمة وادي جالوان عام 2020م، إلى إدراك الجانبين للتكلفة الباهظة التي



يُستبعد تقسيم النفوذ فالصين لن تتنازل للهند عن جنوب آسيا ونيودلهي لن تقبل بالهيمنة الصينية في محيطها والواقعية تتطلب "التعايش التنافسي"

امتداد لإرث سياسة عدم الانحياز، بل أضحى نهجاً براماتياً تمليه طبيعة نظام دولي تتسم فيه الشراكات بمرونة متزايدة، وتتشكل فيه التحالفات بحسب طبيعة كل قضية.

التوازن الآسيوي

تتجلى تداعيات صعود الصين بصورة أكثر وضوحاً في آسيا، حيث أسهم تحديث بكون لقدراتها العسكرية، ومبادرة الحزام والطريق، وتطور قدراتها التكنولوجية، وتوسع أنشطتها البحرية، وتنامي حضورها في محيط الهند، في تحولات جوهرية في البيئة الاستراتيجية التي تتحرك فيها نيودلهي.

ولا تزال الحدود الممتدة على طول جبال الهيمالايا مصدر القلق الأكثر إلحاحاً للهند. فقد أدت المواجهات التي شهدتها منطقة وادي جالوان عام 2020 م، إلى تدمير قدر كبير من الثقة

الأقطاب تحكمه المنافسة؛ إذ تحتفظ الولايات المتحدة بمزايا كبيرة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والتحالفات والانتشار العسكري العالمي، في حين تمتلك الصين قدرات صناعية هائلة ونفوذاً عسكرياً ودبلوماسياً متنامياً. وتواصل روسيا الاحتفاظ بنفوذ مؤثر في المجالات العسكرية وقطاع الطاقة والفضاء الأوراسي، بينما تبرز الهند بوصفها قطباً مستقلاً. وفي الوقت نفسه، تكتسب دول الخليج، وبالأخص السعودية والإمارات وقطر، إلى جانب اليابان وأوروبا وإيران وغيرها من القوى المتوسطة، مساحة أوسع للتحرك والمناورة على الساحة الدولية.

ومن الدلالات البارزة لهذا التحول كذلك إمكانية قراءته بوصفه تجسيدا لتنامي «الطابع الآسيوي للعلاقات الدولية»؛ إذ تتجه القوى الآسيوية ودول الخليج نحو تنويع علاقاتها الخارجية وتوسيع شبكة شراكاتها، بديلاً عن الارتهان لقوة مهيمنة واحدة. أما بالنسبة للهند، فلم يعد الاستقلال الاستراتيجي مجرد

الصين تمثل التحدي الاستراتيجي الأبرز للهند على المدى الطويل ولكنها في الوقت نفسه شريكاً اقتصادياً لا غنى عنه

الأمن على حدودها الشمالية لتتمكن من تكريس مواردها نحو التنمية الاقتصادية، وتعزيز قدراتها البحرية، وتوسيع مدى حراكها الدبلوماسي على الساحة الدولية.

وتُعزز العلاقات الاقتصادية هذا المنطق، رغم ما يشوبها من اختلال شديد في التوازن؛ إذ ناهز إجمالي حجم التجارة الثنائية 151 مليار دولار في عام 2025م، بينما بلغت قيمة الواردات الهندية من الصين 131 مليار دولار. ولا تزال الصين متغلغلة بعمق في سلاسل الإمداد الهندية، خاصة في قطاعات الإلكترونيات، والآلات، والمواد الكيميائية، وغيرها من مدخلات التصنيع؛ وهو ما يشكل نقطة ضعف للهند، لكنه يمثل في الوقت ذاته دافعاً لتجنب فك الارتباط الاقتصادي الكامل مع الصين.

وبناءً على ذلك، يبدو التوصل لتسوية محدودة أمراً ممكناً؛ تشمل الاستقرار على طول «خط السيطرة الفعلية» على الحدود المشتركة، واستئناف القنوات الدبلوماسية والتجارية، وتوسيع نطاق الانخراط الاقتصادي الانتقائي، فضلاً عن تعزيز التعاون تحت مظلة المؤسسات متعددة الأطراف، بالتوازي مع استمرار التنافس على الأراضي والتكنولوجيا والتجارة والنفوذ الإقليمي. ومع ذلك، يُستبعد التوصل إلى اتفاق رسمي لتقسيم مناطق النفوذ؛ فالصين لن تتنازل للهند عن جنوب آسيا، كما أن الهند لن تقبل بالهيمنة الصينية في محيطها الإقليمي. ولذلك فإن الاحتمال الأكثر واقعية، فيتمثل في «التعايش التنافسي»، أي التوصل إلى تفاهم ضمني مفاده أن الخلافات بين البلدين لا تستلزم بالضرورة تحول كل منها إلى مواجهة.

وقد يسهم الغموض الذي يكتنف السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تعزيز هذا الاحتمال؛ فإذا مارست واشنطن ضغوطاً اقتصادية على الهند، بالتزامن مع سعيها إلى التوصل إلى تفاهم مع بكين، فقد تصبح نيودلهي أكثر حذراً إزاء الانضمام إلى تحالف ملعن مناهض للصين. وفي المقابل، قد

تواصل التعاون معها داخل المؤسسات متعددة الأطراف. وإلى جانب ذلك، تعمل الهند على تعميق شراكاتها مع دول الخليج، دون وضعها أمام خيار المفاضلة بين أمريكا والصين.

وفي هذا السياق، تزداد أهمية هذا النهج في ظل ما يُعرف بـ«عامل ترامب»، وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية الكبرى للسياسة الأمريكية تجاه الهند، فإن الرسوم الجمركية، والضغط المرتبطة بواردات الطاقة الروسية، والطابع التجاري المتزايد للسياسة الخارجية الأمريكية، أظهرت أن التقارب الاستراتيجي لا يلغي الخلافات القائمة بين البلدين. كما أن حالة الضبابية المحيطة بتوجهات واشنطن تجاه الصين تزيد من تعقيد الحسابات الاستراتيجية الهندية.

وبناءً على ذلك، فإذا ما اتسمت السياسة الأمريكية بقدر أقل من المبدئية والوضوح، فمن غير المرجح أن تتجاوز الهند ببساطة إلى المعسكر الصيني، كما لن تسمح لواشنطن برسم ملامح توجهاتها تجاه بكين. وبدلاً من ذلك، قد تدفع هذه الضبابية نيودلهي إلى مزيد من التمسك باستقلالية قرارها الاستراتيجي، والحرص على الاحتفاظ بهامش واسع من المناورة والخيارات في إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى.

التفاهم أم المواجهة؟

يتمثل السؤال الجوهرى حول ما إذا كان التقارب الهندي / الصيني يمثل خفصاً للتصعيد لأغراض تكتيكية، أم أنه يشكل بداية لمرحلة من التفاهم الاستراتيجي بين البلدين.

وهناك دوافع قوية تدفع باتجاه التفاهم؛ فكلتا البلدين بحاجة ماسة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام والحفاظ على الاستقرار الداخلي. فالصين تجني مكاسب ملموسة من درء مخاطر اندلاع صراع على جبهتها الجنوبية، في وقت تخوض فيه مواجهة مع الولايات المتحدة. أما الهند، فتسعى إلى استتباب

الدول الخليجية على الاستفادة من إمكانات البلدين وتحقيق أقصى استفادة من الفرص التي تتيحها هذه المنافسة.

من «المكاسب المجانية» إلى الشراكات الاستراتيجية وممرات الربط

وقد يكون تطور السياسة الخليجية أكثر أهمية من مسألة أي من الصين أو الهند ستظفر بالحصة الأكبر من النفوذ؛ فعلى مدى عقود طويلة، ظل أمن الخليج مرهوناً بدرجة كبيرة بالولايات المتحدة، بينما جنت القوى الآسيوية المكاسب الاقتصادية من هذا الترتيب دون تحمل أعباء أمنية موازية، لتستفيد منه دون مقابل. واليوم، تلوح في الأفق مؤشرات جلية على تشكّل بيئة تتجاوز هذا النمط من الاستفادة المجانية؛ إذ تتجه دول الخليج بصورة متزايدة نحو تنويع شبكة علاقاتها الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، لتغزو الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وإسرائيل وروسيا وغيرها من القوى أطرافاً رئيسية في هذا التحول.

ولا يعني ذلك أن دول الخليج تتخلى عن واشنطن، بل إنها تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية من خلال تعدد الشراكات. ومن شأن هذا التوجه أن يُفضي إلى بنية أمنية خليجية أكثر تعددًا في مراكز النفوذ، بدلاً من مجرد انتقال الهيمنة من الولايات المتحدة إلى الصين. كما يفتح هذا الواقع المجال أمام تعاون انتقائي بين الهند والصين، نظراً إلى امتلاك الطرفين مصالح مشتركة في استقرار تدفقات الطاقة، وضمان انفتاح الممرات البحرية، وتعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي.

وتُعد آسيا الوسطى ساحة أخرى قد تتجلى فيها المنافسة عبر ممرات الربط والنقل، بدلاً من المواجهة العسكرية. فمبادرة «الحزام والطريق» الصينية تمنح بكين حضوراً اقتصادياً واسع النطاق، مدعوماً بمشروعات البنية التحتية في مختلف أنحاء أوراسيا. وفي المقابل، ورغم افتقار الهند إلى موارد مالية مماثلة، فإنها تمتلك بدائل استراتيجية تشمل إيران وميناء تشابهار وممر النقل الدولي الشمالي-الجنوبي، فضلاً عن كونها ركيزة أساسية في الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

ترى بكين مكاسب استراتيجية في منع الهند من الانحياز بصورة حاسمة إلى المعسكر الأمريكي.

غير أن السيناريو المعاكس يظل محتملاً؛ إذ قد يؤدي تجدد التوترات الحدودية، أو تعميق التعاون العسكري الصيني مع باكستان، أو تصاعد المواجهة بين الولايات المتحدة والصين، إلى دفع الهند نحو مزيد من التقارب مع واشنطن وشركائها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

مثلث غير متكافئ مع دول الخليج

تشكّل العلاقات بين الهند والصين ودول الخليج «مثلثاً غير متكافئاً»؛ فالصين والهند منافسان استراتيجيان، لكن كليهما يمتلك مصالح متنامية في منطقة الخليج. وتُعد الصين الشريك الاقتصادي الآسيوي الأبرز لدول الخليج، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين نحو 380 مليار دولار عام 2025م، إلى جانب مصالح واسعة في مجالات البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا والاستثمار. وفي المقابل، ترتبط الهند بالمنطقة بعلاقات اقتصادية واجتماعية وحضارية راسخة، وتسعى إلى الارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين نحو 180 مليار دولار في عام 2025م.

وتتكامل سياسة الهند القائمة على «التوجه غرباً» مع استراتيجية دول الخليج القائمة على «التوجه شرقاً»، ولذلك تشهد العلاقات الهندية / الخليجية تحولاً تدريجياً يتجاوز مجالات النفط والتجارة والعمالة الوافدة، ليمتد إلى الاستثمار والبنية التحتية والأمن الغذائي وأمن الطاقة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والفضاء والتعاون الدفاعي.

في المقابل، تتمتع الصين بقدرات مالية وإمكانات أكبر في مجال تطوير البنية التحتية، لا سيما من خلال مبادرة «الحزام والطريق»، في حين تمتلك الهند مزيجاً مختلفاً من المزايا، تشمل رأس المال البشري وقطاع الخدمات والسوق الضخمة والقدرات التكنولوجية وشبكات الجاليات الهندية في الخارج، فضلاً عن القرب الجغرافي. وبدلاً من دفع دول الخليج إلى المفاضلة بين القوتين والاختيار بينهما، قد تسهم المنافسة بينهما في تشجيع

في محيطها المباشر، لا سيما من خلال علاقات بكين مع باكستان وحضورها في المحيط الهندي. لكنه أسهم، في الوقت ذاته، في زيادة الأهمية الاستراتيجية للهند بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وروسيا ودول الخليج وآسيا الوسطى.

لذلك، لا ينبغي أن يتمثل هدف الهند في احتواء الصين نيابةً عن قوة أخرى، ولا في القبول بهيمنتها، بل في السعي إلى التحول إلى قطب مستقل قادر على منافسة الصين إذا اقتضت الضرورة، والتعاون معها متى أمكن، وبناء شراكات وتحالفات تتمحور حول مصالح محددة.

أما بالنسبة إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط، فلا يمكن فهم هذه المنافسة من منظور ثنائي يقتصر على الهند والصين؛ إذ تتحول دول الخليج إلى أطراف أكثر استقلالية في قراراتها، وتسعى لتنويع شراكاتها الاستراتيجية. لذا، تُعد سياسة الهند القائمة على «التوجه غرباً»، وسياسة دول الخليج القائمة على «التوجه شرقاً»، مسارين مترابطين يعزز كل منهما الآخر.

ومن ثم، قد يختلف النظام الدولي الناشئ عن النظام الذي ساد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ يُرجح أن يكون أقل اعتماداً على التحالفات التقليدية، وأكثر ميلاً إلى بناء شبكات الشراكة والتعاون. وبذلك، تصبح أي محاولة لتقسيم العالم إلى معسكرين متنافسين أمراً يصعب استمراره.

وبناءً على ذلك، قد لا يتمحور التنافس في المرحلة المقبلة حول حسم ما إذا كانت الصين أو الهند ستفرض هيمنتها على آسيا، بقدر ما يتعلق بقدرة كل منهما على منع الأخرى من الانفراد بالسيطرة، ومدى مرونة البلدين في التكيف مع نظام دولي يتوزع فيه النفوذ بصورة متزايدة، وتُعاد صياغة ثقافته وخطوات توازناته باستمرار؛ وهو ما يتيح لدول الخليج آفاقاً أرحب لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية وتوسيع نطاق تأثيرها الإقليمي والدولي.

ويمكن لمشروعات الربط المتنافسة بين الصين والهند أن تؤدي لاحتدام التنافس الجيوسياسي، لكنها تتيح، فرصاً للتكامل الاقتصادي، ومن ثم، تحتل إيران موقعاً بالغ الدقة والحساسية في الاستراتيجية الهندية؛ إذ توفر لنينودلهي بوابة للوصول إلى آسيا الوسطى وروسيا، وتربطها بفضاء أوراسي أوسع. ومع ذلك، يتعين على نينودلهي إدارة علاقاتها مع واشنطن بحذر، بالتوازي مع تطوير شراكاتها المتنامية مع دول الخليج والحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل.

وتضيف روسيا بُعداً آخر من التعقيد إلى هذه المعادلة؛ إذ لا تزال موسكو شريكاً بالغ الأهمية للهند في مجالات الدفاع والطاقة والدبلوماسية الأوراسية، في حين تزداد درجة اعتمادها على الصين. ونتيجة لذلك، تمتلك الهند مصلحة استراتيجية في الحيولة دون تشكّل كتلة أوراسية تتمحور حصرياً حول المحور الصيني-الروسي.

الخاتمة: نظام جديد؟

لن يتخذ الشكل المحتمل للنظام الدولي في المستقبل صورة مجموعة من التحالفات الصارمة، بل سيقوم على شبكات متداخلة من الشراكات. وهذا التحول يصب في مصلحة دول الخليج، التي تسعى لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية بالحفاظ على علاقات متزامنة مع واشنطن وبكين ونيودلهي وموسكو وغيرها من القوى الدولية.

وقد يمثل ذلك تحولاً جوهرياً عن أنماط التموضع الاستراتيجي التي سادت خلال العقود الماضية. ولعل المفهوم المحوري هو التعددية القطبية الشبكية بدلاً من الثنائية القطبية؛ إذ ستلجأ الدول بصورة متزايدة إلى اتباع سياسات التحوط الاستراتيجي بدلاً من الالتزام بتحالفات دائمة، وستتسم الشراكات بطابع عملي ووظيفي، لا أيديولوجي، فيما ستحتل القوى الإقليمية بهامش أوسع من حرية الحركة والقدرة على التأثير.

وبالنسبة إلى الهند، تخلق هذه البيئة مخاطر وفرصاً معاً. فقد أدى صعود الصين لتضييق المجال الاستراتيجي المتاح للهند

لا توجد علاقة جدية بين الصين و"الناتو" دون الارتقاء إلى مستوى التفاعل السياسي الصين تستفيد من الانقسامات وتنافس القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لتعزيز دورها

ربما يُعد صعود الصين التطور الأكثر أهمية وتأثيراً على الساحة الدولية خلال القرن الحادي والعشرين. وقد يبدو هذا التوصيف، للوهلة الأولى، مبالغاً فيه، غير أننا نشهد ظاهرة تاريخية نادرة، لم يعرف العالم نظيراً لها عبر العصور. ولفهم أبعاد هذا الصعود، من المهم الإشارة إلى أن الصين، خلال القرنين الماضيين، وفي فترة تاريخية نعرفها جيداً، لم تكن فاعلاً مؤثراً في النظام الدولي، بقدر ما كانت هدفاً للأطماع التوسعية للقوى الأوروبية الساعية إلى انتزاع امتيازات تجارية ومكاسب إقليمية.

السفير أليساندرو مينوتو

انتهت باستيلاء الأخيرة على مساحات واسعة من الأراضي الصينية في منشوريا. أما تايوان، فتحتل موقعاً خاصاً في سياق هذه التطورات؛ إذ خرجت من السيادة الصينية وانتقلت إلى السيطرة اليابانية عام 1895م، قبل أن تعود إلى الإدارة الصينية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وقد أسهم هذا الواقع، الذي اتسم بالضعف وتعرض المصالح الأجنبية للخطر، في تأجيج مشاعر الاستياء وتعزيز النزعة القومية الصينية، وصولاً إلى التحول من النظام الإمبراطوري إلى النظام الجمهوري عام 1912م، ويمثل هذا السياق التاريخي خلفية أساسية لا غنى عنها لفهم طبيعة الصين المعاصرة، وإدراك الدوافع التي تحكم سياساتها وتوجهاتها الراهنة.

جدير بالذكر بأن الغالبية العظمى من السكان ظلت تعيش في ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة حتى أواخر القرن العشرين، في حين شهدت البلاد، خلال مرحلة اضمحلال الإمبراطورية الصينية القديمة، التي تُعرف أيضاً باسم «قرن الإذلال»، تراجعاً كبيراً في سلطة الحكومة المركزية، بالتزامن مع اندلاع انتفاضات متكررة، وتصادم نفوذ أمراء الحرب المحليين، واحتدام الصراعات بين

وتمثل حروب الأفيون، وفرض أشكال متعددة من الامتيازات الأجنبية داخل الأراضي الصينية، نماذج بارزة لهذه السياسات. ففي تلك المرحلة، كانت الصين إمبراطورية عاجزة عن مقاومة ضغوط القوى المتفوقة عليها، في ظل مجتمع اتسم بالجمود والتقادم في بنيته وأنظمته السياسية.

ومن بين القوى الأجنبية التي نشطت في الصين، برزت بريطانيا بوصفها أحد أبرز الفاعلين، مستندة إلى قوة إمبراطوريتها التي بلغت ذروتها خلال القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة والبرتغال وإيطاليا التي كان لها حضور متفاوت داخل الصين خلال فترات مختلفة. كما لا ينبغي إغفال الدور الذي لعبته روسيا القيصرية، إذ سلكت نهجاً مماثلاً تجاه الصين، وتمكنت من الوصول إلى المحيط الهادئ عبر الاستيلاء على منشوريا الخارجية.

ولم يقتصر الوجود الأجنبي داخل الأراضي الصينية على القرن التاسع عشر، بل استمر حتى فترة أقرب من عصرنا الحاضر. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الامتيازات الأجنبية الأوروبية في بكين وشنغهاي، فضلاً عن الحرب مع اليابان، التي



العلاقة أحياناً بنزعة أبوية متعالية لم تلقَ قبولاً دائماً لدى الجانب الصيني.

الأقاليم والمقاطعات، حتى أصبح الاقتتال الداخلي سمة متكررة في المشهد السياسي الصيني.

وقد أخذت هذه العلاقة شكلاً أقرب إلى علاقة «الأخ الأكبر»، قبل أن تتحول تدريجياً مع الانفتاح الصيني على الولايات المتحدة عام 1975م، ثم تنتهي بصورة نهائية مع تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م.

وفي سياق هذه الرؤية الشاملة، ومع عدم إغفال الاضطرابات المؤلمة في التاريخ الصيني الحديث، يصبح من الأسهل فهم المكانة التي تحتلها السلطة والقوة في بنية النظام الحاكم الحالي، فضلاً عن إدراك حجم التحول الجذري الذي شهدته البلاد مقارنةً بماضيها.

هناك تباين واضح بين هذا التصور والواقع الراهن. فبعد إطلاق موسكو عملياتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا، وفرض العقوبات الغربية على روسيا، حوّل الكرملين وجهة الاقتصاد الروسي ومعظم تعاملاته الخارجية نحو الشرق. وما نشهده اليوم هو علاقة توصف رسمياً بأنها شراكة استراتيجية، لكنها تبدو عملياً وكأنها تضع موسكو، للمرة الأولى في تاريخها، في موقع الشريك الأصغر لبكين. وهو وضع يثير تساؤلات عديدة بشأن مستقبل هذه العلاقة، في الوقت الذي تحقق فيه الصين استفادة واضحة من الظروف الدولية الراهنة.

فهناك تحول جذري يفصل بين عام 1949م، الذي وصل فيه الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة، والمرحلة السابقة التي اتسمت بالصراعات الداخلية بين أمراء الحرب، في ظل التأثير القوي للقوى الأجنبية. وكانت الحرب الصينية / اليابانية الثانية عام 1937م، والحرب الأهلية التي استمرت حتى عام 1949م، من أبرز المحطات الأخيرة في تلك المرحلة المضطربة.

وحتى الآن، لا نلاحظ وجود علاقة جدية بين الصين وحلف شمال الأطلسي. فعلى مدى نحو عقدين من الزمان، اقتصر

وعلى صعيد آخر، ارتبطت الصين بعلاقات طويلة الأمد مع الاتحاد السوفيتي، استمرت بعد وصول الشيوعيين إلى الحكم، حيث قدمت موسكو الدعم دائماً لبكين، حتى وإن اتسمت

تأثيرات صعود الصين ومستقبل «الناتو» في حالة تشكل وتحول باتجاه واقعية المصالح ما يضمن احتواء جميع الأطراف ويوسع مساحات الشراكة

ملحوظاً مقارنةً بالصياغة التي اعتمدتها قمة لندن عام 2019م، حين تمت الإشارة إلى الصين للمرة الأولى بصورة واضحة، باعتبارها مصدرًا لفرص محتملة وتحديات في آن واحد.

كما تضمنت البيانات الختامية لقمة الناتو في السنوات التالية إشارات إلى طموحات الصين، ووصفتها بأنها أحد مصادر التحديات المنهجية التي تواجه النظام الدولي.

في المقابل، أصدر الأمين العام السابق لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، تصريحات كانت أكثر ميلاً إلى التهذئة، أكد فيها أن الحلف لا ينظر إلى الصين باعتبارها خصماً، وسيواصل التواصل معها عندما يخدم ذلك مصالح الحلف». وبالإضافة إلى التصريحات الرسمية التي غالباً ما تقرضها ظروف معينة، لا يُنفذ الناتو حالياً أي أنشطة تستهدف الصين بشكل مباشر.

ومع ذلك، ترتبط أستراليا وكوريا الجنوبية واليابان ونيوزيلندا بشراكات مع الحلف، وتشارك معه في برامج للتعاون، كما حضرت هذه الدول عدداً من قممه الأخيرة.

ويتوقف مستقبل العلاقة بين الجانبين على شكل النظام الدولي في المرحلة المقبلة، وعلى طبيعة التحالفات والتفاهات التي ستتشأ بين الدول والمنظمات الدولية.

كما سيتأثر هذا المستقبل بمدى استمرار التنافس بين القوى الكبرى، أو اتجاهها إلى التعاون في بعض القضايا المهمة، مثل الذكاء الاصطناعي والفضاء والتكنولوجيا المتقدمة.

ومع ذلك فإن تحقيق التوازن الاستراتيجي يُعد أمراً ممكناً، فالولايات المتحدة والصين تستطيعان التنافس بطريقة متوازنة دون اللجوء إلى التهديدات العسكرية، بما يساعد على بناء نظام دولي أكثر استقراراً وتنظيماً. وهذا يصب في مصلحة الجميع، لكنه يحتاج إلى كثير من الجهد والحكمة.

الاتصالات بين الجانبين على المستوى الفني، دون أن ترتقي إلى مستوى التفاعل السياسي. ويمكن لكاتب هذه السطور أن يشير إلى اجتماعات عُقدت بين مسؤولين من الطاقم الدولي للحلف، على مستوى مساعد الأمين العام، ونظرائهم الصينيين، لكنها لم تسفر عن حوار أعمق أو نتائج جوهرية على المستوى السياسي.

وفي المرحلة الراهنة، تتخذ العلاقة بين الطرفين طابعاً غير مباشر. فحلف الناتو، بصفته المؤسسة، ليس طرفاً مباشراً في الحرب الدائرة في أوكرانيا، ويظل دوره مقتصرًا على الدعم السياسي والمادي غير المباشر، إلى جانب اتخاذ تدابير تهدف إلى حماية الحلف والدول الأعضاء فيه من أي تهديد روسي مباشر محتمل. وفي المقابل، تقدم الصين دعمًا لروسيا بعيداً عن الأضواء.

ومع ذلك، تسعى عدة دول أعضاء في الناتو إلى إشراك الصين في جهود دبلوماسية، بهدف إقناع قيادتها بوقف دعم الحرب الدائرة على الأراضي الأوكرانية. لكن الرد الصيني لا يزال غامضاً وغير صريح؛ إذ تكتفي بكين، في تصريحاتها العامة، بالتأكيد على دعم التوصل إلى تسوية سلمية، والتزامها بأداء دور مسؤول في هذا السياق.

وفي المقابل، يسود انطباع بأن بكين تحقق مكاسب من إطالة أمد الحرب، التي تبقى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي منشغلين بالأزمة الأوروبية، في بيئة جغرافية بعيدة عن منطقة المحيط الهادئ. ومن شأن ذلك، وفقاً لهذا التقدير، أن يحد من قدرتهما على التركيز بصورة جدية على القضايا السياسية والاقتصادية المرتبطة بالصين ومنطقة المحيط الهادئ.

وقد عكست اللغة المستخدمة في البيان الصادر عن قمة واشنطن للناتو عام 2024 م، تحولاً واضحاً في موقف الحلف تجاه الصين، إذ جاء فيه: «لا يُمكن لجمهورية الصين الشعبية أن تُساهم في أكبر حرب في أوروبا في التاريخ الحديث دون أن يُؤثر ذلك سلباً على مصالحها وسمعتها». ويمثل هذا الموقف تطوراً

تُعرف باسم القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا، إلى جانب آلية مرنة لاتخاذ القرارات من خلال مجلس شمال الأطلسي. ويتميز الحلف أيضًا بوجود آليات للتنسيق بين الجوانب السياسية والمدنية والعسكرية، وهو ما ظهر في عملياته في كوسوفو ومقدونيا والبوسنة، وليبيا، وأفغانستان، وغيرها.

ومع تغير النظام الدولي وتراجع الانقسامات الأيديولوجية أو اختفائها في بعض الحالات، أصبحت المصالح الوطنية وطموحات الدول أكثر تأثيراً في العلاقات الدولية. لذلك، من الطبيعي أن تثار تساؤلات بشأن مستقبل الناتو.

فالحلف يقترب من إتمام ثمانية عقود على تأسيسه، ورغم التغيرات الكبيرة التي شهدتها العالم، لم يطرأ تغيير جوهري على هيكله. وأي تعديل في هذه البنية يحتاج إلى قرار سياسي على مستوى رفيع، لكن لا توجد حالياً مؤشرات واضحة على وجود رغبة في إجراء مثل هذا التغيير.

وتتمثل إحدى أهم مزايا الحلف في المرونة التي يتعامل بها، وقدرته على التكيف والتطور وفقاً للمتغيرات المستجدة.

وبعبارة أخرى، يستطيع الناتو مواصلة خدمة مصالح الدول الأعضاء دون الحاجة إلى تغييرات هيكلية في بنيته. وبالطبع، قد تتخذ الأمور مساراً مختلفاً إذا طرأ تحول جذري على المصالح والقيم الأساسية التي يقوم عليها الحلف، لكن مثل هذا الاحتمال لم تلوح مؤشرات في الأفق حتى الآن. ولا شك في أن وصول إدارة دونالد ترامب إلى الحكم، وما صاحبه من تحول كبير في القيادة السياسية بواشنطن، أثار مخاوف لدى كثيرين من احتمال عدم استمرار الناتو بهيكله الحالي.

وقد حققت قمة لاهاي، التي عُقدت في يونيو 2025م، نجاحاً، بعدما أكدت على أهمية المادة الخامسة الخاصة بالدفاع الجماعي، وأقرت بخطة طموحة لزيادة الإنفاق الدفاعي، مع التركيز بصورة خاصة على الدول الأوروبية، بهدف رفع مستوى مساهمتها في تحمل الأعباء الدفاعية للحلف.

كما حققت القمة الأخيرة للحلف في أنقرة، في يوليو 2026م، نتائج إيجابية، تمثلت في الانتقال الأولي من الأهداف المالية إلى

وقد أظهرت القمة الأخيرة بين الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن بكين تطرح مجدداً فكرة «التعايش السلمي» والتي ارتبطت بالزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف، ولكن بصيغة جديدة. ويبقى السؤال: هل ستستجيب الولايات المتحدة لهذا الطرح؟

وفي ظل عالم مدجج بأسلحة الدمار الشامل والتقنيات الفائقة، قد تتحول أي حرب واسعة النطاق إلى كارثة عالمية تهدد البشرية بأكملها. ولا يمكن التنبؤ بسهولة بالدور الذي سيلعبه حلف شمال الأطلسي في المستقبل. فقد تأسس الحلف في ظل الصراع بين الشرق والغرب، الذي شكل ملامح النظام الدولي بعد عام 1945م، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، توقع كثيرون انتهاء دور الحلف وتفككه، باعتبار أن الهدف الأساسي من تأسيسه قد تحقق.

لكن الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة، خلال منتصف التسعينيات، شكلت نقطة تحول مهمة. فقد فشلت الأمم المتحدة في إنهاء الصراع وإعادة السلام، ولم تتمكن من توفير الاستجابة الأمنية المطلوبة. وفي المقابل، تدخل الناتو، وأسهمت اتفاقيات دايتون في إنهاء الحرب الدموية في البوسنة.

وأظهر الحلف قدرته على التعامل مع الأزمات، وأصبح من أبرز المؤسسات الدولية في هذا المجال. وبعد ذلك، لم تعد المطالبات بتفكيكه تحظى بالاهتمام نفسه.

وفي السنوات التالية، نفذ الناتو عدداً من العمليات. وعقب هجمات 11 سبتمبر 2001م، قام الحلف بتنفيذ المادة الخامسة الخاصة بالدفاع الجماعي لدعم الولايات المتحدة. ولم يقتصر الدعم على المواقف السياسية، بل شمل إرسال طائرات الإنذار المبكر والمراقبة الجوية إلى الأجواء الأمريكية، إلى جانب إطلاق عملية «المسعى النشط» في البحر المتوسط لمكافحة الأنشطة الإرهابية، وغيرها من الإجراءات.

ويُعد الناتو من أبرز المؤسسات السياسية والعسكرية المتقدمة، إذ تتمتع قوات أعضائه بدرجة عالية من القدرة على العمل المشترك، ويعتمد الحلف خطاً دفاعية محددة تُراجع بصورة دورية. كما يمتلك قيادة عسكرية كبيرة ومتخصصة في أوروبا،

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، لا توجد علاقة مباشرة بين حلف الناتو والصين في المنطقة. فبكين تمضي في تنفيذ استراتيجية تستهدف توسيع نطاق مصالحها السياسية والاقتصادية، مع توظيف نفوذها الدبلوماسي بحذر. ورغم تنامي قدرتها على التأثير السياسي والاقتصادي، فإنها لا تتخبط في مواجهة مباشرة داخل المنطقة.

ويبدو أن الصين تستفيد من الانقسامات القائمة وحالة التنافس بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لتعزيز دورها وتوسيع نفوذها، مستعينةً كذلك بأدوات العمل متعدد الأطراف كلما اقتضت مصالحها ذلك.

أما على صعيد العلاقات مع أوروبا، فلا يبدو أن الاتحاد الأوروبي يتجه نحو التقارب مع الصين بالصورة التي يتوقعها بعض المراقبين. وهناك نقاش جاد يدور حالياً في بروكسل بشأن مستقبل العلاقات مع بكين، ولا سيما في المجال التجاري. ويبدو أن الموقف الأوروبي يشهد تحولاً في ظل الارتفاع الكبير وغير المتوقع للصادرات الصينية إلى الأسواق الأوروبية، وما نتج عنه من فائض تجاري واسع لصالح الصين، أدى إلى تغيير ملامح التوازن التجاري التاريخي بين الجانبين.

ويبقى التساؤل المطروح بشأن مدى استعداد الاتحاد الأوروبي وقدرته على خوض مواجهة تجارية مع الصين، وما إذا كان سيمضي في هذا الاتجاه بالفعل.

وفي المجمل، تظل التأثيرات المترتبة على صعود الصين في معادلة الشرق والغرب ومستقبل حلف الناتو تشهد تشكلاً وتحولاً مستمرين. فالنظام الدولي يمضي حثيثاً نحو الواقعية والبرجماتية القائمة على تبادل المصالح والمكاسب، مما يجعل من الضروري دعم كافة المبادرات الجادة الهادفة لترسيخ استقرار عالمي عادل، يضمن احتواء جميع الأطراف ويوسع مساحات الشراكة بينها.

أهداف عملية تضمنت التكنولوجيا المتقدمة والمنصات الصناعية وتحديث القدرات العسكرية، وذلك في إطار الاستعداد للتحديات الأمنية المتسارعة. ومع ذلك، لا تزال هذه التوجهات في مراحلها الأولية، ولم تتحول بعد إلى واقع مكتمل التنفيذ.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الدور الذي يضطلع به الناتو بوصفه جهة ضامنة للأمن على نطاق شامل، يمتد إلى مختلف الاتجاهات الاستراتيجية، لا يزال يحظى بتأييد سياسي واضح. ولكن ذلك يأتي في سياق مرحلة جديدة من مسيرة هذه المؤسسة السياسية والعسكرية، التي تقترب من عامها الثمانين.

ويثير ذلك أحياناً تساؤلاً عن مدى إمكانية أن ينتهي حلف الناتو إلى المصير نفسه الذي آل إليه حلف وارسو في نهايات القرن الماضي. لكن هذه المقارنة تفتقر إلى أساس تاريخي متكافئ؛ فقد انحل حلف وارسو إثر انهيار الأنظمة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي، في حين تتفاوت الظروف الدولية الراهنة تماماً عن البيئة التي شهدت تفكك ذلك الحلف.

ويتجه العالم اليوم نحو تراجع الأيديولوجيات السياسية مقابل الصعود المباشر للمصالح الوطنية، بالتزامن مع تغيرات جذرية طالت الصراع التقليدي بين الشرق والغرب. وأمام هذا الواقع، يبرز السؤال: هل يمهّد ذلك لتلاشي حلف الناتو وغيابه عن المشهد؟

لا يعني ذلك بالضرورة اختفاء الحلف، لأن مستقبل الحلف يظل مرهوناً بقدرته على التكيف بمرونة مع المتغيرات الدولية الناشئة، في ظل مشهد عالمي يختلف عن ملامح المرحلة السابقة، ولا يزال يفتقر إلى مسار واضح المعالم. كما أن الحلف لا يزال يؤدي دوراً في الحفاظ على الاستقرار الدولي، وإن كانت الروابط عبر الأطلسي ربما لم تعد تحظى بالقدر نفسه من القوة والتأثير الذي اتسمت به في السابق.

ومع ذلك، فإن إضعاف الحلف أو حتى تفككه سيفضي إلى اختلال الاستقرار العالمي وتصادد وتيرة الانقسام في الساحة الدولية، وهو مسار لا ينبغي تشجيعه، انطلاقاً من اعتبارات المصلحة العامة للمجتمع الدولي.

انخراط الصين العسكري في الشرق الأوسط انتقائي وليست مستعدة لتحمل تكلفته

حضور الصين في الشرق الأوسط يمتد للتكنولوجيا

ويطرح رؤية للأمن الشامل والتعاون والاستدامة

لم يعد صعود الصين إلى مصاف القوى الكبرى في النظام الدولي محل جدل، فقد أصبحت قوة رئيسية فاعلة في مختلف المجالات، وأسهم صعودها في إحداث تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي وتوازنات القوة داخله، تمتد تداعياتها إلى منطقة الشرق الأوسط وغيرها من النظم الإقليمية في العالم. ففى غضون أربعة عقود انتقلت الصين من دولة نامية ذات حضور دولي محدود نسبياً إلى قوة مؤثرة في الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والأمن الدولي. وقد انعكس ذلك في تحول الصين إلى مركز رئيسي للتجارة والصناعة وسلاسل الإمداد العالمية، واتسعت شبكة شراكاتها الدولية من خلال مبادرة الحزام والطريق، ومجموعة بريكس، ومؤسسات مالية متعددة الأطراف. وعلى المستوى التكنولوجي، حققت بكين تقدماً مذهلاً جعلها منافساً قوياً لواشنطن في مجالات الذكاء الاصطناعي، والاتصالات، والفضاء، والطاقة المتجددة.

أ.د. نورهان الشيخ

الاقتصادية والتكنولوجية والاستراتيجية. في المقابل، يمثل النهج الروسي تجاه صعود الصين نموذجاً للمسار الثاني، إذ اتجهت روسيا إلى تعزيز التعاون والشراكة مع بكين، انطلاقاً من إدراكها للمصالح المشتركة بين البلدين، ورغبتها في توظيف صعود الصين ضمن عملية إعادة تشكيل توازنات النظام الدولي.

رغم القمتين الأخيرتين التي جمعت الرئيسان ترامب وشى جين بينج في بكين وواشنطن في مايو وسبتمبر 2026 م، على التوالي، وما عكسته من مودة وحفاوة استقبال، تشير التطورات المتسارعة ووثائق الأمن القومي الأمريكية إلى استمرار المنافسة الاستراتيجية بين بكين وواشنطن، لا سيما في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والفضاء، والأمن السيبراني، والطاقة. وذلك في ضوء سعى الولايات المتحدة للحفاظ على تفوقها التكنولوجي وتقليص بعض أشكال الاعتماد على الصين، بينما تعمل الصين على تعزيز قدراتها الذاتية وتقليل اعتمادها على التكنولوجيا الغربية. ومن ثم، قد تشهد السنوات المقبلة استمرار القيود التجارية والتكنولوجية، إلى جانب محاولات كل طرف إعادة تنظيم سلاسل الإمداد

أما على المستوى العسكري، فقد نجحت بكين في تحديث قواتها المسلحة وتعزيز قدراتها البحرية والصاروخية والسيبرانية والفضائية. ويثير ذلك مجموعة من التساؤلات حول نمط التفاعل المستقبلي للصين مع القوى الكبرى الأخرى، لاسيما الولايات المتحدة وروسيا، ومدى انعكاس ذلك على منطقة الشرق الأوسط، وأفاق التعاون الصيني العربي في ضوء ذلك؟

(١) تنافس يحتدم مع واشنطن وشراكة تتعمق مع موسكو:

عند صعود قوة كبرى جديدة في النظام الدولي، تختلف ردود أفعال القوى الكبرى القائمة تجاهها، تبعاً لطبيعة مصالحها وتقديرها لتداعيات هذا الصعود على توزيع القوة وموازين القوى الدولية. وبوجه عام، يمكن التمييز بين مسارين رئيسيين في تعامل القوى الكبرى القائمة مع القوة الصاعدة، مسار المواجهة والاحتواء، ومسار التعاون والشراكة. ويمثل النهج الأمريكي تجاه صعود الصين مثلاً على المسار الأول، حيث اتجهت الولايات المتحدة إلى تبني مجموعة من السياسات الرامية إلى الحد من تنامي القوة الصينية وموازنة نفوذها، ولا سيما في المجالات



تحتفظ الصين بعلاقات استراتيجية مع الدول الفاعلة إقليمياً ويمكن لبكين التحول إلى وسيط أو ميسر للحوار في ملفات عدة

فترات ما بعد الحرب الباردة. وسيعتمد استقرار هذه العلاقة على قدرة الطرفين على وضع حدود للمنافسة، والحفاظ على قنوات الاتصال، وتجنب الحسابات الخاطئة، وإدارة القضايا الأكثر حساسية، خاصة تايوان والتكنولوجيا والأمن الإقليمي.

على صعيد آخر، تتجه الشراكة بين بكين وموسكو نحو مزيد من التعميق والتطوير، مع اتساع نطاق مجالاتها وتزايد أهميتها الاستراتيجية، لاسيما في ضوء التطورات الإقليمية المتلاحقة، وفي مقدمتها أزمة مضيق هرمز والتصعيد الحوثي في منطقة باب المندب والبحر الأحمر، وما ترتب على ذلك من تداعيات على إمدادات الطاقة وحركة التجارة الدولية بالنسبة للصين التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات الخارجية لتلبية احتياجاتها من الطاقة.

العالمية بما يتوافق مع مصالحه الاستراتيجية. كما ستظل تايوان وبحر الصين الجنوبي من أكثر القضايا الخلافية بين البلدين حيث تسعى واشنطن لتوظيفها كورقة ضغط على الصين ودفعها لتقديم تنازلات في ملفات التجارة والمعادن النادرة. وقد تؤدي التحركات العسكرية في المنطقة إلى أزمات دورية، خصوصاً إذا تراكمت مع سوء تقدير أو غياب قنوات اتصال فعالة تحول دون الإنزلاق إلى مواجهة مباشرة. وعلى الرغم من التنافس، فإن التشابك الاقتصادي بين البلدين يجعل الانفصال الكامل أمراً معقداً ومكلفاً، حتى مع اتجاههما إلى تقليل الاعتماد المتبادل في القطاعات الاستراتيجية.

في هذا السياق، يبدو أن مستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية سيتهجه نحو منافسة طويلة الأمد مع استمرار التعاون المحدود، بدلاً من العودة إلى نموذج الشراكة الذي ميز بعض

اتجهت روسيا لتعزيز الشراكة مع بكين لإدراكها لمصالح البلدين ورغبتها في توظيف صعود الصين لتشكيل توازنات النظام الدولي

العالمي، لا سيما دول الشرق الأوسط، بحثاً عن أسواق وشركات بديلة مما يدعم استمرار البعد الاقتصادي باعتباره المحرك الأقوى للعلاقات الصينية-الشرق أوسطية. وتمثل مبادرة الحزام والطريق أحد أهم الأطر التي تتحرك من خلالها الصين على المستوى العالمي والشرق أوسط، وقد أصبح الشرق الأوسط في عام 2024 أكبر متلقٍ لاستثمارات وتمويلات مبادرة الحزام والطريق، بقيمة بلغت نحو 39 مليار دولار، مع تركيز كبير على مشروعات الطاقة والبنية التحتية.

إلا إن انخراطاً سياسياً واستراتيجياً للصين في المنطقة بدا أكثر وضوحاً خلال السنوات القليلة الماضية. وتعتبر الوساطة السياسية أحد أهم المؤشرات على اتساع الدور الصيني، فقد نجحت بكين في مارس 2023م، في استضافة ورعاية المباحثات التي أفضت إلى اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، وهو تطور منح الصين حضوراً دبلوماسياً جديداً في ترتيبات الأمن الإقليمي، واستمرت الصين في متابعة تنفيذ الاتفاق من خلال اللجنة الثلاثية الصينية-السعودية-الإيرانية. كما استضافت الصين في يوليو 2024م، حواراً بين الفصائل الفلسطينية، شارك فيها 14 فصيل منها فتح وحماس والجهاد، بهدف دعم جهود إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. وأسفر الحوار عن توقيع «إعلان بكين»، الذي أكد ضرورة توحيد الصف الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة توافق وطني مؤقتة وإعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية.

كذلك، يزداد حجم الانخراط الاستراتيجي الصيني في المنطقة، وينمو التعاون العسكري والأمني مع عدد من دول المنطقة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر والجزائر إلى جانب إيران، ليشمل التدريبات والمناورات المشتركة والإنتاج المشترك ونقل بعض القدرات التكنولوجية وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع استمرار غياب الالتزامات الدفاعية الرسمية أو القواعد العسكرية الصينية في المنطقة. ولكن مازالت الصين بعيدة أن تكون شريكاً استراتيجياً كبيراً

في هذا الإطار، برزت روسيا بوصفها مصدراً رئيسياً وموثوقاً لإمدادات الطاقة إلى الصين، في حين أصبحت الصين أكبر مستورد للطاقة الروسية ووجهة رئيسية لصادرات موسكو من النفط والغاز. وقد أسهم تنامي هذا الاعتماد المتبادل في جعل الشراكة في مجال الطاقة أحد المرتكزات الأساسية للتعاون الصيني-الروسي، والعمود الفقري الصلب الذي يستند إليه تطور العلاقات الاستراتيجية والشراكة الشاملة بين البلدين. ولا تقتصر أهمية هذه الشراكة على تأمين احتياجات الصين من الطاقة وتوزيع مصادر إمداداتها، وإنما تمتد أيضاً إلى توفير سوق مستقرة للصادرات الروسية، بما يعزز المصالح المتبادلة بين البلدين ويدعم قدرتهما على التعامل مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة في أسواق الطاقة العالمية. فالعلاقة بينهما ستظل محكومة بحسابات المصالح الوطنية لكل طرف، في إطار شراكة استراتيجية مرنة تركز على المصالح المشتركة والمشروعات طويلة الأجل، ومع احتفاظ كل دولة باستقلالية قراراتها وسياساتها الخارجية.

(٢) حضور اقتصادي قوي في المنطقة وانخراط سياسي متزايد وتعاون عسكري انتقائي:

اتسمت السياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط تقليدياً بتركيز واضح على الأبعاد الاقتصادية والتجارية، وظل هذا التوجه يمثل أحد الملامح الرئيسية للانخراط الصيني في المنطقة. فعلى الرغم من تنامي الحضور السياسي والاستراتيجي للصين عالمياً على مدى العقد المنصرم، فإن تقاربها مع دول المنطقة وانخراطها فيها لا يزال يأخذ، في جوهره، طابعاً اقتصادياً بالأساس، من خلال تنمية التجارة والاستثمارات، وتأمين مصادر الطاقة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الترابط الاقتصادي. ويتسق هذا التوجه مع رؤية الصين الأوسع لدورها العالمي، والتي تقوم على توظيف القوة الاقتصادية في تعزيز مكانتها الدولية، بدلاً من الاعتماد على التدخلات العسكرية المباشرة على النمط الذي اتسم به الدور الأمريكي. وتدفع التعريفات الجمركية الأمريكية الصين لتعزيز انفتاحها الاقتصادي على دول الجنوب

مستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية يتجه لمنافسة طويلة الأمد وتعاون محدود لا العودة لنموذج الشراكة كما بدأ بعد الحرب الباردة

من خلالها تقديم بدائل لا توفرها الولايات المتحدة بسهولة. ومن ثم، فإن قيمة الانخراط الصيني في المنطقة لا تقاس فقط بحجم صفقات السلاح، وإنما بقدرته على توفير بدائل استراتيجية وتكنولوجية للدول العربية وتنويع خياراتها الأمنية. إن الصين لا تسعى إلى منافسة الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بصورة مباشرة، وإنما تعمل على بناء حضور أمني وعسكري انتقائي، يركز على مبيعات الأسلحة النوعية، ونقل التكنولوجيا، بما يسمح لها بتعزيز حضورها الاستراتيجي دون تحمل تكاليف الانتشار العسكري واسع النطاق.

وقد بدأ هذا واضحاً خلال الحرب الإيرانية-الأمريكية حيث اتخذت الصين موقفاً حذراً، تضمن مزيجاً من الدعم الاقتصادي والتكنولوجي والدبلوماسي لإيران، أكثر منه دعماً عسكرياً مباشراً. فقد واصلت الصين شراء النفط الإيراني، بما وفر ل طهران مورداً اقتصادياً حيوياً، وساعدت شبكات وشركات صينية في تخفيف آثار العقوبات، كما ارتبطت بها إمدادات من التكنولوجيا والمكونات مزدوجة الاستخدام ذات الصلة ببرامج الصواريخ والطائرات المسيّرة. وأشارت مصادر أمريكية أن مكونات صينية، مثل المستشعرات وأشباه الموصلات ومحولات الجهد، ظهرت في طائرات مسيرة إيرانية، كما ظهرت تقارير عن وصول مادة بيركلورات الصوديوم من الصين إلى إيران، وهي مادة تستخدم في إنتاج الوقود الصلب للصواريخ. ومنذ 2021م، أتاحت الصين لإيران الوصول الكامل إلى نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية «بايدو»، مما يدعم عمليات الطائرات المسيّرة والصواريخ.

وعلى المستوى الدبلوماسي، رفضت بكين الضربات الأمريكية والإسرائيلية على طهران، واعتبرت العمليات العسكرية انتهاكاً للسيادة والقانون الدولي، ودعت إلى وقف الأعمال العسكرية والعودة إلى التفاوض. واستخدمت الصين حق النقض في مجلس الأمن ضد مشروعين رئيسيين مرتبطين بإيران. الأول، في 7 أبريل 2026م، حول أمن الملاحة في مضيق هرمز وإدانة

في المنطقة أو منافساً للولايات المتحدة، فحتى عام 2025 م، كانت حصة الصين من واردات الأسلحة لدول الشرق الأوسط محدودة جداً مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا حيث استحوذت واشنطن وحدها على 54% من واردات أسلحة الشرق الأوسط خلال الفترة 2021-2025م، والدول الغربية الأخرى على أكثر من 30% (12% لإيطاليا، و11% لفرنسا، و7.3% لألمانيا).

وفي ضوء الحرب الإيرانية-الأمريكية، وما رافقها من تداعيات أمنية واستراتيجية على دول الخليج، قد يشهد التعاون الاستراتيجي بين الصين ودول الشرق الأوسط تحولات مهمة خلال المرحلة المقبلة. فقد دفعت الهجمات والتهديدات التي تعرضت لها بعض دول الخليج إلى إعادة النظر في ترتيباتها الأمنية، ولا سيما في ظل ما اعتبرته بعض هذه الدول قصوراً في قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بتعهداتها الأمنية المطلوبة والتزاماتها تجاه شركائها في المنطقة. ومن ثم، قد يتجه عدد من دول المنطقة وخاصة دول الخليج إلى مزيد من تنويع شراكاتها العسكرية والأمنية، وتعزيز قدراتها الذاتية في مجالات الدفاع والأمن، وتقليل الاعتماد الحصري على شريك أمني واحد.

ويمكن أن تتيح هذه التحولات فرصاً أوسع لتطوير التعاون الصيني-العربي عامة والخليجي خاصة في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي، والطائرات المسيّرة، والأمن السيبراني، ونقل التكنولوجيا والتصنيع الدفاعي، والتدريب والمناورات المشتركة. ومع ذلك، فإن مدى هذا التحول سيظل مرتبطاً بطبيعة العلاقات الأمنية القائمة بين الدول العربية والولايات المتحدة، وبمدى استعداد الصين لتوسيع التزاماتها الأمنية والعسكرية في المنطقة.

إن الانخراط العسكري الصيني يتسم بالانتقائية وغير قائم على الانتشار العسكري المباشر، فما زالت الصين ليست على استعداد لتحمل تكلفة الإنخراط الاستراتيجي الكامل والمباشر في المنطقة، ويتركز تعاونها في المجالات التي تستطيع الصين

العلاقات الصينية/الروسية بحكومة بمصالح الطرفين في إطار شراكة استراتيجية مرنة تركز على المصالح والمشروعات طويلة الأجل

وفي مجال الطاقة، من المهم الانتقال تدريجياً من العلاقة التقليدية القائمة على النفط والغاز إلى شراكة أوسع تشمل الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والطاقة النووية السلمية، وتكنولوجيا تخزين الطاقة. كما يمكن إنشاء مشروعات عربية-صينية مشتركة في مجالات السيارات الكهربائية، والطاقة الشمسية، والرقمنة، والذكاء الاصطناعي. ويتجه التعاون التكنولوجي العربي-الصيني نحو مرحلة أوسع تتجاوز الاتصالات والبنية الرقمية حيث طرحت الصين عام 2024م، إنشاء 10 مختبرات صينية-عربية مشتركة تشمل الذكاء الاصطناعي والفضاء وتكنولوجيا المعلومات. ومع القيود الأمريكية على وصول الصين إلى بعض الرقائق المتقدمة، أصبحت الصين أكثر اهتماماً بتطوير منظومتها المحلية للرقائق، وهو ما يمكن أن يخلق مجالاً للتعاون مع الدول العربية في الاستثمار والتمويل وإنشاء مراكز تصنيع وتجميع في المنطقة. وتعمل هواوي حالياً على تطوير أجيال جديدة من شرائح «صعود» Ascend وأنظمة حوسبة ضخمة للذكاء الاصطناعي. وتوفر دول الخليج، خصوصاً السعودية، فرصاً كبيرة للاستثمار في مراكز البيانات وتوطين التكنولوجيا، إذ يجري بالفعل التعاون السعودي-الصيني في الذكاء الاصطناعي، ونقل التكنولوجيا، والرقائق، ووقعت الرياض اتفاقات مع «هواوي» و «لينوفو» و «بايت دانس» في مجال الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والمدن الذكية. ويتيح التعاون العربي-الصيني أيضاً تطوير المهارات والبحث العلمي المشترك، بما يدعم انتقال الدول العربية من مستهلك للتكنولوجيا إلى شريك في تطويرها وتوطينها.

وعلى الصعيد الأمني، تحتفظ الصين بعلاقات استراتيجية مع الدول الفاعلة إقليمياً مما يمنحها قدرة على التواصل مع أطراف متعارضة، ويمكن للصين أن تتحول إلى وسيط أو ميسر للحوار في ملفات عدة. كما تبني الصين مفهوم «الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام»، الذي طرحه الرئيس الصيني شي جين بينج لأول مرة في 21 مايو 2014م، ويقوم على ترابط أمن جميع الدول، وأن تحقيق الأمن يكون من خلال الحوار والتعاون والتفاوض السلمي، والربط بين الأمن والتنمية. وقد تطور المفهوم

الهجمات والتهديدات الإيرانية ضدها، والثاني، في 17 سبتمبر، وقدمته الولايات المتحدة لتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بالعقوبات على إيران.

إلا أن هذا لا يعني تأييد جميع السياسات أو العمليات الإيرانية حيث أكدت الصين في الوقت نفسه على أهمية حماية الملاحة وفتح مضيق هرمز للتجارة الدولية، ورفضت استهداف دول الخليج، وتجنب تقييد تقديم ضمان أمني أو تدخل عسكري مباشر، بما يعكس حرصها على تحقيق التوازن في علاقاتها مع إيران ودول الخليج، وميلها لتوظيف أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية بدرجة أكبر من الأدوات العسكرية، مع الحفاظ على شراكتها مع إيران دون تحويلها إلى التزام دفاعي مباشر.

(٣) مستقبل التعاون العربي-الصيني: آفاق رحبة وفرص وأعدة:

خلال القمة العربية-الصينية الأولى في الرياض في ديسمبر 2022م، اتفق الجانبان على بناء «مجتمع صيني-عربي للمستقبل المشترك»، وخطة للتعاون الشامل وتعميق الشراكة الاستراتيجية للسلام والتنمية في ثماني مجالات رئيسية تشمل: التنمية، والأمن الغذائي، والصحة، والابتكار الأخضر، وأمن الطاقة، والحوار بين الحضارات، وتنمية الشباب، والأمن والاستقرار. مما يفتح آفاقاً واسعة النطاق لتطوير التعاون العربي الصيني في مختلف المجالات. ففي المجال الاقتصادي، يمكن تعزيز التكامل بين مبادرة الحزام والطريق وخطة التنمية العربية، خاصة وأن جميع الدول العربية أصبحت شركاء في مبادرة الحزام والطريق، مع توجيه الاستثمارات الصينية بصورة أكبر نحو مشروعات البنية التحتية، والموانئ، واللوجستيات، والطاقة، والصناعات التحويلية، والمناطق الاقتصادية، بما يساعد الدول العربية على الانتقال من تصدير المواد الأولية إلى زيادة التصنيع والقيمة المضافة. كما يمكن توسيع التجارة العربية-الصينية لتشمل المنتجات العربية غير النفطية الزراعية والغذائية والصناعية والخدمات، مع تسريع التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة، والتعاون في التجارة الإلكترونية.

تجته الشراكة بين بكين وموسكو للتعميق والتطوير واتساع نطاق مجالاتها وتزايد أهميتها الاستراتيجية على ضوء التطورات المتلاحقة

ومراكز البيانات والحوسبة السحابية وأشباه الموصلات والأمن السيبراني والسيارات الكهربائية والطاقة الشمسية والرياح وتحلية المياه والفضاء والاستشعار عن بعد. يضاف إلى ذلك، استمرار التعاون المالي وإصدار سندات «الباندا» وتوسيع ترتيبات مبادلة العملات وتشجيع استخدام العملات المحلية في التجارة والاستثمار.

هذا إلى جانب البعد الأمني حيث تحتاج بكين إلى دولة لديها اتصالات مع الأطراف المختلفة في المنطقة، ولها دور في القضية الفلسطينية، وليست متورطة في أي من الصراعات القائمة، فالقاهرة بالنسبة للصين ليست فقط شريكاً اقتصادياً؛ إنها أيضاً منصة للحوار السياسي حول الشرق الأوسط.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن الحضور الصيني في الشرق الأوسط لم يعد مقصوراً على البعد الاقتصادي، رغم بقائه الركيزة الأساسية للعلاقات العربية-الصينية، بل بات يمتد إلى آفاق واسعة في مجالات التكنولوجيا والأمن. وتتمتع الصين بمزايا مهمة تعزز فرص هذا التعاون، في مقدمتها قدرتها التكنولوجية الهائلة، وعلاقاتها الجيدة مع مختلف الأطراف، وطرحها رؤية للأمن العالمي تقوم على الشمول والتعاون والاستدامة. ومن ثم، تبدو آفاق الشراكة العربية-الصينية رحبة وقابلة لمزيد من التطور خلال المرحلة المقبلة.

لاحقاً إلى مبادرة «الأمن العالمي» التي طرحها الرئيس شي عام 2022م، وأصبحت جزءاً من التصور الصيني الأوسع لإعادة تشكيل الحوكمة الأمنية الدولية. وفي هذا السياق تدعو الصين إلى إنشاء ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط تشارك فيها دول المنطقة.

(٤) الانتقال من التعاون في البنية الأساسية إلى التعاون التكنولوجي والصناعي مع مصر:

لم تكن زيارة الرئيس شي جين بينج إلى مصر في سبتمبر 2026م، مجرد زيارة احتفالية بمناسبة مرور سبعين عاماً على تأسيس العلاقات المصرية-الصينية، وإنما كان وراءها حسابات صينية أوسع، تتضمن رسم مسار جديد للعلاقات بين البلدين، وإعادة التموذج باتجاه مصر باعتبارها شريك عربي وإفريقي وشرق أوسطي رئيسي للصين تتحكم في أحد أهم ممرات التجارة العالمية، وذات تأثير سياسي في قضايا المنطقة، ومن ثم يخدم التعاون معها أكثر من مسار في السياسة الخارجية الصينية في وقت واحد.

إن أبرز ما يميز زيارة الرئيس شي الأخيرة لمصر مقارنة بزيارته الأولى منذ عشر سنوات، هو الانتقال من التعاون في البنية الأساسية إلى التعاون التكنولوجي والصناعي، ومن تنفيذ مشروعات في مصر (مثل المنطقة الاقتصادية والتجارية الصينية-المصرية «تيذا» والقطار الكهربائي الخفيف، ومجمع شين فينج للصناعات المعدنية في السخنة)، إلى بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية مشتركة في مصر. والاهتمام بجعل مصر مركزاً إقليمياً للصناعة واللوجستيات والطاقة النظيفة والاقتصاد الرقمي الذي يربط آسيا وإفريقيا وأوروبا، فالصين لا تنظر إلى قناة السويس باعتبارها ممرًا ملاحياً فقط، وإنما باعتبارها جزءاً من منظومة أوسع تضم الإنتاج والموانئ والنقل واللوجستيات والأسواق الأوروبية والإفريقية. في هذا الإطار، ركزت المباحثات والاتفاقات الموقعة، أكثر من 20 وثيقة، على التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي

٣ شروط لاستفادة العرب من صعود التنين الصيني:

التفاوض الجماعي وضوابط للاستثمار في التكنولوجيا ومنع تحول الاقتصاد العربي لورقة مقايضة مع أمريكا

يشهد النظام الاقتصادي العالمي مرحلة إعادة هيكلة جذرية تتسم بالانتقال التدريجي من الأحادية القطبية الغربية إلى تعددية قطبية ديناميكية، ويعد صعود الصين وتمدده العالمي إحدى أبرز ملامحه التحولية. ولم يعد هذا الصعود مقتصرًا على الأبعاد الإنتاجية والتجارية التقليدية، بل امتد ليعيد رسم الخرائط الجيواقتصادية وسلاسل الإمداد العالمية وموازين القوى في إقليم الشرق الأوسط والعالم العربي بأسره. إن القراءة المتعمقة للتواجد الصيني المتنامي في المنطقة العربية تكشف عن نقلة نوعية انتقلت بالعلاقات من دائرة «التبادل التجاري البسيط للسلع الأولية والنفط» إلى أفق الشراكة الاستراتيجية الشاملة، المرتكزة على أبعاد التوطين التكنولوجي، والاستثمار في البنية التحتية، وتويع مصادر الطاقة. كما لم تعد المنطقة العربية بمنأى عن مدار الجاذبية الصينية، من الموانئ إلى مختبرات الذكاء الاصطناعي والتعاون الدفاعي الخليجي إلى محطات الطاقة في شمال إفريقيا.

أ. د. توات عثمان

التيهية والأسواق والتصنيع. لذلك فإن أثر الصعود الصيني لن يكون واحدًا على جميع الدول العربية، بل سيتحدد وفق القدرة على التفاوض، وحجم السوق ومدى ارتباط الاستثمار الأجنبي بالتوطين والإنتاج والتصدير.

التعاون الصيني العربي: من التجارة والاستثمار في البنية التحتية إلى الدفاع

تجاوز حجم الاقتصاد الصيني في عام 2025م، عتبة 19 تريليون دولار، ليقترّب أكثر من أي وقت مضى من منافسة الاقتصاد الأمريكي على قمة الترتيب العالمي. وفي خضم هذا الصعود الكوني، يتمدد النفوذ الصيني عبر مختلف دول العالم، خاصة الدول النامية عبر عقد شراكات وإطلاق عدة مبادرات أهمها، مبادرة الطريق والحزام. وتُظهر بيانات المكتب الوطني للإحصاء الصيني أن الاستثمار الصيني الخارجي غير المالي بلغ 1040.4 مليار يوان في 2025. وبلغ نصيب الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق 283.4 مليار يوان، بزيادة 18% عن 2024م، كما بلغت التجارة الصينية مع دول الحزام والطريق

ومع ذلك، فإن هذا التحول الاستراتيجي يطرح تساؤلات جوهرية على غاية من الأهمية بالنسبة لصناع القرار والباحثين في العالم العربي: هل يمثل صعود الصين رافعة تنموية غير مشروطة تتيح للدول العربية تنويع اقتصاداتها وتحقيق نقلة تكنولوجية وصناعية مستقلة؟ أم أن هنالك «وجهًا آخر» لهذا الصعود يتضمن مخاطر تكريس تبعية جديدة غير متكافئة، تحول الأسواق العربية إلى منافذ لتصريف الفائض الصناعي الصيني واستنزاف الموارد الطبيعية في اتجاه واحد؟ وهل يمكن للتوافقات الجيوسياسية بين القوى الكبرى (الصين والولايات المتحدة) أن تتم على حساب مصالح الدول العربية؟

وتبدو أهمية هذا السؤال أكبر مع انتقال الصين من نموذج يقوم أساسًا على تصدير السلع المصنعة إلى نموذج أكثر تعقيدًا يجمع بين الصناعة، والطاقة، والبنية التحتية، والخدمات الرقمية، والسيارات الكهربائية، وسلاسل الإمداد. وفي المقابل، تدخل الدول العربية هذه العلاقة بأهداف مختلفة: فدخل الخليج تسعى إلى تنويع الاقتصادات وتوطين الصناعة والتكنولوجيا، بينما تبحث دول عربية أخرى عن التمويل والبنية



تحديات تشغيل المعدات العسكرية الصينية وتعقيدات الصيانة دفعت الرياض لتبني سياسات توطين صارمة كشرط لازم لأي تعاون تقني مستقبلي مع بكين

مجتمعة، وللسعودية تحديداً منذ عام 2013، بحجم تبادل تجاوز 100 مليار دولار سنوياً على مدى أربع سنوات متتالية. وتفسر هذه الأرقام لماذا أصبحت المنطقة العربية جزءاً مهماً من شبكة الصين الاقتصادية العابرة للأقاليم.

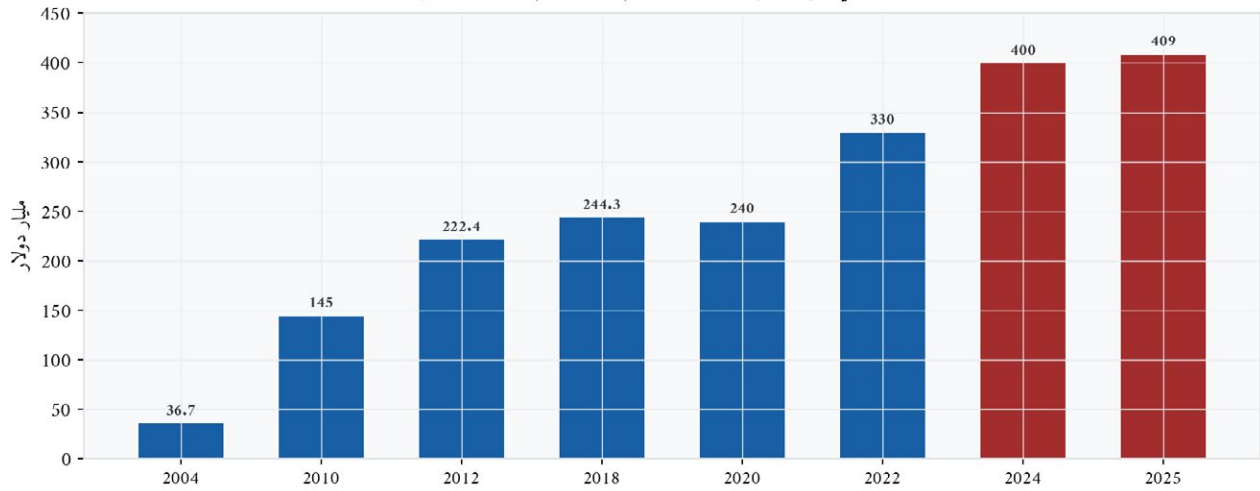
وتعكس هذه الأرقام علاقة واسعة ومتوازنة نسبياً في قيمتها الإجمالية، لكنها تخفي اختلافاً كبيراً في تركيب السلع فالاقتصادات العربية تصدر إلى الصين بصورة أساسية الطاقة والمواد الأولية والبتروكيماويات وبعض المنتجات الزراعية، بينما تستورد طيفاً واسعاً من السلع المصنعة والآلات والإلكترونيات والمركبات.

23.6 تريليون يوان في 2025م، أي 51.9% من إجمالي تجارة الصين السلعية.

ولم يعد صعود الصين الاقتصادي ظاهرة آسيوية بعيدة عن الاقتصادات العربية، بل أصبح جزءاً من البيئة التي تتحرك داخلها التجارة العربية، وأسواق الطاقة، والاستثمارات، والصناعة، والتكنولوجيا. فمنذ إطلاق منتدى التعاون الصيني العربي عام 2004م، تضاعف حجم التبادل التجاري بين الجانبين أكثر من عشر مرات: من 36.7 مليار دولار في تلك السنة إلى ما يقارب 409 مليارات دولار في 2025، وفق بيانات المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية. ولم تعد الصين مجرد شريك تجاري عابر، بل باتت الشريك التجاري الأول للدول العربية

تمويل مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا وآسيا تحولت من مشروعات بنية تحتية طموحة إلى أعباء ديون طويلة الأمد ولم تقترب بعوائد اقتصادية كافية

نمو التبادل التجاري بين الصين والدول العربية (مليار دولار) — 2004 إلى 2025



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على وكالة شينخوا، المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية

الشرق الأوسط في تأمين نحو نصف احتياجاتها النفطية، شكّل نفط دول مجلس التعاون الخليجي وحده نحو ثلث إجمالي واردات الصين النفطية المنقولة بحراً قبيل اندلاع الحرب الإيرانية في فبراير 2026م، أي ما يقارب 3.5 مليون برميل يومياً، تصدرها السعودية بوصفها أكبر مورد إقليمي للخام المنقول بحراً إلى الصين. غير أن إغلاق مضيق هرمز واضطراب الإمدادات الخليجية دفعا واردات الصين النفطية إلى أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات، إذ تراجعت من متوسط 11.4 مليون برميل يومياً في 2025 م، إلى ما دون 8 ملايين برميل يومياً بحلول يوليو 2026م، وهو مؤشر صارخ على عمق الترابط بين استقرار الخليج واستقرار الاقتصاد الصيني.

وهنا تظهر أولى مفارقات الصعود الصيني. فمن ناحية، يوفر اتساع السوق الصينية منفذاً مهماً للنفط والغاز والمنتجات البتروكيمياوية والمعادن والسلع الزراعية العربية. ومن ناحية أخرى، يمكن للقدرة التصنيعية الصينية، إذا لم تقترب بسياسات صناعية عربية واضحة، أن تزيد ضغط المنافسة على المنتج المحلي، خصوصاً في الصناعات الخفيفة والمتوسطة وبعض الصناعات الهندسية. ولذلك لا ينبغي أن تكون زيادة الصادرات العربية إلى الصين هي المؤشر الوحيد لنجاح الشراكة؛ بل يجب أن يضاف إليها مؤشر القيمة المضافة المحلية، ونسبة المكون المحلي، وعدد المشروعات الإنتاجية المشتركة، وحجم الصادرات العربية المصنعة إلى الأسواق الآسيوية.

وانعكس هذا الترابط العميق في الطاقة أيضاً على خريطة الاستثمار. فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الصيني المباشر

كما تظل الطاقة حجر الأساس في العلاقات الاقتصادية العربية الصينية، وأساسها التاريخي. فمع اعتماد الصين على

التواجد الصيني في المنطقة العربية انتقل من تبادل تجاري إلى شراكة استراتيجية شاملة مركزة على التوطين التكنولوجي والاستثمار وتنويع مصادر الطاقة

واردات الصين من النفط الخام خلال الحرب الإيرانية (مليون برميل/يوم)



المصدر: الجمارك الصينية، رويترز، الجزيرة نت ٢٠٢٦

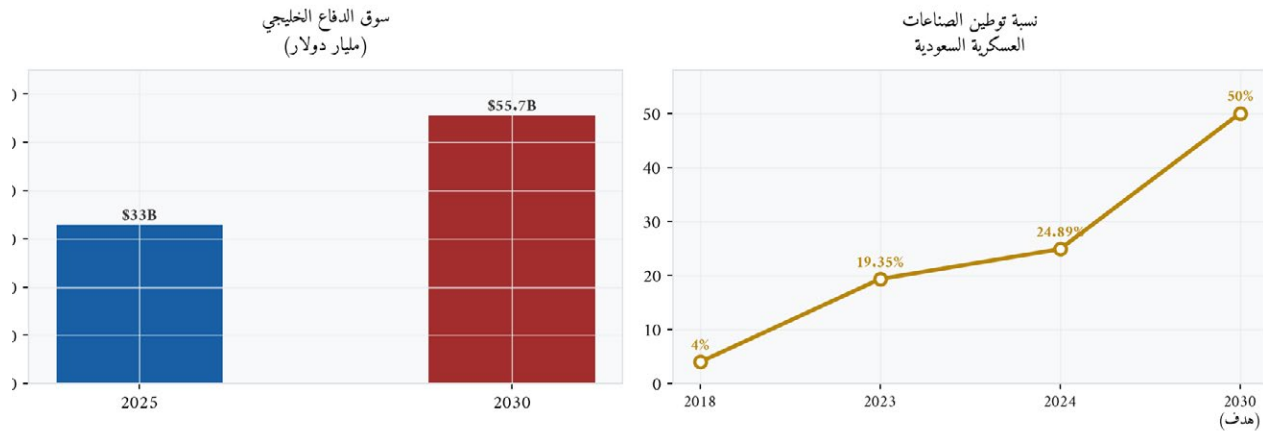
أبرز مؤشرات الشراكة الاقتصادية الصينية العربية ٢٠٢٦-٢٠٢٥

المؤشر	القيمة	المصدر
حجم التجارة الصينية العربية (2025)	409 مليارات دولار	شينخوا / المجلس الصيني لتعزيز التجارة
نصيب الخليج من واردات الصين النفطية البحرية (قبل الحرب)	~3.5 م. ب/يوم (ثلث الإجمالي)	الطاقة نت / Argus 2026
تدفقات الاستثمار الصيني الخارجي المباشر (2025)	213.58 مليار دولار	صحيفة الشعب اليومية 2026
حصة مبادرة الحزام والطريق من هذه التدفقات	46.05 مليار دولار (21.6%)	صحيفة الشعب اليومية 2026
الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الحزام والطريق	أكثر من 21 دولة	وزارة الخارجية الصينية
سوق الدفاع الخليجي المتوقع بحلول 2030	55.7 مليار دولار	Mordor Intelligence 2025

حقول الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، تجسدها شركات هواوي الممتدة مع الجامعات ومشغلي الاتصالات في السعودية، ومختبرات الذكاء الاصطناعي المشتركة في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، إلى جانب اتفاقية «Sense Time» مع جامعة الملك سعود لإنشاء مركز ابتكار مشترك للذكاء الاصطناعي، وتعاون مماثل بين «إنفرا إكس» الإماراتية وهواوي في البنية التحتية الرقمية. ويكتسب هذا البعد أهمية استراتيجية متعاظمة في ظل تقلص الفجوة التقنية بين النماذج الصينية ونظيراتها الأمريكية في سباق الذكاء الاصطناعي إلى ما لا يتجاوز 2.7% بحلول مارس 2026 م، بحسب تقديرات جامعة ستانفورد، رغم تفوق الإنفاق الأمريكي بفارق كبير - وهو ما يجعل الشراكة التقنية مع بكين خياراً متزايد الجاذبية للدول العربية الساعية إلى تنويع مصادر التكنولوجيا المتقدمة بعيداً عن الاعتماد الأحادي على واشنطن.

وفي مجال الصناعات العسكرية، يُتوقع أن ينمو سوق الدفاع الخليجي من 33 مليار دولار في 2025 م، إلى 55.7 مليار دولار بحلول 2030 م، بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 11%، في وقت تسعى فيه السعودية لرفع نسبة توطین صناعتها العسكرية من 4% فقط عام 2018 م، إلى 24.89% بنهاية 2024 م، مستهدفة تجاوز 50% بحلول 2030 م.

نمو سوق الدفاع الخليجي وتوطین صناعته العسكرية 2018-2030



شكل ٣: نمو سوق الدفاع الخليجي وتوطین الصناعة العسكرية السعودية ٢٠١٨-٢٠٣٠

إلى الخارج 213.58 مليار دولار في 2025 م، وحدها، بنمو 11.1% عن العام السابق، خصّصت منها الصين نحو 46 مليار دولار (21.6% من إجمالي تدفقاتها) لدول مبادرة الحزام والطريق التي وقّعت معها أكثر من 21 دولة عربية اتفاقيات تعاون رسمية، من إدارة الصين لميناء جازان التجاري السعودي إلى مشروعات الطاقة والبنية التحتية في مصر والجزائر والعراق. أما على صعيد الاستثمار المباشر التراكمي، فيتصدر العراق قائمة أكبر الوجهات العربية بنحو 12.2 مليار دولار، تليه الإمارات ومصر والسعودية والمغرب والأردن.

واللافت أن اتجاه الاستثمار بدأ يكتسب طابعاً ثنائياً تدريجياً، وإن ظل متوازع الحجم مقارنة بالتدفق الصيني نحو المنطقة؛ فقد سجلت الاستثمارات السعودية الفعلية في الصين نمواً لافتاً بلغ 343.7% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 م، وحدها، وهو مؤشر على أن صناديق الثروة السيادية الخليجية بدأت تنظر إلى السوق الصينية بوصفها وجهة استثمارية واعدة لا مجرد شريك تجاري، خصوصاً في قطاعات التكنولوجيا والصناعات المتقدمة، بما قد يسهم تدريجياً في إعادة توازن العلاقة الاستثمارية إذا تواصل هذا المسار بالوتيرة نفسها.

وتجاوز التعاون التقني حدود البنية التحتية التقليدية نحو

مفارقات الصعود الصيني: اتساع سوق الصين أمام النفط والغاز والبتروكيماويات والسلع الزراعية العربية مقابل قدرة تصنيعية تضغط على المنتج العربي

مسار توطين الصناعات العسكرية السعودية والشراكة الصينية

السنة	نسبة التوطن	ملاحظات
2018	4%	انطلاق برنامج توطين الصناعات العسكرية ضمن رؤية 2030
2023	19.35%	تسارع وتيرة التوطن عبر شراكات محلية ودولية
2024	24.89%	تعاون صيني-سعودي: مشروع "Aerial Solutions" لتصنيع الطائرات المسيّرة
2030 (هدف)	+50%	الهدف الاستراتيجي المعلن ضمن رؤية المملكة 2030

المصدر: الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية، جريدة الرياض ٢٠٢٦

بديلة لصادراتها من أجل إنقاذ اقتصادها المتباطئ. وفي خضم هذا التقارب المتقلب بين العملاقين، ما تزال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي - رغم انطلاقها قبل سنوات عديدة - معلقة دون إبرام نهائي، ما يترك دول الخليج في موقع تفاوضي أضعف مما تسمح به قوتها الاقتصادية الفعلية كموارد رئيسي لأمن الطاقة العالمي.

وتبرز إشكاليات نوعية أيضاً في بعض قطاعات التعاون الحساسة، وأبرزها الصناعات الدفاعية؛ إذ تكشف تقارير متخصصة مثل «Defense News» والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» عن تحديات تشغيلية واجهتها بعض الدول الخليجية التي اقتنت معدات عسكرية صينية، خصوصاً الطائرات المسيّرة من طراز «Wing Loong»، أبرزها بطء توفر قطع الغيار، وتعقيدات الصيانة المتقدمة، واستمرار الاعتماد على فرق فنية صينية أو وسطاء خارجيين - وهو ما دفع الرياض تحديداً إلى تبني سياسات توطين صارمة كشرط لازم لأي تعاون تقني مستقبلي مع بكين، بدل الاكتفاء باستيراد المنتج النهائي جاهزاً.

لا توجد شراكة اقتصادية خالية من المصالح المتبادلة، لكن تفاوت القوة الإنتاجية بين الطرفين يجعل بعض المخاطر جدية بالانتباه، فالأرقام المبهرة للتعاون العربي الصيني تخفي اختلالاً بنيوياً يستحق تفحصاً نقدياً هادئاً بعيداً عن الحماس الرسمي. فبنية التبادل التجاري بين الجانبين لا تزال، في جوهرها، أقرب إلى نموذج «المركز والأطراف» الكلاسيكي منها إلى شراكة متكافئة القيمة المضافة: حيث تُصدّر الدول العربية النفط الخام والمواد الأولية المنخفضة التصنيع، وتستورد في المقابل آلات وإلكترونيات ومركبات عالية القيمة المضافة.

كما يتمثل البُعد الجيوسياسي الجانب الأخطر، والمتمثل في احتمال تحوّل المصالح العربية إلى «عملة مقايضة» ضمن صفقة صينية / أمريكية أشمل. فمنذ مطلع 2026م، انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة «الصفقات الكبرى» والمقايضات المباشرة لانتزاع تنازلات صينية في ملفي التجارة والتكنولوجيا عبر سلاح التعريفات الجمركية والقيود التقنية، مستغلةً الخاصرة الرخوة للطاقة الصينية أثناء أزمة مضيق هرمز، بينما سعت بكين بالمقابل إلى كسر عزلتها التكنولوجية وتأمين أسواق تصريف

▲ نمو الاستثمارات السعودية في الصين ٣٤٣,٧٪ خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٦ خصوصاً في قطاعات التكنولوجيا والصناعات المتقدمة

رهينة التأجيل المتكرر. ثانياً، ربط أي استثمار أو تمويل صيني جديد بشروط صارمة وقابلة للقياس لنقل التكنولوجيا الفعلي والتوطين الصناعي الحقيقي، بدل الاكتفاء بأنشطة التجميع أو إعادة التصدير التي لا تراكم قدرات إنتاجية محلية دائمة. وثالثاً، الحفاظ على هامش استراتيجي من التوازن الدولي يحول دون تحول الاقتصادات العربية إلى ورقة مقايضة صامتة في صراع القوتين العظميين على النفوذ والموارد، مع تشجيع مسار الاستثمار المتبادل الناشئ - كنمو الاستثمارات الخليجية في السوق الصينية نفسها - بوصفه أداة موازنة إضافية تخفف من اختلال التبعية أحادية الاتجاه.

والسؤال الذي ينبغي أن يشغل صنّاع القرار العرب اليوم ليس: «هل نتعاون مع الصين؟» - فالجواب محسوم أصلاً بحكم الجغرافيا الاقتصادية وأمن الطاقة العالمي - بل السؤال الأدق والأكثر إلحاحاً هو: «بأي شروط، وبأي ثمن حقيقي، ولصالح من في نهاية المطاف؟» إن الإجابة عن هذه الأسئلة سيمنح الاقتصادات العربية تحويل الصعود الصيني إلى فرصة تاريخية تعزز السيادة التنموية وتضمن موقعاً فاعلاً في خارطة الاقتصاد العالمية الجديدة.

وعلى نطاق جغرافي أوسع، يجب عدم إغفال تجربة عدد من الدول الإفريقية وبعض دول آسيا الوسطى مع تمويلات مبادرة الحزام والطريق، حيث تحولت مشروعات بنية تحتية طموحة في عدة حالات موثقة إلى أعباء ديون طويلة الأمد حين لم تقترن بعوائد اقتصادية كافية لخدمتها. ورغم أن دول الخليج تتمتع بموقع تفاوضي أقوى بفضل فوائضها المالية النفطية الكبيرة، فإن هذا الدرس التاريخي يستحق الاستحضار بعناية من الدول العربية غير النفطية أو المثقلة بالديون أصلاً.

نحو شراكة متوازنة: رؤية استراتيجية لتفادي التبعية وتحقيق علاقة متكافئة

يفتح صعود الصين أمام الاقتصادات العربية فرصة نادرة لتوسيع الأسواق وتويع الشركاء وتسريع التصنيع والتحول الرقمي والطاقة الجديدة. وتؤكد أرقام التجارة والطاقة والسيارات الكهربائية والاستثمار أن العلاقة لم تعد هامشية، بل أصبحت جزءاً من البنية الاقتصادية للمنطقة. غير أن حجم العلاقة لا يضمن وحده نجاحها.

ولا يعني ما تقدّم دعوة إلى النكوص عن الانخراط مع القوة الاقتصادية الصاعدة الأولى عالمياً، فالفرص التي تتيحها الصين - من تمويل البنية التحتية إلى نقل التكنولوجيا الرقمية والصناعات الدفاعية - تبقى حقيقية ولا غنى عنها في ظل التوجه العالمي المتسارع نحو تعدد الأقطاب. بيد أن الاستفادة القصوى من هذه الفرص، وتجنب الوجه الآخر لصعود التنين، يستوجبان على الأقل ثلاثة شروط جوهرية

أولاً، الانتقال التدريجي من منطق التفاوض الثنائي المتناثر إلى موقف تفاوضي عربي أو خليجي جماعي أكثر تماسكاً - عبر أطر مؤسسية قائمة كمجلس التعاون الخليجي أو منتدى التعاون الصيني العربي ذاته - يمنح المنطقة وزناً تفاوضياً يوازي حجمها الفعلي كمورّد رئيسي لأمن الطاقة العالمي، بدل أن تظل مفاوضات حيوية كاتفاقية التجارة الحرة الخليجية الصينية

دلالات الصعود الصيني وانعكاساته على الشرق الأوسط

الأهم استمرار السعودية في حماية مصالحها وتوسيع خياراتها وتعزيز أمنها مهما كان شكل النظام الدولي

لم يعد صعود الصين ظاهرة اقتصادية محصورة في معدلات النمو والتجارة والصناعة ولم يعد بالإمكان تفسيره باعتباره انتقال دولة آسيوية من موقع الإنتاج منخفض التكلفة إلى موقع المنافسة التكنولوجية ، نحن أمام تحول أوسع يمس طبيعة النظام الدولي وحدود القوة الأمريكية وموقع القوى الإقليمية ومستقبل المؤسسات الدولية وشكل العلاقة بين الاقتصاد والأمن والسياسة، فالصين لا تكتفي بتوسيع حصتها من الأسواق العالمية بل تعمل على تعزيز قدرتها على التأثير في قواعد التجارة وسلاسل الإمداد والتكنولوجيا والتمويل والطاقة وفي بعض الملفات الدبلوماسية التي كانت الولايات المتحدة تاريخياً صاحبة النفوذ الأبرز فيها .

د. هاجد بن يحيى الأصليحي

بعض الأزمات، وفي هذه البيئة يصبح نجاح الدول مرتبطاً بقدرتها على قراءة الاتجاهات الكبرى.

الصين ومصادر القوة في النظام الدولي الجديد

لا يمكن فهم الصعود الصيني من خلال مؤشر واحد، فالقوة الدولية في العصر الحديث لم تعد مرادفة للحجم العسكري وحده ولا للثروة الاقتصادية وحدها وإنما أصبحت حصيلة تفاعل عناصر متعددة تشمل القدرة الإنتاجية والتفوق التكنولوجي والاستقلال النسبي في سلاسل الإمداد والنفوذ المالي والقدرة الدبلوماسية والمهارات البشرية والسيطرة على بعض البنى التحتية الحيوية.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي المنشورة في تحديث يوليو 2026م، إلى استمرار نمو الاقتصاد الصيني مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4.6 % عام 2026م، وينبغي التعامل مع هذا الرقم باعتباره توقفاً اقتصادياً قابل للمراجعة، فالمعيار الأهم ليس معدل النمو في سنة واحدة بل

ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة في الشرق الأوسط والذي لم يفقد مركزه الاستراتيجي رغم التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي وظهور مراكز جديدة للقوة، فالمنطقة لا تزال نقطة التقاء بين أسواق الطاقة والممرات البحرية والتجارة الآسيوية والأوروبية والصراعات الإقليمية ومشروعات الربط الاقتصادي العابرة للقارات، كما أن موقعها الجغرافي يجعل أمنها مؤثراً في استقرار الأسواق العالمية ولا سيما في ظل اعتماد اقتصادات آسيوية كبرى على تدفقات النفط والغاز القادمة من الخليج العربي.

دول الشرق الأوسط لم تعد تتعامل مع عالم ذي قطب واحد كما كان الحال في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لكنها في الوقت نفسه لم تنتقل إلى نظام ثنائي مستقر تتحدد فيه المسؤوليات والحدود بوضوح.

إننا نعيش مرحلة انتقالية تتداخل فيها الهيمنة الأمريكية المستمرة مع الصعود الصيني والتأثير الروسي وتنامي أدوار القوى الإقليمية وتراجع قدرة المؤسسات الدولية على احتواء



التعامل مع الصعود الصيني لا يحتاج رد فعل ظرفي بل إطار وطني متكامل يربط السياسة الخارجية بالاقتصاد والأمن والتكنولوجيا

فالصين تستطيع توسيع حضورها البحري والتقني والدبلوماسي لكنها تواجه أسئلة تتعلق بكلفة الانتشار العسكري البعيد وحماية خطوط التجارة والتعامل مع الأزمات المفاجئة ومدى استعدادها لتحمل مسؤوليات أمنية خارج جوارها المباشر ، ومن ثم فإن صعود الصين لا ينبغي قراءته بوصفه انتقالاً من قطب إلى آخر.

الأرجح أننا امام إعادة توزيع تدريجية للقوة، تتقدم فيها الصين في بعض القطاعات وتحافظ الولايات المتحدة بتفوق مهم في قطاعات أخرى، بينما تحاول قوى متوسطة وإقليمية استثمار التافس بين الطرفين لتوسيع هامش استقلال قرارها.

الشرق الأوسط في الحسابات الصينية

تستند أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين لمجموعة

قدرة الصين على تحويل الإنتاج والتكنولوجيا إلى ابتكار مستدام ومعالجة الاختلافات الداخلية والمحافظة على حضورها في الأسواق الدولية.

أما عسكرياً فإن الصين تعمل على تطوير قدراتها في المجالات البحرية والجوية والصاروخية والفضائية والسيبرانية، ووفق بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بلغ الإنفاق العسكري الصيني المقدر نحو 336 مليار دولار في عام 2025م، بزيادة حقيقية قدرها 7.4 % مقارنة بالعالم السابق، ويعكس ذلك استمرار تحديث القدرات الصينية، لكنه لا يعني أن بكين أصبحت مساوية للولايات المتحدة في جميع عناصر القوة أو إنها تسعى بالضرورة إلى تكرار نموذج الانتشار العسكري الأمريكي حول العالم ، والتميز هنا ضروري بين امتلاك القدرة على حماية المصالح القومية وبين القدرة على إدارة شبكة عالمية من الالتزامات الأمنية،

الخارج يستطيع تقديم المساندة أو الوساطة لدول الخليج لكن لا يستطيع أن يكون محل الإرادة السياسية الإقليمية أو يبني نظاماً أمنياً مقبولاً ومستداماً

ما وصفته بأطر التعاون الخمسة مع الدول العربية، كما استمر النشاط المؤسسي من خلال المنتديات والحوارات المعنية بالإصلاح والتنمية والتجارة والاستثمار بما يشير إلى أن العلاقات لا تقتصر على التفاهات الشائنة بل تتجه أيضاً إلى بناء مسارات جماعية للتعاون، ومع ذلك فإن قوة هذه الأطر ستحدد بقدرتها على إنتاج مشروعات قابلة للقياس ونقل المعرفة وتطوير الكفاءات وتعزيز التجارة المتوازنة وتقديم حلول لمشكلات التنمية.

الخليج العربي وأمن الطاقة والممرات البحرية

يمثل الخليج العربي أحد أهم المراكز الجيوسياسية في الحسابات الصينية فهو مصدر رئيسي للطاقة وممر حيوي للتجارة ومنطقة تقاطع فيها مصالح دول مجلس التعاون مع مصالح قوى دولية وإقليمية متعددة، كما أن استقرار الخليج لا ينعكس على الدول الساحلية بل يمتد أثره إلى الاقتصادات الصناعية الكبرى التي تعتمد على تدفق النفط والغاز والمنتجات البتروكيمياوية.

وتستطيع الصين أن تسهم في دعم الاستقرار البحري من خلال الدبلوماسية وتبادل المعلومات والتعاون في مكافحة القرصنة والمشاركة في الجهود الدولية المصرح بها وتطوير حلول تقنية ترفع كفاءة الموانئ وسلاسل الإمداد، ولكن بناء منظومة مستدامة للأمن البحري يحتاج إلى أكثر من وجود قوة دولية أو إطلاق مبادرة سياسية فهو يتطلب تنسيقاً بين الدول الساحلية وقواعد واضحة للتعامل مع التهديدات واحترام القانون الدولي وتجنب تحويل الممرات التجارية إلى ساحات مواجهة بين القوى الكبرى.

وبالنسبة إلى دول الخليج فإن الخيار الأكثر استدامة يتمثل في تعزيز قدراتها الوطنية والإقليمية في مراقبة المجال البحري وتبادل الإنذار المبكر وحماية البنية التحتية للطاقة والاستجابة لحوادث التلوث والتخريب والتعامل مع التهديدات السيبرانية التي تستهدف الموانئ والمنشآت الحيوية ويمكن للصين وغيرها

مترابطة من المصالح، يأتي في مقدمتها أمن الطاقة ثم التجارة والاستثمار ومبادرات الربط اللوجستي والوصول إلى الأسواق وتعزيز العلاقات الدبلوماسية وحماية المصالح الصينية، وتظل الطاقة عنصراً رئيسياً في هذه المعادلة، نظراً إلى احتياجات الاقتصاد الصيني الواسعة من النفط والغاز، فاستقرار الإمدادات والأسعار وخطوط النقل يؤثر في تكاليف الإنتاج والنقل والصناعة، كما أن اضطراب الملاحة في الخليج أو البحر الأحمر يمتد أثره إلى الأسواق الآسيوية والعالمية.

ومن الناحية الدبلوماسية، تحرص بكين على تقديم نفسها شريكا يركز على التنمية وعدم التدخل واحترام السيادة الوطنية وتؤكد في خطابها الرسمي أهمية الحوار وتسوية النزاعات، ويمنح هذا الخطاب الصين مساحة للتواصل مع أطراف إقليمية متنافسة بما فيها دول ترتبط بعلاقات متباينة مع الولايات المتحدة، وقد تجلّى هذا الدور بوضوح في استضافة الصين للمحادثات التي أفضت إلى الاتفاق السعودي / الإيراني على استئناف العلاقات الدبلوماسية في مارس 2023 م، وكان الاتفاق تطوراً مهماً من حيث فتح قناة سياسية بين دولتين مؤثرتين في المنطقة، لكنه لا ينبغي أن يفسر باعتباره دليلاً على أن الصين أصبحت الضامن الوحيد للأمن الإقليمي أو تسوية جميع ملفات المنطقة.

وتبرز هنا حدود الدور الصيني فبكين تستطيع توسيع العلاقات الاقتصادية والتواصل السياسي لكنها تميل إلى الحذر من الانخراط في التزامات أمنية مكلفه قد تضعها أمام ضرورة الاختيار بين أطراف متنازعة، وقد يتعارض هذا الحذر مع توقعات بعض الدول التي تريد من الشريك الاقتصادي أن يؤدي دوراً أكبر في الردع والحماية وإدارة الأزمات.

وتقدم العلاقات الصينية / العربية إطاراً مؤسسياً لتوسيع التعاون، ففي مايو 2024م، انعقدت الدورة الوزارية العاشرة لمنتدى التعاون الصيني العربي وأعلنت بكين استعدادها لتطوير

دول الشرق الأوسط لا تتعامل مع عالم ذي قطب واحد ومع ذلك لم تنتقل لنظام ثنائي مستقر تتحدد فيه المسؤوليات والحدود بوضوح

فقط فالمشروع الكبير ليس بالضرورة المشروع الأفضل إذا كان يعتمد على استيراد معظم مكوناته أو لا ينقل خبره نوعيه أو يخلق ارتباطاً تقنياً يصعب تغييره لاحقاً، وفي المقابل قد يكون الاستثمار الأقل حجماً أكثر قيمة إذا أسهم في بناء محلية مستدامة أو تطوير موردين سعوديين أو نقل معرفة قابلة للتوسع في قطاعات استراتيجية، وتتطلب العلاقة المتوازنة تحديد أولويات واضحة في عدد من المجالات، أولها التصنيع المتقدم بحيث لا يقتصر التعاون على استيراد المنتجات النهائية بل يمتد إلى إنشاء خطوط إنتاج محلية وتطوير سلاسل الموردين وتدريب الكفاءات وربط الاستثمارات الصينية بأهداف الصناعة الوطنية، وثانيها الطاقة والتحول الصناعي بما يشمل تطوير الصناعات البتروكيمياوية وتقنيات وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والتخزين والهيدروجين حيث تتوافر الجدوى الاقتصادية والتقنية، وينبغي أن تضمن المملكة أن يؤدي التعاون التقني إلى بناء قدرات وطنية لا إلى اعتماد يصعب معه تحديث الأنظمة أو حماية المعلومات أو تغيير المورد عند الضرورة، ورابعها اللوجستيات والموانئ وسلاسل الإمداد، إذ تستطيع المملكة الاستفادة من موقعها بين آسيا وإفريقيا وأوروبا لتطوير مراكز للتوزيع والصناعة والخدمات البحرية ويتطلب ذلك تكاملاً بين الموانئ والسكك الحديدية والطرق والمناطق الصناعية والأنظمة الجمركية إلى جانب شراكات دولية تساعد على تحسين الكفاءة من دون المساس بالسيادة التنظيمية أو الأمنية، وخامسها التعليم والبحث والتطوير من خلال برامج مشتركة في الجامعات والمراكز البحثية وتبادل الخبرات وتطوير برامج متخصصة في الذكاء الاصطناعي والطاقة والتصنيع والأمن السيبراني فalcائد الأعمق للشراكات الدولية لا يتمثل في المعدات المستوردة فقط بل في القدرة المحلية على فهمها وتطويرها وصيانتها وإنتاج بدائل لها .

أما سياسياً فإن المملكة تمتلك مصلحة واضحة في المحافظة على علاقات متوازنة مع القوى الكبرى وتوسيع خياراتها الدبلوماسية ومنع احتكار أي طرف لمصادر التعاون الاقتصادي أو التقني، لكن التوازن لا يعني مساواة جميع الشركات في طبيعتها

من الشركاء أن تسهم في بعض هذه المجالات بشرط أن يكون التعاون محدداً وواضحاً ومتوافقاً مع المتطلبات الوطنية للأمن السيبراني وحماية البيانات، ولا ينبغي أن يؤدي الاهتمام بالتعاون الصيني إلى تجاهل حقيقة أن أمن الخليج مسؤولية مباشرة لدوله وأن بناء الثقة بين الدول الإقليمية يظل ضرورياً مهما اتسع الحضور الدولي، فالقوى الخارجية تستطيع تقديم المساندة أو الوساطة أو التقنية لكنها لا تستطيع أن تحل محل الإرادة السياسية الإقليمية أو أن تبني وحدها نظاماً آمناً مقبولاً ومستداماً .

المملكة العربية السعودية في معادلة الصعود الصيني

تتمتع المملكة العربية السعودية بموقع استراتيجي يؤهلها للتعامل مع الصعود الصيني من موقع الشراكة والمصلحة المتبادلة، فالمملكة ليست مجرد مصدر للطاقة أو سوقاً للمنتجات الصينية بل دولة ذات وزن إقليمي ودولي ومركز مؤثر في أسواق الطاقة وصاحبة برنامج تحول اقتصادي واسع وتوسعي إلى تنويع قاعدة الإنتاج والاستثمار وتعزيز مكانتها في سلاسل القيمة العالمية، وتتبع أهمية العلاقة السعودية / الصينية من تلاقي مصالح اقتصادية واضحة تشمل الطاقة والبتروكيمياويات والاستثمار والتصنيع والبنية التحتية والتقنيات الحديثة، غير أن الأفق الاستراتيجي للعلاقة يجب أن يتجاوز تبادل السلع إلى بناء شراكات تنتج قيمة مضافة داخل المملكة وتنقل المعرفة وتدعم تطوير الكفاءات السعودية وتفتح المجال أمام الشركات الوطنية للوصول إلى أسواق جديدة .

وتتيح رؤية المملكة 2030 إطاراً مهماً لتنظيم هذه العلاقة، فالمملكة تعمل على تطوير قطاعات السياحة والصناعة والخدمات اللوجستية والتعدين والطاقة المتجددة والتقنيات الرقمية، وهي قطاعات يمكن أن تستقطب استثمارات صينية شريطة أن تكون متوافقة مع الأولويات الوطنية وأن تقدم فوائد قابلة للقياس على مستوى الإنتاجية والتوظيف والتوطين والتنافسية، وفي هذا السياق لا ينبغي تقييم الاستثمارات بحسب حجمها المالي

المرحلة انتقالية تتداخل فيها الهيمنة الأمريكية مع الصعود الصيني والتأثير الروسي وتنامي أدوار قوى إقليمية وتراجع قدرة المؤسسات الدولية

وتحديد الشروط ومتابعة التنفيذ، وكلما امتلكت المملكة بدائل متعددة زادت قدرتها على الحصول على شروط أفضل وأكثر استدامة.

الصين فرصة استراتيجية

إن صعود الصين أحد التحولات الكبرى التي ستؤثر في شكل النظام الدولي خلال السنوات المقبلة، فهو يعيد توزيع بعض عناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية ويزيد من أهمية المنافسة على الأسواق وسلاسل الإمداد ويوسع الخيارات الدبلوماسية أمام الدول التي تستطيع إدارة علاقاتها الخارجية بمرونة ووضوح، لكن هذا الوضع لا يعني اختفاء الدور الأمريكي ولا يضمن انتقال النظام الدولي إلى توازن مستقر ولا يجعل الصين قادرة على حل الأزمات الإقليمية أو تحمل جميع أعباء الأمن.

وفي الشرق الأوسط يتوقف أثر الحضور الصيني على طبيعة السياسات التي تتبعها دول المنطقة فإذا اقتضت العلاقات على التجارة والاستيراد فقد تبقى المكاسب الاقتصادية محدودة الأثر على القدرات الوطنية، أما إذا ارتبطت الشراكات بنقل المعرفة والتصنيع والبحث والتطوير والتكامل اللوجستي فإنها يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتوسيع خيارات السياسة الخارجية.

التحولات الكبرى لا تمنح الفرص لمن ينتظر نتائجها، بل لمن يفهم اتجاهاتها ويستعد لاحتمالاتها ويحولها إلى سياسات قابلة للتنفيذ، ومن هنا فإن التحدي السعودي ليس في تحديد القوة الدولية التي ستتصدر المشهد وإنما في ضمان أن تظل المملكة قادرة على حماية مصالحها وتوسيع خياراتها وتعزيز أمنها وازدهارها مهما كان شكل النظام الدولي الذي يتبلور في المستقبل.

كاتب ومحلل سياسي - المملكة العربية السعودية

أو تجاهل الالتزامات القائمة، فالعلاقات الأمنية مع الشركاء التقليديين والشراكات الاقتصادية مع الصين والتعاون مع القوى الأخرى تخضع لحسابات مختلفة ينبغي إدارتها بعناية.

الخيارات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية

إن التعامل مع الصعود الصيني لا يحتاج إلى رد فعل ظرفي بل إلى إطار وطني متكامل يربط السياسة الخارجية بالاقتصاد والأمن والتكنولوجيا، ويمكن تحديد عدد من الخيارات العملية التي تعزز استفادة المملكة من التحولات الدولية.

أولاً: اعتماد خريطة وطنية للشراكة مع الصين، تحدد فيها القطاعات ذات الأولوية والمشروعات المستهدفة والعوائد المتوقعة ومؤشرات الأداء والضوابط اللازمة، وينبغي أن تراجع هذه الخريطة بصورة دورية وأن تكون مرتبطة بأهداف رؤية المملكة 2030 وبالخطط القطاعية المعتمدة.

ثانياً: تطوير منظومة لتقييم المخاطر التقنية والاستراتيجية، ويمكن أن تشمل هذه المنظومة مراجعة العقود الحساسة وتقييم أمن البيانات وضمان استمرارية الخدمات.

ثالثاً: ربط الاستثمار بنقل المعرفة والتوطين النوعي، فلا يكفي أن يضح المشروع رأس مال أو يوفر منتجاً للسوق المحلية، بل يجب تقييم مدى مساهمته في تطوير الموردين السعوديين وتدريب الكفاءات وإتاحة فرص البحث والتطوير.

رابعاً: تعزيز التنسيق بين الجهات الوطنية، فالمشروعات الكبرى قد تجمع بين الطاقة والاتصالات والموانئ والاستثمار والسياسة الخارجية.

خامساً: تعزيز القدرة التفاوضية السعودية، فالقوة التفاوضية لا تأتي من حجم السوق أو الموارد وحدها بل من جودة الدراسات ووضوح الأولويات والقدرة على مقارنة العروض

صعود الصين والنظام العالمي: تحديات واستحقاقات

ليس للدول العربية مصلحة في صراع الزعامة وعليها التعامل مع المتغيرات بحكمة وعدم انحياز

الذي يتابع ما يكتب عن المتغيرات الدولية يصل إلى قناعة مفادها أن صعود الصين إلى قمة الهرم العالمي وإزاحتها للولايات المتحدة بات أمراً محسوماً، وكأن قضية صعود الأمم إلى ريادة العالم وهبوطها من الأمور التي تحدث بسلاسة ومن دون ضجيج. بالطبع هذه الأفكار تتجاهل أموراً عديدة، من أهمها غياب الفهم الدقيق لطبيعة النظام العالمي ودوره وعوامل ضعفه وقوته، كما أنها تغفل عن حقائق التاريخ حول كيفية صعود القوى العظمى وانحدارها والمنحنى الزمني لتلك العملية. لكن في المقابل لا بد من الإقرار بأن الحقائق على الأرض تدل وبصورة واضحة على أن النظام الذي قاده الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية بدأ يتهاوى، وأن منظماته، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أصبحت عاجزة عن أداء واجبها في حفظ الأمن والسلم العالميين.

د. غانم علوان الجميلي

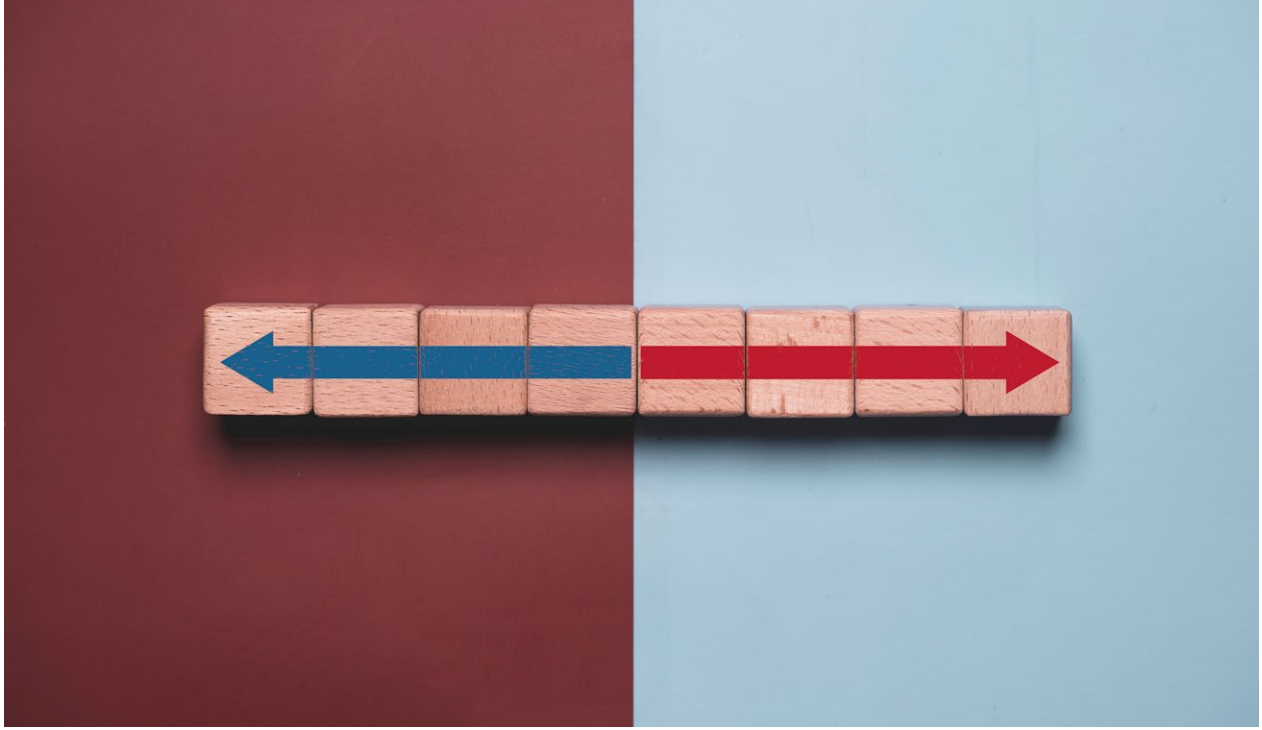
ومحكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن والبنك الدولي وغيرها.

الولايات المتحدة التي خرجت بزخم كبير من الحرب العالمية الثانية تولت وضع تصورها للنظام العالمي الذي أقامته على مبدأ «الشرطة الأربعة»، وهم الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين وبريطانيا والولايات المتحدة، وقد تم إضافة فرنسا فيما بعد. واجه النظام العالمي الجديد تحديات جمة منذ أيامه الأولى، كان أولها الزلزال الذي أصاب عملية توازن القوى عندما نجحت الثورة الشيوعية في الصين في تغيير الحكم في جمهورية الصين الموالية للغرب، ليحل محله النظام الشيوعي بقيادة ماوتسي تونغ، الذي حول الصين إلى خانة المعسكر الشرقي. هذا الخلل في ميزان القوى سرعان ما تمخض عن نزاعات بين المعسكرين الشرقي والغربي كان أولها في شبه الجزيرة الكورية ومن ثم الحرب في فيتنام. هذه الأزمات دفعت بالولايات المتحدة إلى العمل على إعادة التوازن من خلال الانفتاح على الصين ومحاولة فك ارتباطها بالاتحاد السوفيتي، فجاءت زيارة الرئيس نيكسون للصين عام 1972م. ثم أتت الضربة القاصمة على ذلك النظام عند زوال آخر وأهم رموزه المتمثل بجدار برلين، ليشكل بداية نهاية الاتحاد السوفيتي، ولتبدأ فترة تفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم.

لذلك لن نختلف في أن التغيير في النظام العالمي قادم لا محالة، لكن حتمية التغيير لا تعني بالضرورة أنه سوف يكون على هيئة معينة أو مقتصر على تغيير في قمة الهرم تحل بموجبه الصين محل الولايات المتحدة. نحاول في هذه الورقة الإجابة على بعض الأسئلة المهمة حول مفهوم النظام العالمي وصورته الحديثة، واحتمالات التغيير فيه، ومدى قدرة الصين على الوصول إلى مرتبة الريادة العالمية، والعوامل التي تساعدها أو المعوقات التي قد تحول بينها وبين تلك الغاية، وانعكاسات ذلك كله على المنطقة.

النظام العالمي القائم؛ ما هو وكيف نشأ؟

النظام العالمي تعبير هلامي يطلق على مجموعة النظم والأعراف والمؤسسات التي تفرضها القوى العظمى لضمان مصالحها وإقامة منظومة أمن عالمي على أساس توازن القوى، تحول دون خروج الصراعات المسلحة عن الحدود المرسومة لها، تضمن من خلالها عدم استنزاف قواها في الصراعات على مناطق النفوذ. هذا النظام تغير وتطورت وسائله مع الزمن، ليصبح على الشكل الذي نراه اليوم متمثلاً بالعديد من التفاهات والاتفاقات والمؤسسات الدولية، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، مثل الأمم المتحدة



تغيير النظام العالمي قادم لامحالة لكن ليس بالضرورة أن يكون على هيئة معينة أو مقتصرًا على تغيير قمة الهرم فتحل بموجبه الصين محل أمريكا

طبيعة التغيير في النظام العالمي

أما الجانب الثالث، فهو يتعلق بطبيعة التجربة الصينية، التي مع الإقرار بأهميتها واعتبارها التجربة التي لم يشهد لها العالم مثيلاً في العصر الحديث، إلا أنها لم تتضح بعد ولم تصل إلى نهاية المطاف، كما أنها تواجه العديد من الاستحقاقات التي أفرزتها العملية التنموية وهذه تتطلب الاستجابة الفاعلة والعاجلة من قبل الصين لكي تضمن على الأقل استمرارية النمو الاقتصادي ناهيك عن قيادة العالم.

شكل التغيير في النظام العالمي

إذا كنا نتفق على فشل النظام العالمي في صورته الحالية في أداء مهمته، وأن التغيير قادم لامحالة لأبد إذاً من الحديث عن طبيعة التغيير وماهي صورة النظام الجديدة وهي التي لن تخرج عن واحدة من الاحتمالات التالية

صعود الصين لتصبح القطب الواحد الذي يحل محل الولايات المتحدة وهذه مسألة مستبعدة على الأقل على المدى المنظور

هنالك جوانب مهمة يجب عدم إغفالها عند الحديث عن التغيير في النظام العالمي، أولها أن الأنظمة العالمية على مدار التاريخ إنما خرجت من أرحام الحروب، فهل يشهد العالم حرباً كونية تثبت فيها الصين جدارتها وتؤهّلها لقيادة النظام العالمي؟ أم أن التغيير هذه المرة سوف يأتي استثناءً عن التجارب السابقة؟ وماهي الشواهد على ذلك؟ كذلك يعلمنا التاريخ أن عملية صعود وهبوط القوى العالمية استغرقت فترات زمنية طويلة، كما كان الحال مع الحكم الإمبراطوري في الصين وروسيا القيصرية والدولة العثمانية.

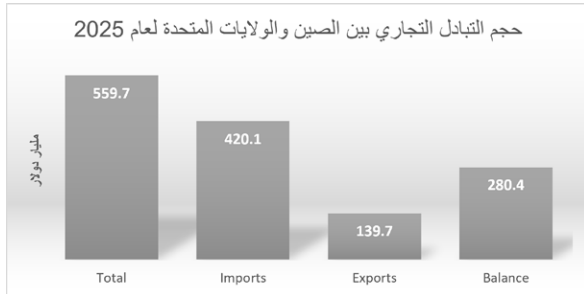
الجانب الثاني الذي لا يمكن إغفاله، يتعلق بطبيعة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة اللتان ترتبطان بروابط اقتصادية كبيرة جداً، لا يمكن تجاهلها بأي شكل من الأشكال. لأن هذه الشراكة تجعل من فكرة حدوث أي صراع حقيقي بينهما كمن يطلق النار على قدميه.

الاحتمال الأقوى أن وريث النظام القائم لن يكون دولة بل تحالف تقوده شركات عملاقة تمتلك أسلحة المال والمعلومات والتكنولوجيا

وتمثلت في واحدة من أكبر وأنجح التجارب التنموية في العصر الحديث هذه العملية لا يمكن أن تستمر على وتيرتها السابقة لأنها أفرزت العديد من الاستحقاقات الداخلية بالإضافة إلى التحديات الخارجية لعل من أهمها

إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة

العلاقة بين الصين وأمريكا معقدة وذات أوجه متعددة، وهي يمكن أن توصف بالمثل العربي «لا أرضى عليه ولا أصبر بدونه» فالولايات المتحدة تعتبر الشريك التجاري الأول للصين ولا يتفوق عليها إلا مجموعتي آسيان والإتحاد الأوروبي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 559.7 مليار دولار كما هو مبين في الرسم البياني أدناه والذي يوضح أيضاً حجم العجز التجاري الذي يصب في صالح الصين.



مخطط بياني يوضح حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة لعام ٢٠٢٥

بالطبع الأرقام الحقيقية للتبادل التجاري بين البلدين هي أكبر من ذلك، إذا ما أضفنا التبادل التجاري بين أمريكا وهونغ كونغ والتجارة التي تتم عن طريق بلد ثالث.

لا تعتبر التجارة هي مجال التعاون الاقتصادي الوحيد بين البلدين فهناك الاستثمار الصيني في سوق السندات الأمريكية الذي بلغ أعلاه عام 2013 م، بمستوى 1.3 ترليون دولار لكنه تراجع في السنوات الأخيرة إلى حوالي النصف من ذلك ومع ذلك فهي استثمارات كبيرة جداً لا يمكن للصين تجاهلها.

نتيجة التفوق العسكري والتكنولوجي والاقتصادي الأمريكي الذي لا يمكن للصين الوصول إلى مستواه على الأقل على المدى المنظور.

صعود الصين كشريك للولايات المتحدة الذي يمكن أن يتم من خلال التفاهم بين الطرفين حول تقاسم الأدوار ومناطق النفوذ حول العالم كما حصل مع الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا هو الذي تطمح إليه الصين لكن الولايات المتحدة اليوم بعيدة جداً حتى عن مجرد التفكير بمثل هذه الاحتمالات. لكن هذا الوضع قد يتغير في حالة حصول أزمة عالمية كبيرة تخرج عن حدود سيطرة الولايات المتحدة وتفسح المجال أمام الصين لكي تتدخل وتفرض شروطها لحل الأزمة.

احتواء الصين: في هذا السيناريو تقوم الولايات المتحدة بتوجيه جهودها إلى احتواء الصين من خلال فرض طوق سياسي واقتصادي وأمني يضعف من تمدد الصين، ووضع الحواجز بينها وبين ما تحتاجه من تكنولوجيا وموارد أولية وأسواق بالإضافة إلى تقوية منافسي الصين مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند. نجاح هذا السيناريو، إن حصل سوف يكون محدوداً وقصير المدى، ما لم يؤدي إلى علاج المشكلات الأساسية في هيكليّة النظام العالمي.

هبوط أمريكا والصين معاً وصعود قوة جديدة: سبق وأن حصل في التاريخ أن تسبب الصراع بين الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية في إنهاك القوتين ليمهد الطريق أمام صعود الخلافة الإسلامية إلى ريادة العالم. طبيعة البديل الثالث اليوم ليست واضحة لكن الاحتمال يبقى قائماً أمام تجمع دولي جديد مثل الإتحاد الأوروبي أو مجموعة بريكس لكن هناك الاحتمال الأقوى وهو أن وريث النظام القائم الحالي لن يكون على شكل دولة أو حتى مجموعة دول بل هو تحالف تقوده مجموعة من الشركات العالمية العملاقة التي تمتلك أسلحة المال والمعلومات والتكنولوجيا تتمكن من خلالها من قيادة العالم من خلال السيطرة على القرار في بعض أو مجمل الدول الكبرى.

أهم التحديات التي تواجه صعود الصين

التجربة الفريدة التي شهدتها الصين منذ نصف قرن من الزمان

التجربة الصينية مع أهميتها لم تنضج وتواجه استحقاقات أفرزتها التنمية ما يتطلب استجابة فاعلة وعاجلة لضمان استمرارية النمو

في مجال التكنولوجيا وتتمتع بعلاقات عسكرية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وجميع هذه الدول لن تحزن لرؤية وقوع الدب الصيني في فخ المواجهة العسكرية المستدامة.

الآثار السلبية لارتفاع قيمة العملة الصينية: تشكل السياسة النقدية الصينية محورا أساسياً لبنائها الاقتصادي ونقطة خلاف قوية مع العديد من الشركاء وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسبب تأثيرها المباشر على التجارة الدولية والسياسات المالية العالمية. وتعتمد هذه السياسة على التحكم في تقلبات سعر العملة المحلية ضمن حدود يضعها البنك المركزي الصيني من خلال الاعتماد على مؤشرات سلة عملات عالمية. وأساس الشكوى يقوم على أن المحافظة على سعر منخفض للعملة الصينية يمنح البضائع الصينية قوة كبيرة، ويقلل من قدرة البضائع العالمية على المنافسة في الأسواق العالمية مما يعزز العجز في ميزان التجارة مع الشركاء التجاريين.

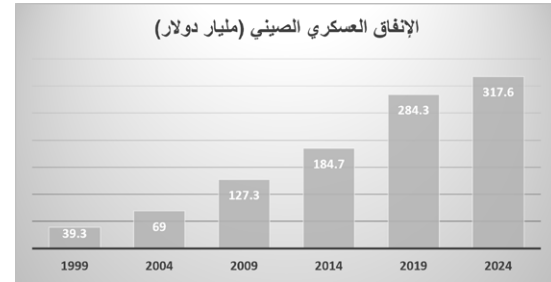
صعود الصين إلى قمة الهرم العالمي سوف يفرض عليها إحداث تغييرات جذرية في سياستها المالية لأن الطلب العالمي على العملية الصينية سوف يزداد ويرفع من قيمتها بشكل كبير الأمر الذي سوف يقلل من القدرة التنافسية للبضائع الصينية. فهل تحتمل الصين هذا التحول؟

العوامل الديموغرافية وارتفاع نسبة الشيخوخة: اتخذت حكومة الصين سياسة الطفل الواحد التي فرضتها عام 1979م، لمواجهة التحديات الاقتصادية والغذائية الناتجة عن النمو الانفجاري في أعداد السكان حيث أصدرت قوانين صارمة منعت بموجبها العائلات في المدن من إنجاب أكثر من طفل واحد وفرضت غرامات مالية باهظة على المخالفين، واستخدمت وسائل قسرية مثل التعقيم والإجهاض الإجباري في بعض الحالات.

هذه السياسة تسببت في تراجع حاد بمعدلات المواليد وارتفاع نسبة كبار السن، مما شكل ضغطاً هائلاً على القوى العاملة والاقتصاد. راجع المخطط البياني أدناه الذي يوضح الزيادة

أثر زيادة الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي الصيني

النمو الاقتصادي لأية دولة لا يأتي من دون أثمان، من أولها أنه يستوجب تطوير القدرات العسكرية المطلوبة لحماية طرق التجارة التي تنقل بضائعها والمواد الأولية التي تحتاجها. النمو الكبير في التجارة الخارجية الصينية يدفعها إلى زيادة الإنفاق العسكري لكي تتمكن من الدفاع عن نفسها وحماية طرق التجارة التي تمر منتجاتها من خلالها والحفاظ على مصالحها الممتدة عالمياً. لذلك لاحظنا النمو الكبير في الإنفاق العسكري في الصين (انظر المخطط البياني أدناه).



مخطط بياني لحجم الإنفاق العسكري الصيني (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)

نسبة النمو في الإنفاق العسكري في المخطط البياني أعلاه تعتبر كبيرة جداً إذا ما نظرنا إليها نظرة مجردة لكنها تبقى قليلة إذا ما قورنت بإنفاق الولايات المتحدة الذي يصل إلى ثلاثة أضعاف ما تنفقه الصين على موازنتها العسكرية لذلك فعلى الصين إذا ما أرادت أن تتنافس الولايات المتحدة عسكرياً أن ترفع من حجم إنفاقها العسكري بنسب أعلى بكثير مما هي عليه اليوم مما قد يستلزم تغييراً في بوصلة الصناعة الصينية نحو الصناعة العسكرية وهذه مخاطرة ليست مضمونة النتائج.

طبيعة الحل للأزمة مع تايوان: ليس هناك شك في رغبة الصين في ضم تايوان لكن السؤال المهم هو عن الوسيلة التي سوف تستخدمها لتحقيق هدفها المنشود وهل سوف يكون عن طريق الخيار العسكري الذي يمكن أن يؤدي إلى وقوع الصين في فخ حرب استنزاف طويلة الأمد تشبه تلك التي وقعت فيها روسيا قبل أكثر من أربع سنوات في أوكرانيا خصوصاً وأن تايوان متقدمة

بالإضافة الى الإبداع في مجالات الطاقة المتجددة والبحوث الحيوية والطبية. الولايات المتحدة لاتزال تمتلك زمام المبادرة في هذه المجالات وليس من المتصور أن تتمكن الصين من ردم هذه الفجوة على المدى المنظور.

موقف دول المنطقة

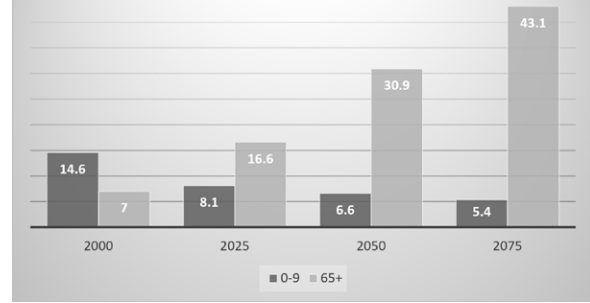
نخلص مما تقدم إلى أن العالم يتغير وبسرعة كبيرة، وأن موازين القوى العالمية بدأت تتأرجح بوتيرة شديدة وأن المنطقة لن تكون في منأى عن آثارها ولذلك نقترح على المسؤولين وصناع القرار ما يلي

ليس لدول المنطقة مصلحة مباشرة في الصراع على الريادة العالمية في هذه المرحلة لذلك عليها التعامل مع المتغيرات العالمية بحكمة وإيجابية وعدم الانحياز لطرف دون آخر.

المنطقة تكتسب أهميتها من عوامل عديدة منها الثروات الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي على طرق التجارة العالمية بالإضافة إلى أنها تمثل سوقاً اقتصادية كبيرة وهذه عوامل لن تتغير بغض النظر عما يقود العالم.

المرحلة المقبلة من عمر النظام العالمي هي مرحلة مخاض تمتاز بالضبابية المعتمة وشدة الأزمات لذلك تتطلب من صناع القرار المتابعة الدقيقة للأحداث ومحاولة فهم مراميها البعيدة والسعي لإيجاد البدائل الآتية لسد أي فراغ أمني أو اقتصادي، وتطوير إستراتيجية بعيدة المدى أساسها بناء القوة السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية لتقليل آثار التقلبات العالمية.

الكبيرة في أعداد المواطنين من الفئة العمرية فوق 65 عاماً، التي من المقدّر أن تصل إلى أكثر من 43% بحلول عام 2075م. لذلك يأتي السؤال الشائع عن احتمال وصول الصين إلى قيادة العالم قبل وصولها إلى عمر الشيخوخة.



مخطط بياني يمثل التغير الحالي والمتوقع في نسبة الفئتين العمريتين (٩-٠ سنوات) و(٦٥+ سنة) إلى مجمل السكان في الصين (www.populationpyramid.net).

صحيح أن الحكومة الصينية تراجعت تدريجياً عن هذه السياسة؛ فسمحت بإنجاب طفلين في عام 2015م، ثم زادت الحد إلى ثلاثة أطفال في عام 2021م، قبل أن ترفع كافة القيود لاحقاً لكن هناك عامل جديد يتمثل بارتفاع كلفة المعيشة، وخصوصاً في المدن الكبيرة وهو لا يساعد السياسة الجديدة لأنه لا يشجع العوائل على الإنجاب.

إدارة التغير في الأنظمة السياسية والإدارية: الأوضاع العالمية أصبحت مترابطة ومتشابكة تحتاج إدارتها إلى توسيع دائرة المشاركة في القرار السياسي الذي عليه أن يستعين بالعديد من الأدوات في دراسة الأزمات وتقديم الحلول والبدائل لصناع القرار. هذه الدوائر في الغرب تشمل مراكز البحوث التي تعد بالآلاف وهي متخصصة في مجالات عديدة ثم الجامعات والشركات الكبيرة التي تمتلك خزيناً هائلاً من الخبرات في مواطن عملها. الصين بحاجة إلى إعادة النظر في نظام الحوكمة والتحول عن النظام المركزي الذي زادت حدة المركزية فيه مع صعود الرئيس الحالي شي إلى الحكم. فهل يمكن أن تغامر الصين بمثل هذه الخطوة الجريئة؟ الواضح للمتابع لما يجري في الصين هو نقيض ذلك؟

سد الفجوة التقنية مع الغرب: الريادة العالمية القادمة سوف تقوم على أساس التفوق في مجالات تكنولوجياية محددة مثل الذكاء الاصطناعي والحاسب الكمية وشبكة جمع وتحليل المعلومات

نتائج الاتفاقيات العربية - الصينية: الواقع والمأمول

٤ معوقات لتسريع ترجمة الاتفاقيات و٥ مسارات لتحسين جودة وكفاءة الشراكة الصينية / العربية

يمتد تاريخ التبادلات بين الصين والدول العربية، إلا أن ما دفع العلاقات الثنائية إلى آفاق جديدة هو إطار التعاون المؤسسي الذي تبلور تدريجياً في العصر الحديث. تستخدم الصين والدول العربية القمم لتحديد التوجهات، والزيارات رفيعة المستوى لتعزيز التنفيذ، وسلسلة من اتفاقيات التعاون ووثائق التوافق لتطبيق الالتزامات على أرض الواقع. لقد تجاوز عمق التعاون منذ زمن طويل النموذج السطحي لـ «تجارة الطاقة مقابل عقود البنية التحتية» الذي كان سائداً في الماضي. الإنجازات واضحة للعيان، لكن المشكلات حقيقية أيضاً: فبعض التوافقات لا تزال متأخرة في التحول إلى سياسات ملموسة، كما أن تنفيذ الاتفاقيات في مختلف المجالات وبين الدول متفاوت. إن نظرنا إلى هذه الإنجازات والفجوات تحدد إلى حد كبير ما إذا كان بإمكان الصين والدول العربية الارتقاء حقاً من شريكين اقتصاديين وتجاريين إلى شريكين استراتيجيين بمستقبل مشترك. هذا هو السؤال الذي تسعى هذه المقالة إلى الإجابة عنه.

أ.د. وائغ قوانغدا

أولاً السياسة الأساسية للصين والإطار رفيع المستوى للعلاقات مع الدول العربية

لم يكن التعاون الصيني / العربي مدفوعاً قط بمصالح قصيرة الأجل. يقوم هذا النهج على الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة، مع التركيز على المساعدة المتبادلة والانفتاح والشمول، مما يُشكل إطاراً مستقراً ومتسقاً نسبياً للسياسة الدبلوماسية والتعاون. يُعد فهم هذا الإطار أساسياً لفهم أسباب الوضع الراهن للاتفاقيات الثنائية والتوافقات المتعددة الأطراف. تُشكل المبادئ التالية على المستوى القيمي أساس هذه السياسة: احترام سيادة الدول العربية واستقلالها وسلامة أراضيها، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية، وتصدير أيديولوجيتها، أو الانخراط في مواجهات تكتلية؛ والتأكيد على المساواة والمنفعة المتبادلة، ورفض التعاون غير المتكافئ القائم على اختلال موازين القوى، والسعي لتلبية الاحتياجات التنموية المتنوعة لكل دولة؛ ودعم وحدة العالم العربي واكتفائه الذاتي، واحترام اختيار كل دولة مساراً مستقلاً للتحديث؛ والدعوة إلى التعلم المتبادل بين الحضارات، واستخدام التبادلات الثقافية لتبديد التحيزات المعرفية وتوطيد الثقة.

على الصعيد الاستراتيجي، طرحت القمة الصينية العربية الأولى عام 2022م، هدف بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك في العصر الجديد، ونفذت «ثمانية إجراءات مشتركة»، ما حوّل العلاقات الصينية / العربية من كونها قائمة أساساً على التجارة والاقتصاد إلى تعاون استراتيجي شامل. وبالتزامن مع منتدى التعاون الصيني العربي، الذي يعمل منذ أكثر من عقدين، شكّل الجانبان تدريجياً حلقة متكاملة من «القمم التي تحدد التوجه، والاجتماعات الوزارية التي تضمن التنفيذ، والآليات الخاصة التي تعزز التنفيذ، والخطط السنوية التي تضمن التقدم». واقترح إعلان بكين وخطة العمل -2024م، اللذان اعتُما في المؤتمر الوزاري العاشر عام 2026م، بناء «خمس أطر تعاون رئيسية»، تُقسّم الاستراتيجية العليا إلى مهام مرحلية قابلة للقياس والتنفيذ والتحقق، ما يوفر جدولاً زمنياً و خارطة طريق لتنفيذ التوافق.

على عكس بعض الدول التي تتعامل مع الشرق الأوسط كساحة جيوسياسية أو منطقة موارد، فإن نهج الصين يقوم على بناء علاقات صينية / عربية قائمة على «شراكة تمكينية»:



الارتقاء بالعلاقات عملية تدريجية لا يمكن تحقيقها بمجرد عقد قمة وتوقيع اتفاقيات وبالفعل تم إرساء إطاراً مؤسسياً للشراكة

إلى واقع ملموس، شملت مجالات متنوعة كالسياسة والتجارة والطاقة والبنية التحتية والصناعة والأمن والحوكمة وسبل عيش الشعوب. وشهدت الاستراتيجيات والمشاريع الرئيسية وسبل عيش الشعوب تغييرات ملموسة.

في العلاقات السياسية الصينية العربية، ترسخ التعاون الاستراتيجي المتبادل. تشمل وثائق مبادرة "الحزام والطريق" جميع الدول العربية، وقد أقامت جميعها شراكات استراتيجية مع الصين على مستويات مختلفة، مما يوفر آلية مستقرة للتنسيق الاستراتيجي. وفي المحافل متعددة الأطراف، يتفق الجانبان إلى حد كبير على قضايا مثل القضية الفلسطينية، والتوترات الإقليمية، والعمل الأحادي، ملتزمين معاً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومصالح الدول النامية. وقد انضمت المملكة

دون فرض شروط سياسية، أو التدخل في الشؤون الداخلية، أو إحداث انقسامات داخل التكتل، مع التركيز على الاحتياجات التنموية الحقيقية للطرفين، واستبدال المصالح قصيرة الأجل بتوافق استراتيجي طويل الأمد. هذا المنطق هو السبب الرئيسي وراء استمرار تقدم اتفاقيات وآليات التعاون الصينية العربية المختلفة.

ثانياً: القمم والزيارات رفيعة المستوى بين الصين والدول العربية: صورة واقعية الإنجازات المحققة

في السنوات الأخيرة، تزايدت زيارات رؤساء الدول والوزراء بين الصين والدول العربية، واستمرت آلية القمم في العمل بثبات. وقد تحولت العديد من التوافقات والاتفاقيات من مجرد اتفاقات

الصين تعتمد علاقات تقوم على «شراكة تمكينية» دون فرض شروط أو تدخل والتركيز على احتياجات التنمية وتوافق استراتيجي طويل الأمد

التعاون الابتكاري بين الصين والدول العربية إنجازات بارزة ونتائج ملموسة في مجالات متعددة، حيث انطلقت مشاريع رائدة عديدة تضمن استفادة شعوب الصين والعالم العربي من ثمار الابتكار. ففي المملكة العربية السعودية، تم تشغيل محطة "الشعيبة" للطاقة الكهروضوئية، التي أنشأتها شركات صينية، بنجاح، لتوفير الكهرباء النظيفة لآلاف المنازل. وفي مصر، حقق المشروع التجريبي لخفض فاقد الطاقة في شبكة الكهرباء بجنوب القاهرة، بقيادة شركة شبكة الكهرباء الجنوبية الصينية الدولية، فوائد كبيرة في توفير الطاقة وخفض الاستهلاك، حيث انخفض فاقد الطاقة اليومي بمعدل 15000 كيلوواط/ساعة تقريباً. أما في الإمارات العربية المتحدة، فتنتشر مركبات الطاقة الجديدة المصنعة في الصين على نطاق واسع، وتعمل سيارات الأجرة ذاتية القيادة التي تشغلها شركات صينية، وتستخدم الطائرات المسيّرة المصنعة في الصين في خدمات توصيل الطعام، مما يسهم في دمج الابتكار التكنولوجي بشكل عميق في حياة الناس.

وفيما يتعلق بالأمن والتبادلات الشعبية، يجري العمل على معالجة هذه الجوانب التي كانت ضعيفة نسبياً. وتواصل الصين دعم محادثات السلام، مما يوفر بيئة مستقرة لخفض التصعيد ووقف الصراع في المنطقة؛ ويعمل الجانبان على تعزيز التعاون في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، والأمن السيبراني، والأمن الغذائي، والصحة العامة. وقد أصبح التبادل في مجالات التعليم والثقافة والسياحة ومراكز الفكر أمراً طبيعياً؛ وهذه التبادلات، وإن بدت صغيرة، إلا أنها جوهرية، وتساهم تدريجياً في تبديد التحيزات المعرفية. وبشكل عام، تجاوز التعاون الصيني العربي مرحلة التجارة البحتة. فقد ترسخ إلى حد كبير الثقة السياسية المتبادلة، والمعاملة بالمثل الاقتصادية، والحماية الأمنية المتبادلة، والتبادل الثقافي، مما يرسخ أساساً متيناً لمزيد من التعميق.

ثالثاً: تحويل التوافق إلى عمل وتنفيذ الاتفاقيات: الوثيرة والتوضيح المعرفي

بشكل عام، منذ القمة الصينية / العربية الأولى، نظر

العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وغيرها إلى مجموعة بريكس، موسعةً بذلك نطاق التعاون الصيني / العربي من المستوى الثنائي إلى مستوى الحوكمة العالمية.

أما في مجال التعاون العملي، فتتحسن نقاط القوة التقليدية، بينما تكتسب المجالات الناشئة زخماً متزايداً. وفي السنوات الأخيرة، ومن خلال سلسلة من المبادرات الاستراتيجية، مثل تجربة التسوية النقدية متعددة الأطراف في تجارة النفط والمشاركة في آليات التعاون المالي متعددة الأطراف، أصبحت الصين والدول العربية مشاركين رئيسيين في إصلاح النظام النقدي العالمي. من خلال الترويج المستمر للتعاون بالعملية المحلية والتعاون الاستثماري الاستراتيجي، قدّم الجانبان ضمانات ملموسة وتسهيلات للاقتصاد الحقيقي والتجارة والاستثمار الثنائي، مما مكّن الصين والدول العربية من الانتقال من النجاح الفردي إلى ازدهار مشترك. وفي قطاع الطاقة، مع استقرار العرض والطلب على النفط والغاز، يُوسّع الجانبان نطاق عملهما تدريجياً ليشمل الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وطاقة الرياح، وطاقة الهيدروجين، وتخزين الطاقة، مُشكّلين بذلك نموذجاً يقوم على «البنية التحتية التقليدية كشبكة أمان، مع تقدّم الطاقة الجديدة بالتوازي». وفي مجال البنية التحتية، تمّ تشغيل عدد من المشاريع الرائدة، وسدّت الموانئ والسكك الحديدية والطاقة والاتصالات العديد من فجوات البنية التحتية في البلدين. كما يشهد الابتكار التكنولوجي والأمن الغذائي والاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية عبر الحدود تقدماً سريعاً، مع تنفيذ مشاريع واسعة النطاق ومشاريع معيشية بالتوازي، تخدم استراتيجية التصنيع الشاملة وتلبي احتياجات المواطنين.

وكذلك تعمل الصين والدول العربية معاً على اغتنام الفرص في مجال الابتكار التكنولوجي، وتعزيز التنمية المتكاملة والتحسين التكاملي لصناعاتها، ووضع معايير تعاون عالية الجودة في مجالات مثل نقل التكنولوجيا، والاقتصاد الرقمي، ومجموعات العلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا الفضاء. وقد حقق

عدم الوفاء بالتزامات الشراكة يتطلب تجاوز معيار «القول والفعل الفوري» والأخذ في الاعتبار القوانين والوضع الراهن في الشرق الأوسط

المشاريع مجموعة من الخطوات، بما في ذلك الموافقات من كلا البلدين، وتخطيط الأراضي، والتمويل، وتكييف التكنولوجيا، ودعم العمالة، وتستغرق عمومًا من ثلاث إلى خمس سنوات، وقد يمتد بعضها لعدة دورات. إن بطء التنفيذ لا يعني بالضرورة عدم التنفيذ؛ هذا ببساطة طبيعة هذه المشاريع.

ثانيًا، يُعدّ الارتقاء بالعلاقات عملية تدريجية

لا يمكن تحقيقها بمجرد عقد قمة وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات. لقد أرست الصين والدول العربية بالفعل إطاراً مؤسسياً للشراكة الاستراتيجية، متطورةً من «شركاء تجاريين» إلى «شركاء عمليين» ثم إلى «شركاء تعاون استراتيجيين»، وهي الآن تتقدم نحو بناء المجتمع المستقبلي المشترك. يعتمد هذا التحول على التصميم رفيع المستوى لقمة 2022م، وخطة التنفيذ للفترة 2024-2026م، مع تنقيح التفاصيل سنوياً وتنفيذها على مراحل. ووفقاً لخطة الجانبين، تُشكّل الفترة 2024-2026م، نافذةً حاسمةً لترسيخ التوافق وتشكيل الآليات؛ وسيتم خلال هذه السنوات إضفاء الطابع المؤسسي على معظم الإجراءات المحددة وأطر التعاون. والآن نستمر في التركيز على تحسين الجودة وتعزيز التعاون، والانتقال من «الاتفاقيات الملزمة» إلى «التعايش الاستراتيجي».

أخيراً، إن عدم تنفيذ الاتفاقيات فوراً له مبرراته الموضوعية، ولا يمكن اعتباره مجرد فشل في التعاون. فمخرجات القمة الصينية / العربية هي في معظمها توافقات إطارية واستراتيجية وتوجيهية، وليست عقوداً تجارية تُنفذ على الفور. تكمن أهمية الاتفاقيات الإطارية في تحديد التوجهات، ووضع الآليات، وإتاحة مجال للمناورة. أما كيفية تنفيذها تحديداً، فتعتمد على الجهات المعنية في كلا الجانبين لصقل الخطط، وربط المشاريع، وتنسيق الموارد؛ لذا فإن وجود فترة تأخير أمر طبيعي. علاوة على ذلك، تختلف الدول العربية اختلافاً كبيراً في ظروفها الوطنية، وأنظمتها السياسية، وهياكلها الاقتصادية، وتطلعاتها التنموية، وقيودها الخارجية؛ لذا فإن اختلاف التقدم المحرز في ظل

الجانبين إلى علاقتهما من منظور استراتيجي طويل الأمد، محققين سلسلة من النتائج البارزة والرائدة في مختلف المجالات. وقد أحرزت العلاقات الصينية / العربية تقدماً ملحوظاً في بناء المؤسسات، وتوسيع نطاق التعاون، وتعميق الممارسة. من جهة أخرى، لاحظ البعض أنه على الرغم من كثرة الإعلانات والتوافقات الثنائية التي انبثقت عن القمة الصينية / العربية، إلا أنه لا يمكن الوفاء بجميع الالتزامات فوراً، كما أن بعض الاتفاقيات تسير ببطء نسبياً، وتنفيذها غير منظم. هذه الملاحظة صحيحة إلى حد كبير. مع ذلك، لتقييمها بدقة، يجب أن نتجاوز معيار «القول والفعل الفوري»، وأن نأخذ في الاعتبار القوانين العامة للتعاون الدولي، والوضع الراهن في الشرق الأوسط، ودورات المشاريع نفسها، لنرى كيف يتحول التوافق خطوة بخطوة.

أولاً، هناك مسألة الوتيرة والإيقاعات.

تنقسم نتائج القمة إلى ثلاثة مستويات، ولكل منها دورة تنفيذ مختلفة بشكل ملحوظ؛ لذا فإن توقع تقدم متزامن أمر غير واقعي. الفئة الأولى هي التوافق الفوري، مثل البيانات السياسية والمواقف متعددة الأطراف وآليات التبادل بين الشعوب. لا تتطلب هذه الاتفاقيات استثمارات في المعدات أو إجراءات موافقة مطولة، ويمكن تنفيذها في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر بعد الاجتماع. ومن الأمثلة على ذلك البيانات المشتركة بشأن القضية الفلسطينية، والأنشطة الثقافية السنوية، واستئناف آليات الحوار، بنسبة تنفيذ تقارب 100%. أما الفئة الثانية فهي الاتفاقيات المحددة متوسطة الأجل، مثل التجارة والتخليص الجمركي، والتعاون التكنولوجي، ومشاريع سبل العيش الصغيرة، وتنمية المواهب. عادةً ما تستغرق هذه الاتفاقيات من سنة إلى سنتين، وتُدار وفقاً لخطة التنفيذ السنوية للمنتدى، بنسبة تنفيذ تتجاوز 80% باستمرار. أما الفئة الثالثة فهي المشاريع الاستراتيجية طويلة الأجل، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة واسعة النطاق، والمجمعات الصناعية، وسلاسل التوريد الصناعية العابرة للحدود، والاستثمارات الكبرى. تتضمن هذه

يقوم التعاون الصيني / العربي على الاحترام والمساواة والمنفعة مع المساعدة المتبادلة والانفتاح مما يُشكل إطاراً مستقرًا ومتسقًا

المهام سنوياً، وتجعل الإشراف ممارسةً منتظمة. لم يعد التعاون مُجرّاً وقائماً على الحُدس كما كان في السابق، بل بات هناك نهج مُنظّم لترجمة التوافقات وتنفيذ الاتفاقيات.

الإطار نفسه أمر لا مفر منه تقريباً. هذا هو الوضع الطبيعي في التعاون متعدد الأقاليم، ولا يعني أن الإطار الاستراتيجي فارغ أو أن الشراكة جوفاء.

رابعاً. الدوافع الأساسية والعقبات الواقعية أمام تعميق الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية

(١) الدافع الأساسي: الدعم الجوهري للتحسين المستمر لجودة التعاون

تُعَدُّ الحاجة الأساسية الناجمة عن التكامل الهيكلي الدافع الأقوى والأكثر موثوقية للتعاون الصيني العربي. تمتلك الصين منظومة صناعية متكاملة، وبنية تحتية متطورة، وريادة في الابتكار العلمي والتكنولوجي، وسوقاً استهلاكية واسعة، مما يُمكنها من التعاون مع الدول العربية في ترقية مستوى التصنيع والرقمنة والتحول الأخضر. تتمتع الدول العربية بمزايا في الطاقة والموقع ورأس المال، وترغب بصدق في التحرر من الاعتماد على موارد أحادية والسعي نحو التنوع الاقتصادي. ومع توافق الاحتياجات وتكامل الموارد، فإن هذه المنفعة المتبادلة طويلة الأمد ولن تتلاشى مع تقلبات الأوضاع الدولية قصيرة الأجل.

أما الدافع السياسي فينبع من التراكم المستمر للثقة المتبادلة. وقد اتسمت سياسة الصين في الشرق الأوسط بالاستقلال وعدم الانحياز، ودون أي نية لتحقيق مصالح جيوسياسية ذاتية. تُقَرُّ الدول العربية عمومًا بنهج الصين التنموي وفلسفتها في الحوكمة، وفي ظل الضغوط الخارجية وعدم الاستقرار الإقليمي، تتزايد رغبتها في وضع الصين في موقع التعاون الاستراتيجي. وهكذا، تُبنى الثقة تدريجياً، مما يُشكّل الضمانة الأهم لتنفيذ هذا التعاون.

وتستمدّ القوة الدافعة المؤسسية من الآليات نفسها، حيث تتكامل القمم والمنتديات والاجتماعات الوزارية وفرق العمل المتخصصة. وتُحدّد خطة التنفيذ الثلاثية الإنجازات، وتُوزَّع

كما يدفع المناخ الخارجي كلا الجانبين قُدماً، إذ تُشكّل الأحادية والصراعات الجيوسياسية وتقلبات الطاقة وضعف الانتعاش الاقتصادي العالمي تحدياتٍ تواجههما. وباعتبارهما قوتين ناميتين هامتين في العالم، تسعى الصين والدول العربية إلى اتباع مسارات مستقلة، وتحتاجان إلى تعاون أعمق للتخفيف من المخاطر ومواجهة الاحتواء والسعي نحو نظام دولي أكثر عدلاً. من المفارقات أن الضغوط الخارجية أصبحت قوة دافعة للتعاون.

(٢) المعوقات العملية: أبرز التحديات العملية التي تعرقل تنفيذ التوافق والتحديث الاستراتيجي:

أولاً، يُعَدُّ الأمن التحدي العملي الأبرز أمام تنفيذ التعاون الصيني العربي. فالنزاعات المتكررة ومناطق التوتر في الشرق الأوسط، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والمخاطر الأمنية المرتفعة في بعض الدول، قد تؤثر على المشاريع الضخمة، بدءاً من الإنشاءات والاستثمارات وصولاً إلى التخطيط الصناعي طويل الأجل. وهذا هو السبب الرئيسي لبطء تقدم العديد من الاتفاقيات.

ثانياً، توجد اختلافات كبيرة بين الدول العربية. فمن بين الدول الـ ٢٢، تشهد بعضها، كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، نمواً سريعاً وإصلاحات فعّالة، بينما تعاني بعضها الأخرى من حروب طويلة الأمد واقتصادات ضعيفة. ويصعب تطبيق إطار عمل موحد على جميع الدول، مما يؤدي إلى تفاوت في وتيرة التقدم وعدم انتظام تنفيذ التوافق، الأمر الذي يجعل التنسيق الشامل أمراً بالغ الصعوبة.

أرست الصين والعرب إطاراً مؤسسياً للشراكة من "شركاء تجاريين" إلى "شركاء عمليين" ثم "شركاء استراتيجيين" ثم بناء مجتمع المستقبل

أولاً، اتباع نهج متعدد المستويات. سيتم تناول ثلاثة أنواع من النتائج باستخدام أساليب مختلفة: سيتم تنفيذ التوافق الثقافي والسياسي الفوري بشكل روتيني؛ وستُدرج المشاريع الاقتصادية والتجارية والمعيشية متوسطة الأجل في قائمة التقييم السنوي؛ وستُشكل فرق عمل ثنائية مشتركة للمشاريع الكبرى طويلة الأجل لرصد التقدم المحرز وتقديم تحديثات دورية. ستُفصل خطة التنفيذ للفترة 2024-2026م، مسؤوليات كل دولة وقطاع، مما يقلل الفجوة الزمنية بين التوافق والتنفيذ، ويعالج مشكلة «التركيز على التوقيع وإهمال التنفيذ».

ثانياً، تجنب اتباع نهج واحد ليناسب الجميع. سيتم استخدام أساليب مختلفة للدول المختلفة ضمن الإطار العام. ينبغي لدول الخليج تركيز جهودها على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، مثل الطاقة المتجددة والتصنيع المتقدم والاستثمار المالي والاقتصاد الرقمي؛ بينما ينبغي للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في شمال أفريقيا وغرب آسيا التركيز على الاحتياجات الأساسية كالبنية التحتية، وسبل عيش السكان، والأمن الغذائي، والتصنيع؛ أما الدول التي تعاني من أوضاع غير مستقرة، فينبغي لها إعطاء الأولوية للمشاريع الصغيرة منخفضة المخاطر وسريعة العائد التي تحسّن حياة الناس. هذا النهج الشامل يضمن تعاوناً مستداماً.

ثالثاً، يجب أن نتجاوز التركيز الأحادي على الطاقة. يجب تقليل الاعتماد على تجارة الطاقة من مصدر واحد تدريجياً، وإنشاء نظام شامل للطاقة والصناعة والتكنولوجيا والأمن والتبادلات الشعبية. في مجال الطاقة، ينبغي تحويل التركيز من تجارة النفط والغاز إلى التكرير والطاقة المتجددة وتخزين الطاقة؛ وفي الصناعة، ينبغي تشجيع المناطق الصناعية وسلاسل التوريد العابرة للحدود، والارتقاء من مجرد «تبادل السلع» إلى «التعاون في بناء القدرات الإنتاجية والتكنولوجيا والمعايير»؛ وفي مجال الأمن، ينبغي تعزيز مكافحة الإرهاب والأمن البحري وإدارة الأزمات لتشكيل ضمانات متبادلة.

كما يخضع التعاون الصيني العربي للتدخلات الخارجية. لطالما مارست بعض القوى الخارجية نفوذها في الشرق الأوسط، مستخدمةً التغلغل السياسي وحملات التشويه والضغط الاقتصادية لعرقلة العملية، والترويج لروايات «فخ الديون» و«نهب الموارد»، مما يؤثر أحياناً بشكل غير مباشر على عملية صنع القرار في الدول العربية ويؤدي إلى إبطاء بعض المشاريع.

كما لا تزال هناك حواجز معرفية وثقافية قائمة. فالاختلافات الثقافية بين الصين والدول العربية تُفضي إلى تفاوت في المعلومات ونقص في الفهم، ولم تصل التبادلات الشعبية إلى مستوى كافٍ من العمق. ويعاني التعاون نفسه من ميل إلى إعطاء الأولوية للمشاريع على حساب الاستراتيجية والتجارة على حساب التبادلات الشعبية، مما ينتج عنه تعاملات تجارية سطحية وشراكات أقل رسوخاً، الأمر الذي يعيق بناء شراكة استراتيجية حقيقية.

وأخيراً، لا تزال آليات الدعم غير مكتملة. ففي بعض المجالات، هناك نقص في تفاصيل التنفيذ الدقيقة على الرغم من وجود توافق كافٍ على أعلى المستويات. ولا تزال السياسات المحددة والاستثمار والتمويل عبر الحدود والمعايير الفنية وآليات تسوية المنازعات غير مكتملة، مما يؤدي إلى تأخير بعض الاتفاقيات الإطارية في التحول إلى مشاريع ملموسة وقابلة للتنفيذ.

خامساً: مسار تحسين الجودة والكفاءة: تعزيز الشراكات وتجاوز التعاون التجاري السطحي

للارتقاء بالعلاقات الصينية / العربية من مجرد تجارة سطحية إلى شراكة استراتيجية عميقة، يمكن تلخيص الأمر في عدة أمور: توطيد الأسس القائمة، وإزالة العقبات التي تعترض التنفيذ، وتحفيز الزخم الداخلي، واستكمال آليات التنفيذ وتحسينها.

عدم تنفيذ الاتفاقيات فوراً له مبرراته ولا يمكن اعتباره فشل فمخرجات القمة في معظمها توافقات إطارية وتوجيهية وليست عقوداً تجارية

العربي خامل أو غير فعال، بل يجب علينا أن ندرك تماماً أنه، في هذه المرحلة، الدوافع أكثر من المقاومات، والفرص أكثر من التحديات، والإنجازات أكثر من الاختلافات.

بعد ذلك، مع تنفيذ الإجراءات الخاصة من عام 2024م، إلى عام 2026م، وتحسين آليات الدعم، وتعميق التآزر الاستراتيجي، من المتوقع أن تنتقل الصين والدول العربية بشكل كامل إلى ما هو أبعد من التعاون السطحي وأن تنتقلا خطوة بخطوة من شركاء المصالح إلى الشركاء الاستراتيجيين، ثم إلى شركاء في المجتمع المستقبل المشترك. ويتعين على الصين أن تكون شريكا موثوقا به للدول العربية على طريق التحديث، وأن تستخدم نهجا إيجابيا وعمليا ومنفتحا لتقديم مساهمات مستدامة في السلام في الشرق الأوسط والتعاون بين بلدان الجنوب والحوكمة العالمية.

رابعاً، علينا أن نبني أكثر جسور التواصل بين الناس. يمكن توسيع نطاق التبادلات التعليمية، وحوارات مراكز الفكر، والتبادلات الإعلامية، والتعاون الثقافي، والسياحي. ينبغي إنشاء أكثر منصات منتظمة للتواصل بين الشعوب لإزالة الحواجز الثقافية والتعيزات في الرأي العام تدريجياً. يجب مشاركة قصص التعاون الناجحة والمثمرة بفعالية لمواجهة المعلومات المضللة الخارجية وضمان أن يكون الرأي العام أساساً لعلاقاتنا.

خامساً، يجب علينا تحسين النظام وتعزيز صوتنا. يلزم تعزيز الآليات المتخصصة للاستثمار والتمويل عبر الحدود، ومواءمة المعايير، وتسوية المنازعات، والوقاية من المخاطر؛ وعلى المستوى متعدد الأطراف، يجب أن نواصل التعبير عن آرائنا بشأن الحوكمة العالمية، والسلام الإقليمي، وحقوق التنمية، بما يعزز الصوت العام للصين والدول العربية؛ يجب أن يظل التعاون مفتوحاً، دون استهداف أو استبعاد أي طرف، مستخدمين نتائج ملموسة تحقق مكاسب مشتركة لمواجهة التدخل الخارجي.

الخلاصة: بناءً على النتائج الفعلية، نسعى جاهدين لتحقيق رؤية طويلة المدى لمستقبل مشترك.

على مر السنين، تجاوز التعاون الصيني العربي مرحلة التجارة والمشاريع المجردة. وبفضل آلية القمة والتفاعلات رفيعة المستوى، أصبحت النتائج واضحة ومستدامة، وتم إنشاء إطار متين نسبياً في الجوانب السياسية، والاقتصادية والأمنية والثقافية.

ولا بد من القول بموضوعية إن التحديث أو الارتقاء الاستراتيجي لدولة ما مثل الصين والمجموعات الإقليمية بطيء بطبيعته. إن تنفيذ التوافق والاتفاقات له دورته المعقولة. التأخر في بعض المشاريع هو نتيجة تراكم عوامل موضوعية متعددة. ولذلك، لا نستطيع أن نقول إن التعاون الصيني /

استراتيجية الصين حضور اقتصادي مرتفع وانخراط دفاعي منخفض التحدي ليس الاختيار بين الصين وأمريكا بل بناء قدرات وطنية لإدارة التنافس وانتقاء الشراكات

يتناول هذا البحث صعود الصين بوصفه تحولاً متعدد الأبعاد في توزيع القوة الدولية، لا مجرد نمو اقتصادي أو توسع عسكري. ويبحث دوافع الحضور الصيني في الشرق الأوسط وأدواته، من الطاقة والتجارة ومبادرة الحزام والطريق إلى الدبلوماسية والشراكات التقنية. ويخلص إلى أن بكين توسع نفوذها مع تجنب تحمل أعباء الضامن الأمني الإقليمي؛ فهي شريك اقتصادي ودبلوماسي متمم، لكنها لا تحل محل الولايات المتحدة في بنية الأمن والدفاع. ويعرض البحث فرص هذا التحول ومخاطره، مع توصيات لدول المنطقة، ولا سيما العراق، تقوم على تنويع الشراكات وبناء القدرة الوطنية وصون القرار المستقل. إن صعود الصين يمثل تحولاً بنيوياً في النظام الدولي، يقوم على النفوذ الجيو اقتصادي والتكنولوجيا والبنية التحتية، ويتجاوز نموذج القوة العسكرية التقليدية.

اللواء د. أكرم عبد الرزاق المشهاني

أولاً ملامح صعود الصين ودلالاته الاستراتيجية

يقوم الصعود الصيني على تفاعل عناصر متكاملة... اقتصادياً، تحولت الصين إلى مركز رئيسي للإنتاج والتجارة وسلاسل الإمداد، واستثمرت في البنية التحتية والتصنيع المتقدم والطاقة النظيفة والاتصالات. ووفق البيانات الصينية لعام 2024م، بلغ إجمالي تجارتها السلعية 43.85 تريليون يوان، كما ارتفعت تجارتها مع الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق إلى 22.07 تريليون يوان. وتكشف هذه الأرقام اتساع قدرة بكين على تحويل الوزن الاقتصادي إلى علاقات واعتماد متبادل.

تكنولوجياً.. تسعى الصين إلى تقليص اعتمادها على الخارج في أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والاتصالات والفضاء، وإلى بناء معايير ومنصات تقنية تنافس النظم الغربية. أما عسكرياً، فيتواصل تحديث الجيش، بما في ذلك قدرات الصواريخ والبحرية والفضاء والإنترنت. وتظل هذه القدرات موجهة في المقام الأول لحماية المصالح الصينية ومحيطها، لكنها توسع خياراتها لحماية التجارة والمواطنين والاستثمارات خارج حدودها.

هذا الصعود ينعكس مباشرة على الشرق الأوسط بوصفه عقدة الطاقة وسلاسل التوريد، وعلى العراق بوصفه دولة محورية في مبادرة الحزام والطريق ومصدر رئيسي للنفط.

لقد أصبح صعود الصين من أبرز التحولات التي تعيد تشكيل النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. فالصين لم تعد قوة صناعية كبرى فحسب، بل باتت لاعباً مؤثراً في التجارة والتكنولوجيا والتمويل والمؤسسات الدولية، فيما تعمل على تحديث قواتها المسلحة وتوسيع شبكة علاقاتها السياسية. وقد انعكس ذلك على الشرق الأوسط، المنطقة التي تجمع بين أهمية الطاقة والممرات البحرية والأسواق، وبين التنافس الدولي والصراعات المحلية.

ولا يعني هذا الصعود أن الصين تسعى حتماً إلى وراثة الدور الأمريكي كاملاً. فالمقاربة الصينية تميل لتوسيع المصالح والنفوذ بأدوات اقتصادية ودبلوماسية، مع الحد من الانخراط في النزاعات والالتزامات العسكرية. لذلك يتمثل السؤال في طبيعة القوة الصينية وأهدافها، وفي حدود تأثيرها على توازنات الشرق الأوسط، والخيارات المتاحة أمام دوله.



لا ينبغي قياس صعود الصين بمقارنة رقمية منفردة بل بقدرتها على ربط السوق والتكنولوجيا والتمويل والدبلوماسية بالقوة العسكرية

ثانيًا: دوافع الحضور الصيني في الشرق الأوسط وأدواته

تتقدم الطاقة على دوافع الحضور الصيني. فالمنطقة مصدر مهم للنفط والغاز، كما أن استقرار الخليج ومضيق هرمز والبحر الأحمر يرتبط بأمن التجارة الصينية. إلا أن العلاقة تجاوزت شراء الطاقة إلى الاستثمار في المصافي والبتروكيماويات والموانئ والسكك الحديدية والاتصالات والطاقة المتجددة. وتمنح مبادرة الحزام والطريق إطاراً سياسياً وتمويلياً لتوسيع هذه الصلات؛ إذ تسعى بكين إلى ربط المراكز الإنتاجية بممرات التجارة والأسواق، وإلى تأمين بيئة ملائمة لاستمرار تدفق السلع والطاقة.

وتعكس أرقام 2023م، حجم التقارب الاقتصادي، إذ بلغ التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج نحو 286.9 مليار دولار بحسب بيانات الجمارك الصينية التي أوردتها رويترز، وكانت السعودية صاحبة الحصة الأكبر. وفي عام 2024م، أعلن المنتدى الصيني / العربي توسيع التعاون في النفط والغاز والتجارة والبنية الأساسية، إلى جانب الذكاء الاصطناعي والطاقة الجديدة والتمويل

أما دبلوماسياً، فتدفع الصين باتجاه نظام دولي أكثر تعددية، وتؤكد سيادة الدول وعدم التدخل، وتوسع حضورها في المؤسسات متعددة الأطراف وفي أطر مثل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون. تحمل هذه اللغة جاذبية لدى دول ترى أن النظام الدولي القائم لا يعكس وزنها أو أولوياتها. غير أن الدعوة إلى التعددية لا تعني بالضرورة حياداً كاملاً؛ فالصين تدافع عن مصالحها وتستخدم علاقاتها الاقتصادية والسياسية لتعزيز مكانتها، كما أن الخلافات التجارية والتكنولوجية مع الولايات المتحدة تكشف أن التنافس بين القوتين بنيوي وطويل الأمد.

استراتيجياً، لا ينبغي قياس صعود الصين بمقارنة رقمية منفردة، بل بقدرتها على ربط السوق والتكنولوجيا والتمويل والدبلوماسية بالقوة العسكرية. وتكمن دلالة ذلك في انتقال التنافس الدولي من المجال العسكري وحده إلى منافسة شاملة على المعايير والتقنيات والموانئ وسلاسل الإمداد والبيانات ومصادر الطاقة. لكن هذا التحول يواجه تحديات داخلية، منها تباطؤ النمو النسبي، والضغط الديموغرافي، والاعتماد على أسواق خارجية، ومخاطر الاحتكاك مع الولايات المتحدة وحلفائها.

وقد تواجه الحكومات ضغوطاً للاختيار بين موردين أو منظومات تقنية متنافسة، أو لضمان ألا يؤدي تعاونها مع طرف إلى الإضرار بعلاقاتها الدفاعية مع الطرف الآخر. وإذا تحولت المنافسة إلى استقطاب حاد، فقد تتأثر مشروعات التنمية والاستقرار المالي وتبادل التكنولوجيا، وتصبح بعض البنى التحتية موضع حساسية أمنية.

(ج) يفتح الحضور الصيني فرصاً لكنه قد يخلق مخاطر اعتماد جديد. فالمشروعات الكبرى قد توفر التمويل والتفديد والخبرة، إلا أن جدواها تتوقف على الشفافية، ونقل المعرفة، والعمالة المحلية، والالتزامات المالية، والآثار البيئية، وقدرة الدولة على تنظيم العقود. ولا يصح اختزال النقاش في اتهام عام بـ«فخ الديون» أو افتراض المنافع التلقائية: المطلوب تقييم كل مشروع على حدة وفق كلفته الكلية وعائده ومخاطره السيادية.

(د) يظل الدور الصيني محدوداً عند الأزمات التي تتطلب ردعاً عسكرياً أو ضمانات أمنية أو تدخلاً مكلفاً. فقد أظهرت أزمات المنطقة أن الصين تفضل الدعوة إلى التهدئة وحماية العلاقات المتوازنة مع الخصوم، ولا تقدم عادة التزامات دفاعية مماثلة للتحالفات الأمريكية. وتخلص دراسة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن اعتماد بكين على الاستقرار الذي توفره البنية الأمنية القائمة، مع تجنب تحمل مسؤولية مماثلة، كان من شروط نجاح سياستها الإقليمية حتى الآن. ومن ثم فإن النفوذ الاقتصادي لا يساوي تلقائياً قدرة على إدارة الأمن أو حل النزاعات.

(هـ) قد يعزز التنسيق الصيني العربي حضور دول الجنوب في قضايا الحوكمة الدولية، ويزيد من فرص التعاون في الطاقة النظيفة والأمن الغذائي والرقمنة. غير أن اختلاف المصالح بين الصين والدول العربية يبقى قائماً؛ فبكين تضع أمن الطاقة ومصالحها التجارية ومنافسة الغرب في مقدمة أولوياتها، بينما تحتاج دول المنطقة إلى الأمن والتنمية ونقل التكنولوجيا والاستقرار السياسي. وقد تتباين المواقف بشأن حقوق الإنسان أو النزاعات أو شروط التجارة، ما يقتضي التعامل مع الشراكة بواقعية لا بوصفها تطابقاً في الرؤى.

والمختبرات المشتركة. وتدلل هذه المجالات على تحول العلاقة من تجارة الموارد إلى شراكات مرتبطة بمشروعات التنويع الاقتصادي في دول المنطقة.

وتتمثل الأداة الثانية في الدبلوماسية. فقد مثل اتفاق استئناف العلاقات بين السعودية وإيران، الذي أُعلن في بكين في مارس 2023م، محطة بارزة أظهرت استعداد الصين للقيام بدور تيسيري. كما نشطت بكين في أطر الحوار العربي الصيني، وقدمت مواقف سياسية بشأن القضية الفلسطينية والحرب في غزة تتقاطع في جوانب منها مع الموقف العربي. وقد عزز ذلك صورتها لدى قطاعات من الرأي العام بوصفها قوة أقل ارتباطاً بالتدخل العسكري المباشر. إلا أن نجاح الوساطة لا يثبت أن الصين باتت ضامناً للتفاهات أو قادرة على فرض تسوية في النزاعات المعقدة.

أما الأداة الثالثة فهي التكنولوجيا والتعاون الدفاعي. تبحث دول المنطقة عن شركاء في المدن الذكية والاتصالات والذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة والطاقة الشمسية، وتوفر الشركات الصينية حلولاً تنافسية وسريعة التنفيذ. كما توجد مبيعات سلاح وتدريب وتعاون صناعي محدود. لكن التعاون التقني يثير أسئلة حول حماية البيانات والأمن السيبراني والتوافق مع الأنظمة الغربية، كما أن بعض التقنيات مزدوجة الاستخدام، أي يمكن توظيفها مدنياً وأمنياً في آن واحد.

ثالثاً: انعكاسات الصعود الصيني على الشرق الأوسط

(أ) أول الانعكاسات هو اتساع هامش المناورة أمام دول المنطقة. فوجود شريك اقتصادي إضافي يتيح تنويع مصادر الاستثمار والتكنولوجيا والتسليح، ويقلل الاعتماد الأحادي على قوة واحدة. كما قد يسهم التنافس بين القوى في تحسين شروط التفاوض، وتسريع مشروعات البنية التحتية والطاقة والصناعة. ووفق دراسة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام 2025م، تتجه استراتيجية الصين في المنطقة على الأرجح إلى حضور اقتصادي مرتفع يقابله انخراط دفاعي منخفض نسبياً وهذا النمط ينسجم مع رغبة دول المنطقة في الحصول على فرص تمويلية دون أن يعني بالضرورة تبدل مظلة الأمن القائمة.

(ب) يتزايد التنافس الأمريكي / الصيني في مجالات الاتصالات والذكاء الاصطناعي والموانئ والاستثمارات والتمويل.

رابعاً: دلالات خاصة للعراق

يملك العراق مقومات تجعل الصين شريكاً مهماً، أبرزها النفط والموقع الجغرافي وحاجته إلى إعادة بناء البنية الأساسية وتنويع الاقتصاد. ويمكن للتعاون أن يشمل الطاقة والكهرباء والنقل والإسكان والاتصالات، وأن يساعد على ربط العراق بالمرات التجارية الإقليمية. لكن تحويل هذه الفرصة إلى مكسب وطني يتطلب مؤسسات تفاوضية قوية، ومناقصات شفافة، ودراسات جدوى مستقلة، وربط العقود بتشغيل العراقيين وتدريبهم ونقل المعرفة وتطوير الصناعة المحلية.

كما ينبغي للعراق أن يتجنب الاعتماد المفرط على دولة واحدة، سواء في تصدير النفط أو التمويل أو التكنولوجيا. فتتويع الشراكات مع الصين والولايات المتحدة وأوروبا ودول الجوار والمؤسسات الدولية يعزز القدرة على المناورة ويحمي القرار الوطني من تقلبات التنافس الدولي. ويكتسب أمن البيانات والبنى الرقمية أهمية خاصة عند التعاقد على شبكات الاتصالات والمدن الذكية وأنظمة المراقبة، مع ضرورة وضع معايير قانونية وفنية واضحة لحماية الخصوصية والأمن السيبراني.

خاتمة

يمثل صعود الصين تحولاً استراتيجياً طويل الأمد يوسع خيارات الشرق الأوسط ويزيد من تعددية الشراكات، لكنه لا ينتج بالضرورة نظاماً إقليمياً جديداً تقوده بكين. فالصين تجمع بين طموح عالمي متنامٍ وحذر واضح من التورط الأمني المباشر، وتفضل تحقيق مصالحها عبر التجارة والطاقة والتكنولوجيا والدبلوماسية. لذلك فإن التحدي أمام دول المنطقة ليس الاختيار بين الصين والولايات المتحدة، بل بناء قدرة وطنية تسمح بإدارة التنافس، وانتقاء الشراكات على أساس المصلحة والشفافية ونقل المعرفة. وبالنسبة إلى العراق، تكمن الفرصة في تحويل موقعه وموارده إلى أساس للتنمية المتوازنة، لا إلى مصدر اعتماد أحادي أو ورقة في صراع القوى الكبرى.

مستشار قانوني - جمهورية العراق

خامساً: استشراف الاتجاهات والتوصيات

يمكن تصور 3 مسارات للعقد المقبل. الأول استمرار الحضور الاقتصادي الصيني مع بقاء الانخراط العسكري محدوداً، وهو الأقرب إلى توجهات بكين الحالية. والثاني توسع أكبر في الوساطة والتعاون الأمني إذا طالبت دول المنطقة بدور صيني أوسع أو تراجعت الثقة بالضمانات القائمة. والثالث تراجع فرص التعاون بسبب تصاعد الاستقطاب أو الأزمات الإقليمية أو القيود التقنية والمالية. ولا يحسم أي من هذه المسارات منفرداً؛ فالسلوك الصيني سيتأثر بأولوياتها الآسيوية والاقتصادية، فيما ستؤثر خيارات دول المنطقة في طبيعة العلاقة وحدودها.

ولتعظيم المكاسب وتقليل المخاطر، يوصي البحث بما يأتي:

(1) صياغة استراتيجيات وطنية للتعامل مع الصين، تحدد القطاعات ذات الأولوية والمخاطر المقبولة، وتربط المشروعات بأهداف تنمية قابلة للقياس.

«القوة الناعمة الهيكلية» للصين: التكنولوجيا وسلاسل التوريد والبنية التحتية تستخدم الصين المشروعات كقوة اقتصادية وتكنولوجية وأدوات للسياسة الناعمة

شهدت الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط منذ مطلع الألفية تحولاً جذرياً من الدبلوماسية التقليدية القائمة على الانخراط لضمان الأمن الطاقوي فقط إلى نموذج أوسع وأكثر تشابكاً يستند على «القوة الناعمة الهيكلية» المدعومة بالمشاريع الاقتصادية والتكنولوجية. وبخلاف النموذج الغربي التقليدي الذي غالباً ما يربط نفوذه الثقافي والقيمي والاقتصادي بمعايير الديمقراطية ومتطلبات حقوق الإنسان، فإن الصين تعيد تعريف القوة الناعمة عبر الربط المشترك للبنى التحتية والرقمية.

حازم سالم الضمور

النقل ضمن منظومة اقتصادية وتقنية متكاملة ومستدامة على المدى البعيد.

العلاقات الصينية-الأوسطية: التطور المتنامي للعلاقات

مرت العلاقات الصينية مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمراحل متدرجة، إذ بدأت بتأسيس أطر مؤسسية للتعاون في منتصف العقد الأول من الألفية، مع إطلاق منتدى التعاون الصيني العربي عام 2004م، قبل أن تنتقل إلى مستوى أعلى مع تأسيس الحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي عام 2010م، ومع إطلاق الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة «الحزام والطريق» عام 2013م، دخلت العلاقات الصينية مع دول المنطقة مرحلة جديدة، اتسمت باتساع نطاق التعاون حيث الدول العربية الـ 22 جميعها شريكة في المبادرة كما تعمقت الشراكات على المستوى الثنائي، فقد أبرمت الصين شراكات استراتيجية وشاملة -وهي أعلى مستويات الشراكة في العلاقات الدبلوماسية الصينية- مع 14 دولة عربية، مما يجعل المنطقة العربية إحدى أكبر تجمعات الشركاء الاستراتيجيين

تُناقش هذه الورقة كيفية نجاح بكين في صياغة حضور اقتصادي ولوجستي مستدام وطويل الأمد في الشرق الأوسط عبر دمج البنية التحتية بمبادرة الحزام والطريق بطريق الحرير الرقمي والتموضع داخل حلقات سلاسل التوريد، وما يمثله ذلك من إعادة هندسة للتوازنات الجيوسياسية الإقليمية في مواجهة النفوذ الغربي المتراجع، وتستخدم الورقة مفهوم «القوة الناعمة الهيكلية» للدلالة على نمط من التأثير المتراكم للروابط الاقتصادية والتكنولوجية واللوجستية التي تجعل الدولة الشريكة للصين أكثر ارتباطاً بالبنية التي تشارك الشركات الصينية في بنائها أو تشغيلها أو تزويدها بالتكنولوجيا.

وتتعلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن أهمية الحضور الصيني لا تُقاس بحجم المشروعات أو قيمتها المالية فحسب، وإنما في قدرة هذه المشروعات على الاندماج والارتباط الوظيفي ببعضها البعض؛ سواء على المستوى الوطني عبر ربط الموانئ بالمناطق الصناعية وشبكات النقل والخدمات اللوجستية والبنى الرقمية، أو على المستوى الإقليمي عبر ربطها بشبكات عابرة للحدود، وصولاً إلى المستوى العابر للأقاليم لدمج الموانئ وطرق



التشغيل والتكنولوجيا والتصنيع وتوطين المهارات تزيد كثافة روابط الصين وترتفع معايير «القوة الناعمة الهيكلية» الصينية بالمنطقة

الانخراط، فقد استحوذت دول المنطقة على حصص متنامية من عقود الطاقة والبنية التحتية والنقل واللوجستيات والاستثمارات المباشرة والتي بلغت خلال عقد من إطلاق المبادرة 145.9 مليار دولار. وبحلول العام 2025م، بلغ انخراط الصين في عقود البناء بالمنطقة مستويات تجاوزت الـ 39.4 مليار دولار، مقارنةً بنحو 15.8 مليار دولار عام 2023، ليصبح الشرق الأوسط في المرتبة الثانية عالمياً بعد إفريقيا.

إلى جانب ذلك؛ شهدت العلاقات التجارية بين الصين ودول الشرق الأوسط تحولاً لافتاً منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق، وقد تحولت التجارة البينية إلى أحد مرتكزات الحضور الاقتصادي الصيني في المنطقة، إذ يظهر مسار التجارة اتساعاً في حجم التبادل التجاري والذي ارتفع من نحو 299.8 مليار

للسين. ومع مرور الوقت تطورت أهداف مبادرة الحزام والطريق وتوسعت لتشكّل إطاراً تعاونياً يشمل تعزيز التجارة، وتطوير الترابط المالي، وتنسيق السياسات، وتعميق التبادلات، والعلاقات التعليمية والثقافية والشعبية.

كما مثلت المنطقة تقاطعاً جغرافياً واستراتيجياً في مسارات الصعود الصيني العالمي، سواء عبر «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» أو «طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين». ومنذ إطلاقها تجاوزت قيمة المشاريع والتعاقدات الصينية الإجمالية في إطار المبادرة نحو 1.3 ترليون دولار أمريكي عالمياً حتى أواخر العام 2025م، منها 837 مليار دولار أمريكي في مجال البناء و561 مليار دولار أمريكي في مجال الاستثمارات، وقد برز الشرق الأوسط كأحد أبرز المناطق المستقبلية لهذا

أهمية الحضور الصيني لا تقاس بحجم المشروعات أو قيمتها إنما بالاندماج والارتباط الوظيفي على المستوى الوطني أو الإقليمي

ففي مصر، حضرت الشركات الصينية في بناء العاصمة الإدارية وتطوير قناة السويس وإعادة هندسة البنى التحتية المتسقة مع البرنامج التنموي للرئيس عبد الفتاح السيسي منذ عام 2013م. إذ قامت (CSCEC) بتنفيذ بناء حي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية والذي يضم البرج الأيقوني - أطول برج في إفريقيا - بجانب 20 برجاً إدارياً وتجارياً، والذي تم تمويله بنسبة 85% عبر قروض صينية ميسرة، كما نفذ تحالف شركات صينية يضم (MBEC و AVIC)؛ مشروع القطار الكهربائي الخفيف (LRT) الذي يسهل الوصول إلى العاصمة الإدارية الجديدة بطول 103 كيلومتراً وبسعة نقل يومية للمليون راكب. بينما تدير شركة «تيدا» الصينية منطقة صناعية كبرى في العين السخنة بمصر.

وفي العراق، تتخبط الشركات الصينية في المشروعات الاستراتيجية كميناء الفاو وطريق التنمية، حيث تولت شركة (CSCEC) وشركات حكومية صينية تنفيذ البنى التحتية الحيوية والمناطق الاقتصادية المجاورة لميناء الفاو الذي تقوم شركة دايو للهندسة والبناء الكورية الجنوبية بأعمال البناء فيه. وتشمل أدوار الشركات الصينية هندسة وتشديد الطرق السريعة الاستراتيجية التي تربط ميناء الفاو بمدينة أم قصر إلى جانب تنفيذ مشروعات في جنوب العراق مثل تطوير مطار الناصرية الدولي ومشروع المدينة الطبية المتكاملة في ذي قار.

بينما اتسعت في دول الخليج لتشمل قطاعات النقل، والموانئ، والبنى التحتية، ومشاريع الربط السككي. ففي فبراير 2025م، تولت شركة السكك الحديدية الصينية تنفيذ عقود لتصميم وتوريد عربات مشروع «قطار حفيت» الرابط بين المراكز الصناعية واللوجستية في سلطنة عُمان ودولة الإمارات على مسافة تقارب 238 كيلومتراً، إلى جانب ذلك، تولت شركة «باور تشاينا» بالشراكة مع شركة «لارسون وتوبرو» الهندية تطوير مرافق لوجستية للسكك الحديدية بقيمة 3 مليارات دولار.

دولار عام 2013، إلى نحو 454.9 مليار دولار، تنصدر كل من السعودية والإمارات قائمة أعلى الدول في المنطقة بحجم تجارتها مع الصين، إذ يبلغ حجم التبادل التجاري مع كل منهما نحو 108 مليارات دولار عام 2025م، وتلتها العراق 51 مليار دولار، وتركيا 44 مليار دولار، والكويت 40 مليار دولار، وسلطنة عُمان 33 مليار دولار، والبحرين 30 مليار دولار، وقطر 23 مليار دولار، ومصر 21 مليار دولار. ومن الجدير ذكره، أن الحضور التجاري الصيني تفوق على تطور الإطار المؤسسي للتجارة الحرة، ففي حين تمتلك الصين 24 اتفاقية تجارة حرة مع 31 دولة ومنطقة حتى عام 2026م، فإن أي من تلك الدول ليست في الشرق الأوسط، حيث لا تزال اتفاقيات التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي التي استؤنفت عام 2016م، قيد التفاوض. ولذلك قابل ارتفاع الصادرات الصينية إلى الشرق الأوسط عام 2025 م، بنسبة تجاوزت 10% حيث بلغت 293.5 مليار دولار مقارنة بالعام 2024م، انخفاض في واردات الصين من المنطقة بنحو 7.5%، ليبلغ حوالي 201 مليار دولار أمريكي.

وبالرغم من تعدد أنماط ومستويات الانخراط الصيني في المنطقة، إلى أن التركيز الأوسع يتمثل في مبادرة «الحزام والطريق»، ويتمحور بشكل رئيسي في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والطاقة الخضراء، والمشاريع اللوجستية ومشاريع النقل البري والبحري التي تعيد هندسة الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.

الحضور الصيني داخل البرامج الوطنية

استثمرت الشركات الصينية مثل شركة الهندسة المدنية الصينية (CCECC) ومجموعة هندسة السكك الحديدية الصينية (CREC) وشركة البناء الهندسية الحكومية الصينية (CSCEC)، وشركة صناعة الطيران الصينية (AVIC)، وشركة جسور ميناء الصين الكبرى (MBEC)، وغيرها؛ بشكل مكثف في تنفيذ حزم استراتيجية من العقود الحيوية المدمجة مع الرؤى والخطط التنموية الوطنية لدول الشرق الأوسط.

أبرمت الصين شركات استراتيجية مع ١٤ دولة عربية ما يجعل المنطقة إحدى أكبر تجمعات الشركاء الاستراتيجيين للصين

إلى جانب ذلك وقعت الكويت في ديسمبر 2025 م، عقداً بقيمة 4 مليارات دولار مع شركة الاتصالات والإنشاءات الصينية (CCCC) لإكمال مشروع ميناء مبارك الكبير، وفي إسرائيل، تتولى مجموعة شنغهاي الدولية للموانئ (SIPG) منذ عام 2021 م، تشغيل وإدارة «ميناء الخليج» الجديد في حيفا لمدة 25 عاماً، ومنذ عام 2020 م، أصبح ميناء دقم ضمن شبكة COSCO لخدمات النقل البحري، وفي السعودية شاركت شركة شنغهاي تشنهوا للصناعات الثقيلة (ZPMC) عام 2022 م، في تصنيع 3 رافعات رصيف مصممة للتعامل مع سفن الحاويات العملاقة من الجيل الجديد في ميناء الملك عبد العزيز في الدمام، وفي 2024 م، وقعت شركة الموانئ السعودية العالمية عقداً مع شركة ساني للصناعات الثقيلة أكبر عقد منفرد لتصنيع وتوريد الشاحنات الكهربائية في ميناء الدمام.

الحضور الصيني في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

يتوزع الحضور الصيني التكنولوجي في الشرق الأوسط بين تطوير مراكز البيانات والحوسبة السحابية، وبناء البنية التحتية اللازمة للذكاء الاصطناعي، وإنشاء مراكز البحث والتطوير، وتوطين نماذج وتقنيات AI، وتطوير المدن الذكية، وصولاً إلى تصنيع الأجهزة والخوادم محلياً.

ففي السعودية، وقعت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) مذكرة تفاهم مع شركة علي بابا للحوسبة السحابية في 2020 م، لتأسيس شراكة استراتيجية لقيادة الابتكار في المدن الذكية. وعام 2022 م، أسست مجموعة سينس تايم العالمية مشروعاً مشتركاً مع الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي (SCAI) المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة مختبراً متقدماً للذكاء الاصطناعي، وفي عام 2025 م، أعلنت هواوي عن استثمار بقيمة 400 مليون دولار لإنشاء «هواوي كلاود منطقة الرياض»، فيما أعلنت شركة تينسنت كلاود على هامش مؤتمر ليب عام 2025 م، في الرياض عن استثمار أكثر من 150 مليون دولار لإنشاء أول منطقة حوسبة سحابية لها في الشرق الأوسط.

وفي السعودية تتقاطع الشركات الصينية مع عدد كبير من برامج رؤية 2030، حيث يمتد حضورها من المقاولات والبنية التحتية إلى الاستثمار الصناعي، والإسكان، والطاقة، والمياه، والسياحة، والتكنولوجيا؛ إذ تقود شركة (CHEC) إنشاء مجمع الدرعية أرينا سوبر بلوك بقيمة 1.5 مليار دولار منذ عام 2025 م، وهو أحد أكبر المشاريع الترفيهية والثقافية والمكتبية المتكاملة في مشروع تطوير الدرعية التاريخية، وفي قطاع السياحة والترفيه الذي يحتل مكانة بارزة في رؤية السعودية 2030، فيما قامت شركة (CRCC) ببناء مداخل نفق مشروع (ذا لاين) بين عامي 2022-2024، وفي الفترة نفسها قامت شركة هواوي بإنشاء أكبر مشروع لتخزين الطاقة في العالم بسعة تبلغ 1.3 جيجاواط/ساعة ضمن مشروع البحر الأحمر الذي يعد حجر الزاوية في رؤية 2030، وفي أكتوبر 2025 وقعت شركة تكنولوجيا شينتشنغ جياو اتفاقية مع غرفة جازان لإنشاء مصنع متكامل لتطوير وتصنيع السيارات الحديثة والمتطورة في منطقة جازان جنوب المملكة العربية السعودية.

الموانئ والنقل: تعدد مستويات الحضور

يظهر البعد الهيكلي للحضور الصيني بصورة أكثر وضوحاً في قطاع الموانئ والنقل الجوي، حيث استحوذت الشركات الصينية على عقود هندسية لتحديث وتوسعة البنى التحتية الجوية والبحرية المحورية في المنطقة.

ومن بين أهم تلك المشاريع: تنفيذ شركة هندسة الموانئ الصينية المحدودة (CHEC) حزمة من أعمال البنية التحتية في مطار آل مكتوم الدولي، وتؤدي شركة بناء السكك الحديدية الصينية (CRCC) دور المقاول الرئيسي لإنشاء مركز الإمارات للهندسة بقيمة 5.1 مليار دولار، وهو واحد من أكثر مرافق صيانة وإصلاح وتجديد الطائرات (MRO) تقدماً من الناحية التكنولوجية في العالم، وفي سبتمبر 2016 وقعت موانئ أبو ظبي اتفاقية امتياز مع شركة موانئ كوسكو الصينية (COSCO) لإنشاء وتشغيل محطة الحاويات رقم 2 في ميناء خليفة لمدة 35 عاماً.

تجاوزت قيمة مشاريع المبادرة الصينية ١,٣ ترليون دولار عالمياً منها ٨٣٧ مليار دولار في البناء و٥٦١ مليار دولار استثمارات

من البنية التحتية إلى توطيد سلاسل القيمة

تتمثل القوة الناعمة الهيكلية للصين في الشرق الأوسط في قدرتها على ربط المشروعات وظيفياً ضمن منظومات اقتصادية وتقنية متكاملة؛ ففي مصر، تتكامل منطقة «تيدا» الصناعية في العين السخنة مع عمليات شركة «كوسكو» في موانئ بورسعيد والسخنة لربط التصنيع بالنقل البحري، وترتبط بالبنية التحتية اللوجستية لقناة السويس، وتشكل قاعدة انطلاق لأكثر من 200 شركة صينية.

وفي السعودية تدخل شركة لينوفو في تصنيع الحواسيب والخوادم في الرياض، والذي يتكامل بدوره مع مشاريع شركة هواوي في البنية الرقمية والحوسبة، حيث يتطلب التصنيع مراكز بيانات وحوسبة سحابية، ومن جانب آخر فإن إدارة الممرات التجارية واللوجستية الحديثة أصبح يتطلب أنظمة رقمية متكاملة للجمارك والاتصالات والمراقبة والملاحة عبر الأقمار الصناعية.

من جهة أخرى، يتجه الانخراط الصيني بشكل متزايد نحو توطيد حلقات من سلاسل القيمة وبناء المنظومات الرقمية المحلية؛ على سبيل المثال تقوم لينوفو بتصنيع الحواسيب وشينتشنغ جياو بتصنيع السيارات، وتعمل «سينس تايم» على توطيد تقنيات الذكاء الاصطناعي والرؤية الحاسوبية، وفي مصر، امتدت توسعات «هواوي» لتشمل تدريب الكوادر التقنية، وتطبيق الذكاء الاصطناعي داخل المدن والمشروعات المحلية، وفي تركيا أطلقت شركة «هواوي» خدمات «هواوي سحاب» وتخطط علي بابا كلود لإنشاء مراكز بيانات ضخمة في تركيا.

وعلى المستوى الإقليمي، يتجلى نموذج «الميناء-المنطقة الصناعية» كما في موانئ خليفة، والدقم، وجازان، وقناة السويس في خلق شبكة مترابطة تحول فيها المشروعات من كيانات منفردة إلى مسارات تجارية ولوجستية متكاملة. ولا يتوقف هذا الترابط عند حدود الدولة الواحدة، بل يتمدد عبر ممرات عابرة

في السعودية، واستثمرت شركة لينوفو بالشراكة مع شركة آلات ملياري دولار في إنشاء مجمع تصنيع متقدم في الرياض لإنتاج الحواسيب والخوادم، وعام 2026م، طرحت أول حاسوب محمول صُنع في السعودية، وفي 2025 م، وقعت شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبدالله المالي (كاغد) مذكرة تفاهم مع شركة هواوي في فبراير 2025 م، لتطوير البنية الرقمية وحلول المدن الذكية، وفي يونيو 2026 م، وقعت شركة NHC Innovation السعودية ثلاث اتفاقيات شراكة استراتيجية مع كل من هواوي ولينوفو وبايت دانس لبناء منظومة تقنية متكاملة تعزز البنية التحتية للحوسبة وتدعم التحول الرقمي.

وفي الإمارات، افتتحت شركة «سينس تايم» منذ عام 2019 م، مقرها الإقليمي للبحث والتطوير في أبو ظبي لأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، بالتعاون مع مكتب أبو ظبي للاستثمار، وعام 2018 م، انجزت شركة هواوي مجمع مركز بيانات مطار دبي الدولي كأول مركز بيانات مسبق الصنع من نوعه في العالم.

أما في مصر، أطلقت شركة هواوي عام 2024 م، منطقة سحابية في القاهرة باستثمار معلن قدره 300 مليون دولار على خمس سنوات، كما دخلت في شراكة استراتيجية مع مجموعة طلعت مصطفى لتطوير خدمات NOOR Cloud في مدينة نور، وفي عُمان توسعت هواوي بالتعاون مع شركة عُمانتل في تطوير البنية السحابية والحلول الرقمية، وفي قطر دخلت في شراكات لتطوير البنية الرقمية والمدن الذكية، ففي فبراير 2025 وقعت هواوي مذكرة تفاهم بارزة مع المدينة الإعلامية قطر لإنشاء مجمع إعلامي ذكي ومتطور، كما وقعت الشركة خلال مشاركتها في «قمة ويب» في قطر لعام 2025م، مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات القطرية الرائدة لدعم بناء البنية التحتية السحابية، وتطوير مواهب تقنية المعلومات والاتصالات، والابتكار التكنولوجي. بينما تتوسع شركات التكنولوجيا الصينية في تركيا عبر خدمات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي المحلية، حيث تخطط مجموعة علي بابا الصينية إطلاق أولى مناطقها السحابية في تركيا.

يتقاطع الحضور الصيني بالشرق الأوسط مع ممرات في شرق وشمال إفريقيا وتتداخل البنية الصينية بين الخليج والبحر الأحمر والقرن الإفريقي

منطقة التجارة الحرة الدولية، إلى جانب ربط البلاد بشبكات الكابلات «بيس» (PEACE) البحري الصيني للاتصالات. أما على المستوى البري في القارة الإفريقية تمثل جيبوتي عقدة لوجستية حيث يتصل ميناؤها بشبكة من السكك الحديدية التي نفذتها الشركات الصينية مثل (CREC) و (CCECC) والتي تربط أثيوبيا غير الساحلية بميناء دوراليه.

وأخيراً: تستخدم الصين البنية التحتية والتكنولوجيا وسلاسل التوريد في الشرق الأوسط لترسيخ حضورها الاقتصادي، وبناء روابط طويلة الأمد تحول القوة الاقتصادية والتكنولوجية إلى أداة من أدوات السياسة الناعمة. فقد أظهرت الورقة إحصائياً التوسع في طبيعة الحضور الصيني وأنماطه، كما انتقلت من وصف المشاريع إلى تفسير كيفية تراكمها والروابط فيما بينها، وفي حالات عدة امتد حضور الصين من التنفيذ إلى التشغيل والتوطين. وعليه؛ فإن القيمة الاستراتيجية للحضور الصيني لا تكمن في حجم الاستثمارات أو عدد المشروعات، وإنما في درجة اندماج الشركات والتقنيات الصينية في البنى التي تقوم عليها عملية الإنتاج والنقل والخدمات والاتصال. وكلما انتقلت العلاقة من تنفيذ مشروع منفرد إلى التشغيل والتكنولوجيا والتصنيع والبحث والتطوير وتوطين المهارات، ازدادت كثافة الروابط التي تربط الصين بدول المنطقة، وبالتالي ارتفع معيار «القوة الناعمة الهيكلية» للصين في الشرق الأوسط.

للحدود، مثل ربط بين عُمان والإمارات عبر «قطار حفيت»، ودور الشركات الصينية في تطوير «ميناء الفاو» وربطه مع «طريق التنمية» لدمج اقتصاديات الخليج بالحدود التركية. ومن هنا، تكمن أهمية هذه المشروعات في ترابطها الذي يحول الوجود الاقتصادي لبكين إلى حضور هيكلي طويل الأمد؛ فكلما تداخلت الموانئ مع المناطق الصناعية وشبكات النقل والبنى الرقمية، أصبحت الشركات والتقنيات الصينية حاضرة في كافة مفاصل دورة الإنتاج والتجارة.

الجغرافيا العابرة للحدود: الخليج والبحر الأحمر وإفريقيا

يتقاطع الحضور الصيني في الشرق الأوسط مع عقد وممرات ترتبط به في شرق وشمال إفريقيا، إذ تتداخل البنية التحتية الصينية بين الخليج العربي والبحر الأحمر والقرن الإفريقي وشرق إفريقيا وشمال إفريقيا ضمن مسارات متصلة للحركة التجارية واللوجستية والرقمية.

ففي الوقت الذي تمثل فيه الموانئ الخليجية عقداً للحركة البحرية والتجارة، يشكل البحر الأحمر وباب المندب ممراً يصلها بالقرن الإفريقي، حيث تتكامل الموانئ والمنشآت اللوجستية في جيبوتي مع شبكات النقل الممتدة إلى شرق إفريقيا، فيما تؤدي البنية المرتبطة بقناة السويس إلى وصل البحر الأحمر بشمال إفريقيا والبحر المتوسط. وبهذا تتجاوز المشاريع الصينية حدود وظيقتها الجغرافية لتدخل في منظومة أوسع تربط الموانئ بالممرات التجارية، والمناطق الصناعية بالأسواق، والبنى الرقمية بحركة البيانات عبر أقاليم مترابطة. فعلى المستوى البحري، تربط خدمات شركة كوسكو للشحن الموانئ الصينية بالموانئ الخليجية مثل جبل علي وأبوظبي والدمام وصحار، وتمتد عبر البحر الأحمر إلى جدة والسخنة والعقبة، مع توفير الوصول إلى شرق إفريقيا عبر موانئ جيبوتي الواقعة عند الطرف الإفريقي من البحر الأحمر، فقد تداخل الحضور الصيني في جيبوتي بين الاستثمار في ميناء دوراليه متعدد الأغراض، وتطوير البنية الرقمية المرتبطة بالموانئ والتجارة، ومنصة النافذة الواحدة في

الصين وأمن السعودية: بين إدانة اعتداءات الحوثي والالتزام الاستراتيجي

الصين تسعى لتحقيق التوازن بالالتزام السياسي بأمن المملكة دون تحمل أعباء الدفاع

وضعت الاعتداءات الحوثية التي طالت المطارات والمنشآت الاقتصادية السعودية خلال أكتوبر 2026 م، الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الرياض وبكين أمام اختبار تجاوز التضامن الدبلوماسي إلى حدود الاستعداد الصيني لتحمل تبعات سياسية وأمنية لحماية المصالح المشتركة، فاستهداف الطيران المدني والطاقة لم يمس سيادة المملكة وسلامة سكانها وحدهما، بل هدد انتظام إمدادات النفط والملاحة والاستثمارات التي ترتبط بها الصين ارتباطاً وثيقاً، ولما كانت بكين قد أعلنت رفض الاعتداءات ودعم أمن السعودية، فإن مناهج التحليل لا يكمن في إثبات وجود الإدانة وإنما في التمييز بين وضوح المسؤولية في الخطاب الرسمي وفعالية أدوات التأثير واستعداد الصين لتحمل كلفة استخدامها، ويزداد هذا السؤال أهمية بالنظر إلى علاقات بكين بطهران واتساع المواجهة الإقليمية وانعكاساتها على أمن الخليج والبحر الأحمر.

د. مولاي بوبكر حمداني

آخرين، وفي 8 أكتوبر تعرضت مرافق مطار الرياض وطائرة تابعة للخطوط السعودية لاعتداءين إضافيين أسفرا عن مقتل ثلاثة مواطنين سعوديين وإصابة آخرين، وعلى هذا التسلسل جاءت اعتداءات السبت والأحد ضمن تصعيد متواصل لم يقتصر أثره على الأضرار المباشرة بل امتد إلى حركة الطيران وثقة المسافرين وكلفة حماية المنشآت الحيوية.

وقد أوردت تغطيات أولية مقتل اثني عشر شخصاً وإصابة أكثر من ثلاثمائة في اعتداء السبت 10 أكتوبر، ثم أعلنت السلطات مقتل مقيم باكستاني وإصابة أحد عشر آخرين في اعتداء الأحد، وتفاوتت الحوادث اللاحقة بعد تحديث عدد ضحايا السبت إلى ثلاثة عشر شخصاً، وهو ما قد يفسر تداول حصيلة إجمالية بلغت أربعة عشر، والثابت هو تعرض منشأة جوية دولية لاعتداءات متتالية ألحقت أضراراً بشرية واقتصادية وجعلت أمن الملاحة مسألة تتجاوز العلاقة بين السعودية واليمن.

وفي 12 أكتوبر أدانت المتحدث باسم الخارجية الصينية ماو نينغ الاعتداءات التي أوقعت ضحايا وعبرت عن القلق من تصاعد

وتحرير محل الإشكال يقتضي عدم الخلط بين ثلاثة مستويات متميزة: موقف دبلوماسي يرفض الاعتداءات من حيث المبدأ، ومشاركة قانونية وسياسية في توافقات مجلس الأمن، وممارسة فعلية للنفوذ قد تستلزم تقديم ضمانات أو فرض شروط على الشركاء، فقد تتحقق الإدانة من دون أن تنشأ التزامات دفاعية، وقد تتوافر قنوات الوساطة من دون أن تتمكن الدولة الوسيطة من إلزام الأطراف بنتائج محددة، وعلى هذا الأساس تنصرف هذه القراءة إلى الوقائع المعلنة لا إلى النوايا المفترضة وتقدير آثارها الراهنة على توازن المصالح.

أولاً الإدانة الصينية بين التحفظ الدبلوماسي والالتزام الجماعي

لم تبدأ الاعتداءات على مرافق الطيران السعودية يومي 10 و11 أكتوبر، فقد أعلنت الهيئة العامة للطيران المدني أن الاعتداءات التي طالت مطاري أبها والملك خالد خلال يومي 6 و7 أكتوبر أسفرت عن ثلاث وفيات وست وثلاثين إصابة، وسجل مطار أبها وفاة مقيمتين مغربية وجزائرية وإصابة ثمانية وعشرين شخصاً، بينما شهد مطار الملك خالد وفاة مقيم سوداني وإصابة ثمانية



المصداقية الاستراتيجية لا تقاس بالمواقف المعلنة إنما بإجراءات مؤثرة قابلة للتحقق وهو ما يحكم مستقبل الشراكة الصينية / السعودية

فيها تحديد المسؤولية، لكن الإسناد السياسي وإن صح اعتباره خطوة مهمة، لا يساوي تعهداً صينياً بالردع العسكري أو إنشاء التزامات دفاعية جديدة، ومن هنا ينتقل السؤال من ألفاظ الإدانة إلى الأدوات المتاحة لبكين ومدى استخدامها الفعلي.

وعند التحقيق يتبين أن لهذا الاختلاف بعداً مؤسسياً أيضاً، فالبيان الثنائي يعكس توازناً تفاوضياً بين دولتين تتقاطع مصالحهما في أمن الطاقة بينما يقتضي البيان الرئاسي تفاهم أعضاء المجلس جميعاً على صيغة واحدة، ولا يدل قبول الصين بهذه الصيغة على تطابق تقديرات الأعضاء لطبيعة الأزمة أو وسائل تسويتها، وإنما يثبت اتفاقهم على الحدود المكتوبة للنص، وفي المقابل لا يصح الاستناد إلى التحفظ الوارد في جواب متحدثه رسمية لمحو هذا القبول الجماعي أو تبرير الاعتداءات، فلكل

النزاع ورفض استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، كما دعت الأطراف إلى ضبط النفس وتسوية الخلافات بالمفاوضات، غير أن جوابها لم يسم الحوثيين رغم ورود اسمهم في سؤال وكالة فرانس برس، وهذا التحفظ في الإسناد المباشر لا يعني امتناع الصين عن تسمية الجماعة في جميع المحافل، ذلك أن البيان السعودي الصيني المشترك الصادر في ديسمبر 2022م، ذكر الحوثيين صراحة ودعاهم إلى الالتزام بالهدنة والتعاون مع المبعوث الأممي وفقاً للقرار 2216.

ويشهد لهذا التمييز أن بكين وافقت على البيان الرئاسي S/PRST/2026/4 الذي اعتمدته مجلس الأمن في 15 أكتوبر 2026م، وأدان الاعتداءات الحوثية بالاسم، فثمة فارق بين جواب إعلامي منفرد تفضل فيه الصين الصياغة العامة ووثيقة تفاوضية تقبل

تري بكن تبادل المعلومات وحرية الملاحة يحققان التعاون بأعباء محدودة بينما يفرض الدفاع المباشر مخاطر بعلاقاتها مع إيران والتنافس الدولي

المملكة بمشروعات نفطية وصناعية واستثمارية صينية كبيرة وبنظام التجارة ضمن مبادرة الحزام والطريق ورؤية السعودية 2030، غير أن الحاجة الاقتصادية إلى الاستقرار لا تنتج بصورة آلية التزاماً عسكرياً بتوفيره، إذ قد ترى بكن أن تبادل المعلومات والتدريب وحماية الملاحة يوفران مجالاً للتعاون بأعباء محدودة، بينما يفرض الانخراط الدفاعي المباشر مخاطر تتصل بعلاقاتها مع إيران وبالتنافس الدولي في الخليج، ولذلك يظل معيار التعاون العملياتي الموثق أضبط من الاستدلال باتساع المصالح التجارية على قيام ضمان أمني لم تعلنه الدولتان.

ولا يقدح في ذلك أن الاتفاقات الثنائية أتاح تحت توسيع التنسيق مستقبلاً، فالإمكان السياسي شيء وما نفذ خلال الأزمة شيء آخر، ولم تقدم النصوص المعلنة دليلاً على تشغيل قناة إنذار مشتركة مخصصة بالاعتداءات الأخيرة أو على تزويد الرياض بمعلومات اعتراضية آنية، والحاصل أن الشراكة الأمنية قائمة ومثبتة، أما تحويلها إلى التزام دفاعي مباشر فلا ينهض عليه دليل من الوقائع المعروضة.

ويترتب على هذا التمييز أن النظر في التعاون المقبل لا ينبغي أن يقتصر على عدد الاتفاقيات أو المناورات، بل على قدرة الطرفين على تحديد الاحتياجات الأمنية القابلة للتنفيذ دون المساس باستقلال قرارهما الخارجي، ومن ذلك تبادل الخبرات بشأن حماية المنشآت الحيوية ورفع جاهزية الاستجابة المدنية وتطوير أنظمة متابعة المخاطر المرتبطة بالملاحة، وهي مجالات يمكن تصور تعزيزها من غير افتراض أن الصين ستتحمل مسؤولية الاعتراض العسكري أو قيادة عمليات دفاعية، أما القول بوجود هذه الترتيبات بالفعل خلال أكتوبر 2026م، فيبقى مشروطاً بظهور بيانات واضحة عن طبيعتها ونطاقها.

وثيقة نطاق دلالتها وتظل الممارسة اللاحقة لازمة لمعرفة مقدار التأثير الذي استطاعت بكن تحقيقه خارج قاعة مجلس الأمن.

ثانيًا التعاون الأمني الثنائي وحدود الضمان الدفاعي

يعود التنسيق السعودي / الصيني إلى البيان المشترك في ديسمبر 2022م، الذي دعا إلى دعم سيادة البلدين وسلامة أراضيهم ورفض الاعتداءات على المدنيين والمنشآت والمصالح السعودية، ونص أيضاً على تطوير التعاون الدفاعي وتبادل الخبرات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والإنذار الاستخباراتي المبكر وتقييم المخاطر الأمنية، وهذه التزامات سياسية ومؤسسية معلنة تكشف اتساع الشراكة إلى ما وراء التجارة والطاقة، لكنها لا تتشئ بذاتها اتفاق دفاع مشترك يحدد حالات التدخل العسكري وآليات الاستجابة وتقاسم الأعباء، وينبغي التفريق هنا بين تعهد بالتعاون الأمني وتعهد بحماية عسكرية مباشرة، فكل منهما شروطه القانونية ومقتضياته العملية.

وقد تجسد التعاون في مناورات السيف الأزرق 2023م، التي جرت بمدينة تشانجيانغ الصينية بين 9 و25 أكتوبر وشكلت التدريب المشترك الثاني بين البحريتين، وشملت أربعة وعشرين موضوعاً تدريبياً أساسياً وتخصصياً، فضلاً عن أنشطة متصلة بتسلق السفن والإنزال بالحيال والغوص وتشغيل الطائرات المسيرة والرمية البحرية، قبل تمرين شامل لتحرير سفينة تجارية مختطفة، وثبتت هذه الوقائع وجود تنسيق عسكري وتبادل للخبرات في مكافحة الإرهاب البحري، لكنها لا تثبت مشاركة الصين في الدفاع عن الأجواء السعودية أو قيام منظومة مشتركة للتصدي للصواريخ والطائرات المسيرة خلال أزمة أكتوبر 2026م.

وبالنظر إلى طبيعة المصالح المتشابهة فقد ارتبط استقرار

التعاون ينبغي ألا يقتصر على عدد الاتفاقيات بل على تحديد الطرفين للإحتياجات الأمنية القابلة للتنفيذ دون المساس باستقلال قرارهما الخارجي

بكين طالبت طهران بكبح تصعيد الحوثي إلا أن رد إيران ربط التهدئة بإنهاء الحرب والصين لم تلوح بتهديدات أو عقوبات اقتصادية

ثالثاً إيران وحدود النفوذ الدبلوماسي الصيني

اشترت بحسب بيانات نقلتها رويترز أكثر من ثمانين في المائة من صادرات النفط الإيرانية المنقولة بحرًا خلال سنة 2025م، لكن حجم المشتريات لا يكشف وحده استعداد بكين لاستخدامه أداة ضغط، كما لا يثبت قدرة هذا الضغط المفترض على تعديل قرارات إيران أو الحوثيين.

وفي 16 يونيو 2026م، رفض نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة سون لي اتهامات أمريكية تتعلق بصادرات عسكرية وبيع مزدوجة الاستخدام وأكد احترام بلاده لضوابط التصدير، ولم تحدد فقرة الرد الصينية جهة تلقي هذه السلع، ولذلك لا يصح الجزم بأنها كانت موجهة إلى الحوثيين استناداً إليها وحدها، ثم أكد الممثل الدائم فو تسونغ في 9 أكتوبر احترام سيادة السعودية واليمن ورفض الاعتداء على المطارات ومنشآت الطاقة ودعم التسوية السياسية، وقد اتسق ذلك مع طرح الرئيس شي جينينغ في القاهرة يوم 2 سبتمبر بشأن أمن إقليمي تظل شعوبه سيادة شؤونها، ومقتضى هذا التصور تفضيل الحوار ودور دول المنطقة على تولي الصين مسؤولية الضمان العسكري المباشر.

على أن النفوذ الاقتصادي في ذاته ليس أداة أحادية الاتجاه، فاعتماد إيران على السوق الصينية يمنح بكين مجالاً للتفاوض لكنه يربط الشركات والمصافي الصينية أيضاً باستمرار تدفقات النفط وأسعار الشحن والتأمين، وإذا قررت الصين تحويل مشترياتها إلى وسيلة ضغط معلنة فقد تترتب على ذلك أعباء تتحملها هي بدورها، وقد تدفع طهران إلى خيارات لا تتفق بالضرورة مع هدف التهدة، ومن ثم فإن الاحتفاظ بعلاقة اقتصادية كبيرة لا يكشف مقدار النفوذ القابل للاستخدام إلا إذا اقترن بمطالب محددة ووسائل متابعة ونتائج قابلة للفحص.

تزامن التصعيد الحوثي / السعودي مع تداعيات الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران التي بدأت في 28 فبراير 2026م، وأثرت في الملاحه بمضيق هرمز والبحر الأحمر وفي حسابات الأطراف الإقليمية، ولذلك لا يستقيم فصل الاعتداءات على المنشآت السعودية عن اضطراب طرق الطاقة وتدهور التهدة اليمنية، مع احتفاظ الجماعة بحساباتها الميدانية والسياسية المرتبطة بالنزاع اليمني، وتقوم قراءة دور الصين على إدراك هذين المستويين معاً دون رد سلوك جميع الأطراف إلى مركز قرار واحد.

وكانت الصين قد استضافت اتفاق استئناف العلاقات السعودية/الإيرانية في مارس 2023م، مما وفر لها قناة تواصل مع الطرفين، وفي 17 سبتمبر 2026م، أفاد تقرير حصري لروترز استناداً إلى ثلاثة مصادر إيرانية غير مسماة بأن بكين طلبت من طهران استعمال نفوذها لكبح التصعيد الحوثي، وأورد التقرير أن الرد الإيراني ربط التهدة بإنهاء الحرب على إيران وأن المسؤولين الصينيين لم يلوحوا بعقوبات أو تهديدات اقتصادية، غير أن التقرير سبق الاعتداءات الواسعة في أكتوبر بنحو ثلاثة أسابيع، ولم يحدد ما إذا كانت الرسالة نقلت أثناء زيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى بكين في 16 سبتمبر، ولهذا لا يجوز تقديمه دليلاً على وساطة صينية جديدة بعد تلك الاعتداءات.

كما صرحت الخارجية الصينية إن امتداد التوتر إلى اليمن والبحر الأحمر لا يخدم مصالح الأطراف، وأكدت احترام السيادة وعدم استهداف المرافق الحيوية والدعوة للحوار، وبذلك يظل ما أورده المصادر الإيرانية مؤشراً على احتمال ممارسة نفوذ دبلوماسي لا برهاناً قاطعاً على تحرك رسمي محدد أو نجاحه، ومما يوضح الوزن الاقتصادي المحتمل لهذا النفوذ أن الصين

تحدد المصداقية الصينية في المسافة بين الإدانة وتحويل النفوذ إلى نتائج قابلة للتحقق لكن لم يثبت استعدادها لتحمل كلفة ضمان أمني مباشر

▲ أمن المرافق لا يتحقق بالإدانة ولا بالوساطة لذا جدية التعاون مرتبطة بآليات عملية تتيح الوقاية وتبادل المعلومات وتفعيل الالتزامات

الحوثيين في وثائق جماعية، لكن ذلك لم يثبت استعدادها لتحمل
كلفة ضمان أمني مباشر، وبهذا تظل المسألة اختباراً لفاعلية
أدوات التأثير أكثر من كونها اختباراً لصدق التصريحات.

ومع التسليم بقيمة التضامن السياسي، فإن أمن المرافق المدنية
لا يتحقق بالإدانة وحدها كما لا يتحقق بالاعتماد الحصري على
الوساطة إذا استمرت مصادر الخطر، ولهذا تبقى جدية التعاون
مرتبطة بتحديد آليات عملية تتيح الوقاية وتبادل المعلومات وتفعيل
الالتزامات الدولية القائمة بما يحفظ السيادة ويصون المدنيين، ولا
يستلزم هذا الاتجاه مطالبة بكين بتكرار النموذج الأمني الأمريكي
في الخليج، بل يستلزم قياس ما اختارت الالتزام به.

خاتمة

وصفوة القول إن الموقف الصيني من الاعتداءات الحوثية على
السعودية كشف عن سعي الصين إلى تحقيق توازن دقيق بين
الالتزام السياسي بحماية سيادة المملكة وأمنها وبين الحفاظ على
تحمل أعباء الدفاع المباشر عنها، إذ أثبتت بكين استعدادها للإدانة
والتسويق الدبلوماسي دون أن تقرن ذلك بالالتزامات أمنية جديدة
تتناسب مع اتساع مصالحها الاقتصادية في المنطقة، ويمكن
تفسير هذا التباين بكون المصادقة الاستراتيجية لا تقاس بوضوح
المواقف المعلنة وحده وإنما بمدى ترجمتها إلى إجراءات مؤثرة
وقابلة للتحقق، وهو ما يظل الاختبار الفعلي لمستقبل الشراكة
الصينية السعودية.

رابعةً مصادقية الالتزام بين الإدانة وكلفة التأثير

أظهر اعتماد البيان الرئاسي في 15 أكتوبر أن الصين قبلت
ضمن مجلس الأمن إدانة تسمي الحوثيين وتؤكد القرار 2216،
ومنع حصول الجماعة على وسائل دعم الاعتداءات، وكان البيان
أول بيان رئاسي بشأن اليمن منذ أغسطس 2019م، وسبقه بيانان
صحفيان في أغسطس وسبتمبر 2026م، وقد وزعت بريطانيا
المسودة يوم 13 أكتوبر، واقترحت البحرين إضافة الإشارة إلى
أرامكو بينما قدمت روسيا تعديلات لم تعتمد جميعها، ويبدو أن
الدولتين وحدهما قدمتا تعديلات، وهو ما يرجح أن الصين لم
تطلب تعديلاً على المشروع بحسب المعلومات المنشورة، وقد اجتاز
النص إجراء الصمت صباح اعتماده، فثبت التوافق الجماعي دون
أن ينشئ بذاته التزاماً عسكرياً جديداً.

ولقياس أثر الموقف الصيني يتعين التمييز بين خمسة أمور:
تسمية الفاعل وربط العلاقات الاقتصادية بسلوكه وإنشاء آلية
متابعة وتحمل كلفة الضغط والتسويق مع الشركاء، فقد تحقق
الإسناد العلني في وثائق 2022 و2026م، وثبت التعاون الأمني
في الاتفاقات والمناورات، لكن المعطيات المتاحة لا تثبت فرض
مشروطة اقتصادية على إيران أو تأسيس آلية دفاعية جديدة
لتأمين المطارات السعودية، وليس ثمة ما يكفي للجزم بأن بكين
استخدمت كامل نفوذها الممكن، كما لا تسمح الوقائع باستنتاج
أنها أحجمت عن كل اتصال خلف القنوات العلنية.

ومن زاوية القانون الدولي فإن تأمين المدنيين والأعيان المدنية
تظل محكومة بقواعد التمييز والتناسب والاحتياطات، بينما يخضع
حق الدفاع عن النفس للميثاق وللضوابط المتعلقة باستعمال القوة،
ولا ينتج من موافقة الصين على بيان يؤكد أمن السعودية تفويض
غير محدود لأي عملية عسكرية، وعلى هدي ما تقدم تتحدد
المصادقة الاستراتيجية الصينية في المسافة بين الإدانة والقدرة
على تحويل النفوذ إلى نتائج قابلة للتحقق، فقد امتلكت بكين
مصالح مشتركة واسعة وقنوات تفاوض متباينة وأقرت بمسؤولية

تأثر صعود الصين ودلالاته الاستراتيجية على قضايا ليبيا صعود الصين يزيد من تأزم المنافسة الأمريكية في ليبيا وبكين تسعى لمصالحها دون مواجهة

تكتسب العلاقات الليبية / الصينية أهمية خاصة لمحورية الدور الذي لعبته وتلعبه تلك العلاقات في مختلف قضايا منطقة من أكثر مناطق العالم أهمية، منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لخصوصية هذه العلاقات التي وُصفت بأنها علاقات الممكن؛ إذ لا تبدو الدول العربية مجتمعة راغبة بالدخول في حوار مع أمريكا لا تعرف أين ينتهي، ولا واشنطن قادرة على الإقناع بأنها تستطيع تغيير الموقف العربي أو تليينه. فبينما استطاعت أمريكا احتواء بعض الدول وتحويلها لأدوات لتنفيذ أهدافها، بقيت بعضها رقمًا صعبًا في معادلات السياسة الأمريكية؛ الأمر الذي يدفع هذه العلاقات في أغلب الأحيان باتجاه التوتّر، باستثناء حالات قليلة كان فيها توافق وانسجام حول موضوعات معينة.

أ. د. عبد الله الفرجاني

ازدادت العلاقات الصينية تأزماً بفعل العلاقة مع ليبيا ودول شمال إفريقيا، ودول إفريقيا أخرى. فقد كانت هنالك روابط اقتصادية وسياسية خلال السنوات الماضية تعمق التعاون بينهما في مختلف المجالات بشكل مستمر، حيث تمت إقامة علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة أو علاقات التعاون الإستراتيجي بين الصين وتلك الدول، وآلية للحوار الاستراتيجي بين الصين وبعض هذه الدول وفي مقدمتها ليبيا. وأصبحت مورداً للنفط وخامات مختلفة للصين التي تعتمد على دول شمال إفريقيا والمنطقة العربية في احتياجاتها المتزايدة من النفط؛ ما يجعلها قريبة من شؤون هذه المنطقة. أي إنها تحاول الانخراط الدائم في شؤون شمال إفريقيا بمسارات مختلفة بين الاختراق الاقتصادي، ولعب أدواراً دبلوماسية ضمن مبادرة «الحزام والطريق» والورقة البيضاء التي صاغتها الحكومة الصينية بخصوص العلاقات الصينية / الإفريقية والعربية وليبيا عام 2016م. وتحليل الموقف الصيني تجاه الأزمة الليبية وتطوراتها: في بداية الأزمة اتبعت الصين توحّي الحذر «أو النظرية الصينية المعروفة» (انتظر على حافة النهر وسوف يأتي لك النهر بجثة عدوك)» تجاه التطورات التي حدثت في ليبيا منذ اندلاع الصراع منتصف فبراير 2011م. كانت هذه المواقف من بدايتها غير قاطعة، حينما لم تستخدم

إن العامل الخارجي كان حاضراً دائماً لتوتير الأجواء بين الدول العربية، أو بعضها الرافضة لتلك العلاقة - في ظل الاتحاد السوفياتي - وواشنطن وإيصالها أحياناً حد المواجهة كما حدث في أحداث خليج سرت عام 1981م، فالمتبوع للعلاقات الأمريكية - الليبية يجد بوضوح وجود طرف ثالث متمثل في الصين الآن، خصماً ولاعباً استراتيجياً في السياسة الدولية.

ومن هذا المنطق، كان لا بد من استعراض هذا التأثير الأمريكي تجاه ليبيا، الذي يتجلى في مراقبة التقارب الصيني / الليبي، ونشاطه في مراكز القرار الصيني وتوجيهه لخدمة مصالح أمريكا وتحقيق أهدافها. ونستعرض ذلك من المحاور الآتية

أولاً- العلاقات الليبية / الصينية: تواجه الصين نزاعات إقليمية مستمرة مع جيرانها، ونهجت سياسة صارمة معها، ولها خلافات حادة مع الغرب وأمريكا خاصة في مجالات عدة، ومن المنتظر أن تزداد هذه الخلافات؛ فصعود الصين يرجح أن يزيد من تأزم العلاقات مع واشنطن، ويبدو أنه من الصعب إيجاد سياسة جوهريّة تلتقي فيها أهداف مشتركة للصين مع أمريكا، وقد



▶ اتبعت الصّين في بداية الأزمة الليبية الحذر تجاه التطورات منذ اندلاع الصراع واتبعت سياسة غير قاطعة

أبواب الاستثمار في دول إفريقية عديدة. ولكن مع بوادر انهيار النظام تحولت بكين لموقف المحايد بين أطراف الصراع في ليبيا، وحاولت فتح قنوات تواصل مع الثوار الليبيين، لتأمين مصالحها حال صعود القادة الجدد ويبدو أن تفضيل موقف الحياد وتردها في دعم الحراك الثوري، ترتب عليه خسائر اقتصادية فادحة لها، حيث نظر كثير من الليبيين إلى العلاقات الوثيقة التي كانت تربط الصين بالنظام في ليبيا، والتأخر الصيني في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، وعدم إسهامها في حملات «الناتو» على أنها رفض للثورة الليبية، وترتب على ذلك فشل السياسة الصينية في أن يكون لها تأثير في المشاركة في مشروعات إعادة البناء والإعمار في ليبيا، أو تطوير حقول البترول الليبية. أما ما يخص تطورات الأزمة الحالية فسعت الصين لتوطيد علاقاتها مع ليبيا على الصعيدين الدبلوماسي والتجاري، ولم يكن لها تدخل يمس سيادة الدولة؛ بل اعتمدت على الاحترام المتبادل والوجود الناعم لدعم التنمية والإعمار، حيث أكدت، أن حلّ الأزمة يحتكم للسلمية والابتعاد عن العنف، والعودة للحوار،

الصّين الفيتو وامتنعت في مارس 2011م عن التصويت على قرار مجلس الأمن بتوجيه ضربات جوية يقودها الناتو في ليبيا، وشجبت الضربات العسكرية وفرض حظر جوي على ليبيا، ثم الاعتراف المتأخر بشرعية المجلس الانتقالي الوطني المعارض في سبتمبر من العام نفسه، أي قبيل شهر من مقتل العقيد القذافي.

وفي تلك المرحلة رأت الصّين أن توسّع نطاق التدخل الدولي ليتجاوز هدف فرض منطقة حظر طيران وغارات محدودة لخرق قرار مجلس الأمن، ولوحت مع روسيا باستخدام الفيتو، إذا حاول الناتو تعديل العقوبات على ليبيا، كما اتّهما التحالف بضرب أهداف مدنيّة، وقالوا إن مجلس الأمن هو من يقرر طريقة الإفراج عن الأموال المجمدة، وأن الحوار السياسيّ يكفل الخروج من الأزمة.

فقد كانت بكين حريصة على حماية مصالحها الاقتصادية المهمة في ليبيا آنذاك، لا سيما أن القذافي فتح أمام الشركات الصينية

بكين كانت حريصة على حماية مصالحها في ليبيا والقذافي فتح أمامها أبواب الاستثمار في دول إفريقية عديدة

السياسية للأمن العام للأمم المتحدة في ليبيا، وطالبت بإصدار تكليف واضح لمهمتها، وهو موقف تشاركه مع روسيا، وخلال ترؤس الصين الرئاسة الدورية لمجلس الأمن في شهر أغسطس 2022م، تم التأكيد على أن قضية ليبيا تتطلب من مجلس الأمن الاستفادة من أدواته للعب دور صحيح في حلها، حيث وضع مندوب الصين في كلمته أمام مجلس الأمن أن «الوسائل الدبلوماسية والسياسية هي السبيل الوحيد القابل لتنفيذ الحل في ليبيا»، مُرحباً باتفاق الأطراف الليبية حول معظم البنود اللازمة للإطار الدستوري للانتخابات، كما أنها أكدت على خلق الظروف الملائمة لتنفيذ هذا الاستحقاق، وتعزيز الثقة المتبادلة لخلق الظروف الملائمة. وترى الدبلوماسية الصينية أن الأزمة الليبية دخلت عامها الحادي عشر في تلك المدة، والوضع الحالي جرى الوصول إليه «بشق الأنفس»، مشدداً على أن هذا ينبغي أن يُحترم من كل الأطراف».

أكدت الصين على دعم اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) التي تستمر في الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار، وتيسير انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة، متمنياً أن تتحقق الظروف اللازمة لتحقيق التوازن. إن الموقف الصيني من الأزمة الليبية بُني للحفاظ على المصالح الصينية في هذا البلد، خصوصاً الاقتصادية، وبمنظرة سريعة للمشروعات المتوقفة في ليبيا بعد أحداث 2011م، يُلاحظ أن كثيراً منها صينية، حيث تضررت الشركات المنفذة وخسرت الكثير؛ ولهذا تعمل الدبلوماسية الصينية على تعويض الخسائر، بالتعاقد على مشروعات جديدة، واستئناف العمل في المشاريع المتوقفة، وتتواصل مع السلطات الليبية غرب البلاد وشرقها من أجل ذلك، بالإضافة لحماية مصالحها في شمال إفريقيا، وتوسيع نفوذها الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

ثانياً - الخلاف الصيني - الأمريكي تجاه ليبيا بعد 2011م: حيث تواجه أمريكا تحديات لوجودها العسكري (أفريكيم) في شمال إفريقيا ودول الساحل؛ حيث فقدت هذه الدول الثقة بالدور الأمريكي. فأمريكا تتعاون مع أنظمة سلطوية في إفريقيا إذا كانت الأنظمة تخدم مصالحها. هذا التناقض في السياسة

ومارست نفوذها لتعزيز اندماج ليبيا. ووفقاً لهذه الرؤية في مايو 2018م، وقعت شركة النفط الحكومية الصينية «Petro China» عقداً مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط لمساعدة ليبيا على زيادة إنتاجها. ومنذ إعراب ليبيا عن حرصها على الانضمام لمبادرة الحزام والطريق تكثف التواصل الدبلوماسي لحكومة الوفاق الوطني مع الصين واتسع نطاقه. ففي شهر يوليو 2018م، وقّع وزير خارجية حكومة الوفاق محمد سيالة مذكرة تفاهم مع نظيره الصيني؛ مهماً الطريق أمام ليبيا لتتضمم مبادرة «الحزام والطريق». وفي العام ذاته أمر فايز السراج رئيس المجلس الوطني بالتوسع في حجم الاستثمارات الصينية في ليبيا. كذلك في مؤتمر ميونخ للأمن 2019م، فتح ممثلو حكومة الوفاق البوابة لتغلل النفوذ الاقتصادي الصيني في وسط إفريقيا. ورداً على هذه التصريحات؛ أتى السفير الصيني في ليبيا لي تشيجو، على حكومة الوفاق الوطني لتحسين الوضع الأمني في طرابلس، وذكر أن الصين لديها خطط للتوسع في وجودها الاقتصادي في البلاد، وسعت الصين في بداية الأزمة إلى عدم الانحياز في ليبيا.

ويلحظ أن الصين لن تغير مسارها عن استراتيجية التحوط الحالية؛ لأن الصينيين كانوا داعمين لحكومة الوفاق الوطني، ومشاركين في عقود إعادة الإعمار معها. ومنذ سقوط القذافي ركزت مشاركة الصين على الاختراق الاقتصادي، والدبلوماسي من وراء الكواليس مع حذرهما من التورط العسكري. وعلى الرغم من التزام الصين الصارم بمبادئها في المشاركة الحذرة والمحدودة، أظهرت وعياً بالواقع المحلي، وأعادت تشكيل نهجها للتكيف مع الظروف المتغيرة لتعظيم مكاسبها. كما كان موقف الصين في الأمم المتحدة تجاه الأزمة الليبية يشوبه التحوط، واستخدمت حق النقض مرات عدة لرفض التدخلات العسكرية والعقوبات ضد بعض الدول، ومن ذلك: رفضها مع روسيا مشروع قرار يدعو للتدخل العسكري الأجنبي في سوريا فبراير 2012م. أما فيما يخص الشأن الليبي، امتنعت الصين في مارس 2011م، عن التصويت على قرار مجلس الأمن بتوجيه ضربات جوية يقودها في الأراضي الليبية، وشجبت الضربات العسكرية وفرض حظر جوي على ليبيا. كما عُدّت متحفظة منذ البداية على تعيين الدبلوماسية الأمريكية (ستيفاني ويليامز)، مستشارة للشؤون

اعتمدت الصين على الاحترام المتبادل والوجود الناعم لدعم التنمية والإعمار وحلّ الأزمة سلمياً لتعزيز اندماج ليبيا

لضمان بقاء نفوذها في إفريقيا وسط بيئة جيوسياسية متغيرة. ثالثاً- الصعود الصيني المتسارع وانعكاسه على العلاقات الأمريكية تجاه ليبيا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط: شهد النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات في موازين القوى، حيث برزت الصين ثاني قوة اقتصادية في العالم عام 2010م، ويرتبط ذلك بنمو قدرتها العسكرية، وسعيها لامتلاك قوات بحرية وجوية أقوى، فضلاً عن قوتها البشرية العديدة الهائلة، وتفسير ذلك يشير حسب التحليل الأمريكي إلى طموحات إقليمية ودولية، إذ أن التحدي الناتج عن هذا التوجه يتمثل في زيادة القدرة العسكرية التقليدية وغير التقليدية، ومن ثمّ اتساع نطاق نفوذها، وزيادة قوتها في التنافس على دور أكبر في الإقليم الآسيوي، وربما الدولي، والمؤشرات الدالة على الارتفاع المتسارع في الإنفاق العسكري الصيني الذي بلغ عام 2015م نحو 12.2% عن سابقه، وبذلك أصبحت ثاني أكبر دولة في مجال الإنفاق العسكري وصلت 145,932 مليار دولار بعد أمريكا التي زاد ارتفاع ميزانية إنفاقها للعام 2015م، ليصل إلى 597,503 مليار دولار. وبناء على دراسة معهد البحرية الأمريكية تم التأكيد على أن الصعود الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادي مصدر خطر على الأمن القومي الأمريكي وحلفائها، حيث كان التنبؤ بأن تحلّ الصين قوة عسكرية محلّ أمريكا في أقرب وقت في منطقة ذات أهمية استراتيجية لأمريكا، وتفسير ذلك أن الإستراتيجية العسكرية الصينية ركزت على التوسع الجوي والبحري معتمدة على القوة الصاروخية، مستغلة الثغرات الأمنية للوجود العسكري الأمريكي في آسيا والمحيط الهادي، ويبدو أن الصعود الصيني ركز على أبعاد أمريكا إلى زمن ما قبل الحرب العالمية الثانية، أي إلى حدود ميناء «بير هاربر»، وسياسياً تطمح الصين لتعزيز حضورها الدولي؛ ما أدى لتزايد التنافس مع أمريكا.

تعتمد أمريكا على مزيج من أدوات القوة الناعمة، مثل المساعدات التنموية، وتعزيز الحوكمة والديمقراطية، ودعم حقوق الإنسان، إلى جانب أدوات القوة الصلبة العسكرية والتعاون الأمني، والمساعدات العسكرية للدول الإفريقية. في المقابل، انتهجت الصين مقاربة تعتمد على الاستثمارات الاقتصادية، ومشاريع البنية التحتية، والقروض، دون التدخل المباشر في الشؤون

الأمريكية أضعف مصداقيتها لدى الرأي العام؛ ما أدى إلى فقدان الثقة في دعم واشنطن للحكم الرشيد والديمقراطية. حيث تنامت المشاعر المعادية للوجود الأمريكي، إذ شهدت دول الساحل احتجاجات ضد الوجود العسكري الأمريكي، في النيجر، والصومال، وكينيا، حيث تصوّر القواعد الأمريكية بأنها امتداد للنفوذ الغربي والإمبريالية.

يُعدّ التنافس الصيني/الأمريكي على النفط أهم أسباب انفصال الشمال عن الجنوب في السودان وظهور دولة جنوب السودان، حيث الصين تمسك بورقة النفط السودانيّ كذلك الحال تجاه ليبيا، بينما أمريكا تمسك بورقة النفوذ السياسي، حيث يلعب كلّ منهما بأوراقه على طريقته الخاصة لإثبات وجوده على الخارطة السياسية في شمال إفريقيا، وقد لعبت أمريكا دوراً مركزياً في الأزمة الليبية، بالتدخل في البلاد لخدمة مصالحها النفطية، بالضغط على الأطراف في شرق البلاد وغربها دبلوماسياً واقتصادياً، خاصة المعارضة؛ لعدم زعزعة استقرارها لفرض هيمنتها على الموارد النفطية. حيث تبنت الإدارة الأمريكية خيار إسقاط النظام السياسي في ليبيا؛ وأتت هذه الرغبة للسيطرة على النفط والغاز، لتأمين مصادر الطاقة لأوروبا؛ الأمر الذي يؤدي لقطع الطريق أمام المنافسة الصينية التي سمح لها النظام بدخول شركاتها إلى إفريقيا عبر البوابة الليبية، حينما نجحت الصين في الحصول على استثمارات هائلة للطاقة في بنغازي، حيث يقدّر عدد العاملين في قطاع الطاقة الليبية 30 ألف صيني.

فدخول أمريكا تجعلها أقل قدرة على منافستها فشنت حملة دبلوماسية وأسقطت النظام في 2011م، وطوّقته إقليمياً ودولياً تمهيداً للإطاحة به حيث عملت واشنطن على عقد اجتماعات وملتقيات مع حلفائها الأوروبيين ودول عربية حليفة، وأطراف من المعارضة الليبية؛ واعتمدت أمريكا على قوتها الناعمة، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك وسائل الإعلام لهيئة الرأي العام الداخلي والخارجي من أجل زعزعة النظام الليبي. إذن يظل الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا محوراً رئيساً لمكافحة الإرهاب وحماية المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، ومن المتوقع أن تواصل واشنطن تطوير استراتيجياتها العسكرية

ركزت الصين بعد سقوط القذافي على الاختراق الاقتصادي والدبلوماسي من وراء الكواليس والحذر من التورط العسكري

تفسير أنماط العلاقات الدولية، أن القوى الكبرى تلجأ إلى غرس محفزات الصراع في الأقاليم التي تخضع لنفوذها، كما تغرس محفزات الاستقرار، حتى تكون محفزات الصراعات جاهزة للاستخدام. خلاصة ذلك عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية ليبيا، وظهر نوع من الدعم لبعض الدول الإقليمية التي يرتبط معها الغرب بعلاقات قوية، في ظل توترات الأوضاع في منطقة الخليج العربي وإيران والحاجة للدور الإقليمي في إدارة الأوضاع في ليبيا، حتى تكتمل بعض الملفات التي تتبناها واشنطن كاستقرار جنوب السودان واستكمال مخطط تفتيت السودان، واستمرار نزيف الدم في اليمن وسوريا؛ فالقوى الكبرى ذات التوجهات العالمية والساعية نحو التفرد والهيمنة لا تتبني في توجهها وسياساتها سيناريوهات أحادية، أو بدائل محددة، ولكنها تجمع بين العديد من المراحل والبدائل الجاهزة والقابلة للتفويض والتعديل وفقاً لمصالحها وأولوياتها واهتماماتها. وأخيراً فإن أولويات السياسة الأمريكية تجاه ليبيا وشمال إفريقيا ثابتة ولا تتغير بتغير الرؤساء، رغم أن شكل الإستراتيجيات والسياسات التي يتبناها صانع القرار قد تتحول لكنها تبقى في مضمونها خادمة للمصالح الأمريكية، وفي مستوى آخر ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تحولات أمنية تستدعي التأنّي في اتخاذ خيارات بديلة وقصيرة المدى؛ لأن ذلك سيؤثر على المصالح الأمريكية في هذه المنطقة، خصوصاً تدفقات النفط وأمن إسرائيل، في ظل صعود الصين التي تواجه نزاعات إقليمية مستمرة مع جيرانها، ونهج سياسة صارمة معها ولها خلافات حادة مع الغرب وأمريكا بشكل خاص في مجالات عدة، ومن المنتظر أن تزداد هذه الخلافات حدة؛ فصعود الصين يرجح أن يزيد من تأزم العلاقات مع أمريكا في ظل التغلغل السلمي الحذر في ليبيا وشمال إفريقيا بعيداً عن المساومة في ملف تاوان في النظام الدولي والبحث عن التعددية التوافقية.

السياسية، ما منحها قبولاً واسعاً في الأوساط الإفريقية، ومع ذلك أفرز التنافس تداعيات على عدة مستويات داخل القارة، وأثار نقاشاً حول استفادة الدول الإفريقية من هذا الصراع.

وعند تحليل التنافس الصيني-الأمريكي في ليبيا ودول شمال إفريقيا من عام 2011م، حتى الآن وتشكيل استراتيجيات النفوذ لكل من أمريكا والصين، ومدى تأثير هذا التنافس في ليبيا ودول شمال إفريقيا، ومدى استفادة القارة أو تضررها من هذه المنافسة، وتحديد نقاط التقاطع بين الإستراتيجيات الصينية والأمريكية، واستشراف مستقبل علاقة إفريقيا والقوتين في ظل التحولات الجيوسياسية، حيث لا يقتصر التأثير على ليبيا وشمال إفريقيا فحسب، بل النظام الإقليمي والدولي. ففهم طبيعة هذا التنافس يمكن أن يساعد صناع القرار والباحثين في تقييم الإستراتيجيات، واستشراف آفاق التعاون أو الصراع بين القوى الكبرى في إفريقيا. يُعدُّ التنافس بين الصين وأمريكا في إفريقيا من الظواهر الجيوسياسية البارزة الآن، ورغم أن هذا التنافس وفّر فرصاً اقتصادية وتنموية للعديد من الدول، فإنه أثار أيضاً تحديات سياسية واقتصادية وإستراتيجية، من بينها تصاعد الديون، والتأثير على الاستقرار السياسي، وتغيير خريطة التحالفات الإقليمية. ومن هذا المنطلق نخلص إلى أن السياسة الأمريكية تُعدُّ من بين المواضيع الأكثر إثارة للجدل؛ حيث يشير الواقع إلى أن التدخل الدولي في ليبيا كان مدفوعاً بحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية وترك الأمور بعد القذافي لتصل لمرحلة الفوضى؛ الأمر الذي يؤدي إلى قطع الطريق أمام القوى المنافسة، ولا سيما الصين التي سمح لها النظام السابق بدخول شركاتها، حينما نجحت الصين بالحصول على استثمارات هائلة للطاقة في بنغازي؛ وتأسيساً على ذلك قامت أمريكا باستخدام حركات الإسلام السياسي لتحقيق مصالحها وأجندتها في المنطقة العربية باستغلال ثورات الربيع العربي لتمرير سياساتها لبقاء الغايات الأمريكية التي تتمثل في الحفاظ على أمن إسرائيل واستمرار النفوذ الأمريكي وضمان تدفق البترول. وهذا ما عكسته كلمة نائب الرئيس الأمريكي السابق «ديك تشيني». إذ يتضح ذلك من ترك ليبيا في الفوضى؛ الأمر الذي قد يفضي إلى بلقنة ليبيا. ومن المقولات المهمة في إطار

مآلات الصعود الصيني وتداعياته على الاتحاد الأوروبي

الخطر الأكثر ترجيحاً التآكل التدريجي لحلف «الناتو» وعجز أوروبا ببقائها معتمدة على تأمين واشنطن

يُعد صعود الصين أحد أبرز التحولات التي شهدتها النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ بات تنامي نفوذها يُشكل تحدياً لموازين القوة العالمية التي تشكّلت عام 1945م، وفي الوقت الراهن، يفرض اتساع الحضور الصيني على الساحة الدولية تحديات متصاعدة للأسس التي قام عليها النظام الدولي، مُثيراً تساؤلات جوهرية حول مستقبل القيادة الأمريكية، وتماسك حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتوجهات الاستراتيجية للدول الأوروبية، فضلاً عن قدرة الاتحاد الأوروبي على ممارسة تأثير ملموس في عالم يتسم بتصاعد حدة التنافس الدولي.

د. كريستيان كوخ

الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مباشرة. ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة فقدت مكانتها باعتبارها القوة العسكرية الأولى في العالم، أو أن الصين حققت بالفعل تكافؤاً استراتيجياً معها في مختلف المجالات، بل يشير إلى أن موازين القوة العالمية أصبحت أكثر تنوعاً، في ظل ما تمتلكه الصين من ثقل اقتصادي، وقدرات تكنولوجية، وحضور دبلوماسي، وإمكانات عسكرية تؤهلها لمنافسة القيادة الأمريكية في مجالات متعددة.

وقد أسهم صعود الصين بالفعل في نشوء نظام دولي أكثر تعقيداً، برزت فيه الهند بوصفها قوة فاعلة على المستويين الاقتصادي والاستراتيجي، بينما تحتفظ روسيا بقدرات عسكرية كبيرة وإمكانات تمكّنها من التأثير في الأمن الدولي وزعزعت. كما تتجه دول، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا، بصورة متزايدة إلى تنويع علاقاتها مع القوى الكبرى، بدلاً من الالتزام الحصري بالانحياز إلى أحد التكتلات الجيوسياسية.

وفي هذا السياق، يختلف النهج الصيني في العلاقات الدولية، في جوانب مهمة، عن النموذج الغربي الذي ترسخ بعد عام 1945م؛ إذ تؤكد الصين مبادئ سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتنمية الاقتصادية، ورفض ما تعتبره شروطاً

بالنسبة إلى أوروبا، تتجاوز تداعيات هذا الصعود حدود العلاقات الاقتصادية مع بكين؛ فقد أصبحت الصين لاعباً رئيسياً في مجالات التجارة العالمية، والإنتاج الصناعي، والابتكار التكنولوجي، والاستثمار في البنية التحتية، فضلاً عن الدبلوماسية الدولية. وفي الوقت نفسه، تضع حدة المنافسة الاستراتيجية بين واشنطن وبكين الدول الأوروبية أمام ضغوط متزايدة، تدفعها إلى تحقيق التوازن بين مصالحها الاقتصادية والتزاماتها الأمنية.

وعليه، لا يمثل التحدي الأساسي الذي يواجه الاتحاد الأوروبي في مجرد الاختيار بين التعامل مع الصين أو السعي إلى احتوائها، بل في مدى قدرته على صياغة موقف استراتيجي واضح يضمن مواصلة تحقيق الازدهار الاقتصادي، والحفاظ على علاقاته الأمنية مع الولايات المتحدة، وتعزيز نفوذه الدولي، مع التكيف في الوقت ذاته مع نظام عالمي جديد يتسم بتعدد مراكز القوة وتصاعد حدة التنافس بينها.

صعود الصين وتحولات النظام الدولي وتداعياته على الاتحاد الأوروبي

يشهد النظام الدولي تحولاً تدريجياً بعيداً عن الهيمنة الأمريكية التي لم تكن تواجه تحديات تُذكر، لا سيما خلال



اتساع النفوذ الصيني إما يرسخ نظام إقليمي أكثر تعددية ويمنح دول الشرق الأوسط هامشاً أوسع للمناورة الدبلوماسية أو تصاعد الاستقطاب الاستراتيجي

للعلاقات الدولية وتوجيه مساراتها، بدلاً عن الاكتفاء بالتحرك داخل أطر مؤسسية وضع الغرب بنيانها الأساسي.

وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، تُلقِي هذه التحولات بظلالها لتفرض معضلة استراتيجية جوهرية؛ إذ ارتكز النفوذ الأوروبي تقليدياً على توليفة تجمع بين الثقل الاقتصادي، والقوة التنظيمية والتشريعية، والحراك الدبلوماسي، والمساعدات التنموية، إلى جانب الشراكة مع الولايات المتحدة. بيد أن هذه الأدوات قد تفقد جانباً من نجاعتها وفعاليتها في ظل بيئة دولية أشد تنافسية، ما لم تُعزز قدرات أمنية موثوقة، أو في حال تباينت الرؤى بين الحكومات الأوروبية حول أولوياتها الاستراتيجية.

سياسية يفرضها الغرب. كما عملت بكين على تعزيز الأطر المؤسسية والترتيبات المالية البديلة، ومن بينها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق، بالتوازي مع توسيع دورها في المنظمات متعددة الأطراف وتعزيز حضورها في الدبلوماسية الدولية.

ولا تعني هذه المبادرات بالضرورة أن الصين تسعى إلى إقامة نظام دولي بديل مكتمل المعالم؛ إذ لا تزال مندمجة بعمق في الأسواق والمؤسسات العالمية القائمة، كما تظل مصالحها الاقتصادية مرهونة، في أحيان كثيرة، بانتظام عمل المنظومة الاقتصادية الدولية الراهنة. ومع ذلك، تتطلع بكين بصورة متزايدة إلى إعادة صياغة القواعد والمعايير والمؤسسات المنظمة

تضع المنافسة الاستراتيجية بين واشنطن وبكين دول أوروبا أمام ضغوط تدفعها لتحقيق التوازن بين مصالحها الاقتصادية والتزاماتها الأمنية

الصناعية الوثيقة التي تربط ألمانيا بالصين، وتركيز فرنسا على تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية، ومصالح الدول الأعضاء الأصغر التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الصينية، لا تفضي دائماً إلى مواقف سياسية متطابقة. ففي حين تعطي بعض الحكومات الأولوية للحفاظ على فرص الوصول إلى السوق الصينية، تولي حكومات أخرى اهتماماً أكبر للاعتبارات الأمنية، وتعزيز قدرة القطاع الصناعي على الصمود، فضلاً عن تداعيات علاقات الصين مع روسيا.

وتكشف النزاعات التجارية الأخيرة عن حجم هذه التوترات. فالمخاوف الأوروبية بشأن السيارات الكهربائية الصينية وغيرها من الصادرات الصناعية الصينية لا تتعلق فقط بمسألة الوصول إلى الأسواق، بل تعكس أيضاً صراعاً أوسع حول تحديد الطرف الذي سيسيطر على التقنيات التي ستشكل أساس الاقتصاد العالمي. وفي أكتوبر 2026م، شملت المناقشات بين الاتحاد الأوروبي والصين جهوداً لمعالجة الاختلافات في الموازين التجارية، والتوصل إلى ترتيبات تتعلق بصادرات السيارات الصينية، وإتاحة فرص أكبر أمام المنتجات الأوروبية لدخول السوق الصينية.

ومن ثم، ينبغي أن تقوم الاستجابة الأوروبية المناسبة على مزيج من تجديد القاعدة الصناعية، وتنويع سلاسل الإمداد، وفحص الاستثمارات، واتخاذ تدابير مستهدفة للدفاع التجاري، وعميق التعاون مع الشركاء الموثوق بهم. ولذلك، لا ينبغي أن يكون هدف أوروبا عزل اقتصادها عن الصين، بل تعزيز قدرته على الصمود بما يكفي للحيلولة دون تحول الاعتماد التجاري المتبادل إلى تبعية استراتيجية لبكين.

وعلاوة على ذلك، يفرض تنامي النفوذ الصيني على الساحة الدولية تحدياً لدور الاتحاد الأوروبي التقليدي بوصفه فاعلاً اقتصادياً ودبلوماسياً رئيسياً. فلا تزال أوروبا تتمتع بنفوذ كبير بفضل حجم سوقها، ومعاييرها التنظيمية، ومساعداتها التنموية، وشبكات الدبلوماسية، وقدرتها على بناء تحالفات متعددة

وقد فرض صعود الصين تحديات إضافية أمام الاتحاد الأوروبي؛ فالعلاقات الاقتصادية مع بكين حققت مكاسب كبيرة للمستهلكين والشركات الأوروبية، لكنها عرّضت الصناعات الأوروبية، في الوقت نفسه، لمنافسة متزايدة، وأسهمت في زيادة اعتماد أوروبا استراتيجياً على الصين. ولذلك، لا يمكن النظر إلى هذه العلاقة باعتبارها فرصة خالصة أو تهديداً محضاً، بل أصبحت تمثل نمطاً متزايد التعقيد من الاعتماد المتبادل، تحكمه المنافسة والتجاذبات الاستراتيجية.

وفي الوقت نفسه، أصبحت العلاقة بين الجانبين أكثر اختلالاً من حيث توازن المصالح والقدرة على التأثير. إذ يشعر صانعو السياسات الأوروبيون بالقلق إزاء القيود المفروضة على الوصول إلى السوق الصينية، والدعم الحكومي للصناعات، وفائض الطاقة الإنتاجية الصناعية، وقضايا الملكية الفكرية، واحتمالات توظيف بكين أوجه الاعتماد الاقتصادي وسيلة للضغط السياسي. كما يفرض تركيز إنتاج المعادن الحيوية ومعالجتها، وسلاسل تصنيع البطاريات، وتقنيات الطاقة الشمسية، وغيرها من السلع ذات الأهمية الاستراتيجية في الصين، مخاطر إضافية تمس أمن الإمدادات الأوروبية.

وقد دفعت هذه المخاوف الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة «خفض المخاطر» بدلاً من «فك الارتباط الاقتصادي». وتهدف هذه السياسة إلى الحد من أوجه الاعتماد المفرط على الصين في القطاعات الحساسة استراتيجياً، دون تفكيك العلاقات التجارية الأوسع معها. وينطلق هذا التوجه من أن الفصل الاقتصادي الشامل عن الصين سيفرض تكاليف باهظة على الشركات الأوروبية، ويقوض قدرتها التنافسية، وقد يضعف قدرة أوروبا على التأثير في سياسات بكين.

غير أن تطبيق سياسة خفض المخاطر بصورة متسقة يظل مهمة صعبة؛ إذ تختلف الدول الأعضاء في درجة ارتباط اقتصاداتها بالصين وفي أولوياتها السياسية. فالعلاقات

صعود الصين يهدد الشراكة عبر الأطلسي القائمة على القيم السياسية المشتركة والترابط الاقتصادي والمصالح الأمنية المتبادلة

التكنولوجية، ومكانتها الاستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. كما توفر فيتنام وغيرها من دول جنوب شرق آسيا فرصاً لتعزيز الانخراط الأوروبي في مجالات المعادن الحيوية، والتنمية الصناعية، وتنويع مصادر التجارة. ومن شأن ذلك أن يساعد الدول الأوروبية على تعزيز قدرتها على الصمود الاقتصادي، بالتوازي مع دعم قدرة الدول الآسيوية على اتباع سياسات خارجية مستقلة.

ومع ذلك، سيظل النفوذ الأوروبي في آسيا مقيداً بعوامل الجغرافيا، ومحدودية القدرات العسكرية، وتباين مواقف الدول الأعضاء. فلن يكون الاتحاد الأوروبي بديلاً للولايات المتحدة في توفير الأمن بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، لكن ميزته النسبية تكمن في قدرته على الجمع بين الشراكات الاقتصادية، والانخراط الدبلوماسي، والتعاون التكنولوجي، والمساهمات الأمنية المحددة.

إضافة إلى ذلك، يؤكد صعود الصين أهمية تبني الاتحاد الأوروبي استراتيجية عالمية متكاملة؛ فالحفاظ على مكانة أوروبا الدولية لا يقتصر على حماية جوارها المباشر، بل يتطلب تعزيز شراكاتها مع القوى الإقليمية التي تتوافق مصالحها مع المصالح الأوروبية، دون افتراض انحياز هذه القوى بالضرورة إلى الولايات المتحدة أو الصين.

الصين والولايات المتحدة ومستقبل العلاقات عبر الأطلسي

تكتسب تداعيات صعود الصين على العلاقات الأمريكية الأوروبية أهمية استراتيجية بالغة، بالنظر إلى أن الشراكة عبر الأطلسي قامت، على مدى عقود، على مزيج من القيم السياسية المشتركة، والترابط الاقتصادي، والمصالح الأمنية المتبادلة. ويشكل صعود الصين تحدياً لهذه الركائز الثلاث، وإن اختلفت طبيعة تأثيره ودرجة انعكاسه على كل منها.

وتتظر واشنطن بصورة متزايدة إلى الصين باعتبارها المنافس الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة على المدى

الأطراف. ومع ذلك، تكمن المشكلة في أن هذه الأدوات لا تتحول تلقائياً إلى نفوذ جيوسياسي، في وقت تستطيع فيه القوى المنافسة توفير مصادر بديلة للاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا والدعم السياسي للشركاء الإقليميين.

ويتجلى ذلك بوضوح في منطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي. فقد حافظت الدول الأوروبية تاريخياً على علاقات اقتصادية ودبلوماسية وأمنية واسعة في مختلف أنحاء المنطقة، بينما وفرت الولايات المتحدة جانباً كبيراً من الوجود العسكري الخارجي الذي استند إليه النظام الأمني الإقليمي. أما الصين، فقد سعت إلى توسيع نطاق انخراطها في المنطقة ليشمل المبادرات الدبلوماسية وأداء دور سياسي أكثر حضوراً.

وبالنسبة لحكومات المنطقة، يتيح تنامي النفوذ الصيني خيارات إضافية لتنويع الشراكات. إذ تستطيع دول الخليج توسيع صادراتها من الطاقة إلى الأسواق الآسيوية، وجذب استثمارات الشركات الصينية، وتعزيز التعاون مع بكين في مجالات البنية التحتية الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والتنمية الصناعية. وفي الوقت نفسه، يمكنها الحفاظ على شراكاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، ومواصلة علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا.

ولا ينبغي تفسير هذا التنويع باعتباره رفضاً تلقائياً للشراكات الغربية، بل بوصفه انعكاساً لرغبة أوسع لدى القوى الإقليمية في تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية. ولذلك، يتعين على الحكومات الأوروبية إدراك أن الحفاظ على نفوذها سيتوقف بدرجة متزايدة على قدرتها على تقديم شراكات اقتصادية تنافسية، وتعاون أمني موثوق، وانخراط سياسي مستدام.

ويمتد تأثير صعود الصين أيضاً إلى النفوذ الأوروبي في جنوب آسيا وشرقها. فالهند، على وجه الخصوص، تزداد أهميتها بوصفها شريكاً لأوروبا، بالنظر إلى نموها الاقتصادي، وقدراتها

بكين حققت مكاسب للمستهلكين والشركات الأوروبية لكن عرّضت الصناعات الأوروبية لمنافسة متزايدة زادت من اعتماد أوروبا استراتيجيًا على الصين

ومن شأن استمرار هذا المسار أن يضعف النفوذ الغربي على الساحة الدولية، وأن يتيح لبكين وموسكو فرصاً أوسع لاستغلال الانقسامات بين الدول الأوروبية وحليفاتها الأمريكية. وقد تنعكس هذه التطورات سلباً على تماسك الشراكة عبر الأطلسي، وتحد من قدرتها على مواجهة التحديات الاستراتيجية المشتركة بفاعلية، في وقت تزداد فيه الحاجة إلى التنسيق والتعاون بين ضفتي الأطلسي.

«الناتو» والاستقلال الاستراتيجي الأوروبي ومستقبل التحالف عبر الأطلسي

يشير صعود الصين تساؤلات جوهرية بشأن الدور المستقبلي لحلف شمال الأطلسي (الناتو). فمنذ تأسيسه عام 1949م، للدفاع عن أعضائه في مواجهة الاتحاد السوفيتي، شهد الحلف تحولات استراتيجية كبيرة، وبالأخص منذ نهاية الحرب الباردة. وقد عززت الحرب الروسية ضد أوكرانيا أهمية الناتو بوصفه ركيزة أساسية للأمن الأوروبي، في حين أسهم تنامي القدرات العسكرية والتكنولوجية الصينية في توسيع نطاق الاهتمامات الاستراتيجية للحلف إلى ما وراء المنطقة الأوروبية الأطلسية.

وفي هذا السياق، يولي الناتو اهتماماً متزايداً للتطورات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، إدراكاً لما قد تترتب عليها من تداعيات مباشرة على الأمن الأوروبي. فالشراكة بين الصين وروسيا، والتطور المتواصل للقدرات العسكرية الصينية، والاحتمالات المرتبطة بنشوب صراع حول تايوان، تمثل جميعها عوامل مؤثرة في حسابات التخطيط الدفاعي الأوروبي. كذلك، فإن أي اضطراب في حركة الملاحة البحرية العالمية، أو اختلال في سلاسل الإمداد، أو قيود على الوصول إلى التقنيات الحيوية، قد ينعكس سلباً على أمن الحلف وقدراته، حتى في غياب مواجهة عسكرية مباشرة بين دوله والصين.

الطويل. وتشمل أبرز مصادر القلق الأمريكي في التحديث العسكري الصيني، والتقدم التكنولوجي، والطموحات الإقليمية، والسياسات الاقتصادية، فضلاً عن الشراكة المتنامية بين بكين وموسكو. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، تتوقع دوائر صنع القرار الأمريكية من حلفائها الأوروبيين إيلاء اهتمام أكبر للحركات الصينية التي قد تهدد الأمن الغربي أو تقوض القدرة الجماعية على ردع محاولات الإكراه والضغط.

وعلى الرغم من اتفاق الحكومات الأوروبية مع واشنطن بشأن كثير من هذه المخاوف، فإن تقديراتها للموقف الصيني لا تتطابق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية. ففي حين يحتل التنافس الاستراتيجي مع الصين موقعاً متقدماً في حسابات الأمن القومي الأمريكي، تنظر أوروبا إلى بكين من منظور أكثر تعديلاً وتعقيداً؛ إذ تمثل الصين، في الوقت نفسه، منافساً استراتيجياً، وشريكاً اقتصادياً، وطرفاً رئيسياً لا غنى عن التعامل معه في مواجهة التحديات العالمية، وفي مقدمتها تغير المناخ.

ويؤدي هذا التباين في ترتيب الأولويات إلى تصاعد مظاهر الاحتكاك بين الجانبين. فبينما تتوقع واشنطن من الدول الأوروبية فرض قيود أكثر صرامة على التكنولوجيا والاستثمارات والتجارة الصينية، ترى الحكومات الأوروبية أن بعض المطالب الأمريكية قد تلحق أضراراً باقتصاداتها، أو لا تأخذ مصالحها الوطنية في الاعتبار بالقدر الكافي.

وبناءً على ذلك، يتمثل أحد أبرز المخاطر الاستراتيجية في احتمال أن تبدأ واشنطن والعواصم الأوروبية في النظر إلى سياسات كل منهما باعتبارها تقوض المصالح الاستراتيجية للطرف الآخر. فإذا اعتبرت أمريكا أن الانخراط الاقتصادي الأوروبي مع الصين يهدد الأمن الجماعي، في حين رأت أوروبا أن السياسات الأمريكية تتجاهل مصالحها الاقتصادية، فإن الثقة المتبادلة بين الجانبين ستواصل التراجع، بما يهدد أسس التعاون المشترك.

تحدي أوروبا في صياغة موقف يحقق الازدهار وعلاقات أمنية مع أمريكا وتعزيز النفوذ الدولي والتكيف مع نظام عالمي متعدد مراكز القوة

بشأن كيفية التعامل مع العدوان الروسي أو تقييم الدعم الصيني المقدم إلى موسكو، فقد تتجاوز تداعيات هذه الخلافات حدود العلاقات الثنائية لتؤثر في مستوى التنسيق الاستراتيجي بين الحلفاء. ومن شأن ذلك أن يقوض التضامن السياسي الذي يمثل أحد المرتكزات الأساسية لاستمرار تماسك حلف شمال الأطلسي وقدرته على مواجهة التحديات الأمنية المشتركة.

لذلك، يتمثل الخطر الأكثر ترجيحاً في التآكل التدريجي لتماسك حلف شمال الأطلسي «الناتو». ومع ذلك، فإن تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية من شأنه أن يمكن الحكومات الأوروبية من الإسهام بفاعلية أكبر في الدفاع الجماعي، وممارسة قدر أكبر من حرية التحرك عندما تتباين الأولويات الأمريكية والأوروبية. كما أن بناء قدرات دفاعية أوروبية أقوى من شأنه أن يجعل الشراكة عبر الأطلسي أكثر توازناً وقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات. وفي المقابل، فإن العجز عن تطوير هذه القدرات سيُقيي أوروبا معتمدة على واشنطن في تأمين احتياجاتها الدفاعية، وفي الوقت نفسه عرضة لتأثير النفوذ الاقتصادي الصيني وأدوات الضغط التي قد تستخدمها بكين.

وفي الوقت الراهن، سيواجه أي تحول محتمل في توجهات أوروبا نحو الصين قيوداً هيكلية عديدة. فعلى الرغم من استفادة الاقتصادات الأوروبية من الوصول إلى الأسواق الصينية، فإنها تظل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنظومات المالية والتكنولوجية والأمنية الأمريكية. كما تفرض عضوية حلف شمال الأطلسي، والتعاون الاستخباراتي، والاستثمارات عبر الأطلسي، وترتيبات الدفاع المشترك، قيوداً مستدامة على أي تحول استراتيجي شامل في توجهات أوروبا. وهنا تبرز أهمية التمييز بين الانخراط البرغماتي وإعادة الاصطفاف الاستراتيجي؛ إذ يمكن للأول أن يتعايش مع استمرار التحالف عبر الأطلسي، بينما يتطلب الثاني إعادة تقييم جوهرية للمصالح الأمنية الأوروبية، وعلاقاتها السياسية، والتزاماتها المؤسسية.

ومع ذلك، لا يُعد الناتو تحالفاً عالمياً يستهدف احتواء الصين، كما لا يتبنى أعضاؤه رؤية موحدة إزاء بكين. إذ تظل مهمته الأساسية ضمان الدفاع الجماعي عن دوله داخل المنطقة الأوروبية الأطلسية. ومن ثم، فإن التوسع المفروض في نطاق مهامه ليشمل منطقة المحيطين الهندي والهادئ قد يؤدي إلى تشتيت الموارد والجهود بعيداً عن الاحتياجات الأمنية الأوروبية الملحة، فضلاً عن احتمال تعميق الخلافات بين الحلفاء.

وتتمثل القضية الأكثر أهمية في الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها صعود الصين في تماسك الحلف على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، تبرز 3 تطورات رئيسية قد تضع وحدة الناتو وتضامنه السياسي أمام ضغوط متزايدة.

أولاً، التباين في المصالح الاقتصادية الأوروبية تجاه الصين. قد تدفع الاختلافات في مستوى اعتماد الدول الأوروبية اقتصادياً على الصين إلى تبني سياسات وطنية متباينة تجاه بكين. ومن المرجح أن تتفاقم هذه التباينات إذا ربطت واشنطن تعاونها الأمني مع حلفائها بضرورة مواءمة سياساتهم الاقتصادية مع النهج الأمريكي تجاه الصين، الأمر الذي قد يثير خلافات حول حدود التنسيق بين الاعتبارات الأمنية والمصالح الاقتصادية الوطنية.

ثانياً، تصاعد التساؤلات بشأن الاعتماد الأوروبي على القدرات العسكرية الأمريكية. قد تصبح التبعية الأوروبية للولايات المتحدة في المجال الدفاعي أكثر حساسية من الناحية السياسية إذا منحت واشنطن منطقة المحيطين الهندي والهادئ أولوية متزايدة على حساب الالتزامات الأمنية في أوروبا. وفي هذه الحالة، قد تجد الحكومات الأوروبية نفسها أمام ضغوط متزايدة لتعزيز مساهماتها في الدفاع التقليدي، وتطوير قدراتها الاستخباراتية، وتحمل مسؤولية أكبر عن الردع الاستراتيجي، بما يفرض عليها إعادة تقييم أولوياتها الدفاعية وحجم اعتمادها على الدعم الأمريكي. ثالثاً، تداخل الخلافات بشأن روسيا مع التباينات في المواقف تجاه الصين. إذا اتسعت الفجوة بين واشنطن والعواصم الأوروبية

نشوء نظام دولي أكثر تعقيداً فالهند قوة اقتصادية واستراتيجية وتحتفظ روسيا بقدرات عسكرية وتتجه السعودية والإمارات وتركيا لتنويع علاقاتها

مصالحتها الاقتصادية تتطلب بيئة إقليمية مستقرة، وممرات بحرية آمنة، وإمدادات طاقة موثوقة. وفي المقابل، فإن التوسع في الانخراط السياسي والعسكري قد يعرضها لمخاطر الصراعات الإقليمية، ويفرض عليها الانخراط في التزامات أمنية طاملاً اتسمت بالحدز في تحملها.

وفي هذا السياق، قد يقود اتساع النفوذ الصيني إلى مسارين متباينين. يتمثل المسار الأول في ترسيخ نظام إقليمي أكثر تعددية في مراكز النفوذ، بما يمنح حكومات الشرق الأوسط هامشاً أوسع للمناورة الدبلوماسية، ويساعدها على تنويع شراكاتها الاقتصادية والأمنية، والحد من اعتمادها على قوة خارجية واحدة. وضمن هذا التصور، يمكن للوساطة الصينية أن تتكامل مع الجهود الدبلوماسية الأوروبية والانخراط الأمني الأمريكي، وبالأخص عندما تتوافر لدى الأطراف الإقليمية إرادة سياسية لتسوية الخلافات عبر الحوار وخفض التصعيد.

أما المسار الثاني، فيتمثل في تصاعد الاستقطاب الاستراتيجي. فإذا ظلت واشنطن تنظر كثيراً إلى الاستثمارات الصينية والمبادرات الدبلوماسية لبكين باعتبارها أدوات للمنافسة الجيوسياسية، فقد تتحول المنطقة إلى ساحة إضافية للتنافس الأمريكي الصيني. وفي هذه الحالة، قد تتعرض الحكومات الإقليمية لضغوط متزايدة للاختيار بين منظومات تكنولوجية متنافسة، وشراكات دفاعية متباينة، وشبكات مالية متعارضة، وخيارات مختلفة لتطوير البنية التحتية.

وبناءً على ذلك، يظل احتمال اندلاع نمط جديد من الحرب الباردة في الشرق الأوسط قائماً، وإن لم يكن حتمياً. فمن غير المرجح أن تعيد المنطقة إنتاج أنماط الاصطفاف الثنائي الجامد التي سادت خلال القرن العشرين، في ظل سعي معظم حكوماتها إلى تنويع علاقاتها الدولية والحفاظ على استقلالية قراراتها الاستراتيجية. كما أن للصين مصالح اقتصادية واسعة مع دول تقع على طريقي عدد من النزاعات الإقليمية، وهو ما يعزز حوافزها لتجنب الانخراط في استقطاب حاد قد يهدد تلك المصالح.

وبناءً على ذلك، يبدو أن حدوث تحول أوروبي شامل نحو الصين وروسيا أمر مستبعد في ظل الظروف الهيكلية الراهنة. والأرجح أن يتشكل نظام دولي أكثر تعددية وتمايزاً، تحافظ فيه الدول الأوروبية على شراكاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، بالتوازي مع تعزيز تعاونها مع الصين والقوى الدولية الأخرى بصورة انتقائية، وفقاً لمصالحها وأولوياتها الاستراتيجية.

صعود الصين واستقرار الشرق الأوسط: تنافس دولي أم حرب باردة جديدة؟

تعد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي إحدى أبرز الساحات التي تتجلى فيها انعكاسات صعود الصين على طبيعة العلاقات الدولية وتوازنات القوى الإقليمية. فعلى مدى عقود، اضطلعت الولايات المتحدة بدور محوري في ضمان الأمن الإقليمي من خلال حضورها العسكري والاستراتيجي، بينما أسهمت الدول الأوروبية في دعم استقرار المنطقة عبر مجالات الدبلوماسية والتجارة والتعاون الإنمائي ومشاركات أمنية محدودة. أما الآن، فإن تنامي الحضور الاقتصادي والسياسي الصيني يضيف بُعداً جديداً إلى منظومة التوازنات الإقليمية القائمة.

وتتبع الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة إلى بكين من اعتبارات رئيسية، وفي مقدمتها أمن الطاقة، وحركة التجارة، وتطوير البنية التحتية، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. فلا تزال موارد النفط والغاز في الخليج تمثل عنصراً مهماً في تلبية احتياجات الاقتصاد الصيني، فيما توفر الموانئ والمناطق الصناعية وشبكات السكك الحديدية وممرات الخدمات اللوجستية فرصاً لتعزيز ارتباط الصين بالأسواق العالمية وتوسيع نطاق حضورها التجاري.

ومع ذلك، يظل الاستنتاج بتصدر بكين المشهد بدلاً من واشنطن بوصفها القوة الخارجية الرئيسة في المنطقة أمراً سابقاً لأوانه. فالصين تواجه معضلة استراتيجية تتمثل في أن حماية

الدبلوماسية. على أن هذه الشراكات لا ينبغي اختزالها في أدوات للمنافسة مع الصين، بل يتعين التعاطي معها بوصفها روابط استراتيجية ذات قيمة ذاتية ومصالح متبادلة.

وختاماً، يتوجب على الاتحاد الأوروبي مضاعفة جهوده للمساهمة في إرساء نظام دولي أكثر شمولاً وتعددية؛ إذ إن صون نفوذه يظل مرهوناً بقدرته على التعاطي مع الدول التي لا تتوافق بالضرورة مع الرؤى السياسية أو التوجهات الاستراتيجية الأوروبية. وفي هذا الصدد، ستظل الدبلوماسية، والالتزام بالقانون الدولي، وتمكين المؤسسات متعددة الأطراف، وتوسيع نطاق التعاون العملي، مرتكزات أساسية لإدارة التنافس الدولي ومنع انزلاقه إلى مواجهة شاملة.

ولعل السيناريو الأكثر ترجيحاً لا يتمثل في انقسام إقليمي واضح إلى معسكرين متنافسين، بل في نشأة بيئة أكثر تعقيداً وتداخلاً، تتعايش فيها المصالح الاقتصادية المشتركة مع التنافس العسكري، وانعدام الثقة السياسية، والتعاون الانتقائي بين القوى الإقليمية والدولية. وفي ظل هذه المعادلة، لن يتوقف مستقبل التوازنات في الشرق الأوسط على حجم النفوذ الصيني وحده، بل سيتأثر أيضاً بقدرته القوى الكبرى ودول المنطقة على إدارة التنافس، وتجنب التصعيد، والحفاظ على مساحات مشتركة للتعاون.

الخيارات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي

تشير هذه التحليلات إلى خمسة محاور رئيسية ينبغي أن توجه السياسات الأوروبية خلال المرحلة المقبلة. يتمثل المحور الأول في تعزيز المرونة الاستراتيجية والاقتصادية لأوروبا، من خلال زيادة الاستثمارات الدفاعية، ورفع القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية، وتطوير التقنيات الحيوية، وتنويع سلاسل الإمداد، بما يحد من مواطن الضعف دون التفريط في المكاسب التي تحقّقها التجارة الدولية.

أما المحور الثاني، فيتمثل في الحفاظ على التضامن عبر الأطلسي بالتوازي مع تعزيز الاستقلالية الأوروبية. فعلى الرغم من استمرار حلف شمال الأطلسي كركيزة أساسية للأمن الأوروبي، فإن استدامة الشراكة عبر الأطلسي تتطلب اضطلاع الدول الأوروبية الأعضاء بدور أكبر في تحمل الأعباء الدفاعية. ويتمحور الركن الثالث حول إقرار نهج أوروبي متكامل وواقعي في التعاطي مع الصين، يعي التباين في المصالح والظروف، ويستبقي على مساحات التعاون في المجالات المشتركة، مع تطبيق القيود والتدابير الوقائية اللازمة في القطاعات التي تنطوي على مخاطر واضحة تهدد الأمن الاقتصادي الأوروبي.

ويركز المحور الرابع على توثيق الشراكات الأوروبية مع دول الخليج وآسيا؛ إذ إن تعزيز التعاون مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الهند ودول جنوب شرق آسيا، كفيل بتتنوع العلاقات الاقتصادية الأوروبية وتوسيع آفاق التنسيق

العلاقات الصينية / العربية: محفزات التطور ومعوقاته في ظل نظام دولي متغير مستقبل العلاقة الصينية / العربية يحدده انتقال بكين لفاعل وتوظيف العرب التعددية لخدمتهم

لم تكن العلاقات الصينية / العربية، قبل عقدين من الزمن، تحتل موقعاً بارزاً في خارطة السياسة الدولية، لكن هذه العلاقات تحولت من تبادل تجاري محدود إلى شراكة متعددة الأبعاد تشمل: الطاقة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والأمن الغذائي، بل وامتدت مؤخراً إلى الوساطة الدبلوماسية في قضايا إقليمية حساسة، ولم يأت ذلك من فراغ، بل هو انعكاس مباشر لتحولات عميقة يشهدها النظام الدولي، من أبرز عناوينها: صعود الصين كقوة اقتصادية وتقنية عالمية، وتراجع نسبي في قدرة أمريكا على فرض هيمنتها الأحادية، وبحث الدول العربية عن هوامش أوسع للمناورة الاستراتيجية بعيداً عن الاصطفاف الحصري خلف معسكر واحد. ولا شك أن الحقل الاقتصادي عنوان هذا التحول، حيث قفز حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية من نحو 36.7 مليار دولار عام 2004م، إلى أكثر من 407 مليارات دولار في عام 2024م، لتصبح الصين الشريك التجاري الأول للعالم العربي منذ سنوات متتالية

د. عمر الرداد

البنوي يجعل من استقرار العلاقة مع المنطقة مسألة أمن قومي صيني بامتياز، لا مجرد خيار اقتصادي عابر، كما بدأت الصين، عبر شركاتها الكبرى مثل «سينويك» و«بتروتشانينا»، بالانتقال من المستورد الصرف إلى شريك استثماري في مشاريع التكرير والبتروكيماويات داخل السعودية والإمارات، وهو ما يعمق الترابط من علاقة تجارية إلى علاقة استثمارية متبادلة في سلسلة القيمة النفطية بأكملها.

وتسعى دول الخليج، عبر رؤى وطنية طموحة مثل «رؤية السعودية 2030» و«رؤية الإمارات»، إلى تنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على النفط، وتجد هذه الدول في الصين، بخبرتها الصناعية وقدراتها التقنية في الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية، شريكاً مثالياً لتحقيق هذا التحول، بعيداً عن الشروط السياسية التي كثيراً ما ترافق الشراكات الغربية، ويتجلى ذلك في مشاريع كبرى مثل مدينة «نيوم» السعودية ومناطق التصنيع الجديدة في الإمارات، حيث تشارك شركات صينية متخصصة في الطاقة الشمسية والمركبات الكهربائية والبنية التحتية الذكية كطرف تنفيذي رئيسي، وبالمقابل

، كما وقعت بكين اتفاقيات تعاون ضمن مبادرة «الحزام والطريق» مع الدول العربية وجامعة الدول العربية، ونفذ في إطارها أكثر من 200 مشروع كبير استفاد منها نحو ملياري إنسان على الجانبين وقد شكّلت القمة العربية الصينية الأولى في الرياض أواخر عام 2022م، ثم المؤتمر الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي في بكين في مايو 2024 م، الذي اعتمد «إعلان بكين» وخطة عمل تمتد حتى 2026م، محطتين مفصليتين في تعميق هذه الشراكة ورفعها إلى مستوى «المجتمع ذي المستقبل المشترك»، لكن هذا التقدم الكمي في العلاقات لا ينبغي أن يحجب عن الأنظار طبيعة هذه العلاقة المعقدة وحدودها، والعوامل التي لا تزال تكبح تطورها نحو شراكة استراتيجية شاملة.

أولاً محفزات تطور العلاقات الصينية / العربية:

تشكل الطاقة العمود الفقري للعلاقة مع الصين، بوصفها أكبر مستورد للنفط في العالم، إذ تحصل على نحو 38% من احتياجاتها النفطية من الدول العربية، فيما تشكل دول الخليج تحديداً مصدراً رئيسياً وموثوقاً لأمنها الطاقوي، هذا الترابط

بكين تتبنى عدم الانحياز البراغماتي في القضايا العربية الشائكة لرغبتها عدم الدخول في مواجهات تحمل أعباء لا تخدم مصالحها المباشرة

زراعية خارجية. هذا التكامل يفتح مجالاً متنامياً للتعاون في الزراعة الذكية وتقنيات الاستزراع الصحراوي والاستثمار الزراعي المشترك في دول ثالثة.

ومع سعي الدول العربية لتتوسع صادراتها بعيداً عن النفط، توفر السوق الصينية، بحجمها السكاني الهائل وطبقته الوسطى المتنامية، منفذاً واعداً لصادرات غير تقليدية كالبتروكيماويات المصنعة، والمعادن، والمنتجات الغذائية، والمنتجات الحرفية والثقافية، بما يخدم أهداف التصنيع المحلي في دول كالسعودية والإمارات ومصر، وبالتزامن تتوسع الشراكة تدريجياً نحو قطاعات متقدمة كالفضاء (تعاون الإمارات والسعودية مع برامج الفضاء الصينية)، والطاقة النووية السلمية، والصناعات الدوائية والتقنية الحيوية، وهي مجالات تتيح لدول الخليج تنويع مصادر النقل التكنولوجي بعيداً عن الاحتكار الغربي التقليدي لهذه الصناعات الحساسة.

وفي السياسة الدولية، تشترك الصين مع عدد من الدول العربية، وخصوصاً السعودية والإمارات ومصر، في الدعوة إلى نظام دولي أكثر تعددية وأقل هيمنة أحادية، وهو ما انعكس في انضمام دول عربية إلى أطر تعاون تقودها بكين أو تشارك فيها بقوة، كمجموعة «بريكس» ومنظمة «شنغهاي للتعاون»، وهذا التوافق، وإن لم يرق إلى تحالف أيديولوجي، يخلق أرضية مشتركة لتسيق المواقف في المحافل الدولية بشأن قضايا كالإصلاح المالي العالمي والحوكمة الرقمية.

ثانياً: معوقات تطوير العلاقات:

رغم كل التقارب الاقتصادي مع بكين، تبقى الولايات المتحدة الضامن الأمني الأول لمعظم دول الخليج، سواء عبر القواعد

تقن الصين نفسها كقوة اقتصادية لا تفرض شروطاً سياسية أو حقوقية على شركائها، ولا تربط التعاون التجاري بمعايير الحوكمة أو حقوق الإنسان، وهذا النهج البراغماتي يجعل بكين شريكاً مريحاً بالنسبة لحكومات عربية عديدة، خصوصاً في مرحلة تتزايد فيها حساسية هذه الحكومات تجاه الانتقادات الغربية، لا سيما وأن كثيراً منها موضع شكوك مرجعية، هدفها ممارسة ضغوط سياسية، لذا لم تعد دول المنطقة العربية، وخصوصاً دول الخليج، ترى في التحالف الحضري مع واشنطن خياراً استراتيجياً وحيداً، فالانفتاح على بكين وموسكو بات أداة توازن تمنح هذه الدول أوراق تفاوض إضافية أمام حلفائها التقليديين، وتحميها من مخاطر «الاعتماد الأحادي» على شريك واحد.

شكل نجاح الصين في رعاية الاتفاق السعودي/الإيراني لاستئناف العلاقات الدبلوماسية في مارس 2023م، نقطة تحول رمزية، إذ أظهر بكين كقوة قادرة على لعب أدوار سياسية مؤثرة في المنطقة، لا مجرد شريك تجاري، ورغم محدودية هذا الدور، إلا أنه فتح أفقاً لدى بعض الأطراف العربية لرؤية الصين كلاعب موازن يمكن الاستفادة منه في ملفات أخرى.

ومن جانب آخر، تمثل «مبادرة طريق الحرير الرقمي»، كأحد أذرع «الحزام والطريق»، محفزاً متساعداً الأهمية. شركات صينية كبرى مثل «هواوي» باتت لاعباً رئيسياً في بناء شبكات الجيل الخامس ومراكز البيانات في دول خليجية عدة، رغم الضغوط الأمريكية المضادة، لما تقدمه من حلول تقنية متطورة بأسعار تنافسية وبسرعة تنفيذ عالية، وهو ما يخدم طموحات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في استراتيجيات التنويع الخليجية، كما تشكل الصين، بحكم كثافتها السكانية ومحدودية أراضيها الزراعية، سوقاً ضخمة لصادرات الأغذية والمنتجات الزراعية العربية، بينما تبحث دول الخليج بدورها عن ضمان أمنها الغذائي عبر استثمارات

لـم تعد دول الخليج ترى في التحالف الحضري مع واشنطن خياراً استراتيجياً
وحيداً والانفتاح على بكين وموسكو للتوازن وللحماية من "الاعتماد الأحادي"



الحضور الروسي في الخليج تكتيكي لا شراكة استراتيجية ويتركز التعاون الروسي / الخليجي بشكل أساسي على تنسيق أسواق الطاقة

اقتصادية شبيهة بتلك التي عرفتها المنطقة تاريخياً مع الغرب، ويثير تساؤلات حول مدى «الشراكة الندية» الحقيقية بين الطرفين.

ومع ذلك، تبقى ممارسات واشنطن وما تشكله من ضغوط متزايدة على حلفائها العرب، وخصوصاً الخليجيين، للحد من التعاون التقني مع بكين أحد أبرز المعوقات، لا سيما في مجالات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي والموانئ الاستراتيجية، بدعوى المخاوف الأمنية وقد تعثرت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي جزئياً بسبب مخاوف سعودية من منافسة الواردات الصينية الرخيصة لطموحات التصنيع المحلي، وهو مؤشر على أن التقارب مع الصين ليس بلا كلفة أو تعقيدات.

على صعيد آخر، تشكل قضية معاملة الصين لمسلمي الإيجور في إقليم شينجيانغ نقطة توتر كامنة، وإن كانت الحكومات العربية

العسكرية أو اتفاقيات التسليح أو الحماية الاستراتيجية، فيما لا تملك الصين حتى الآن القدرة أو الرغبة في تقديم بديل أمني حقيقي لهذا الدور، ما يجعل علاقتها بالمنطقة «علاقة اقتصادية بلا مظلة أمنية»، وهو اختلال بنيوي يحد من قدرتها على التحول إلى شريك استراتيجي شامل، ويشار إلى أن بكين تتبنى تقليدياً سياسة «الحياد الإيجابي» أو ما يشبه «عدم الانحياز البراغماتي» في القضايا العربية الشائكة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصراعات الإقليمية المشتعلة، وينبع هذا الحذر من رغبة الصين في عدم الدخول في مواجهات لا طائل منها أو تحمل أعباء لا تخدم مصالحها المباشرة، وهو ما يجعل دورها السياسي في المنطقة محدوداً ومتحفظاً مقارنة بثقلها الاقتصادي، ورغم تنامي العلاقة التجارية بين الجانبين، إلا أنها لا تزال تحمل سمات تقليدية: تصدير نفط وغاز خام من العرب مقابل استيراد سلع مصنعة وتقنية من الصين، وهو نمط تبادل يعيد إنتاج تبعية

قفز حجم التبادل التجاري بين الصين والعرب إلى ٤٠٧ مليارات دولار عام ٢٠٢٤ لتصبح الصين الشريك التجاري الأول للعالم العربي

أما بالنسبة لروسيا، فإن طبيعة الحضور الروسي في الخليج تختلف جوهرياً عن الحضورين الصيني والأوروبي، إذ يقوم على منطق تكتيكي أكثر منه شراكة استراتيجية شاملة، ويتركز التعاون الروسي / الخليجي بشكل أساسي على تنسيق أسواق الطاقة عبر إطار «أوبك+»، حيث تحرص موسكو على إبقاء أسعار النفط مرتفعة لتمويل اقتصادها المتأثر بالعقوبات الغربية، بينما تستفيد الرياض من هذا التنسيق لضبط السوق بما يخدم مصالحها التنموية، كذلك برزت الإمارات كمركز اقتصادي مهم بالنسبة لروسيا، إذ باتت ملاذاً لرؤوس أموال روسية وقناة لتفادي بعض العقوبات الغربية، فضلاً عن تعاون سياسي وأمني متقطع في ملفي سوريا وإيران، وقد جسدت زيارة الرئيس بوتين للرياض وأبوظبي في ديسمبر 2023 م، هذا النمط من العلاقة: رمزية سياسية عالية، لكن حجماً اقتصادياً متواضعاً جداً مقارنة بالصين أو أوروبا أو الولايات المتحدة، فالدول الخليجية تتعامل مع روسيا بوصفها ورقة توازن إضافية ضمن استراتيجية «الانفتاح على الجميع»، لا بديلاً حقيقياً عن الشراكات الكبرى القائمة.

خاتمة:

تدل الكثير من المؤشرات على أن دول الخليج وهي تدير معادلة تنافس رباعية الأطراف (أمريكا، الصين، الاتحاد الأوروبي، روسيا)، تُوظف فيها كل قوة نقاط قوتها النسبية: الولايات المتحدة بالضمانة الأمنية، والصين بالثقل التجاري والتقني المتصاعد، وأوروبا بالاستقرار التنظيمي وجاذبية الاستثمار، وروسيا بتنسيق الطاقة وأوراق التوازن السياسي المحدودة، وهذا التعدد ذاته هو ما يمنح الخليج هامش المناورة الذي يسعى إليه، ويحول دون تحول أي قوة منفردة، بما فيها الصين رغم صعودها اللافت، إلى مهيمن حصري على مقدرات المنطقة.

ولا شك أن هناك ادراكاً في دول الخليج بأن المشهد الدولي الراهن يتسم بثلاث سمات جوهريّة: تراجع الاصطفافات

تتعامل معها بصمت سياسي حرصاً على مصالحها الاقتصادية مع بكين، غير أن هذا الملف قد يتحول مستقبلاً إلى مصدر إحراج أو ضغط شعبي، خصوصاً مع تصاعد الوعي بالقضية في الأوساط الإعلامية والحقوقية.

ثالثاً: البعدان الأوروبي والروسي كمنافسين للصين في الخليج:

لا يمكن فهم مسار العلاقات الصينية / العربية بمعزل عن حقيقة أن الخليج تحديداً أصبح ساحة تنافس دولي متعدد الأطراف، لا ثنائي القطبية بين واشنطن وبكين، فأوروبا وروسيا تخوضان سباقاً هادئاً في المنطقة، وإن كان بأدوات وأهداف مختلفة عن الصين.

فعلى صعيد أوروبا، لا يزال الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي، بحجم تبادل تجاري بلغ نحو 161 مليار يورو في عام 2024م، مرتفعاً بنسبة 33% خلال خمس سنوات، غير أن هذا الثقل التجاري التاريخي بدأ يتراجع نسبياً أمام الزخم الصيني: فبحلول عام 2024 م، لم يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لأي دولة خليجية، بعدما فقد هذا الموقع في البحرين لصالح السعودية نفسها، بينما أصبحت الصين الشريك الأول في أربع من دول المجلس الست، ورغم ذلك، يحافظ الأوروبيون على ميزة نسبية مهمة يفتقر إليها الصينيون: الاستقرار التنظيمي، والشفافية القانونية، وجاذبية الأسواق الأوروبية كوجهة لاستثمار الثروات السيادية الخليجية، إضافة إلى التعاون الأمني والدفاعي في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن البحري، كما يحرص الاتحاد الأوروبي على إطلاق مبادرات كبرى مثل ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا الاقتصادي (IMEC)، الذي يُنظر إليه صراحة كبديل جزئي لمبادرة الحزام والطريق الصينية، لكن مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون المتوقفة منذ 2008م، لم تُستأنف بعد بشكل جدي، وهو ما يعكس محدودية القدرة الأوروبية على تحويل ثقلها الاقتصادي إلى نفوذ استراتيجي منافس فعلياً لبكين.

تشكل الطاقة العمود الفقري للعلاقة مع الصين بوصفها أكبر مستورد للنفط في العالم و٣٨٪ من احتياجاتها النفطية عربية

ومطالبها بنظام دولي متوازن متعدد الاقطاب، كما أن استمرار المنافسة الأمريكية / الصينية، إذا ما تصاعدت حدتها، قد يضع الدول العربية أمام ضغوط متجددة للاختيار في ملفات تقنية وأمنية محددة (كالجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، والموانئ الاستراتيجية)، حتى وإن ظل الخطاب الرسمي للطرفين العربي والصيني متمسكاً بلغة «الشراكة الندية» و«عدم الاصطفاف».

ورغم المحفزات والمعوقات، إلا أن العلاقات الصينية / العربية اليوم تمثل نموذجاً حياً لمقاربات «المصالح فوق الأيديولوجيا» الذي بات يحكم النظام الدولي الجديد، فهي علاقة تتقدم بخطى ثابتة على الصعيدين الاقتصادي والتقني، لكنها لا تزال تصطدم بحدود بنيوية على الصعيدين الأمني والسياسي، وسط منافسة متصاعدة من أوروبا وروسيا، لا تلغي مركزية الصين لكنها تحد من قدرتها على الانفراد بالمشهد، ويرجح أن مستقبل هذه العلاقة سيبقى مرهوناً بعاملين وهما: مدى قدرة بكين على الانتقال من موقع «الشريك الاقتصادي الحذر» إلى موقع «الفاعل السياسي الأكثر انخراطاً»، ومدى نجاح الدول العربية في توظيف هذا التوازن الدولي المتعدد الأقطاب لخدمة مصالحها الوطنية، بدلاً من الانزلاق مجدداً إلى معادلة الاختيار بين معسكرين متنافسين.

الأيديولوجية لصالح منطق «المصالح أولاً»، وتساعد التنافس متعدد الأطراف بين القوى الكبرى - أمريكا والصين وأوروبا وروسيا - على النفوذ في مناطق مفصلية كالخليج دون الوصول إلى حرب باردة كلاسيكية بمعسكرين مغلقين، ويزور نزعة متعددة الأقطاب تتيح لدول متوسطة وصغيرة هامشاً أوسع من المناورة بين هذه القوى المتنافسة.

وفي ظل هذا المشهد، من المرجح أن تستمر الدول العربية، وفي مقدمتها دول الخليج، في سياسة «التوازن الاستراتيجي» أو «عدم الانحياز الجديد»: الحفاظ على المظلة الأمنية الأمريكية، وتعميق الشراكة الاقتصادية والتقنية مع الصين، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع أوروبا وروسيا كأوراق توازن إضافية، دون الدخول في تحالف حصري مع أي طرف.

هذا النهج ينسجم مع تحول أعمق في قواعد اللعبة الدولية، حيث لم تعد «القيم» أو «الأيديولوجيا» - سواء كانت ليبرالية غربية أو شيوعية شرقية - هي المحرك الأساسي للتحالفات كما كان الحال في حقبة الحرب الباردة، بل حلت محلها حسابات المصالح الاقتصادية والأمنية المباشرة، وهذا التحول يخدم موضوعاً الدول العربية التي طالما وجدت نفسها مضطرة للاختيار بين معسكرات متصارعة على أساس أيديولوجي لا يخدم بالضرورة مصالحها الوطنية.

وبالنسبة للمنطقة العربية وقضاياها، فإن هذا التوازن الجديد يحمل تداعيات مزدوجة، فمن جهة، يمنح الدول العربية أوراق ضغط تفاوضية أكبر تجاه الحلفاء التقليديين، ويفتح أمامها بدائل تنمية وتقنية لم تكن متاحة سابقاً، لكن من جهة أخرى، فإن الحذر الصيني من الانخراط العميق في الملفات السياسية الشائكة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، يعني أن بكين لن تشكل - على الأقل في المدى المنظور - بديلاً حقيقياً عن الدور الأمريكي في صياغة الحلول السياسية لأزمات المنطقة، حتى لو تصاعد نقدها الخطابي للسياسات الغربية في هذا الملف،

قلق إسرائيل من تعزيز العلاقات التكنولوجية بين بكين والعرب تفعيل مخرجات القمم العربية / الصينية بلجان تنفيذية لتقييم إنجاز المشاريع المشتركة

شهد النظام الدولي والإقليمي مؤخرًا تحولات جذرية تمثلت في التراجع النسبي للنفوذ الغربي والأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالتوازي مع الصعود المتسارع لجمهورية الصين الشعبية كقوة عظمى تمتلك نفوذاً اقتصادياً، وتقنياً، وسياسياً لا يستهان به. لم يعد الحضور الصيني في المنطقة مقتصرًا على الجوانب التجارية التقليدية أو استيراد الطاقة، بل امتد ليشمل صياغة رؤى استراتيجية متكاملة لإعادة تشكيل الأمن الإقليمي والدولي، مما طرح تساؤلات كبرى حول طبيعة هذا الصعود، وأبعاده الحقيقية، وانعكاساته على مستقبل العلاقات العربية - الصينية، وقضايا الشرق الأوسط الحساسة.

د. محمد خير الدين قرياع

وتعتبره تحدياً مباشراً لنفوذها التاريخي الممتد في الممرات المائية الحيوية بالمنطقة. وتؤكد المتغيرات الراهنة أن الحضور الصيني في الشرق الأوسط لم يعد محصوراً بالجانب الاقتصادي، بل تجاوز ليطبع المشهد السياسي بطابع متعدد الأقطاب يعيد صياغة قواعد اللعبة الدولية.

مبادرة الحزام والطريق وركائز التعاون الاقتصادي والتجاري

تشكل مبادرة الحزام والطريق الإطار المؤسسي الاستراتيجي الذي ربط الاقتصادات العربية بالرؤية التنموية الكبرى للصين بشكل مؤسسي ومستدام. وتعتبر دول الخليج العربي والدول العربية النفطية المزود الرئيسي لاحتياجات الصين المتنامية من النفط الخام والغاز الطبيعي لضمان استمرار ديمومة مصانعها واقتصادها القومي. وبناء عليه، فقد ضخمت الشركات الصينية الكبرى استثمارات ضخمة ومليارات الدولارات في مشاريع البنية التحتية والموانئ الاستراتيجية والمناطق الاقتصادية الحرة بالمنطقة، مثل منطقة السويس الاقتصادية في مصر وميناء جوادر في باكستان والمشاريع الخليجية المرتبطة بالطاقة المتجددة. وقد شهد حجم التبادل التجاري بين الجانبين قفزات

الأبعاد الجيوسياسية لتراجع الحضور الغربي وتمدد الدور الصيني

تحولت السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط من النهج التقليدي الهادئ ومبدأ عدم التدخل السلبي إلى دبلوماسية فاعلة ومبادرة للوساطة الإقليمية. وقد أثبتت بكين قدرتها على توظيف شبكة علاقاتها الاقتصادية المتوازنة لتحقيق اختراقات دبلوماسية تاريخية، أبرزها رعاية اتفاق استعادة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران عام 2023م، كما أن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط يشهد إعادة تموضع استراتيجي تسعى من خلاله دول المنطقة لتتويع تحالفاتها الدولية وعدم الاكتفاء بالارتباط الأحادي بواشنطن. وتستثمر الصين حالة الفراغ الناتج عن تراجع الانخراط العسكري الأمريكي النسبي لتعزيز حضورها الدبلوماسي وتكريس صورتها كقوة عظمى محايدة وموثوقة تسعى للحلول السلمية. وفي المقابل، تسعى النخب السياسية العربية إلى إيجاد توازن دقيق في علاقاتها الخارجية عبر اعتماد استراتيجية التحوط بين التنافس الصيني الأمريكي المحتدم. في المقابل، تتعامل الولايات المتحدة بحذر شديد مع التمدد الدبلوماسي الصيني

تطوير آليات التشاور السياسي والأمني عبر منصات منتدى التعاون العربي الصيني لمواجهة التحديات المشتركة وتقييم الأداء وتحويل التفاهات لبرامج

مع المطورين الصينيين لتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية المعتادة وتوزيع مصادر المعرفة التقنية.

الموقف الإسرائيلي من تعزيز العلاقات الصينية - العربية

يُمكن توصيف الموقف الإسرائيلي من تعزيز العلاقات الصينية - العربية بأنه موقف دفاعي وحذر تحكمه مخاوف استراتيجية وتكنولوجية ملموسة، بالرغم من رغبة تل أبيب الدائمة في عدم قطع قنوات التواصل التجاري مع بكين. وتدرك إسرائيل أن التقارب العربي/ الصيني يُقلص من قدرتها على توظيف الورقة الإيرانية لجذب الدول العربية إلى تحالفات دفاعية صلبة برعايتها، كما يُسهم في تعزيز تعددية قطبية داخل الشرق الأوسط تُقلل من حصرية النفوذ الأمريكي الداعم بالمطلق لإسرائيل. وستظل إسرائيل تضغط عبر قنواتها الاستخباراتية والدبلوماسية، وبالتنسيق مع حليفها الأمريكي، لفرض فيتو أمني على نقل التكنولوجيا الحساسة، ومنع تحول الشراكات الاقتصادية بين بكين والعواصم العربية إلى تحالفات أمنية وعسكرية قد تُهدد أمن إسرائيل الإقليمي على المدى البعيد. تثير السياسة الخارجية الصينية المتبناة إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي مخاوف سياسية ودبلوماسية حادة لدى إسرائيل، إذ تنظر تل أبيب بضيق شديد إلى تمسك بكين بالسردية العربية القائمة على دعم قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية. وقد برز الاستياء الإسرائيلي بصورة واضحة إثر تصاعد الانتقادات الصينية الرسمية للعمليات العسكرية الإسرائيلية، وتوصيف بكين لإجراءات الحصار والعقاب الجماعي بأنها تتجاوز حدود الدفاع عن النفس ومطالبها محكمة العدل الدولية بتقديم رأي استشاري حول عدم قانونية الاحتلال.

كما يُنظر إسرائيلياً بريبة استثنائية لمساعي بكين المتزايدة للعب دور الوسيط في الملف الفلسطيني، لاسيما عبر استضافة ورعاية جولات الحوار والمصالحة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة عام 2024، ورفض وسم حركات المقاومة بالإرهاب والتعامل معها ضمن سياق حركات التحرر الوطني. وتعتبر تل أبيب أن هذا

تاريخية غير مسبقة لتتخطى مئات مليارات الدولارات سنوياً، والتي تغطي قطاعات تجارية واسعة تتجاوز إطار تجارة الطاقة التقليدية المعهودة. وتسعى الدول العربية من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية إلى تسريع مسارات التحول الاقتصادي وتطبيق خططها التنموية الطموحة مثل رؤية السعودية 2030 والرؤى التنموية في الإمارات ومصر، بهدف تقليل الاعتماد على العوائد النفطية البحتة. وتساهم الاستثمارات الصينية في قطاعات الطاقة المتجددة، والسكك الحديدية، والمدن الذكية في ردم الفجوة التنموية لدى العديد من دول الشرق الأوسط. وتضمن الشراكة الاقتصادية المتبادلة تحقيق مكاسب للطرفين عبر استغلال الموقع الجغرافي الفريد للشرق الأوسط كحلقة وصل مركزية للتجارة العالمية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.

طريق الحرير الرقمي والتعاون في التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي

شهد التعاون التقني بين الصين والشرق الأوسط تطوراً نوعياً عبر التركيز على قطاعات الاقتصاد الرقمي الحديث وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة من خلال طريق الحرير الرقمي. ونجحت شركات التكنولوجيا الصينية العملاقة، مثل شركة هواوي، في توقيع عقود استراتيجية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرقمية وشبكات الاتصالات المتطورة للجيل (5G) في مختلف دول المنطقة. وتعتمد دول الخليج ومصر على التكنولوجيا الصينية المتقدمة في تطوير مراكز البيانات الضخمة، وتطبيقات المدن الذكية، ومشاريع الذكاء الاصطناعي الواعدة. ويثير هذا التقارب التقني قلق الدوائر الغربية والولايات المتحدة التي تخشى من هيمنة المعايير التقنية الصينية على البنى التحتية الحساسة لشركاء واشنطن التقليديين. حيث يتيح التعاون في مجالات تكنولوجيا الفضاء، والأقمار الصناعية، وأنظمة الملاحة (مثل نظام بيساو/بايلي) أفقاً جديداً لتعزيز القدرات العلمية والبحثية المشتركة بين الجانبين. وتمثل الشراكة الرقمية ركيزة أساسية في استراتيجية الصين الرامية إلى تصدير معاييرها التقنية وبناء منظومة عالمية بديلة وموازية للهيمنة التكنولوجية الغربية. كما تسعى الدول العربية لتوطيد التكنولوجيا الحديثة عبر الشراكة



▲ يثير التقارب التقني الصيني / العربي قلق أمريكا لخشيته من هيمنة المعايير التقنية الصينية على البنى التحتية لشركاء واشنطن التقليديين

التنافس الجيواقتصادي: مبادرة الحزام والطريق في مواجهة الممرات البديلة

تراقب تل أبيب مسار التعاون الاقتصادي العربي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق كعامل منافس يهدد طموحاتها الجيواقتصادية الإقليمية المتمثلة في الاستثمار في زخم اتفاقيات أبراهام. وتضع إسرائيل نصب عينيها مشروعات الربط اللوجستي والتجاري المدعومة من الولايات المتحدة، وعلى رأسها ممر الهند - الشرق الأوسط - أوروبا (IMEC)، كأداة رئيسية لإعادة دمج إسرائيل في قلب خطوط التجارة وسلاسل الإمداد العالمية الرابطة بين آسيا وأوروبا عبر الأراضي العربية.

في المقابل، فإن ترسيخ الصين لحضورها في موانئ البحر الأحمر، وقناة السويس عبر منطقة (Teda) الاقتصادية، وموانئ الخليج العربي والمحيط الهندي، يعزز من هيمنة المنظومة

الاصطفاف الدبلوماسي الصيني، معززاً باستخدام حق النقض (الفيتو) المشترك مع روسيا داخل مجلس الأمن ضد مشاريع القرارات الغربية، يمنح الجانب الفلسطيني والعربي موقفاً دولياً يُقوّض المكتسبات الدبلوماسية الإسرائيلية ويُضعف الضغوط الغربية المفروضة على الفصائل.

يمتد القلق الإسرائيلي من التقارب الصيني العربي إلى الميادين العسكرية والتكنولوجية التحتية، حيث ترى المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية (IDF) في تمدد طريق الحرير الرقمي الصيني داخل الدول العربية المجاورة خطراً أمنياً غير مباشر يمس قواعد أمن المعلومات الاستخباراتية. وقد أثار التوسع الكبير للشركات الصينية العملاقة، مثل شركة هواوي، في بناء شبكات اتصالات الجيل الخامس (5G)، ومراكز الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة في منطقة الخليج العربي ومصر توجسات إسرائيلية مرتبطة بجمع البيانات وإمكانية اختراق المنظومات السيبرانية الحساسة.

التراث الحضاري والفلسفي للصين. وأقدمت عدة دول عربية بارزة على إدراج اللغة الصينية (الماندارين) ضمن مناهجها التعليمية الوطنية لمواكبة التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية. وتستثمر شبكات الإعلام الموجهة والمنصات الرقمية الصينية الناطقة بالعربية جهودها لنشر السردية الرسمية وكسب التعاطف الشعبي الإقليمي حيال القضايا الدولية الكبرى. كما وتلعب برامج المنح الدراسية والتبادل الأكاديمي دوراً محورياً في إعداد جيل جديد من النخب العربية المتفهمة للثقافة والرؤية الصينية للتنمية. وتعتمد الدبلوماسية الثقافية الصينية على إبراز قواسم مشتركة تاريخية وحضارية تربط الشرق الأوسط بالصين منذ عصور طريق الحرير القديم. وتسهم الفاعليات والمهرجانات الثقافية المشتركة في تقليص الهوة النفسية وتوطيد أواصر التقارب الإنساني والاجتماعي بين الجانبين، مما يخلق بيئة حاضنة للسياسات الصينية في المنطقة.

القمة العربية - الصينية والزيارات المتبادلة: نحو مؤسسية الشراكة الاستراتيجية

تكتسب الزيارات المتبادلة بين قادة الدول العربية والقيادة الصينية أهمية استثنائية بوصفها المحرك الأساسي لرفع مستوى العلاقات الثنائية إلى آفاق الشراكة الشاملة ومجتمع المصير المشترك. ومثلت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ التاريخية إلى الرياض عام 2022م، ونشاطاته الدبلوماسية اللاحقة نقطة تحول محورية توجت بعقد القمة العربية الصينية الأولى والقمة الخليجية الصينية. وأسفرت هذه اللقاءات القيادية العليا عن إطلاق إعلان الرياض عام 2022م، والبرنامج التنفيذي لصياغة أطر التعاون المشترك نحو العصر الجديد. وأثمرت مخرجات الزيارات عن توقيع عشرات اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والشراكات التكنولوجية الكبرى التي تجاوزت عشرات مليارات الدولارات. وساهمت آليات التشاور السياسي المستمرة عبر منتدى التعاون العربي الصيني وجامعة الدول العربية في تحويل التفاهات الدبلوماسية إلى مشاريع عملية ملموسة على الأرض. وتؤكد المتابعة الحثيثة لنتائج هذه القمة على رغبة الطرفين في بناء نظام دولي تعددي يحترم السيادة الوطنية ويرفض التدخلات الخارجية الشروط المسبقة. وتتبع نتائج هذه الزيارات إيجابياً على تعزيز الاستقرار الإقليمي عبر دمج المبادرات التنموية العربية مع استراتيجيات الأمن والسلام الصينية.

الصينية البحرية والبرية التي تعمل بمعزل عن المصالح الإسرائيلية، وربما تقلص من الجدوى الاقتصادية للمشاريع المشتركة البديلة التي تسعى إسرائيل لإقامتها مع محيطها العربي برعاية أمريكية وغربية. كما تخشى إسرائيل من أن يؤدي توطيد الشراكات الاستثمارية الصينية مع الاقتصادات العربية الكبرى إلى ربط القرارات الجيوسياسية العربية بمصالحها، مما يعطل مسارات الاندماج الإقليمي الكامل لإسرائيل.

ضغوط التحالف الأمريكي والخطوط الحمراء الاستراتيجية

يُعد العامل الأمريكي المحدد الأبرز والأكثر حساسية في صياغة الموقف الإسرائيلي من التقارب الصيني العربي؛ فمع انتقال العلاقات بين واشنطن وبكين إلى طور التنافس الاستراتيجي الشامل والمواجهة التكنولوجية، تجد إسرائيل نفسها ملتزمة تماماً بالاصطفاف خلف الخطوط الحمراء الأمريكية. وقد خضعت تل أبيب نفسها لضغوط مكثفة من الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتقييد وتقليص الاستثمارات الصينية داخل أراضيها، لاسيما في الموانئ (مثل ميناء حيفا الجديد) والسكك الحديدية والتقنيات الرقمية المتقدمة.

وانطلاقاً من هذا التقييد، تنظر إسرائيل بامتناع وقلق حيال اندفاع دول الخليج وعواصم عربية محورية نحو توقيع اتفاقيات عملاقة مع بكين في مجالات الذكاء الاصطناعي، ومحطات الطاقة، والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج. وترى النخبة الاستراتيجية في إسرائيل أن هذا الانفتاح العربي الواسع، في ظل استراتيجية التحول التي يتبعها العرب بين القطبين، يُعقد البيئة الأمنية المشتركة ويهدد الترتيبات الدفاعية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو ما سينعكس سلباً بالضرورة على تفوق إسرائيل العسكري النوعي وحرية حركتها العملياتية في المنطقة.

آليات القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية في تعزيز الحضور الصيني

تدرك القيادة الصينية أهمية القوة الناعمة في بناء صورة ذهنية إيجابية ومقبولة لدى الشعوب العربية تتجاوز المصالح التجارية المادية البحتة. وقد أدى الانتشار المتسارع لمعاهد كونفوشيوس في العواصم العربية إلى تعميق أواصر التبادل الثقافي والتعرف على

تخشى إسرائيل تأثير الصين على قدرتها لجذب الدول العربية تحالفات دفاعية معها وتعزيز التعددية القطبية في الشرق الأوسط

حقيقة الاهتمام الصيني بقضايا المنطقة العربية وأبعادها الاستراتيجية

الصيني والعملات العربية) لتسوية التبادلات التجارية وخدمات النفط، مما يقلل الاعتماد على الدولار الأمريكي. ويتم ذلك عبر إنشاء صناديق استثمارية مشتركة موجهة خصيصاً لتمويل مشاريع البنية التحتية الذكية، والتحول الرقمي، والطاقة النظيفة في الدول العربية. كما ينبغي تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص في الجانبين عبر تنظيم ملتقيات رجال الأعمال والمعارض التجارية المتخصصة بشكل دوري ومستدام. إضافة إلى ذلك، يجب تطوير آليات التشاور السياسي والأمني المستمر عبر منصات منتدى التعاون العربي / الصيني لمواجهة التحديات الإقليمية المشتركة بفعالية أكبر، وإرساء قواعد دقيقة لتقييم الأداء والمتابعة المستمرة تضمن تحويل التفاهات السياسية العليا إلى برامج عمل تنمية ملموسة على أرض الواقع.

خاتمة: آفاق استشرافية لمستقبل العلاقات العربية - الصينية في ظل التحولات الدولية

تمثل العلاقات العربية - الصينية اليوم تحولاً استراتيجياً جوهرياً يتجاوز الخيارات التكتيكية المؤقتة ليؤسس لمجتمع المصير المشترك وإعادة هندسة التوازنات الجيوسياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط. ويرتبط نجاح هذه الشراكة بمدى القدرة على الانتقال نحو الاعتماد المتبادل المركب، وتوطين التقنيات الحديثة، وتفعيل الأطر المؤسسية والمالية المشتركة. ومع استمرار التنافس الدولي والضغط الجيواستراتيجي، تظل هذه الشراكة ركيزة واعدة لترسيخ التنمية والاستقرار، شريطة إدارتها برؤية عربية موحدة تتوازن فيها المصالح الذاتية وحفظ الأمن الإقليمي.

يتجاوز الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية حدود المصالح الاقتصادية الضيقة المرتبطة بقطاع الطاقة لتشمل رؤية جيوسياسية شاملة تهدف لإعادة صياغة التوازن الدولي. وتدرك الصين أن استقرار الشرق الأوسط يُعد ركيزة أساسية لنجاح مبادرة الحزام والطريق وحماية تدفقات تجارتها الدولية نحو الأسواق الأوروبية والإفريقية. وتتبنى الدبلوماسية الصينية مقاربة قائمة على التنمية كحل جذري للنزاعات الإقليمية، ربطاً بمفاهيم الأمن المشترك والشامل التي تعزز حضورها السياسي. ويتجسد الاهتمام الصيني الحقيقي في سعيها الدؤوب لتوفير مظلة دبلوماسية تدعم القضايا العربية العادلة في المحافل الدولية، لا سيما القضية الفلسطينية ودعم نيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وضرورة تطبيق حل الدولتين على حدود 1967م. وفي المقابل، تتحاشى الصين التورط في التجاذبات العسكرية المباشرة أو الدخول في التحالفات الصدامية، مفضلةً بناء شبكة واسعة من الشراكات الاقتصادية والاستراتيجية التي تضمن لها ولأى سياسياً متبادلاً. وتسعى بكين عبر سياساتها في المنطقة إلى تفكيك الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية وتهيئة بيئة دولية مالية وتجارية متعددة الأقطاب. ويعكس التفاعل المستمر مع القضايا العربية رغبة صينية جادة في ترسيخ مكانتها كقوة كبرى قادرة على تقديم نموذج بديل للتعاون الدولي بعيداً عن الشروط السياسية الغربية.

آليات تفعيل اتفاقيات القمم العربية الصينية وترجمتها واقعياً

يتطلب تفعيل مخرجات القمم العربية الصينية إنشاء لجان تنفيذية مشتركة ومتابعة دورية تلتقي بانتظام لتقييم نسب إنجاز المشاريع المتفق عليها. وتشمل آليات تفعيل ضرورة دمج الخطط التنموية الوطنية العربية (مثل رؤى التحديث والتنويع الاقتصادي) مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية بدقة عالية. ومن الضروري أيضاً تفعيل أطر التعاون المالي والمصرفي المشترك، بما في ذلك توسيع استخدام العملات المحلية (اليوان

الواقعية العربية في تنويع الشراكات وتعظيم المصالح لا الانتقال من تبعية لأخرى فرصة العرب لا في استثمارات الحزام والطريق والممرات بل بناء قيمة اقتصادية حول الممرات

أطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق عام 2013م، بوصفها إطاراً واسعاً لتعزيز الترابط الاقتصادي والاتصال بين الصين وآسيا وأوروبا وإفريقيا، من خلال مسارين رئيسيين هما الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. ولم تكن المبادرة في أصلها مشروعاً واحداً محدد المسار أو مجموعة مشاريع متجانسة، بل إطاراً مفتوحاً للتعاون في البنية التحتية والنقل والطاقة والتجارة والاستثمار والتمويل والاتصالات. وقد تطورت خلال أكثر من عقد من مجرد تصور للربط بين الاقتصادات إلى شبكة واسعة من الاتفاقات والمشروعات والشراكات، فيما تؤكد الصين أن الهدف هو تحسين الاتصال الاقتصادي وتعزيز التنمية المشتركة.

عميد (م) د. سعود الشرفات

يمكن للدول العربية تحويل موقعها الجغرافي وشراكاتها المتعددة إلى مكاسب تنموية واستراتيجية. وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى الخليج والبحر الأحمر وقناة السويس وشرق المتوسط باعتبارها مساحات منفصلة، بل باعتبارها منظومة اتصال واحدة تتقاطع فيها طرق التجارة والطاقة والموانئ وسلاسل الإمداد، وتزداد أهميتها مع إعادة رسم مسارات الغاز والطاقة نحو أوروبا.

أهمية المبادرة في صعود الصين

باعتقادي؛ يصعب فصل مبادرة الحزام والطريق عن التحول الأوسع في مكانة الصين داخل النظام الدولي والاقتصاد المعولم المعاصر، لكن من الخطأ اعتبارها سبباً وحيداً لصعود الصين. فقد سبقت المبادرة عملية الصعود الاقتصادي الصيني بعقود، وكانت الصين قد أصبحت بالفعل قوة تجارية وصناعية كبرى قبل إطلاقها. ولذلك فإن الحزام والطريق يمكن فهمها بصورة أدق باعتبارها إحدى الأدوات التي استخدمتها الصين لترجمة وزنها الاقتصادي المتنامي إلى شبكات أوسع من الاتصال التجاري والاستثماري واللوجستي. وقد أشار البنك الدولي إلى أن الإعلان

وتكتسب المبادرة أهمية خاصة بالنسبة إلى العالم العربي لأن موقع المنطقة يجعلها نقطة التقاء رئيسية بين طرق التجارة والطاقة التي تربط آسيا بأوروبا وإفريقيا. غير أن أهمية الحزام والطريق بالنسبة إلى العرب لا ينبغي قياسها فقط بعدد الموانئ أو السكك أو الاستثمارات الصينية، وإنما بقدرة الدول العربية على تحويل موقعها الجغرافي إلى قيمة اقتصادية مستدامة، وعلى استخدام الاستثمارات الخارجية لتعزيز الإنتاج والصناعة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد المحلية والإقليمية. ومن هنا فإن السؤال العربي لا يقتصر على ما الذي تريده الصين من المنطقة، بل يتصل أيضاً بما تستطيع الدول العربية الحصول عليه من هذه المبادرة وكيف يمكنها توظيفها في خدمة أولوياتها التنموية والاستراتيجية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، يتناول المقال المبادرة من ست زوايا مترابطة: دورها في صعود الصين، وقدرتها على الاستمرار في مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية، وانعكاس المنافسة الصينية / الأمريكية على المنطقة، ثم موقع الدول العربية داخل شبكة الممرات والتجارة والطاقة المتغيرة، وأخيراً كيف



المصلحة العربية في بناء منافسة دولية للتنمية وتنويع الاقتصاد لا المفاضلة بين الحزام والطريق والممر الهندي ولا الانحياز للصين أو أمريكا

العربية الـ 22 أصبحت شركاء في مبادرة الحزام والطريق، وأن التعاون معها يتوسع في النفط والغاز والتجارة والبنية التحتية والاستثمار والتمويل والطاقة الجديدة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وهذه ليست علاقة اقتصادية هامشية، بل مسار مؤسسي يتطور بالتوازي مع العلاقات السياسية والاستراتيجية الصينية العربية.

تحتل دول الخليج موقعاً خاصاً في هذه المعادلة بسبب ثقلها في الطاقة ورؤوس الأموال والموانئ والخدمات اللوجستية. وتبرز السعودية بصورة خاصة بوصفها سوقاً كبيرة ومصدراً رئيسياً للطاقة وموقعاً يربط الخليج بالبحر الأحمر، فضلاً عن امتلاكها طموحات واضحة لتطوير موقعها اللوجستي والصناعي ضمن رؤية 2030. وقد أصبح التعاون السعودي / الصيني في الحزام والطريق مؤسسياً إلى درجة انعقاد الاجتماع الخامس للجنة

عن المبادرة عام 2013م، أعطى دفعاً وتركيزاً جديدين لاتجاهات كانت قائمة أصلاً في التجارة والاستثمار الصينيين.

وتكمن أهميتها بالنسبة إلى الصين في أنها توسع نطاق الترابط مع الأسواق ومصادر الطاقة والمواد الأولية، وتدعم الشركات الصينية في الأسواق الخارجية، وتفتح المجال أمام تطوير الموانئ والمناطق الصناعية، وشبكات النقل، والطاقة والاتصالات. كما أنها تمنح الصين قدرة أكبر على التعامل مع الاقتصاد العالمي عبر شبكة واسعة من العلاقات، بدلاً من الاعتماد على التجارة البحرية التقليدية وحدها. ولهذا فإن الحزام والطريق ذات طبيعة جيو اقتصادية واضحة، لكنها لا ينبغي اختزالها في مشروع جيوسياسي للسيطرة على طرق التجارة، كما لا يصح اختزالها في مبادرة تنموية محايدة تماماً عن المصالح الاستراتيجية الصينية. ويظهر البعد العربي في هذا السياق بوضوح. فقد أعلنت الصين في منتدى التعاون الصيني العربي عام 2024م، أن الدول

أهمية الحزام والطريق تكمن في تحويل موقع المنطقة العربية لقيمة اقتصادية واستخدام الاستثمارات لتعزيز الإنتاج والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد

وينظم جمركية ولوجستية فعالة، وينقل حقيقي للتكنولوجيا والخبرة. كما أن الاستثمارات الكبرى تحتاج إلى دراسة دقيقة للجدوى الاقتصادية، لأن قيمة أي ممر لا تتحدد بالمشروع منفرداً وإنما بقدرته على الاتصال بمشروعات وممرات وأسواق أخرى. وتواجه المبادرة أيضاً تحديات أمنية وجيوسياسية متزايدة. فقد أظهرت أزمة البحر الأحمر منذ أواخر 2023 م، مدى هشاشة سلاسل الإمداد أمام الاضطراب في نقاط الاختناق البحرية. وقد قدرت الأونكتاد أن حركة الحمولة عبر قناة السويس بقيت في مايو 2025م، أقل بنحو 70 بالمئة من مستويات 2023م، بينما أدت إعادة توجيه السفن حول رأس الرجاء الصالح إلى زيادة المسافات والتكاليف وتقلب أسعار الشحن.

وفي عام 2026م، أصبحت الصورة أكثر تعقيداً. فقد أدى التصعيد العسكري في المنطقة إلى انخفاض حاد في حركة السفن عبر مضيق هرمز. بينما تراجعت الحركة أيضاً عبر باب المندب. ووفق بيانات شركة Kpler الفرنسية المتخصصة في بيانات وتحليلات حركة السفن وأسواق الطاقة التي أوردتها رويترز في 15 سبتمبر 2026م، لم تعبر هرمز في اليوم السابق سوى أربع سفن سلع مقارنة بمتوسط يومي قبل الحرب بلغ نحو 125 عبوراً، مع انخفاض الحركة في باب المندب أيضاً.

وهنا تظهر إحدى أهم الحقائق التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقييم مستقبل الحزام والطريق: الممر التجاري لا يعيش في الخريطة وحدها، بل في بيئة أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة. وقد يكون الميناء أو الطريق أو السكك ذات جدوى ممتازة في الظروف العادية، لكن قيمتها تتغير إذا أصبحت تكلفة التأمين مرتفعة أو تعرضت الملاحة للتهديد أو اضطرت الشركات إلى تغيير مساراتها.

استشراف العلاقات الصينية / الأمريكية

سيظل مسار العلاقات الصينية / الأمريكية أحد العوامل الخارجية المؤثرة في مستقبل الحزام والطريق، لكن من الصعب

الفرعية للحزام والطريق والمشروعات الكبرى والطاقة في فبراير 2026م، حيث شملت المناقشات الطاقة والاستثمار والصناعة والمعادن والنقل والمياه والمشروعات الكبرى.

أما دولة الإمارات، فقد بنت خلال عقود موقعاً متقدماً في التجارة وإعادة التصدير والموانئ والخدمات اللوجستية، وأصبحت شريكاً مهماً للصين في المنطقة. وتظهر البيانات الرسمية الإماراتية اتساع التعاون في التجارة والطاقة واللوجستيات والتمويل والتكنولوجيا والصناعة، كما تؤكد أبو ظبي استمرار مواءمة مبادرة الحزام والطريق مع رؤية نحن الإمارات 2031م.

من هنا، صعود الصين لا يعني ببساطة انتقال مركز القوة من الغرب إلى الشرق، وإنما يعكس تحولاً تدريجياً في توزيع القدرات الاقتصادية وشبكات التجارة والاستثمار. والعالم العربي يقع في قلب هذا التحول بحكم الجغرافيا والطاقة والموانئ والأسواق، الأمر الذي يجعل تطور العلاقة مع الصين جزءاً من عملية أوسع لإعادة تشكيل مراكز الثقل الاقتصادي العالمي.

القدرة على النجاح والمعوقات

تملك مبادرة الحزام والطريق مقومات مهمة للاستمرار، ليس فقط لأن الصين تمتلك قاعدة صناعية وتجارية وتمويلية كبيرة، وإنما لأن العديد من الدول النامية تعاني بالفعل فجوات في البنية التحتية، والنقل والطاقة والاتصال. وقد خلص البنك الدولي في دراسته الاقتصادية للمبادرة إلى أن تحسين شبكات النقل وتسهيل التجارة يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة في التجارة والدخل والاستثمار، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن هذه المكاسب ليست تلقائية، وأنها تعتمد على الإصلاحات المؤسسية والشفافية والاستدامة المالية وتنسيق السياسات بين الدول.

وهذه الملاحظة مهمة جداً بالنسبة إلى العالم العربي. فالمشروع الذي يختصر المسافة بين ميناءين أو يبنى منطقة صناعية لا يحقق بالضرورة تنمية مستدامة إذا لم يرتبط بقدرة إنتاجية محلية، وبسوق قادرة على استيعاب النشاط الاقتصادي،

صعود الصين لا يعني انتقال مركز القوة للشرق إنما تحولاً في توزيع القدرات الاقتصادية وشبكات التجارة والاستثمار والعالم العربي في القلب

يضيف طبقة أخرى إلى المشهد، خصوصاً في الخليج والبحر الأحمر وشرق المتوسط. لكن من المهم ألا نبالغ في تقديمه كبديل مكتمل للحزام والطريق؛ فالمر لا يزال يتطلب بنية تحتية وترتيبات سياسية وأمنية واستثمارية واسعة، وقد أقر الاتفاق الحكومي بين الهند والإمارات عام 2024 م، إطاراً للتعاون في الموانئ والنقل والخدمات اللوجستية واستكشاف الاستثمارات المرتبطة بالمر.

أين تقف المنطقة العربية من المشروع الصيني

تقف المنطقة العربية اليوم في مفترق طرق وفي موقع مختلف عن موقعها قبل عقد من الزمن. فهي لم تعد مجرد ساحة تتنافس فيها القوى الكبرى على النفوذ، بل أصبحت بعض دولها فاعلة في تصميم شبكات التجارة والطاقة واللوجستيات نفسها. وهذا التحول واضح بصورة خاصة في الخليج والسعودية والإمارات، لكنه يمتد أيضاً إلى مصر والأردن ودول عربية أخرى بحكم مواقعها الجغرافية وموانئها وطرقها البرية.

والتطورات المتسارعة في هرمز وباب المندب جعلت هذه المسألة أكثر إلحاحاً، لأنها تمس مباشرة أحد المقومات الأساسية لمبادرة الحزام والطريق، وهو ضمان اتصال مستقر بين مراكز الإنتاج والأسواق عبر شبكة واسعة من الموانئ والممرات البحرية والبرية. فهرمز يمثل نقطة اختناق رئيسية للطاقة العالمية، بينما يمثل باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقناة السويس، وأظهرت اضطرابات الملاحة في البحر الأحمر منذ أواخر 2023 م، أن اضطراب هذه الممرات يمكن أن يعيد توجيه التجارة إلى مسارات أطول وأكثر كلفة. وقد أكدت الأونكتاد أن هذه الاضطرابات أعادت تشكيل جغرافيا النقل البحري، فيما تراجعت حركة الملاحة عبر قناة السويس وباب المندب وازدادت حركة السفن حول رأس الرجاء الصالح. وتكشف هذه التطورات أن نجاح الحزام والطريق لا يعتمد فقط على حجم الاستثمارات الصينية أو اتساع شبكاتها، وإنما أيضاً على أمن الممرات التي تمر عبرها التجارة والطاقة، وهو عامل يزداد أهمية مع التحولات في العلاقات الصينية الأمريكية وتعدد مشاريع الربط الاقتصادي بين آسيا وأوروبا.

اختزال هذه العلاقة في صراع صفري ينتهي بانتصار طرف كامل على الآخر. فهناك منافسة عميقة في التكنولوجيا والتجارة وسلاسل الإمداد والقدرة الصناعية والنفوذ الدولي، وفي الوقت نفسه توجد درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل تجعل الفصل الكامل بين الاقتصادين شديد الكلفة. وتزداد أهمية هذا التنافس مع بروز مؤشرات على ميل الإدارة الأمريكية في عهد ترامب، وترامب شخصياً، إلى دعم المشروع الهندي كبديل أو مواز للنفوذ الاقتصادي والاستراتيجي الصيني، بما قد يضيف بعداً جيوسياسياً جديداً إلى التنافس حول مستقبل الحزام والطريق، ويجعل الهند أحد المسارات التي قد تسعى واشنطن إلى توظيفها لإعادة تشكيل شبكات التجارة وسلاسل الإمداد والنفوذ الاقتصادي في آسيا.

ومن منظور عربي، لا تكمن المسألة الأساسية في توقع من سيفوز بين واشنطن وبكين، وإنما في كيفية تأثير المنافسة بينهما على البيئة التي تتحرك فيها الدول العربية. فكلما اشتدت المنافسة زادت احتمالات تحول الموانئ والتكنولوجيا والبنية التحتية وسلاسل الإمداد إلى قضايا ذات حساسية استراتيجية، وأصبح أمام الدول العربية مجال أكبر للتفاوض مع قوى متعددة، ولكن أيضاً ضغوط أكبر لاختيار مواقف في بعض الملفات.

وهنا يصبح من المهم تجنب تحويل العلاقات العربية مع الصين إلى بديل عن العلاقات العربية مع الولايات المتحدة. فالواقع أكثر تعقيداً. دول الخليج، على سبيل المثال، ترتبط بالصين بعلاقات تجارية واستثمارية وطاقة متنامية، لكنها في الوقت نفسه ترتبط بالولايات المتحدة بعلاقات أمنية وسياسية وعسكرية عميقة. وبالتالي فإن المنطق الأكثر واقعية بالنسبة إلى الدول العربية هو تنويع الشراكات وتعظيم المصالح، وليس الانتقال من تبعية إلى أخرى.

كما أن المنافسة الصينية / الأمريكية لا تعمل بمعزل عن المنافسة على الممرات. فظهور ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا

العلاقات الصينية / الأمريكية أحد العوامل المؤثرة في مستقبل الحزام والطريق ومن الصعب اختزالها في صراع صفري ينتهي بانتصار طرف

أما الإمارات فتتمتع بميزة مختلفة تتمثل في خبرتها المتراكمة في الموانئ والخدمات اللوجستية وإعادة التصدير، فضلاً عن علاقتها الاقتصادية العميقة مع الصين. وفي المقابل، أصبحت الإمارات شريكاً مباشراً للهند في تطوير الإطار اللوجستي لمر الهند والشرق الأوسط وأوروبا، الأمر الذي يجعلها مثلاً واضحاً على قدرة دولة خليجية على التعامل مع مشاريع متعددة في الوقت نفسه بدلاً من الاصطفاف الحصري وراء مشروع واحد.

وهنا يمكن رؤية أحد جوانب التحول الجاري في مراكز القوة العالمية. فالمنافسة لم تعد فقط على الدول، وإنما على العقد التي تمر عبرها التجارة والطاقة والاستثمار. وكلما زادت أهمية السعودية والإمارات ومصر وغيرها في هذه الشبكات، ارتفعت قدرتها على التفاوض مع القوى الدولية، بشرط أن تمتلك استراتيجية واضحة تمنع تحول موقعها الجغرافي إلى مجرد ورقة في مشاريع الآخرين.

كيف تستفيد المنطقة العربية

تتمثل الفرصة الأكبر أمام العالم العربي في ألا يكتفي باستقبال الاستثمارات المرتبطة بالحزام والطريق أو بالمرات المنافسة، بل أن يعمل على بناء قيمة اقتصادية عربية حول هذه المرات. فالميناء الذي يستقبل السفن أكثر أهمية عندما ترتبط به مناطق صناعية وخدمات لوجستية وشبكات نقل وسلاسل توريد محلية، والطريق البري يصبح أكثر جدوى عندما يربط مناطق إنتاج وأسواقاً متعددة، ومنتجات ثقافية. والاستثمار الأجنبي يكون أكثر فائدة عندما يساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات المحلية والتنمية المستدامة.

وتحتاج الدول العربية كذلك إلى التعامل مع الصين والهند والولايات المتحدة وأوروبا وغيرها باعتبارها مصادر متعددة لرأس المال والتكنولوجيا والأسواق، وليس باعتبارها اختيارات متعارضة بالضرورة. وهذه السياسة لا تعني الحياد بين القوى الكبرى في كل القضايا، وإنما تعني حماية هامش القرار الاقتصادي العربي

أما المشهد العسكري المعقد والمتواصل في 2026م، فيضيف بعداً أكثر خطورة، إذ إن الحرب الأمريكية الإيرانية المستمرة منذ 28 فبراير 2026م، وما رافقها من تجدد الضربات والتهديدات المتبادلة، جعلت اضطراب هرمز جزءاً من صراع عسكري مفتوح، وليس مجرد أزمة عابرة في حركة التجارة. وقد تزامن ذلك مع تصاعد المخاطر في باب المندب وضغوط مباشرة على البنية التحتية للطاقة السعودية، بما يعني أن المنطقة لا تواجه منافسة بين ممرات اقتصادية فحسب، وإنما تواجه سؤالاً أكثر أساسية يتعلق بقدرة هذه الممرات على العمل والاستمرار في بيئة أمنية وعسكرية غير مستقرة. وفي هذا السياق، فإن استمرار الحرب واتساع نطاق المخاطر المحيطة بالمرات البحرية ومصادر الطاقة يمكن أن يعيد تشكيل حسابات المستثمرين وشركات النقل والدول التي تخطط لشبكات التجارة المستقبلية، ويمنح الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية وزناً متزايداً في تحديد مسارات التجارة والبنية التحتية المرتبطة بها.

ويظهر هنا التداخل بين الحزام والطريق والممر الهندي الشرق أوسطي الأوروبي. فالإمارات والسعودية تمثلان عقدتين مهمتين في منظومة الربط التي تراهن عليها الهند، وفي الوقت نفسه ترتبطان بشراكات اقتصادية عميقة مع الصين. لذا يمكن النظر إلى المنافسة الصينية / الهندية باعتبارها منافسة جيو اقتصادية متنامية على شبكات الاتصال والأسواق والاستثمار، وليس باعتبارها مواجهة مباشرة معلنة بين بكين ونيودلهي على النفوذ في الخليج.

هذا التنافس يمنح السعودية والإمارات أهمية تتجاوز مجرد موقعهما على خريطة الممرات. فالسعودية تجمع بين الموقع الجغرافي والطاقة والسوق الكبيرة والمشروعات اللوجستية والصناعية، وقد أكدت رؤيتها الوطنية أهمية تطوير القطاع اللوجستي وربط الخليج بالبحر الأحمر والقارات الثلاث. وفي فبراير 2026م، واصلت الرياض وبكين العمل عبر آلية مؤسسية مخصصة للحزام والطريق والمشروعات الكبرى والطاقة، بما يؤكد أن العلاقة ليست مجرد تجارة نفطية.

كلما اشتدت المنافسة تحولت الموانئ والتكنولوجيا والبنية التحتية وسلاسل الإمداد لقضايا ذات حساسية وأصبح للعرب مجالاً للتفاوض المتعدد

العام والاستدامة المالية والتنسيق بين الدول، لأن البنية التحتية لا تحقق كامل فوائدها من دون إصلاحات وسياسات مكملة.

وعدم السماح بتحويل الاستثمار في البنية التحتية إلى اصطاف استراتيجي تلقائي.

في المحصلة، تبدو مبادرة الحزام والطريق جزءاً من تحول أكبر في جغرافيا الاقتصاد العالمي، لكنها ليست العامل الوحيد فيه، كما أن مستقبلها لن يتحدد في الصين وحدها. فالشرق الأوسط أصبح أحد الميادين التي تتقاطع فيها الطاقة والتجارة والموانئ والممرات والأمن والسياسة الدولية، وأصبحت السعودية والإمارات ودول الخليج ومصر وغيرها أكثر قدرة على التأثير في هذا التحول بحكم مواقعها وإمكاناتها. وفي الوقت نفسه، أظهرت التطورات في هرمز وباب المندب أن قيمة أي ممر تجاري تظل مرتبطة بقدرته على العمل بأمان واستقرار بشكل مستمر، وأن الجغرافيا الاقتصادية لا تتفصل عن الجغرافيا الأمنية.

ولذلك فإن المصلحة العربية لا تكمن في الاختيار أو المفاضلة بين الحزام والطريق والممر الهندي الشرق أوسطي الأوروبي، ولا في الانحياز المسبق إلى الصين أو الولايات المتحدة أو الهند، وإنما في بناء قدرة عربية تجعل هذه المنافسة الدولية فرصة للتنمية وتنويع الاقتصاد وتعزيز الترابط الإقليمي. فالمسألة في جوهرها ليست من يملك الطريق فقط، بل من يملك القدرة على تحويل الطريق إلى إنتاج وتجارة وتكنولوجيا وقيمة مضافة ونفوذ اقتصادي. وفي مرحلة يبدو فيها توزيع القوة العالمية في طور إعادة التشكل، قد تكون قدرة الدول العربية على إدارة موقعها بين هذه الشبكات المتنافسة أهم من اختيار مشروع أو شبكة واحدة والانضمام إليها.

تستطيع دول الخليج أن تلعب دوراً أكبر في هذا المجال بحكم قدراتها المالية وموانئها وشبكتها اللوجستية وموقعها في أسواق الطاقة. لكن التحدي الحقيقي هو تحويل رأس المال إلى قدرة إنتاجية وتقنية، وربط المشروعات بشبكات اقتصادية عربية أوسع. ويشير التعاون بين دول مجلس التعاون والصين إلى وجود إمكانات متزايدة في التجارة وسلاسل الإمداد والاقتصاد الرقمي والطاقة الخضراء، واستمرار التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين.

تبقى السعودية حالة مهمة في هذا السياق، لأنها تستطيع الجمع بين دور مصدر للطاقة، وسوق كبرى، ومركز لوجستي وصناعي محتمل، ونقطة اتصال بين الخليج والبحر الأحمر. أما الإمارات فتملك نموذجاً مختلفاً يقوم بدرجة كبيرة على الموانئ والخدمات اللوجستية وإعادة التصدير والتمويل، وهو ما يجعل تكامل الأدوار الخليجية أكثر أهمية من المنافسة بينها.

أما على المستوى العربي الأوسع، فإن الفرصة تكمن في بناء شبكات مترابطة تربط الخليج بالبحر الأحمر وقناة السويس وشرق المتوسط، وتصل الموانئ بالمناطق الصناعية والأسواق العربية. ومن شأن مثل هذا الترابط أن يحول الموقع الجغرافي العربي من ميزة طبيعية إلى قدرة اقتصادية فعلية. كما أن الدول العربية التي لا تمتلك موارد مالية كبيرة تستطيع الاستفادة من هذه الشبكات من خلال المناطق الصناعية والخدمات اللوجستية والتجارة العابرة وممرات الطاقة والربط الرقمي.

لكن الاستفادة العربية تتطلب في المقابل الحذر من المشاريع التي لا تتناسب مع حجم الطلب أو القدرة على السداد، ومن الاعتماد المفرط على أي شريك واحد. وقد شدد البنك الدولي منذ دراسته للحزام والطريق على أهمية شفافية التمويل والشراء

الصعود الرقمي الصيني يعزز لغة المصالح والتعاون مع الدول العربية

الصعود التقني الصيني قفزة عالمية لنقل التقنية وتوطينها ويسهم في تحقيق تنمية مُستدامة للجميع

حديث الصين ليس جديداً، فهو يتمتع بعمق تاريخي مشهود، وهو في الوقت الحاضر، ومنذ نحو خمسين عاماً، يأخذ منحى خاصاً يتمثل في توجهها نحو التنمية التقنية ونجاحها الكبير في ذلك، وبصمات الأثر الواضح الذي يُعطيه هذا التوجه على العالم بأسره. تتمتع حضارة الصين بتاريخ طويل يمتد آلاف السنين. ولعل ما يُعرف «بطريق الحرير»، كان من أبرز آثارها التاريخية على العالم. فقد ربط هذا الطريق الصين بآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وصولاً إلى أوروبا، ليفتح بذلك الباب واسعاً أمام التجارة وتبادل السلع بينها وبين دول هذه المناطق التي كانت تمثل الجزء الأكبر من العالم القديم، قبل اكتشاف الأمريكيتين.

أ.د. سعد علي الحاج بكري

والعوائد، والإسهام في تعزيز التنمية المُستدامة لجميع الجهات القائمة على هذا التعاون.

الحالة التنموية

لعل من المفيد بداية تقديم تعريف عام بالحالة التنموية لكل من الصين ودول مجلس التعاون والمنطقة العربية، وكذلك للعالم والولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة التأثير الأكبر على العالم في الوقت الحاضر. يُقدم الجدول (1) هذا التعريف مبيناً كلاً من عدد السكان والإنتاج المحلي الإجمالي لهذه الأطراف، إضافة إلى معدل النمو السنوي لهذين العاملين، وذلك طبقاً لأحدث الإحصائيات الدولية. ويُلاحظ في هذا الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للصين يفوق مثيله في جميع دول مجلس التعاون وكذلك على المستوى العام للعالم العربي. وهو يتجاوز أيضاً ضعفي مثيله الأمريكي، مما يدل على أن حجم هذا الناتج سيستطيع، مع استمرار وتيرة هذا النمو، تجاوز الناتج الأمريكي خلال سنوات قادمة.

بدأ طريق الحرير خلال القرن الثاني قبل الميلاد، واستمر مئات السنين حتى القرن الخامس عشر للميلاد، ولُقب بالحرير لأن الحرير كان من أهم سلع الصين الصادرة إلى المناطق الأخرى. وقد اتسمت سلع صادرات الصين عبر هذا الطريق ووارداتها بالتنوع، ولم يخلو الأمر من تبادل فكري وثقافي بين أبناء بلدان الطريق المُستفيدين من التجارة عبره. ولم يتمكن طريق الحرير من الاستمرار، حيث تعثر في القرن الخامس عشر بسبب التركيز الذي شهدته التجارة حينها وحتى الآن عبر البحار. لكن التفكير يعود مُجدداً الآن لإعادة إحياء هذا الطريق، خصوصاً مع تزايد حجم التجارة، ومع تعثر الطرق البحرية بسبب الأطماع والصراعات، كما هو الحال الآن في الحرب الإيرانية وتدابيرها. يسعى هذا المقال إلى إلقاء الضوء على الصعود التكنولوجي الصيني، وخصوصاً في المجال الرقمي الذي يشمل الفضاء السيبراني ومكوناته وخدماته وما يرتبط به، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي الذي يشهد تطوراً سريعاً ومؤثراً في مختلف مجالات الحياة. ويهتم المقال أيضاً بطرح أثر هذا الصعود ودلالاته على دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية، ويتطلع مُستقبلاً إلى التعاون عبر مشاريع مُختلفة غايتها الشراكة في المصالح

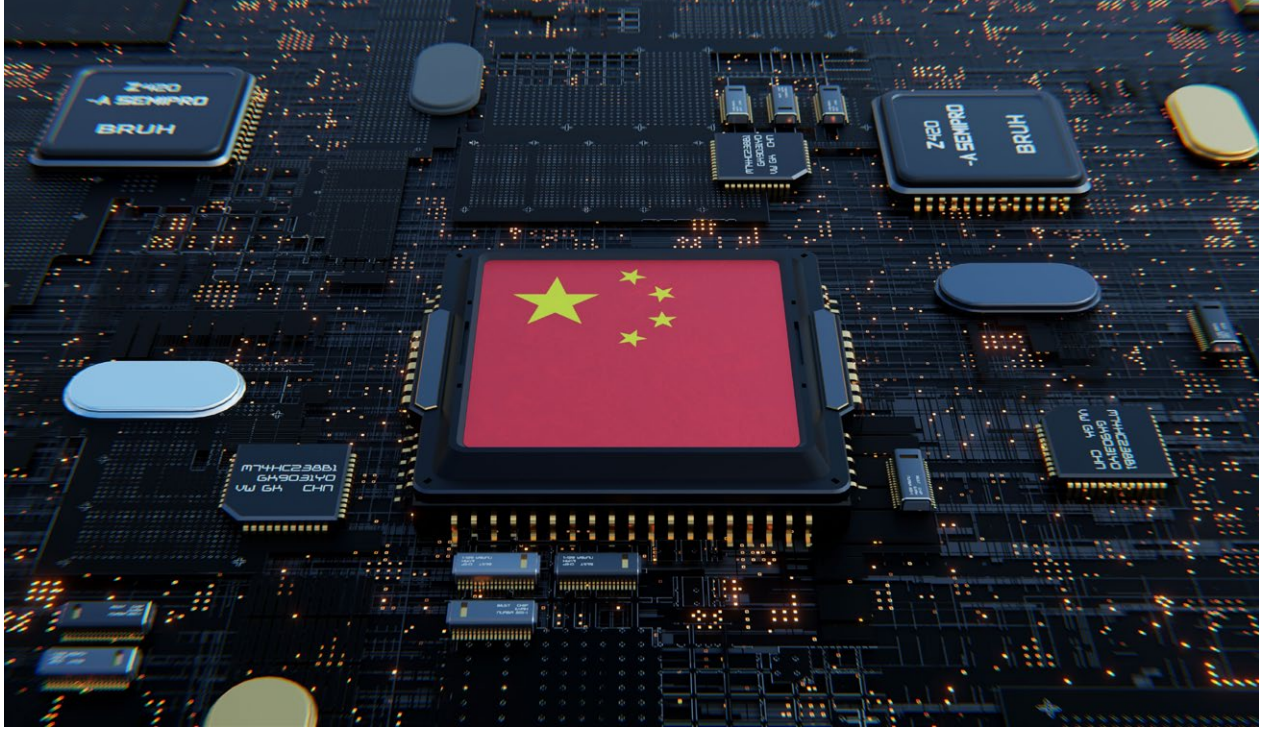
الصين لا تواجه حافزاً مباشراً يدفعها لتبني نهج أكثر نشاطاً ومبادرة لتسريع خفض التصعيد واحتواء الصراعات في منطقة الشرق الأوسط

الجدول (١): السكان والناتج المحلي في الإحصائيات الدولية ٢٠٢٠٢ (البنك الدولي)				
الدولة	السكان		الناتج المحلي الإجمالي	
	العدد (Million)	النمو السنوي (%)	القيمة (\$ Million US)	النمو السنوي (%)
العالم: جميع الدول	8220	0.9	118,350,166	2.9
أمريكا	342	0.5	30,700,000	2.2
الصين	1400	-0.2	19.498,039	5
السعودية	37	4.6	1,276,942	4.5
الإمارات	12	4.7	552,324	4
عُمان	5.5	4	109,604	2.4
الكويت	5	-0.7	157,209	2.7
قطر	3	3.9	215,560	2.9
البحرين	1.5	0.7	48,966	3.5
مجمع دول مجلس التعاون	64	4	2,360,605	4
العالم العربي	503	2.2	3,797,527	2.9

هذه المرحلة بالعمل على إقامة بنية صناعية للدولة، معززة بالتوسع في التعليم، ومهتمة بشكل خاص بمتطلبات القوة العسكرية والقدرة على الدفاع في بيئة الحرب الباردة بين الشرق والغرب التي كانت قائمة في تلك الفترة. لكن هذه المرحلة عانت من صرامة قيود الإدارة الحكومية، ومن درجة عالية من الانعزال

صعود الصين

شهد الصعود الصيني مرحلتين هامتين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، بدأت المرحلة الأولى عام 1949م، عندما تم تأسيس الدولة الصينية الحديثة باسمها الحالي «جمهورية الصين الشعبية»؛ واستمرت حتى عام 1977م، تميزت



▲ حصول الصين في مؤشرات التعليم العام لعينات طلاب (١٥-١٦ عامًا) على المركز الأول عالميًا في العلوم والرياضيات والمركز الثاني في القراءة

والابتكار التقني المحلي عام 2006م؛ وعلى سياسات ريادة الأعمال وتفعيل التوجه نحو «صنع في الصين» وتعزيزه عام 2015م؛ فضلاً عن الاهتمام الخاص والمستمر بالتقنية الرقمية ومعطياتها الاقتصادية. وقد شهد، عام 2017م، إصدار الصين لخطتها الوطنية المستقبلية حول الذكاء الاصطناعي، حيث كانت بذلك من أوائل دول العالم في هذا المجال. ونجد حالياً كثيراً من المنتجات التقنية الصينية معززة بإمكانات الذكاء الاصطناعي.

الصين حالياً: الجانب المعرفي

عبر الاهتمام بالمعرفة، بل والحرص على استخدامها والاستفادة منها أيضاً وجعلها حية تنبض بالتأثير، تم بناء القاعدة التي استندت إليهما الصين في صعودها سابق الذكر. ويُمثل هذا الاهتمام سنة الأمم عبر التاريخ في بناء قوتها وحضاراتها عبر العصور. وسوف نطرح في التالي معالم تعبر، ولو جزئياً، عن

عن العالم، مما أدى إلى الحد من قدرتها على التنمية والوصول إلى المكانة التي وصلت إليها اليوم.

اهتمت المرحلة الثانية، بدأت عام 1978م، بمتطلبات التنمية، ووضعت استراتيجية جديدة تسعى إلى الانفتاح على العالم، والحد من القيود، التركيز على العلوم والتقنية، وإقامة برامج ومشاريع مشتركة مع دول العالم المختلفة، والتوجه نحو تفعيل الزراعة والصناعة، وتعزيز شؤون القوة العسكرية والدفاع. أخذت هذه المرحلة بعداً جديداً عام 1986م، من خلال برنامج جديد للتنمية اهتم بالتقنية المتقدمة والسعي إلى تطويرها وتسويقها دولياً، وإقامة حداثق تقنية تهتم بالبحث والتطوير، وتعزيز البرامج والمشاريع المشتركة.

استمر التوجه نحو التنمية التقنية، وشمل بشكل خاص التقنية الرقمية، بما في ذلك الاتصالات والحاسوب، ومعطيات الإنترنت وخدماتها ابتداء من عام 1995م. ثم جاء التركيز على الإبداع

المركز الثاني في القراءة؛ كما يُلاحظ أن هناك فجوة في الترتيب العالمي بينها وبين أمريكا، خصوصاً في الرياضيات، فضلاً عن فجوة أخرى بينها وبين دول مجلس التعاون. أما في مجال التعليم العالي الذي تحوز فيه أمريكا على سمعة عالمية كبيرة، فقد بين الجدول (2) أن لدى الصين 16 جامعة ضمن أهم 100 جامعة في العالم، فضلاً عن جامعتين تتبعان تايوان، الجزيرة المتميزة التي تدعي الصين تبعيتها لها، وتسعى إلى ذلك.

ومن التعليم إلى الابتكار في أمر المؤشرات المعرفية، حيث يُبين الجدول (2) الترتيب الدولي لمعطيات دليل الابتكار العالمي للصين

حالة الصين المعرفية، تمهيداً لبيان حالتها الرقمية. وسبيلنا إلى ذلك هنا هو إبراز مكانتها في مؤشرات دولية مُخصصة تهتم بالتعليم العام، والتعليم العالي، وشؤون الابتكار. وسوف نُقدم ذلك بالمقارنة مع كل من أمريكا، حيث المنافسة، ودول مجلس التعاون، حيث التعاون المُستقبلي المنشود.

يُقدم الجدول (2) مؤشرات معرفية تختص بالعلوم والرياضيات والقراءة في التعليم العام، تتمثل في نتائج اختبارات «بيسا PISA» الشهيرة لعينات واسعة من طلبة دول العالم، من الفئة العمرية 15-16 عاماً. ويُلاحظ في هذه المؤشرات حصول الصين على المركز الأول عالمياً في كل من العلوم والرياضيات، وحصولها على

الجدول (2): مؤشرات معرفية

الابتكار (المرتبة في دليل الابتكار العالمي GII 2026)			التعليم الجامعي (Shanghai 2026)	التعليم العام (المرتبة في اختبار PISA 2025)			الدولة
المجمل All	الإنتاجية Output	التمكين Input	عدد الجامعات ضمن أفضل 100	القراءة	الرياضيات	العلوم	
3	2	5	37	13	27	13	أمريكا
10	5	22	16 (+ 2)	2	1	1	الصين
42	62	30		64	63	65	السعودية
25	42	12		39	37	38	الإمارات
69	89	47					عمان
62	71	61					الكويت
47	67	33		46	52	52	قطر
64	80	48					البحرين

أمريكا ما تزال متفوقة في الابتكار على الصين لكن هذا التفوق يبدو محدوداً في مسألة الإنتاجية المُعبّرة عن القدرة على العطاء والتميز

التي تنتمي إلى دول أخرى ضمن الشركات الـ 500 الكبرى. كما يُقدم الجدول مجمل شركات المجال الرقمي ضمن هذه الشركات. ثم يُقسم شركات المجال الرقمي إلى ثلاثة فروع: تمثل اختصاصات هذه الشركات. وتشمل هذه الفروع التالي: فرع الشرائح والأجهزة الإلكترونية التي تتضمن أجهزة الذكاء الاصطناعي؛ وفرع الاتصالات والشبكات والإنترنت؛ ثم فرع البرمجيات ومنصات خدمات الإنترنت بما في ذلك منصات خدمات الذكاء الاصطناعي.

ولعل من المناسب الإشارة هنا إلى أن معدل النمو السنوي الصيني المُبين في الجدول (1) والذي يفوق ضعفي معدل النمو السنوي الأمريكي، يدل على توقعات تشير إلى أن المُستقبل سوف يشهد ارتفاعاً في أعداد الشركات الصينية ضمن الـ 500 الكبرى، الرقمية وغير الرقمية، على مستوى العالم. وهناك ملاحظة مهمة أخرى يجب ذكرها هنا أيضاً. وتتمثل هذه الملاحظة في أن الجدول (3) يأخذ في الاعتبار دور تايوان، مع الصين في الشركات الكبرى، حيث يهتم بأعداد شركاتها الكبرى التي يغلب عليها العمل الرقمي، ويُضيفها مع نسبها إلى الصين. ويعود أخذ هذا الأمر في الحسبان إلى التقارب الجغرافي والثقافي والتنموي بين الطرفين، سواء انضمت تايوان إلى الصين مُستقبلاً، أو انتقلا من التناظر إلى الشراكة والتعاون، كما هو مُتوقع.

التوجه نحو التعاون

تتميز دول مجلس التعاون بتوجهها نحو التنمية عبر استراتيجيات وخطط مُستقبلية، مثل رؤية السعودية 2030م. وتحقق دول المجلس مُجتمعة معدل نمو في الناتج المحلي يبلغ 4 %، وهو في السعودية 4.5 %، حيث يُقارب في ذلك معدل الصين الذي يصل إلى 5 % كما هو موضح في الجدول (1). ويُضاف إلى ذلك حرص بعض هذه الدول على تحقيق التفوق، بما في ذلك السعي إلى تفعيل التعليم في العلوم والرياضيات وتمكين الابتكار، كما هو موضح في الجدول (2). ولكن تبقى الصين بحجمها وقدراتها

وأمریکا ودول مجلس التعاون. ويشمل ذلك ترتيب نتائج معطيات مؤشرات التمكين Input في الدليل، وترتيب نتائج معطيات الإنتاجية Output فيه، فضلاً عن الترتيب العام. ويُلاحظ في هذا الترتيب العالمي أن أمريكا ما تزال متفوقة في الابتكار على الصين، لكن هذا التفوق يبدو محدوداً في مسألة الإنتاجية المُعبّرة عن القدرة على العطاء والتميز.

هناك في النظر إلى ترتيب نتائج مؤشرات دليل الابتكار، فيما يخص دول مجلس التعاون، مسألة تستحق الاهتمام. فمؤشرات التمكين في هذه الدول تتمتع بمرتبة أفضل من مرتبة مؤشرات الإنتاجية، وذلك على عكس كل أمريكا والصين. ولعل من المناسب، نتيجة لذلك، القول إن على دول مجلس التعاون إلى جانب اهتمامها بتمكين الابتكار، أن تهتم أيضاً ببيئة وثقافة الابتكار التي تُشجع على الإنتاجية والعطاء، وتحد من عوائق ذلك، فضلاً عن سعيها أيضاً إلى تطوير التمكين.

الصين حالياً: الجانب الرقمي

تُعطي التقنية الرقمية وتطبيقاتها وتطورها المُستمر أثراً هاماً مُتجدداً على حياة كل إنسان حول العالم، سواء كان هو المُنتج والمُستخدم لهذه التقنية وتطبيقاتها، أو كان هو المُستخدم لها فقط. وسوف نقوم في التالي ببيان حالة الصين رقمياً من خلال معالم مُفيدة تتمثل بمدى وجود الشركات الصينية العاملة في مُختلف المجالات الرقمية ضمن الشركات العالمية الـ 500 (For-tune 500) الأكبر والأهم حول العالم. فمثل هذه الشركات هي الأكثر تأثيراً في قيادة التنمية على مستوى العالم. وسنقدم ذلك بالمُقارنة مع أمريكا والعالم. ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى أن لدول مجلس التعاون ثلاث شركات، على رأسها «أرامكو»، ضمن الـ 500 شركة هذه، لكن هذه الشركات الثلاث لا تعمل في حقل الإنتاج الرقمي.

يُعطي الجدول (3) أعداد الشركات الصينية والأمريكية وتلك

الجدول (3): مثال حول الدور الرقمي الصيني على مستوى العالم الصين وأمريكا والعالم في توزيع الشركات الـ 500 الكبرى في العالم 2026-Fortune				
الموضوع	أمريكا	الصين (+ تايبوان)	بقية العالم	
جميع الشركات في مختلف المجالات	العدد	141	116 (+6)	237
	النسبة (%)	28.2	23.2 (+1.2)	47.4
مجمل الشركات الرقمية: الإلكترونيات، والاتصالات والشبكات، والبرمجيات والمنصات	العدد	23	18 (+5)	15
	النسبة (%)	37.7	29.5 (+8.2)	24.6
شركات الإلكترونيات: الشرائح، والأجهزة (تشمل أجهزة الذكاء الاصطناعي)	العدد	10	9 (+5)	6
	النسبة (%)	33.33	30 (+16.67)	20
شركات الاتصالات والشبكات والإنترنت	العدد	5	4	8
	النسبة (%)	29.4	23.5	47.1
شركات البرمجيات ومنصات خدمات الإنترنت (تشمل منصات الذكاء الاصطناعي)	العدد	8	5	1
	النسبة (%)	57.1	35.7	7.2

يهتم بتحقيق الربح والفائدة لجميع الأطراف ذات العلاقة. وسوف نطرح في التالي جانبين رئيسيين لمثل هذا التوجه. يتصف الجانب الأول منهما بالعمومية ويُرَكِّز على مسألة نقل التقنية وتوطينها بشكل عام؛ ويتجه الجانب الثاني نحو الخصوصية والتركيز على نقل التقنية الرقمية.

مسألة نقل التقنية وتوطينها

لا شك أن تجارة التقنية تنقل التقنية من الدول المنتجة لها إلى الدول الساعية إلى استخدامها والاستفادة من إمكاناتها في

وتوجهاتها على درجة خاصة من التفوق في مجالات عريضة تشمل التقنية الرقمية ذات الأثر الهام في شتى مجالات الحياة، وذات النمو المتسارع غير المسبوق. ويتجلى تفوق الصين بدرجة خاصة في أنها تفرع باب المنافسة مع أمريكا الدولة الأولى على مستوى العالم.

تستطيع دول مجلس التعاون والمنطقة العربية التوجه نحو تفعيل علاقات التعاون مع الصين، والعمل على الاستفادة من تجربتها وإمكاناتها في سعيها نحو تحقيق طموحاتها، ضمن إطار توجه

الشركات الصينية الرقمية ضمن أكبر ٥٠٠ شركة حول العالم ولدول مجلس التعاون ثلاث شركات ضمن القائمة العالمية على رأسها "أرامكو"

ويمثل ذلك نقطة انطلاق لمشاريع تعاون بين دول مجلس التعاون والمنطقة العربية من جهة، والصين من جهة أخرى. وتبرز الحقائق ولغة المصالح ومهارات التعاون نقطة الانطلاق هذه.

بين الحقائق المعززة للمصالح، على سبيل المثال، حقيقة أن الإنتاج المحلي للسلع الصينية بأيدي محلية يوفر عمليات النقل وتكالييفها ويعود بالفائدة على الطرفين. ومنها أيضاً حقيقة أن مراكز معالجة البيانات والذكاء الاصطناعي التي تحتاج إلى طاقة عالية يمكن وضعها في دول مجلس التعاون الغنية بمصادر الطاقة، دون الحاجة إلى نقل هذه الطاقة. ثم هناك بين الحقائق أيضاً الدور المحتمل للمتميزين العرب في الإسهام في البحوث العلمية المفيدة. ويضاف إلى ذلك مسألة العمل المشترك ومهارات التعاون، ويأتي ذلك من خلال علاقات معرفية تتضمن تبادل الطلاب على مستويات مختلفة تشمل ندوات وورشات عمل مشتركة، إضافة إلى بعثات من وإلى الطرفين للحصول على درجات علمية.

الخلاصة

يقدم الصعود التقني الصيني قفزة تنموية عالمية تُعطي مثلاً حسناً للدول الطموحة الساعية إلى التميز. ليس هذا فحسب، بل إن هذا الصعود يُعطي فرصاً لهذه الدول للتعاون مع الصين على نقل التقنية وتوطينها، عبر مشاريع مختلفة غايتها الشراكة في المصالح والعوائد، والإسهام في تحقيق تنمية مستدامة يستفيد منها الجميع.

تحديث الأعمال وتحقيق استجابة أفضل لمتطلباتها، إلى جانب رفاحية الحياة لأبنائها. لكن هذه التجارة غير كافية لتحقيق الطموحات. فنقل التقنية إلى دول مجلس التعاون والمنطقة العربية يجب أن يتضمن الاهتمام بتوطين التقنية أيضاً.

يشمل توطین التقنية شؤون التعليم واستيعاب المعرفة التقنية، ومُتطلبات التدريب وإتقان العمل على إنتاجها، فضلاً عن القدرة ليس فقط على استخدامها والاستفادة، بل على صيانتها وتدريب الآخرين على الاستخدام والصيانة. فمُنتج التقنية لا ينتجها لذاته فقط، وإنما يتطلع إلى تصديرها للآخرين وتحقيق الأرباح من خلال ذلك. ويقضي توطین التقنية بالإضافة إلى ما سبق العمل على تطويرها وتجديدها عبر البحث العلمي والإبداع والابتكار.

تحتاج المعرفة القادرة على توطین التقنية إلى اهتمام التعليم بموضوعات «العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات STEM»، وقد رأينا في الجدول (2)، اهتماماً عالمياً باثنين من هذه الموضوعات «العلوم والرياضيات» وذلك في «اختبار PISA» الشهير، كما شهدنا تفوق الصين وحصولها على المركز الأول في هذين الموضوعين.

تجدر الإشارة هنا إلى اهتمام برامج مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع «موهبة» السعودية بموضوعات STEM الأربعة، وقد وضعت في هذا المجال إطار عمل يهتم بتفعيل تدريسيها، ويضاف إلى ذلك اهتمام مؤسسة «علمي» السعودية بتفعيل هذه الموضوعات في التعليم أيضاً. وبالطبع على الجامعات أن تهتم بتعزيز طرح هذه الموضوعات، والتركيز على البحث العلمي والإبداع والابتكار فيها، وعلى التعاون في ذلك محلياً ودولياً، والاهتمام بوضع أنظمة جامعية تؤمن بيئة عمل تحفز الابتكار وتسعى نحو إنتاجية متميزة.

يُعطى التأسيس المعرفي العام لنقل التقنية قاعدة مناسبة للانطلاق نحو نقل التقنية وتوطينها عموماً، ونحو استهداف التقنية الرقمية ذات الأهمية الخاصة في هذا العصر بشكل خاص.

صعود الصين والعلاقات العربية وتداعياتها على قضية فلسطين الصين متوازنة.. مع حق إسرائيل بالوجود وتُصوّت لصالح فلسطين وتدعو لإقامة دولتها وعاصمتها القدس

لعلّ الصين، وعلى رغم ادّعاؤها الماركسيّة، مع اختلافات عميقة معها، غلّبت النظرية الليبراليّة، في علاقاتها الدوليّة، والتي تؤمن بأن التعاون بين الأمم ينهض على أرض المصالح المشتركة، وعلى دور حيوي للمنظمات الدولية والقانون الدولي. إضافة إلى اعتقادها بالنظرية البنائية، التي تنادي وتركّز على الأفكار، والثقافة، والهويّات، والقيم، في تشكيل سلوك الدول وليس فقط القوة المادية، التي تعتقدها النظرية الواقعية، التي تعتمد على القوة العسكرية والأذرع الأمنيّة ومواجهة الخصوم. فالصين تقدّم نظريّتها الداعية إلى أنّ المنافع المتبادلة، والتعاون والشراكات، هو ديدنها، وربما شاهدنا ذلك عبر العديد من المشروعات الاقتصادية والتمويّة، في غير مكان.

د. المتوكل طه

أكتوبر كان يتحضّر لمسار دولي؛ هو إدماج إسرائيل في المنطقة عبر ما يسمّى بالتعاون الإقليمي، وهذا التعاون الإقليمي يمتد لمساحة من الهند حتى برلين، في طريق وأنايب نفط وسكك قطار، تتطوّل من الهند وصولاً لشواطئ فلسطين المحتلة. هذا المسار كان ضاعطاً بشكل كبير على المنطقة، وكان هناك من يتحدث عن إعادة رسم الخارطة وإعادة رسم الديموغرافيا والجغرافيا في منطقة الشرق الأوسط، لصالح مشروع ما يسمى «بأوروبا الجديدة». لكن هناك مصلحة معاكسة لأطراف دولية على رأسها الصين وروسيا، إذ تقاطع 7 أكتوبر مع مصلحتهما، لأنّ مشروع «نيودلهي برلين» هو مشروع مقابل ومُضاد لمشروع الطريق والحزام الصيني، ولدى الصين مصلحة بتعطيل هذا المسار، إضافة إلى الثمن الذي دفعه الروس في أوكرانيا نتيجة الدعم الغربي للامحدود لأوكرانيا وإرهاق المؤسسة العسكرية الروسية، فهناك مصلحة للروس في أن تنتقل المعركة إلى الشرق الأوسط، ويتمكن الروس من إلحاق هزيمة بالأمريكان وحلفائهم عبر صراع إقليمي واسع. وهذا ما يفسّر دعم الروس والصين لإيران في صدامها مع أمريكا.

والصين التي تتراعى للعالم مثل تيّن هائل جامع، يحضر في مساحات كبرى على الكوكب، توحى، بمعطيات حاسمة ملموسة، بأنها القوة الكونيّة القادمة، وباتت الأرض تصيخ السمع لتصادي قوّتها، وخاصة الاقتصادية والتقنيّة، في شتّى القارّات، ما ينذر الأقطاب المتحكّمة، وبالأذات الولايات المتحدة الأمريكيّة، بأنّ هديراً جارفاً يتقدّم نحوها، وسيحتلّ مكانها. وأظنّ بأننا ما فتّنا نُعاني من تحكّم قطبٍ دولي واحد في الكوكب، ونلاحظ صعوبة ولادة خارطة عالمية جديدة، مع أنّ ثمة نتوءات تتبّئ بولادة هذا القطب المُنتظّر، مع خضمّ هذا المخاض العسير، لكنّ المولود لم يتشكّل بعد. وما زالت الأطراف في العالم تنوء من هيمنة القطب الأمريكي الواحد واستتلالاته واشتراطاته المُجحفّة. عداك عن أنّ العالم اكتشف ضعفه أمام ما يحدث من جرائم، واكتشف أنه هشّ عاجز، وغير قادر على تطبيق القانون والشرائع الدولية، التي تصون الحياة وتحفظ الحقوق. وخاصة بعد ذلك الحدث الجلل المُتمثل في 7 أكتوبر 2023م، تداعياته المحيطة، والذي أعاد رسم التحديات الدولية والأولويات، ونقل التركيز الدولي من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط. فالشرق الأوسط ما قبل



مشروع «نيودلهي / برلين» مقابل ومُضاد للطريق والحزام الصيني ولدى الصين مصلحة بتعطيله إضافة إلى الثمن الذي دفعه الروس في أوكرانيا

الصين الدبلوماسية بكافة الدول العربية بحلول عام 1990م، بانضمام المملكة العربية السعودية.

وكان منتدى التعاون العربي / الصيني (2004م) هو المنصة الرئيسية التي عززت التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي. لتساندها تصريحات الرئيس الصيني في جامعة الدول العربية العام 2016م، وتعمّقها القمة العربية الصينية الأولى 2022م، والتي شكّلت نقلة نوعية نحو رفعة مستقبل متعاون، يبني الشراكات. كما أنّ مبادرة الحزام والطريق، التي انضمت إليها معظم الدول العربية فتحت الآفاق نحو مشاريع البنية التحتية، والطاقة، والتجارة. وصاحب كلّ تلك المجالات، التي تغيّت التعاون في الطاقة والاقتصاد والاستثمار والتنمية، شراكات استراتيجية، وتوحيد للمواقف السياسية والدبلوماسية بين الصين والعرب،

بلغة أخرى؛ فإن خريطة العلاقات الدولية تخضع، بالضرورة والفعل، للمصالح. وإنّ العلاقات بين الأقطار ليست «خيرية»، ولا مجاملة فيها. ما يعني أنّ العلاقات العربية / الصينية، موضوع حديثنا، معادل موضوعي لمصلحة الطرفين، وميزان لثقل كلّ منهما. غير أنّ العلاقات العربية بالصين وغيرها هي علاقات «فردية» يذهب كلّ قطر عربي وحده لصياغة علاقته منفرداً، غالباً، مع الأطراف العالمية، ما يشكّل إجحافاً بحقّ الدول العربية المنفردة، حُكماً. مع أنّ العلاقات الصينية العربية، التي مضى عليها سبعون سنة، قد مرّت بمراحل معقّدة ومضطربة ومتباينة ومتألّفة. حسب المعطيات والإكراهات والاصطفافات، منذ طريق الحرير قبل أكثر من 2000م، سنة عبر التبادل التجاري والثقافي. وعبر مؤتمرات باندونج (1955م) الذي مهّد الطريق لإقامة العلاقات الدبلوماسية المعاصرة بين الصين وبعض الدول العربية. لكنه اكتمل بارتباط

مصلحة الروس في انتقال المعركة للشرق الأوسط ليتمكنوا من هزيمة الأمريكان وحلفائهم عبر صراع إقليمي لذا يدعم الروس والصين إيران

لتحدث اهتزازاً وخلقاً في العلاقة الصينية / الإسرائيلية.

وعلى صعيد تطوير العلاقات العربية / الصينية، لينعكس إيجاباً لصالح القضية المركزية فلسطين وغيرها من القضايا العربية، فإن هذا الأمر كبير ومتسع وذو شجون وآفاق، تعترضه أسئلة حارقة، هي برسم الدول العربية أولاً، والصين ثانياً.

ولكن، علينا، بدايةً، أن نعترف، نحن الفلسطينيون، بأن ما نمتلكه هو قوة الضحية السلبية، وهذا غير كافٍ لإحداث التغيير المُشْتَهَى، إذ نحتاج إلى قوة فارقة ذات أثر، وهذا لا يكون إلا عبر الحاضنة العربية. كما نعتقد بأن الندية في العلاقات الدولية، هي الشرط الأول لنجاحها. أي ينبغي أن يمتلك العرب نقاط قوة توازي نقاط قوة الشريك أو تقاربها وتماثلها، وإلا تكون العلاقة مختلة، ويستفيد منها الأقوى. ويستخدمها. غير أن مصدر التفاؤل في العلاقات العربية / الصينية يتأتى من أن هذه العلاقات لا ندوب تاريخية تشوّهها، ولا ترسبات حادة معيقة بينها، فالصينيون أقرب من أوروبا، مثلاً، على قربها منا، وذلك بسبب الحروب الصليبية وحساسيات الأندلس ومحاكم التفتيش والاستعمار الحديث، في وقت لم تقم الصين باحتلال بلادنا واستلاب ثرواتنا، ولم تؤيد قاتلنا. وهذا ما يجعل التعاطي مع الصين، وعلى كل المستويات، أكثر سلاسة وقبولاً. كما أن على الدول العربية أن توحد شظاياها وتقف على خط واحد مشترك، وتطبق بلسان واحد، وألا تذهب أشتاتاً إلى الصين، حتى تحقق الثقل المطلوب والوازن. علماً أن 45 بالمائة من الطاقة تستوردها الصين من العرب، أي أن النفط ومشتقاته هو محور العلاقات الصينية / العربية، حتى الساعة. ومن الضروري أن تمتلك العروبة طموحاً لسياق أكثر عدالة وتوازناً وحرية، وقادراً على الانفكاك عن الضغوطات والاستلاب والمحاور المناوئة، حتى يتمكن العرب من جذب الصين لتصبح شريكاً يخطر مباشرة في حلّ الأزمات والصراعات، على قواعد السلام العادل، وعدم التدخل، واحترام السيادة، وتغليب الحلول السلمية. ولا تكتفي

ما جعل المواقف الصينية تتماهى، إلى حد كبير، مع المواقف العربية، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية. وأعتقد أن انضمام ثلاث عشرة دولة إلى «مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية»، فيما أضحت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والإمارات أعضاء في مجموعة بريكس، والتحاق غير دولة عربية بالحوار ضمن منظمة شنغهاي للتعاون، هو ما يعكس اتساع قاعدة الحضور العربي في السياقات متعددة الأطراف، التي تقودها الصين.

وأرى أن الصين قد خرجت من التصنيف النمطي في علاقاتها الدولية، باعتبارها قوة عظمى، إذ تعودنا على رؤية حلفاء للولايات المتحدة، وحلفاء للاتحاد السوفييتي ومن ثم روسيا، كالتي رأيناها في حلفي «الناتو» و«وارسو».. لكن الصين اعتمدت على علاقات خاصة مع كل دولة حسب وضعها ووزنها ومواقفها، دون ارتباطات سابقة أو استحقاقات لاحقة، لهذا؛ فإن هذا التوازن الصيني الدقيق والمحسوب هو ما يؤصل علاقاتها مع الدول، أو يخرجها عن وتيرتها. أي أن الحلف مرتبط بالمصلحة.

ولدينا أدلة كثيرة، أبرزها علاقة الصين بإسرائيل، التي مرّت بمنعطفات واختلافات وتباينات وتناقضات، وتأرجحت ما بين الفتور والحيوية، إلى أن انتعشت خلال العقود الأخيرة، عبر التعاون العسكري والأمني، والبحث العلمي والسيبراني والذكاء الاصطناعي، والحراك الثقافي والسياحي.. وباتت إسرائيل من أكبر شركاء الصين التجاريين، في شرق آسيا، ومع هذا فالموقف الصيني، سياسياً، متوازن ودقيق وواضح وبات تقليدياً ومعروفاً، فهو مع حق إسرائيل بالوجود، وتعاون معها في الأمن والتقنيات المتطورة، وتتعاطى معها تجارياً وعلمياً، لكنها تُصوّت لصالح فلسطين، وتدعو لإقامة دولة بعاصمتها القدس، وتعلن معارضتها لفظاعات إسرائيل وإبادة غزة.. ما جعل لُحمة الإسرائيليين يعتبرون الصين دولة «معدية». وهنا نشير إلى أن العلاقات العميقة والاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية تتدخل، أحياناً،

الصين خرجت من النمطية في علاقاتها الدولية واعتمدت علاقات خاصة مع كل دولة حسب وزنها دون ارتباطات سابقة أو استحقاقات لاحقة

ولما زرت الصين قبل بضعة أعوام، تهياً لي أن الخزامى، والزهر الذهبي، وأشجار الضوء، والقمم المسبوكة في البعيد، والهدوء الساحر. هي ما سأراه! غير أن النمل البشري المتدفق تحت الأرض وفوقها، وعربات القطار الصامت، والشواهد المرصوفة، والهواء المغموم، والاحتفاظ المرتب. هي الصين. وكذلك الانهماك في السباق، والأناقة القليلة، والإصرار على قطف النجوم، وعناد الجبل، وإدراك ما في المرأة من عيوب، ومرجل الانصهار الهائل، والسؤال عن الأكل، وبلوغ عتبة الشمس. هي الصين.

وهي الالتزام الصارم، والتقليل بين الروبوت الآلي والرؤى، وتواضع الإغراء، ومحاكاة النحل، والطفولة في الكهولة، وخيبة العطر، وهيمنة العنكبوت الأحمر، ودوار اليابسة، والتعالي القادم إلى القارّات، والعجائب الشابة، وأساور الضرورة، وفظاظة الإنسان، وعبقريّة الناس، وإخلاص البشر، والوفاء إلى الدم والصور، والقدرة على التبصّر في البارحة، وإتقان الرسوم، وهندسة الألسن، وجرة الحكمة الزائدة، والتلويع بعصيّ الضوء، والتبدّل المتسارع إلى حدّ الدوخان، ولعبة المتناقضات في السيرك الدولي، والتدرّج في الرجوع إلى الأمام، وتحسّس خاصرة الزلزال، والفنون الباذخة، والاتكاء المضيء على الأمس، ورهافة الناي، وتقطير الزمن، والتوّع في المهارة، واستنطاق العدم، وتنميط الوجود، وعيون اللوز السوداء، وأوبرا التاريخ الوثير، والجداول المرصعة بالربيع والجواهر، وعباءات حرير الأميرات، وقصور المنمنمات الغافيات، وأعمدة الجذوع المصقولة، والمقرنصات المذهلة، والحواري الهجينة الموحلة، التي تكاد تختفي لتظهر في الأطراف، وتختفي تحت مساحيق المدن الكبيرة.

والحظّ، في الصين، تحدده الأرقام. والمُنجمون. معلّم حساب. ولا يقبلون السمكة، فينقلب الحظّ. والصياد لا يبحث عن الأرناب القريبة من بيته. والرفاهية، هناك، دون إغراء. والأحلام الفردية بلا مأوى.

بالتعليق اللفظي أو تردد المواقف الجاهزة، لأن الصين ما زالت بعيدة عن الانخراط في معادلة الأمن في منطقتنا، ولا ينبغي لها أن تكتفي بهذه المواقف «الكلامية». لكنّ العرب لم يوظّفوا ثقلهم، متعدد المصادر، للضغط على الصين أو غيرها. وأحلم أن يتوجّه العرب، معاً، نحو التصنيع والبحث العلمي، وعلوم الطاقة الخضراء، والإفادة من ثرواتهم، والتركيز على الصناعة والزراعة والبنية التحتية الإنتاجية والاستثمار المحلي، والشروع باقتصاد غير نمطي؛ كالاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وأبحاث الفضاء والتجارة الإلكترونية، والتحرّر من البترودولار، وإعلاء قيمة العملة العربية أو الشريكة، حتى يمتلكوا القوّة الواجبة. وعلينا كأمة عربية أن نفتتح نوافذنا لكلّ المعارف الإنسانية والفكرية والثقافية، وأن نوصل حمولتنا الحضارية بكلّ مكوناتها، إلى العالم، وخاصة لأصدقائنا، ليتعرّف بعضنا على بعض، ما يخلق قواسم قوّة ناعمة إنسانية مشتركة.

عندما التقيت مسؤولين صينيين، كانوا ممثلين بقناعة حاسمة مفادها أنّ الصين وحتى العام 2028 م، ستكون على قمة الكوكب، إذ ستتهار الولايات المتحدة، وتشقق، وتمحى قوّتها وآثارها! وأن الصين، بما تمتلكه، ستكون المؤهلة الوحيدة لقيادة العالم، عبر رؤية متوازنة عادلة تنهض بالكوكب. وعندما استفسرنا عن هذا اليقين؟ قيل بأنّ التهديدات الاستراتيجية الوجودية، التي تواجه أمريكا، ستعمل على تفكيكها وخسران كفتها وتبديد عوامل استحوادها، فالديون الهائلة، والتنافس الكوني التجاري، وإرهاصات التخلّي عن البترودولار والدولار باعتبارهما «السينيوريتش» في التعاملات التجارية، والأزمات التي تفتت في أحشاء الولايات الأمريكية، والوهن الذي بدأ يتسلل إلى قبضتها. هو ما سيجعل أمريكا في مهبّ الرّيح، وعندها ستتحرّر الكثير من المراكز والدول، وسيبتدل وجه الدّنيا. وعندها ستقوم الصين بالعمل على تفكيك كلّ الأزمات وتعمل على إحقاق الحقوق وإطفاء حرائق النزاعات والحروب، لخلق مناخ موات للتنمية، في ظلّ فضاء السلام والهدوء والعدالة.

التوازن الصيني دقيق ومحسوب وهو ما يؤصل علاقاتها مع الدول أو يخرجها عن وتيرتها أي أن الحلف مرتبط بالمصلحة

وانفعلوا بها. عندها ستصبح شوارع الدنيا عربية. ستصبح عربية إذا قرأت أدبنا، وتعرّفت على تراثنا وفلسفتنا، ورأت فنوننا وإبداعاتنا، وسمعت موسيقانا، وفهمت سرديتنا. والسؤال: كم ترجمنا؟ وكم مركز فنون وآداب افتتحنا؟ وكم مهرجان أقمنا في تلك الدول؟ وهل عرف الخلائق روايتنا؟

يا للأسف الشديد. ما زلنا تحت مطرقة الصور النمطية التي كرّسها أعداؤنا عنا في كل المعمورة، ما لوّث صورتنا وجرحها، وشوّه حقنا، وأفقدنا التعاطف، لغياب الحقيقة. ولننتبه: فإن خصومنا هم من يعملون، دون كلل، على تغليب وتصدير معرفتهم في العالم. حتى باتت حقيقة صلبة، تذبحننا من الوريد إلى الوريد! ولنعلم أن علينا توظيف نظرية العوامل المتعددة، أي نستخدم ثرواتنا ومعارفنا وثقافتنا. ولا نهمل أي قوة لدينا، خشنة أو ناعمة أو سائلة، حتى نحقق ما نغيبا. والغد أجمل على الطريق.

وفي الصين، ربما تجد صورة ملوّنة لحيوان الباندا. وخیول «تشاسو» لا تتعب، وأعرافها تنقط بالعتل. والفراشة الزاهية بإمكانها أن تعبر العالم المليء بالشك والبرودة. ومع الربيع تبدأ المتعة.

وفي الصين؛ من الصواب أن تقدم كل شيء من أجل الحب. ومن يجلس في المستقبل، فسيرحب بالصين. والأمل هو الطوطم الوحيد المتبقي. والأسد الرخام الرابض أمام البناية. يحرسها. ولا حدود لجغرافيا المرونة وتخليق المعجزات. والأساطير ما تراه في المنشآت وانضباط التشابه. والاطمئنان، في الصين، أمر مبالغ فيه.

قد يتعب المحيط، لكنهم لا يتعبون! إنهم يرسمون السماء، ثم يهبطون بها الأرض.

لم يخرجوا تماماً من وراء السور الحديدي! لقد ولدوا بين الأسوار. وما زالوا عالقين بين كهف الماء وإخضاع القمر. أقول ما قلت عن الصين؛ لأن اللقاء المباشر بالحضارات الأخرى، ومعايشة الثقافة الاجتماعية للشعوب البعيدة والدّانية، التي لا نعرفها تماماً، هي ما يجعلنا نفهم مواقفها أكثر، ونحتسّس اتجاهاتها، ونملك الزاوية الأصوب للنظر إليها والدخول عليها. أي أنّ فهم الآخرين هو ما يجعلهم أكثر طوعاً لمنطقنا، ويجعلنا نعرف اشتغالاتهم ومواطن انطفائهم، ويملّكن الوسائل النافذة للعبور إلى فضائهم، والتحليق في سماواتهم. علينا أن نعمل على الأمم الأخرى ولا نعمل عندها. وعلينا أن نعرفها حتى نصادقها أو نعادبها، عند الضرورة. فالشعوب من حولنا ليست أشباحاً، أو كتلاً صماء أو مجاميع قطعان هائمة. إنها تكوينات مركبة من الحلم والأمل، أو من التاريخ السحيق المتطّل إلى الفردوس، وهو منغل، لتوّه، بالسنايل والدفتري الباب.

باختصار؛ فإنني على يقين بأننا سنخلق شعوباً ضاغطة لصالحنا، وأماماً متعاطفة مع نداءاتنا، ودولا تصطف معنا، ونخباً تتحاز لقضايانا. إذا تسرّبت ثقافتنا إليهم، ووصلت مداركهم، ورأوها،

الترسانة النووية الصينية بها ٦٢٠ رأساً نووياً و٤٧٥ منصة إطلاق صواريخ باليستية متوقع تصدير الصين التكنولوجيا النووية بأسعار مخفضة ما يزيد الانتشار النووي والاستقطاب

أتابع الصين منذ ستينيات القرن الماضي، حين كانت أكبر دول العالم تعداداً للسكان، وموقفها الداعم للشعوب المناهضة لسيطرة الغرب، خاصة في كوريا وفيتنام ومصر. وكانت أول زيارة لي إلى الصين عام 1995م، وآخر زيارة في 2025م. وعلى مدى هذه الأعوام الثلاثين، شهدتُ بنفسِي، وبحكم عملي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ثم كأستاذ جامعي ومحاضر زائر، تطوراً غير مسبوق في الصين، خاصة في المجالات النووية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تحديات بيئية شملت تلوث الهواء. وربما كان أحد الأسباب الرئيسة لهذا التطور الإيجابي هو قرار تنظيم النسل والاكتفاء بطفل واحد لكل أسرة، لدرجة أن الصين، التي كانت حتى الثمانينيات أكبر دول العالم تعداداً للسكان، أصبحت الآن في المركز الثاني بعد الهند.

أ.د. يسري أبو شادي

السكان من قرابة مليار نسمة إلى نحو 1.4 مليار، أي بزيادة تقارب 40% فقط بسبب سياسة تحديد النسل.

كما شهد الاقتصاد الصيني تحولاً عميقاً من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد يجمع بين آليات السوق والتخطيط الحكومي، مع تشجيع القطاع الخاص والتجارة والاستثمار الأجنبي، مع احتفاظ الدولة والحزب الشيوعي بالسيطرة على القطاعات الاستراتيجية، وهكذا حققت الصين نمواً اقتصادياً هائلاً دون التخلي عن نظامها السياسي القائم على حكم الحزب الشيوعي، وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقوة صناعية وتكنولوجية رئيسية.

وانعكس التطور الاقتصادي الصيني بوضوح في مساهمة الصين في المنظمات الدولية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ تُحدد هذه المساهمات بناءً على تقييم الأمم المتحدة لقدرة الدول ودخلها القومي وقدرتها على الدفع، وعليه فقد ارتفعت حصة الصين في هذه المنظمات من أقل من 1% عام 2000م، إلى نحو 20% حالياً، مقابل 25% للولايات المتحدة، وهي

وانعكست السياسات الجديدة للحزب الشيوعي في التطوير على كل المجالات، خاصة في مجال الطاقة النووية. فأصبحت الصين الآن الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة في عدد المفاعلات العاملة ومن المتوقع أن تصبح، خلال أقل من عشر سنوات، الدولة الأولى.

كما أصبحت الصين الدولة الثالثة في العالم في عدد الأسلحة النووية، بعد روسيا والولايات المتحدة، أما اقتصادياً، فقد تضاعف إنتاجها عدة مرات، وزاد دخل الفرد عشرات المرات. ورغم سياسة الصين في العزوف عن التدخل العسكري المباشر في القضايا العالمية، ومنها قضايا الشرق الأوسط، فإنها لعبت وما زالت تلعب أدواراً مهمة فيها.

التطور الاقتصادي الصيني

شهد الاقتصاد الصيني خلال العقود الأربعة الأخيرة تحولاً استثنائياً؛ فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي من نحو 200 دولار في بداية الثمانينيات إلى حوالي 14 ألف دولار في منتصف العقد الحالي، أي بنحو 70 ضعفاً، بينما ارتفع عدد

الصين الآن الدولة الثانية بعد أمريكا في عدد المفاعلات العاملة ومن المتوقع أن تصبح خلال أقل من عشر سنوات الدولة الأولى

النووية الصينية. كما تمتلك الصين قدرة محدودة على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب (لأغراض عسكرية وبحثية).

صناعة الوقود النووي بأنواعه

تمتلك الصين 4 مجمعات رئيسية لتصنيع وقود المفاعلات النووية، بطاقة تصنيع إجمالية تقارب 2,400 طن من اليورانيوم سنوياً. وتشمل إنتاج وقود مفاعلات الماء المضغوط الغربية والروسية، ووقود مفاعلات الماء الثقيل الكندية، إضافة إلى وقود المفاعلات الغازية عالية الحرارة في صورة كرات وقود. كما تعمل الصين على تطوير وقود من أكسيد اليورانيوم والبلوتونيوم للمفاعلات السريعة والمائية.

ويُستهلك معظم الإنتاج محلياً، ولا تُعد الصين حالياً مصدراً كبيراً للوقود النووي، بل على العكس، استوردت في عام 2025م، كميات قياسية من الوقود النووي والوقود المعالج من الخارج، لتكوين مخزونات وتأمين احتياجاتها. وتخطط الصين للتوسع الكبير في صناعة الوقود النووي في المستقبل القريب.

مفاعلات الأبحاث

تمتلك الصين حالياً داخل أراضيها 17 مفاعلاً بحثياً مدنياً عاملاً، إضافة إلى مفاعلين بحثيين تحت الإنشاء، وثلاثة مفاعلات في مرحلة الإخراج من الخدمة. وتتنوع هذه المفاعلات في قدراتها واستخداماتها بين إنتاج النظائر المشعة، واختبارات المواد والوقود، والتحليل بالتشعيط النيوتروني، والتدريب والبحوث.

كما صُدرت الصين مفاعلات بحثية صغيرة إلى ست دول؛ منها الجزائر (مفاعل السلام، نوع ماء ثقيل، 15 ميجاوات)، وخمس دول أخرى هي باكستان وإيران وسوريا وغانا ونيجيريا (مفاعل منسر، نوع مصدر نيوتروني مصغر، 30 كيلووات).

النسبة القصوى المقررة لأي دولة عضو، علماً بأن الولايات المتحدة كانت المساهم الرئيسي في ميزانية الأمم المتحدة منذ إنشائها عام 1945م.

التطور النووي السلمي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، طورت الصين قدراتها لتشمل جميع مراحل دورة الوقود النووي، على النحو التالي

مناجم اليورانيوم الخام وإنتاج الكعكة الصفراء

بدأت الصين تعدين اليورانيوم عام 1955م، وأنشأت أول ثلاثة مناجم ومصنع للمعالجة عام 1958م، وكان إنتاجها في نهاية الخمسينيات يُقدَّر ببضع مئات من الأطنان سنوياً. وبحلول 2025م، كانت تملك 20 منجماً، وبلغ إنتاجها نحو 2,200 طن من اليورانيوم سنوياً. ويُقدَّر احتياج الصين السنوي الحالي من الكعكة الصفراء بنحو 13 ألف طن من اليورانيوم، ولذلك تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد، خصوصاً من كازاخستان وناميبيا وأوزبكستان وروسيا.

مصانع تحويل اليورانيوم: من الكعكة الصفراء إلى اليورانيوم الغازي والمسحوق والمعدني

تمتلك الصين مصنعين رئيسيين لتحويل الكعكة الصفراء إلى يورانيوم على أشكال مختلفة: غاز (سداسي فلوريد اليورانيوم المخصص للتخصيب)، ومساحيق يورانيوم، ويورانيوم معدني، بطاقة إجمالية تقارب 15 ألف طن من اليورانيوم سنوياً.

مصانع تخصيب اليورانيوم بدرجاته المختلفة

تمتلك الصين حالياً 3 مجمعات رئيسية عاملة لتخصيب اليورانيوم بتقنية الطرد المركزي.

وتُقدَّر طاقة التخصيب المدنية للمجمعات الثلاثة بنحو 11 مليون وحدة فصل سنوياً، وهي تكفي لإنتاج كميات كبيرة من اليورانيوم منخفض التخصيب (بنسبة 3-5%) لتغذية مفاعلات الطاقة



الصين الأولى عالميًا بعدد المفاعلات النووية بـ ١٢٠ وتليها أمريكا بـ ٩٩ مفاعلًا ومتوقع وصولها للمرتبة الأولى في أقل من ١٠ سنوات

شرقًا وغربيًا، بالتوازي مع تطوير قدراتها النووية الوطنية. فقد بنت مفاعلات بتكنولوجيا أمريكية وكندية وفرنسية وروسية، ثم بدأت في تطوير وتصميم مفاعلاتها الوطنية. كما تعمل شركاتها على تطوير مفاعلات ذات قدرات مختلفة، من المفاعلات الصغيرة التي تصل قدرتها إلى نحو 300 ميجاوات، إلى المفاعلات الكبيرة التي تصل إلى نحو 1400 ميجاوات. وحتى الآن، لم تصدر الصين أو تتعاقد على تصدير أي مفاعل صيني لتوليد الكهرباء سوى 7 مفاعلات إلى باكستان، منها 6 مفاعلات عاملة، ومفاعل واحد تحت الإنشاء. وجميعها من نوع مفاعلات الماء الخفيف المضغوط.

مصانع معالجة الوقود المستهلك واستخلاص البلوتونيوم

تمتلك الصين حاليًا ثلاث منشآت لمعالجة الوقود النووي المستهلك وفصل اليورانيوم والبلوتونيوم، بطاقة تصميمية تبلغ نحو 300 طن سنويًا. ولدى الصين ثلاث منشآت أخرى قيد الإنشاء،

وقد بدأ تحويل وقود مفاعلات منسر من وقود عالي التخصيب (يقارب 90%) إلى وقود منخفض التخصيب، مع إعادة الوقود عالي التخصيب إلى الصين.

مفاعلات القوى النووية لتوليد الكهرباء

تحتل الصين اليوم المرتبة الأولى عالميًا من حيث إجمالي عدد مفاعلات القوى النووية، بنحو 120 مفاعلًا (65 عاملاً، و36 تحت الإنشاء، و19 مرخصًا ببناؤها)، تليها الولايات المتحدة بنحو 99 مفاعلًا (94 عاملاً، واحد تحت الإنشاء، و4 مرخصًا ببناؤها). ورغم أن الصين تحتل المرتبة الثانية في عدد المفاعلات العاملة إلا أنها متوقع أن تصل للمرتبة الأولى في أقل من عشر سنوات.

وقد انتهجت الصين برنامجًا نوويًا لمفاعلات القوى يعتمد على التنوع والتعاون مع شركات من مختلف دول العالم،

الصين الدولة الثالثة في عدد الأسلحة النووية بعد روسيا وأمريكا اقتصاديًا تضاعف إنتاجها عدة مرات وزاد دخل الفرد عشرات المرات

حاليًا عدة مواقع تشغيلية للمعالجة والتخزين والتخلص القريب من السطح.

وبالنسبة للنفايات عالية النشاط، فلا يوجد حتى الآن مستودع جيولوجي نهائي تجاري؛ ويجري تطوير مختبر بحثي عميق تمهيدًا لإنشاء أول مستودع جيولوجي عميق، ومن المتوقع اكتمال المختبر في عام 2028م.

التطور النووي العسكري

بدأ البرنامج النووي العسكري الصيني فعليًا في منتصف الخمسينيات، بمساعدة سوفيتية في بدايته، ثم واصلت الصين تطويره بصورة مستقلة بعد الانقسام الصيني-السوفيتي.

وتتميز البرنامج بسرعة الانتقال من القنبلة الانشطارية باستخدام اليورانيوم عالي التخصيب -المستخدم في تفجير أول قنبلة في أكتوبر 1964م، بقوة 22 ألف طن تي. إم. تي والمعادلة لقنبلة هيروشيما- إلى القنبلة الهيدروجينية عام 1967م، بقوة 3.3 ميجا طن، في قفزة تكنولوجية كبيرة خلال ثلاث سنوات فقط. وأصبحت الصين من وقتها الدولة الخامسة في العالم المالكة لقنابل ذرية ومن ثم احتلت جمهورية الصين (الصين الشعبية) مقعد تايوان (الصين الوطنية) في الأمم المتحدة في أكتوبر 1971م، وأصبحت تملك حق الفيتو في مجلس الأمن.

وطورت الصين بالتوازي وسائل إيصال الأسلحة النووية، بدءًا من الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى والعابرة للقارات، إضافة إلى صواريخ جواله «كرزو». كما طورت قوة بحرية تضم غواصات نووية حاملة لصواريخ باليستية نووية، كجزء من منظومة الردع النووي الصيني.

وتقدر أحدث التقديرات لعام 2026م، الترسانة النووية الصينية بنحو 620 رأسًا نوويًا وتملك الصين نحو 475 منصة إطلاق للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، إلى جانب ثلاثة

لتصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية إلى نحو 800 طن سنويًا. ويُستخدم أغلب البلوتونيوم المنتج في صناعة وقود الموكس (خليط البلوتونيوم واليورانيوم)، وهو وقود مُستخدَم حديثًا في مفاعلات الماء الخفيف المضغوط والمفاعلات السريعة المولدة.

مصانع إنتاج وقود الموكس المخلط من البلوتونيوم واليورانيوم

تمتلك الصين حاليًا خطًا تجريبيًا صغيرًا لإنتاج وقود الأكسيد المختلط من اليورانيوم والبلوتونيوم (الموكس)، بطاقة نحو 0.5 طن سنويًا.

كما أنشأت خطًا تجريبيًا/توضيحيًا أكبر، بطاقة تصميمية تبلغ نحو 20 طنًا سنويًا، مخصصًا أساسًا لتزويد المفاعلات السريعة ومفاعلات الماء الخفيف المضغوط.

ويُعد إنتاج وقود الأكسيد المختلط في الصين في مرحلة التوسع الصناعي، ولا تصدر الصين حاليًا وقود الأكسيد المختلط بكميات تجارية.

مخازن الوقود المستهلك والفضلات النووية بدرجاتها الإشعاعية المختلفة

تمتلك الصين شبكة واسعة لتخزين الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة، تشمل أحواض التخزين في محطات القوى، ومنشآت التخزين المركزي الرطب والجاف، ومرافق خاصة للنفايات منخفضة ومتوسطة النشاط، إضافة إلى مخازن للنفايات المشعة شديدة النشاط الناتجة عن إعادة معالجة الوقود.

وتبلغ طاقة منشآت التخزين المركزي للوقود المستهلك نحو 1,300 طن، مع نحو 1,200 طن إضافية في منشآت قيد الإنشاء، فضلًا عن نحو 550 طنًا في حاويات التخزين الجاف بالمحطات. أما النفايات منخفضة ومتوسطة النشاط، فلدى الصين

تزداد أهمية التكنولوجيا النووية الصينية كأداة نفوذ وتوقع بتصدير مفاعلات لدول عربية وإقليمية ما يضع العالم أمام تعاون نووي مدني واسع واستقطاب

المنشآت النووية في كوريا الشمالية حتى عام 2009م، حيث كانت الممر الوحيد المسموح لمفتشي الوكالة بالدخول والخروج منه من فيينا.

التطور البيئي الصيني

كان التلوث البيئي أحد أكبر مشكلات الصين مع بداية نهضتها الصناعية، نتيجة الاستخدام الكثيف للفحم والنفط والغاز، وحرق الأخشاب، والانبعاثات الضخمة من المصانع ومحطات الكهرباء. وعندما زرت بكين في التسعينيات، كان تلوث الهواء واضحاً حتى خلال النهار، وكانت السماء في كثير من الأحيان مغطاة بطبقة من الضباب والدخان.

وقد انعكس هذا التوسع الصناعي والحضري في ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من نحو 2.5 مليار طن عام 1990م، أي 11% من الانبعاثات العالمية، إلى نحو 12.3 مليار طن عام 2024م، أي نحو 32% من الانبعاثات العالمية.

وتسعى الصين الآن إلى عكس هذا الاتجاه من خلال برنامج واسع للطاقة النظيفة، تصدره الطاقة النووية إلى جانب الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتستهدف خفض انبعاثاتها المطلقة من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 7-10% عن ذروة الانبعاثات بحلول عام 2035.

علاقة الصين بدول الشرق الأوسط: الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية

كانت مصر أول دولة عربية وإفريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية (الشيوعية)، وتقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها في مايو 1956م، وتسحب اعترافها بجمهورية الصين الوطنية (تايوان حالياً).

ودعمت الصين العرب في القضية الفلسطينية، وقضايا التحرر من الاستعمار الغربي في دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز،

حقول ضخمة تضم نحو 320 صومعة لهذه الصواريخ. وتتركز هذه المنشآت داخل الأراضي الصينية، ولا توجد قواعد نووية صينية معلنة خارج الصين.

وتملك الصين قاعدة عسكرية خارج أراضيها في جيبوتي. كما تمتلك وجوداً وتسهيلات عسكرية في مرفأ في كمبوديا.

دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مراقبة الأنشطة النووية في الصين

هو دور محدود، لأن الصين موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كدولة تملك أسلحة نووية قبل عام 1967م، ولهذا فلا تستطيع الوكالة الذرية تطبيق نظام الضمانات والتفتيش لا على الأنشطة النووية العسكرية ولا على كل الأنشطة السلمية. ولكن يمكن تطبيق هذه الضمانات طوعاً، وبموافقة الدولة، وللفترة التي تحددها، على عدد محدود من المنشآت النووية السلمية.

وحديثاً، قدمت الصين قائمة بـ 30 منشأة نووية مدنية تقبل طوعاً تفتيش الوكالة عليها، وأغلبها مفاعلات نووية. وقد اختارت الوكالة عدداً محدوداً منها، أهمها ثلاث منشآت هي

- منشأة شانكسي لتخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي، وهي ربما المنشأة الأهم في الصين.

- مفاعل القوى النووية في كينشان، (ماء خفيف مضغوط 300 ميجاوات كهربائي PWR) وهو أول مفاعل تجاري بتصميم صيني وبدأ في العمل في التسعينيات.

(HTR) - مفاعل الغاز عالي الحرارة في شيداو (مفاعل تجريبي بقدرة 200 ميجاوات كهربائي وقد بدأ تشغيله من 2021م).

وكان للصين دور هام أثناء زيارات مفتشي الوكالة لتفتيش

تمتلك الصين ١٧ مفاعلاً بحثياً و٢ تحت الإنشاء و٣ في مرحلة الخروج من الخدمة وتتنوع استخداماتها بين إنتاج النظائر واختبارات الوقود

أهم المشاكل الصينية الحالية مشكلة تايوان

لا تعترف الصين بوجود تايوان كدولة مستقلة، وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضي الصين الكبرى.

وهذه المشكلة والتوترات ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ونجاح الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماوتسي تونج، وبدعم الاتحاد السوفيتي له في إقامة دولة الصين الشعبية عام 1949م. في الوقت نفسه، أقامت حكومة كاي شيك دولة الصين الوطنية بدعم من الغرب في جزيرة تايوان، والتي احتلت مقعد الصين في المنظمات الدولية لسنوات طويلة حتى عام 1971م، حين تبذلت المراكز، واحتلت الصين الشعبية مكانها.

ورغم تقلص الاعتراف بدولة تايوان بشكل شبه كامل، إلا أن الدعم الأمريكي والغربي اقتصادياً وعسكرياً أدى إلى استمرار هذه الدولة رغم رفض الصين لها، مما أدى إلى توترات عسكرية حادة قد تضع العالم على مشارف حرب عالمية ثالثة لو تطور هذا التحدي.

مشكلة التحالف الأسترالي-الأمريكي-البريطاني (أوكوس) في بحر الصين

وهي المشكلة المعروفة حالياً باسم أوكوس، والمتمثلة في صفقة نووية ضخمة ببيع 8 غواصات تعمل بالطاقة النووية، ولكنها لن تحمل أسلحة نووية، رغم أنها مصممة أصلاً لحمل صواريخ نووية. وستكون هذه الغواصات بصناعة أمريكية-بريطانية، مع مشاركة أسترالية محدودة. والصفقة تم توقيعها، ولكن سيبدأ تسليم هذه الغواصات من بداية الثلاثينيات إلى الأربعينيات.

وتعتبر الصين هذه الصفقة تهديداً خطيراً لها في سواحلها الجنوبية على بحر الصين، وتهاجمها في المحافل الدولية، خاصة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إلى جانب الاتحاد السوفيتي، ومصر والهند وإندونيسيا. ووقفت إلى جانب مصر سياسياً في حروبها ضد إسرائيل، حين كان الاتحاد السوفيتي هو الداعم الأول لمصر سياسياً وعسكرياً.

وحديثاً، دعمت الصين إيران سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بصورة محدودة، قبل وأثناء التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي عامي 2025 و2026م. واستخدمت الصين حق الفيتو في مجلس الأمن مع روسيا في اعتراض العديد من القرارات لإدانة إيران وفرض عقوبات عليها. واعترضت على أغلب قرارات مجلس محافظي الوكالة الذرية لإدانة إيران، ولكن لعدم وجود حق فيتو في هذه المنظمة، لم تستطع هي وروسيا الاعتراض على قرارات الوكالة في تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

أما اقتصادياً، فقد تطورت العلاقات بشكل كبير مع دول المنطقة، خاصة بسبب اعتماد الصين الكبير على استيراد النفط والغاز منها، ولا سيما من إيران ودول الخليج العربي. وقد بلغت نسبة هذه الواردات للصين في 2025م، نحو 55% من نفطها، و25% من غازها.

أما العلاقات العسكرية مع دول المنطقة، فقد تطورت أيضاً؛ حيث تصدر الصين أسلحة إلى الشرق الأوسط منذ سبعينيات القرن الماضي، وقد باعت أسلحة إلى نحو 16 دولة في المنطقة. وحديثاً، فإن واردات الأسلحة الرئيسية من الصين إلى دول الشرق الأوسط (خاصة السعودية) كانت نحو 0.3% فقط، في حين استحوذت الولايات المتحدة وأوروبا على نحو 94% وتشمل الصادرات الصواريخ الباليستية، والطائرات المسيّرة المسلحة، والطائرات المقاتلة، والصواريخ المضادة للسفن، والمدفعية والعربات المدرعة، وأنظمة الدفاع الجوي.

وتوجد للصين قاعدة عسكرية واحدة في المنطقة في جيبوتي، مع وجود تسهيلات عسكرية ولوجستية في دول أخرى.

بدأت الصين تعدين اليورانيوم ١٩٥٥ وأنشأت ٣ مناجم ومصنع للمعالجة ١٩٥٨ وبحلول ٢٠٢٥ تملك ٢٠ منجمًا بإنتاج ٢,٢٠٠ طن يورانيوم سنويًا

أما استغلال التعاون النووي الصيني في إنشاء مفاعلات صريحة بغرض إنتاج بلوتونيوم لأسلحة نووية، فهو أمر غير متوقع تمامًا، وهي التي لم تتعاون في البرنامج النووي العسكري لكوريا الشمالية ولا أي دولة أخرى.

وأتوقع أن الدول العربية وغيرها ستبدأ قريبًا، وبعد التأكد الفني من نجاح التصميمات الصينية لمفاعلات إنتاج الكهرباء، في نشرها بشكل واسع في العقود القادمة.

الخاتمة

يُظهر المسار النووي الصيني، المدني والعسكري، أن صعود الصين لم يكن حدثًا عابرًا، بل تحولًا استراتيجيًا مخططًا. فقد نجحت في بناء دورة وقود نووي متكاملة، وترسانة عسكريه نووية رديعة، وشبكة واسعة من الشراكات الاقتصادية والعسكرية، خاصة في الشرق الأوسط الغني بالطاقة. ومع استمرار التنافس الصيني-الأمريكي، من المرجح أن تزداد أهمية التكنولوجيا النووية الصينية كأداة نفوذ اقتصادي وسياسي، خاصة مع توقعات بتصدير مفاعلاتها النووية إلى دول عربية وإقليمية. لكن هذا الصعود لن يخلو من مخاطر، فقد يضع العالم أمام مفترق طرق بين تعاون نووي مدني واسع، واستقطاب قد يقود إلى توترات أمنية جديدة في المنطقة.

ولكن كل محاولات الاعتراض الصيني لم تتجح في إيقاف هذه الصفقة أو هذا التعاون الأسترالي-الغربي.

الصعود الصيني السياسي والاقتصادي والعسكري وتأثيره على النظام الدولي والشرق الأوسط

أصبحت الصين الآن القوة الأكبر المنافسة لأمريكا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانخراط روسيا في العديد من المشكلات، وأهمها حاليًا حربيها في أوكرانيا منذ عام 2022م. ومن ثم أصبح أي توتر في العلاقات بين الصين وأمريكا ينعكس على العديد من قضايا العالم، ومنها قضايا الشرق الأوسط.

ويخشى العالم الآن أن يؤدي هذا إلى إيقاف حرب باردة جديدة، وزيادة الاستقطاب الدولي والإقليمي. ورغم محاولة نظام الرئيس الأمريكي الحالي إظهار التفاهم بين الطرفين، إلا أنه لا يعبر عن حقيقة صقور السياسة الأمريكية في القلق من النمو الصيني المتصاعد في كل المجالات.

وستحاول هذه القوى في أمريكا أن تبطئ هذا التصاعد، وتستقطب دولًا تتعاون مع الصين، خاصة في المجال النووي ومجال الطاقة.

والمتوقع أن تبدأ الصين في تصدير تكنولوجياتها النووية لدول العالم، مع خفض أسعارها، وإغراء هذه الدول بالشراكة في هذه المشاريع، خاصة المفاعلات النووية.

وأتوقع أيضًا استمرار الصين في دعم معاهدة عدم الانتشار النووي، ولكنها ستستمر في التطوير الهادئ والبطيء لأسلحتها النووية.

ولا أتوقع دعم الصين لإنشاء مصنع لتخصيب اليورانيوم في أي دولة، إلا في إطار شراكة دولية، وتحت نظام ضمانات الوكالة الذرية.

استثمرت الصناديق الخليجية بالصين ١٠,٣ مليار دولار أو ٦٢% من استثمارات ٢٠٢٤ العلاقات الاقتصادية الخليجية/الصينية ترسم معادلة نفوذ وخريطة للتجارة وأداة لتنفيذ رؤى التنمية

شهد الاقتصاد العالمي خلال الخمسة والعشرين سنة المنصرمة تنامي نفوذ الاقتصاد الصيني، وهذا ما يمكن أن نستشفه من تربع الصين على عرش التجارة الدولية السلعية التي مثلت نحو 14.3% من حجم الصادرات السلعية على الصعيد العالمي لعام 2025م، فضلاً عن حجم الاقتصاد الذي بات اليوم يحتل المرتبة الثانية بعد الاقتصاد الأمريكي مُشكلة ما نسبته 18% من حجم الاقتصاد العالمي. ولم يقتصر تصاعد النفوذ الصيني على الجانب الاقتصادي بل أصبحت الصين تصنف ثاني دولة بالعالم من حيث القوة الناعمة وفق مؤشر القوة الناعمة لعام 2026م، الصادر عن مؤسسة براند فاينانس. وكذلك باتت الصين تحتل الريادة العالمية في مجال

أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

أولاً- تنامي الصعود الصيني في الاقتصاد العالمي من مرحلة الإقصاء إلى مرحلة الاستباق:

سعت الصين إلى توسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، وتخلت عن المفهوم القديم لاسيما في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية كونها حساسة لتقلبات الأسواق. ونظراً لتطورات العولمة باتت الحكومات الصينية المتعاقبة تبحث عن طرق جديدة لتطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أداة مهمة لتعزيز وتوسيع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مر الاقتصاد الصيني الحديث بثلاثة مراحل منذ أواخر اربعينات القرن الماضي حتى الآن

المرحلة الأولى « الإقصاء »: (١٩٤٩ - ١٩٧١):

تمثل مرحلة الإقصاء، عزل الصين إلى حد كبير عن المنظمات الدولية. ويرجع ذلك جزئياً بسبب استراتيجية دبلوماسية أحادية الجانب والموقف الانعزالي الذي اتخذته الصين تجاه جميع الأنظمة متعددة الأطراف التي تقودها الدول الغربية. تنظر الصين إلى الأنظمة المتعددة الأطراف بوصفها آليات للإمبريالية تهدف إلى تقويض السيادة الوطنية، وتعرقل تطور الاشتراكية الدولية.

التنمية الخضراء من خلال استخدام الطاقات المتجددة المستدامة وفي مقدمتها الشمسية.

وباتت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تمثل اليوم أداة مركزية لتعزيز النفوذ العالمي للصين، حيث توظف التجارة والاستثمار والمشروعات الكبرى لبناء شراكات استراتيجية مستقرة حول العالم. وفي هذا الإطار تشكل الشراكة الاقتصادية والتعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين أحد النماذج الناجحة القائمة على تعزيز المكاسب الاقتصادية للجانبين، وهو ما تجسد في وصول حجم التبادل التجاري السلعي الصيني / الخليجي إلى قرابة 383 مليار دولار عام 2025م.

سنتناول في هذا المقال تسليط الضوء على المراحل التي مر بها الاقتصاد الصيني وتساعد نفوذه على الصعيد العالمي، علاوة على بيان أثر تنامي الاقتصاد الصيني في بناء الشراكات التجارية والاستثمارية مع دول مجلس التعاون الخليجي.



تنامت تدفقات استثمارات الصين الخارجية من (١٩٣,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٣٧٥٥) مليار دولار بزيادة (١٢٨) في ٢٥ عامًا الأخيرة

والمشورة في مجال التنمية الاقتصادية. تضاعفت عضوية الصين منذ ذلك الحين في المنظمات متعددة الأطراف، حيث وصلت إلى (51) منظمة عام 1996م، مقارنة بـ (29) منظمة عام 1984م.

بدا أن الحكومة الصينية قد قبلت حقاً العلاقات التعددية مع الدول كمنصة لتعزيز قوتها الاقتصادية كوجهة جذابة. أما في عام 1998م، وعندما كانت الصين تستعد للضغط من أجل دخول منظمة التجارة العالمية، وإعادة هيكلة إدارتها الحكومية لتنظيم أفضل لاقتصادات أسواقها الناشئة. تم إنشاء عدة وزارات جديدة لإدارة قطاعات الاقتصاد ذات الأهمية، وكذلك ألغيت عدد من الوزارات التي كانت تشرف على الشركات المملوكة للدولة. وقامت بالحد من نفوذ هذه الشركات. أصبح للجنة الاقتصاد والتجارة الخارجية بدلاً من ذلك سلطة الإشراف على الشركات المملوكة للدولة وتولت دوراً جديداً وبارزاً بإدارة الاقتصاد الكلي.

ويرجع جزء آخر لقرارات اتخذتها دول أخرى، كرفض الولايات المتحدة الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، مما تسبب في جعل الصين تنتقد بشكل متزايد النظام متعدد الأطراف.

المرحلة الثانية. الانتقالية. (١٩٧١-٢٠٠٢):

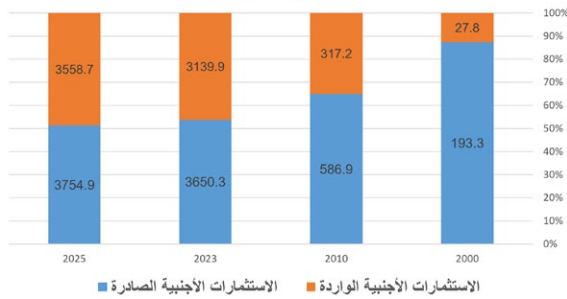
تمثل في مرحلة انتقالية، حيث شهدت انضماماً متسارعاً للصين في المنظمات الدولية، حتى وإن كانت مساهمتها في كثير من الأحيان شكلية نسبياً. شهدت هذه المرحلة تطورين هامين جداً اهتمام الصين بالعلاقات متعددة الأطراف. ففي عام 1971م، تم تمرير القرار (2758) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أعاد حق جمهورية الصين الشعبية في الانضمام للمنظمة.

استعادة الصين عام 1980م، عضويتها في مؤسسات برتن وودز. وسرعان ما أصبحت من أكبر المقترضين من البنك الدولي، وعملت بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي في الأمور التقنية

دخلت « سينس تايم » في مشروع مشترك للذكاء الاصطناعي بقيمة (٢٠٦,٥) مليون دولار مع الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي

للاستثمارات الأجنبية الصينية الواردة التي ارتفعت هي الأخرى من (27.8) مليار دولار عام 2000م، إلى (3578.7) مليار دولار عام 2025م، محققة زيادة بقرابة (129) مرة ما بين عامي 2000 و2025م، لتشكل نحو (7.8%) من إجمالي الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على الصعيد العالمي لعام 2025 م، مقارنة بنسبة (0.4%) من الإجمالي العالمي للاستثمارات الأجنبية العالمية الواردة عام 2000م.

شكل (2) الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الصادرة والواردة " مليار دولار "



المصدر: تم إعداد الشكل من الباحث بالاعتماد على، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٦م.

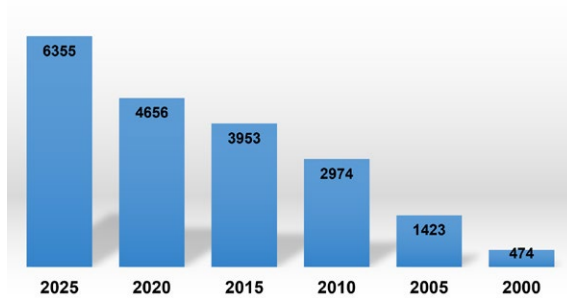
كما شهد الاقتصاد الصيني نمواً متسارعاً خلال الخمسة والعشرين سنة المنصرمة بفعل الاستثمارات في العقارات والبنية التحتية وحقق متوسط معدل نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (9.6%) للفترة (2006-2015م)، واستمر يحقق نمواً أعلى من (6%) لغاية 2020م، حيث انخفض إلى (2.2%) نتيجة لجائحة كورونا. ثم ارتفع إلى (5.0%) عام 2025م.

وتجدر الإشارة إلى أن معالم محرك جديد للنمو الاقتصادي الصيني بدأت تظهر خلال العشر سنوات الماضية تقوده التكنولوجيا الجديدة، والصناعات الخضراء، والتحول الرقمي، وللنظر إلى ما يطلق عليه المكتب الوطني للإحصاء في الصين اسم الاقتصادات الثلاثة الجديدة - الصناعات المتطورة، وأشكال الأعمال الجديدة، ونماذج الأعمال الجديدة، التي شهدت قيمتها المضافة مجتمعة طفرة بلغت حوالي (10%) سنوياً في الفترة بين عامي 2016 و2024م. لم يقتصر تنامي النفوذ

المرحلة الثالثة (عهد الاستباقية): (٢٠٠٣- لحد الان):

تمثل هذه المرحلة الانتقال إلى عهد الاستباقية، حيث باتت الصين ليس مجرد لاعب سياسي واقتصادي دولي أكثر نشاطاً فقط، ولكن أيضاً جهة تملي شروطها ووجهات نظرها على المنظمات التي باتت عضوة فيها. بدأ مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية بالظهور في الاجتماعات الرسمية حول السياسة الخارجية. وعقد الاجتماع العاشر للسفراء الصينيين بالخارج عام 2004م. شهدت هذه المرحلة نمواً كبيراً في حجم الصادرات السلعية في العالم التي وصلت إلى أكثر من 3.7 تريليون دولار مشكلة أكثر من (14%) من الصادرات العالمية لعام 2025م.

شكل (1) تجارة الصين السلعية الخارجية 2000-2025 مليار دولار



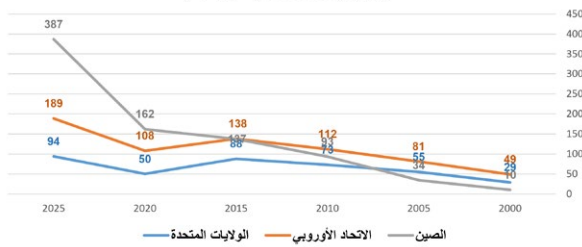
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التجارة الخارجية الصينية

كما تنامي الحضور الصيني في الخريطة العالمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ساهمت سياسة الإصلاح الاقتصادي التي شملت القوانين والإجراءات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما توفير الضمانات للشركات والمستثمرين الأجانب، في تنامي حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الصين والتي ارتفعت من (193.3) مليار دولار عام 2000م، إلى قرابة (3755) مليار دولار أي زادت بنحو (128) مرة ما بين 2000 و2025م، لتشكل الصين نحو 6.5% من إجمالي الرصيد التراكمي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً لعام 2025م، مقارنة بنسبة (2.6%) عام 2000م. وينطبق ذلك أيضاً على حجم الرصيد التراكمي

بلغ الاستثمار الصيني في السعودية (٤,٣) مليار دولار عام ٢٠٢٥ وسجلت (٦٠) مشروعاً في قطر (٢٠١٧-٢٠٢٦) تجاوزت قيمتها (٣) مليارات دولار

الثنائية بين الطرفين مستويات قياسية في عام 2025 م، حيث وصلت إلى (387) مليار دولار أمريكي.

شكل (4) تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (2000-2025) مليار دولار



شهدت العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين خلال السنوات القليلة الماضية تحولات نوعية انتقلت بها من مرحلة توفير أمن الطاقة للصين وتأمين السلع لدول مجلس التعاون إلى علاقة شراكة استراتيجية تقوم على المسارات التالية

١- من اقتناء السيارات إلى بناء سلسلة قيمة

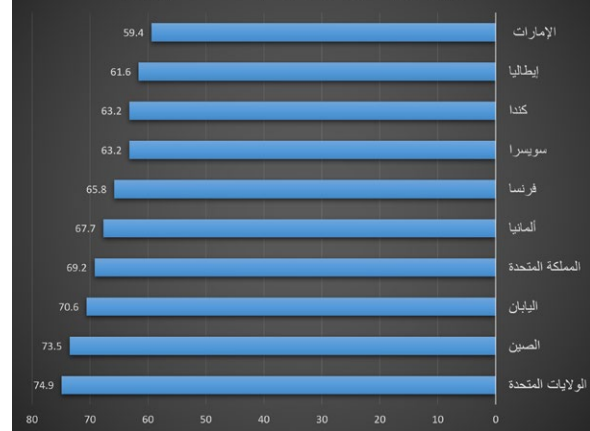
يُشكل قطاع السيارات نموذجاً مصغراً للتحوّل الصناعي في منطقة الخليج. ففي الوقت الذي كانت فيه العلامات اليابانية تهيمن على السوق، تمكنت الشركات الصينية كشركة سايك (SAIC) وغوانغتشو (GAC) وجيانغ هواي (JAC) من الاستحواذ على نحو (14%) من واردات السيارات في عام 2024م. بيد أن القيمة الحقيقية لا تتجسد في حجم الواردات وإنما في توطين الخدمات والتصنيع الجزئي داخل السعودية والإمارات، حيث أنشئت مراكز توزيع وصيانة ومختبرات لاختبار المركبات الكهربائية. لم تعد السيارات بهذا التحوّل سلعة استهلاكية فحسب، وإنما باتت منفذاً للدخول لسلاسل قيمة محلية تتضمن المكونات الإلكترونية، والبطاريات، والمواد المتقدمة، مما يسهم في فتح الآفاق.

٢- من شراء العتاد إلى تشغيل المنصات:

أسهمت شركات الاتصالات الصينية في بناء جزء كبير من شبكات الجيل الخامس في دول مجلس التعاون، بيد أن المرحلة التالية تمثلت في التحوّل نحو التشغيل المحلي للمنصات الرقمية، وهو تحوّل تمت ترجمته على أرض الواقع عبر إنشاء مراكز بيانات ضخمة، وتوسيع الخدمات السحابية، وربط الطاقة

الصيني على زيادة حجم التجارة والاستثمار والنمو المطرد في الاقتصاد بل شهد تصاعد القوة الناعمة الصينية أن تنتقل من المرتبة (27) عالمياً عام 218 إلى المرتبة (2) عالمياً عام 2026 بعد الولايات المتحدة متخلفة بفارق (1.4) نقطة فقط في مؤشر القوة الناعمة الصادر عن مؤسسة براند فايننشال.

شكل (3) ترتيب الدول في مؤشر القوة الناعمة لعام 2026



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤسسة براند فايننشال، تقرير مؤشر القوة الناعمة لعام ٢٠٢٦م.

مع تراجع النفوذ الناعم الأمريكي عززت الصين موقعها الثاني في مؤشر القوة الناعمة ويوصفها الدولة الوحيدة في قائمة العشرة الأوائل التي رفعت نقاط قوتها الناعمة هذا العام (0.7) نقطة لتصل (73.5) نقطة، فقد قلصت الفارق مع الولايات المتحدة إلى أقل من (1.5) نقطة.

ثانياً- العلاقات والشراكة التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الصين:

تنظر الصين إلى دول مجلس التعاون الخليجي بوصفها داعمة رئيسية لأمن الطاقة العالمي، ومحوراً رئيساً للنقل على امتداد ممرات مبادرة الحزام والطريق، علاوة عن كونها سوقاً تجارياً للسلع الصينية تزداد أهمية. فقد تخطت الصين الولايات المتحدة في تجارتها مع دول مجلس التعاون عام 2010م، كما وتخطت دول الاتحاد الأوروبي عام 2018م، لتصبح أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، مع بلوغ حجم التجارة

الصين تستحوذ على ١٤,٣٪ من الصادرات العالمية وفي المرتبة الثانية بعد الاقتصاد الأمريكي بنسبة ١٨٪ من حجم الاقتصاد العالمي

مجالات التمويل والطاقة والعقارات والطاقة المتجددة، في صفقات بقيمة (10.3) مليار دولار أمريكي شكلت نحو (62%) من إجمالي الاستثمارات القادمة عام 2024م، الذي يتضمن صفقات من قبل جهاز قطر للاستثمار وجهاز أبو ظبي للاستثمار وصندوق الاستثمارات العامة السعودي، للتمويل والطاقة والعقارات والطاقة المتجددة. وتشير التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأسهم الصينية لعام 2025م، إلى ظهور كل من جهاز أبو ظبي للاستثمار والهيئة العامة للاستثمار الكويتية ضمن قائمة أبرز عشرة مساهمين للأسهم القابلة للتداول في (36) شركة مدرجة في سوق الأسهم الصينية من الفئة (A)، تركزت في قطاعات الصناعة والمواد وتكنولوجيا المعلومات.

تظل مبادرة الحزام والطريق العمود الفقري لدبلوماسية البنية التحتية المتصلة في الصين. برزت دول مجلس التعاون الخليجي في 2024-2025م - كوجهات رئيسية تحت مبادرة الحزام والطريق لتوسيع الموانئ، وتطوير المناطق الصناعية، وريط ممرات التجارة. لا يقتصر نفوذ الصين على البنية التحتية الصلبة؛ بل يمتد استثمارها الاستراتيجي الآن ليشمل التكنولوجيا والطاقة الخضراء والخدمات اللوجستية في الخليج.

اقتصرت الوجود التقني الصيني قبل عام 2015م، على مبيعات معدات الاتصالات الأساسية من شركات كهواوي وZTE لكن بعد إطلاق طريق الحرير الرقمي عام 2015م، قفز عدد مشروعات التكنولوجيا الصينية في الإمارات 169 ضعفاً، ليصل إلى (81) مبادرة قائمة. وتوسع الحضور إلى ما هو أبعد بكثير من الاتصالات، ليشمل شبكات المراقبة وتطبيقات الذكاء الصناعي والمدفوعات الإلكترونية والروبوتات، مع دخول شركات كبرى مثل علي بابا وتينسنت وبايدو وDJI وبيتو ومجموعة أنت إنترناشونال. وارتفع إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الإمارات ليصل إلى (12.5) مليار دولار.

وسجلت السعودية توسعاً مماثلاً بلغ (7) أضعاف، ليصل العدد إلى (56) مشروعاً، ويات الذكاء الاصطناعي والاتصالات يحتلان مكانة متساوية، فيما يشهد قطاع المتجددة نمواً. واستحوذت شركتا تصنيع الألواح الشمسية الصينيتان « لونغي غرين

منخفضة الكلفة بأحمال الحوسبة عالية الكثافة. وتظهر بيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة زيادة قدرها (3.3) غيغاواط في القدرات المتجددة بالشرق الأوسط خلال العام 2024م، كانت السعودية مسؤولة عن أكثر من (50%) منها. ويخدم هذا النمو في الطاقة النظيفة مباشرة اقتصاديات الحوسبة السحابية ويوفر تعاقدات طويلة الأجل تقلل الانبعثات وتخفف تكلفة تشغيل البنية الرقمية.

٣- بناء نظام بيئي لأشباه الموصلات

ارتفعت استيرادات دول مجلس التعاون الخليجي من الشرائح والمكونات الإلكترونية خلال السنوات الست المنصرمة، مع تنامي الاعتماد على الشركات الصينية في الرقائق المتوسطة المستخدمة في الطاقة والصناعة. غير أن دول مجلس التعاون تتجه إلى ما هو أبعد من الشراء: تجميع النظام البيئي الشامل الذي يشتمل على سلاسل الإمداد، وخدمات تصنيع تعاقدية، واختباراً وتغليفاً محلياً للرقائق.

٤- كفاءة رأس المال والميزة التفاوضية للطاقة

تتفوق الشراكات الخليجية / الصينية في القطاعات التي تحتاج إلى تمويل ميسر وسلاسل إمداد متكاملة وقدرة تنفيذ عالية السرعة، من تطوير المناطق الصناعية إلى مشاريع الطاقة الشمسية والسكك الحديدية، بيد أن المعيار الحاسم يبقى خليجياً، مستنداً على المفاضلة الدقيقة بين تكلفة رأس المال ومخاطر الجدول الزمني ومتطلبات المحتوى المحلي.

ثالثاً- الاستثمارات المتبادلة بين دول مجلس التعاون والصين

تتطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الاستثمارات المتبادلة مع الصين، فما زالت الأرقام متواضعة قياساً بحجم التبادل التجاري، حيث تشكل الاستثمارات الصينية في الخليج نحو (6%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، وبالمقابل أيضاً تشكل الاستثمارات الخليجية في الصين نحو (4%) من إجمالي الاستثمارات الخليجية الخارجية.

وفي هذا الإطار، عززت الصناديق السيادية الخليجية كمصدر رأس المال الأكثر ديناميكية في السوق الصيني، حيث استثمرت في

الصين الآن ليس مجرد لاعب دولي أكثر نشاطًا فقط بل جهة تملي شروطها ووجهات نظرها على المنظمات التي باتت عضوة فيها

٣- تحسين القدرات الصناعية لدول الخليج:

تعمل الصين من خلال المبادرة على تحسين القدرات الصناعية لدول الخليج. حيث قامت دول الخليج، بتخصيص مناطق اقتصادية خاصة لإقامة مشروعات مرتبطة بالمبادرة، كالسعودية (جازان)، سلطنة عمان (الدقم)، الكويت (الجزر الخمس).

٤- التعاون المصري والمالي:

يمكن لدول الخليج الاستفادة من انضمامها للمبادرة من خلال عضويتها في المؤسسات المالية التي أطلقتها الصين لتقديم التمويل والاستثمارات للدول على طول "الحزام والطريق"، وعلى رأسها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

٥- التعاون التجاري والاستثماري:

تسهيل التجارة والاستثمار في الدول والمناطق على طول "الحزام والطريق"، بجانب خفض تكاليف الصفقات وتكاليف ممارسة التجارة، وإطلاق الإمكانية التنموية، وتوسيع وعميق درجة اشتراك مختلف الدول في العولة الاقتصادية بشكل متزايد.

وفي الختام يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية الخليجية الصينية لم تعد مختصرة على الاعتماد المتبادل، وإنما تحولت إلى معادلة نفوذ متبادل، تحول فيها دول مجلس التعاون الخليجي قواعد اللعبة الإنتاجية، من حيث التكلفة والجودة إلى المحتوى المحلي والجدول الزمني، بينما يتنافس الموردون من مختلف أنحاء العالم صينيين كانوا أم غيرهم على تلبية هذه المواصفات. هذا التحول في العلاقة بين دول الخليج والعالم يعيد رسم خريطة التجارة والطاقة والتكنولوجيا حتى عام 2030م، وباتت الاقتصادات الخليجية تثبت مكانتها كلاعب مهم في إعادة الهندسة الاقتصادية للعالم، وتبني منصتها الصناعية والرقمية وتجعل من الشراكات مع الصين أدوات تنفيذ لرؤاها المستقبلية لا كبدائل عنها.

أستاذ الاقتصاد السياسي - المعهد الدبلوماسي - قطر

إنرجي» وجينكو سولار على حصص في مشروعات الطاقة الشمسية بالسعودية، بينما دخلت «سينس تايم» في مشروع مشترك للذكاء الاصطناعي بقيمة (206.5) مليون دولار مع الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي. ووصل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في السعودية إلى نحو (4.3) مليار دولار عام 2025م. وسجلت الصين نحو (60) مشروعاً في قطر خلال الفترة (2017-2026م) تجاوزت قيمتها (3) مليارات دولار. ووفرت أكثر من (3200) فرصة عمل. كما بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي الصيني المباشر في عمان نحو (3.3) مليار دولار. وتضم المدينة الصناعية الصينية العمانية وحدها (35) مشروعاً بإجمالي استثمارات تتخطى (10) مليارات دولار. وأعلنت شركة جيتور الصينية في مطلع 2025 م، عن مشروع ضخ لتوطين صناعة السيارات الكهربائية في السلطنة بقيمة تقدر بنحو (18) مليار دولار.

ثالثاً- مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي

اتخذت دول الخليج العربي العديد من الخطوات والإجراءات للاستفادة من الفرص والإمكانيات المتنوعة، التي توفرها مبادرة "الحزام والطريق" للدول المشاركة فيها، أهمها الآتي

١- تنسيق ومواءمة استراتيجياتها وخططها التنموية مع المبادرة:

رحبت دول مجلس التعاون الخليجي، بمبادرة "الحزام والطريق"، وبدأ العديد منها التخطيط بشكل إيجابي لمواءمة استراتيجياتها وخططها التنموية الطموحة، لتتأغم وتتوافق مع رؤى وأهداف واستراتيجيات المبادرة، ومن ذلك رؤية "المملكة 2030" في السعودية، ورؤية "الكويت 2035"، ورؤية نحن الإمارات 2031، ورؤية قطر الوطنية "2030"، ورؤية "عمان 2040".

٢- ترابط المنشآت والبنى التحتية:

تشارك الشركات الصينية، من خلال المبادرة في إنشاء العديد من الموانئ في دول الخليج، مما سيؤدي إلى زيادة القدرات المتاحة والترابط، ومن ثم تقليل تكاليف النقل، وقد حققت مشروعات التعاون نتائج مثمرة في مجال إنشاء البنية التحتية ورفع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل.

التعاون الإعلامي رافد للدبلوماسية العامة ويبني المعرفة المتبادلة والثقة أولويات العرب: توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا والطاقة الجديدة وتعزيز القضايا العربية دولياً

لم يكن طريق الحرير، في تاريخه الطويل، مجرد شبكة لانتقال السلع بين الصين والعالم العربي، وإنما كان فضاءً لحركة البشر، والأفكار والمعارف والثقافات. كانت القوافل تنقل الحرير والتوابل والمعادن، لكنها كانت تحمل معها أيضاً اللغات والعادات والتقنيات وأنماط المعرفة. ومن خلال هذه الحركة المتبادلة تشكلت علاقات تجاوزت التجارة إلى التواصل والتأثير المتبادل. وتستعيد العلاقات الصينية-العربية المعاصرة هذا المنطق بأدوات جديدة وفي بيئة دولية مختلفة. فقد اتسعت مجالات العلاقة لتشمل الطاقة والاستثمار ومشروعات البنية التحتية ونقل التكنولوجيا والتمويل والاقتصاد الرقمي، إلى جانب السياسة والتعليم والثقافة والبحث العلمي. وأصبحت مبادرة الحزام والطريق ومنندى التعاون الصيني-العربي إطارين مهمين لهذا التوسع، بينما أضافت القمة العربية-الصينية في الرياض عام 2022م، مستوى جديداً من الطموح السياسي للعلاقة.

د. نواف التميمي

هذه الإمكانات إلى شراكة مؤثرة يتطلب فهماً عربياً لطبيعة التفكير الصيني، وللطريقة التي تنظر بها بكين إلى المصالح والشراكات وأدوات تحقيقها. فامتلاك الموارد يتيح فرص التعاون، أما تحويلها إلى قدرة مشتركة على الفعل والتأثير فيتوقف على كيفية تحديد الغايات واختيار الوسائل وإدارة الاختلافات. وهنا تقدم «فلسفة القط» مدخلاً لفهم المنطق العملي الذي وجه تجربة الصين في التنمية، ويساعد على تفسير نهجها في بناء الشراكات الدولية.

فلسفة القط في التفكير الصيني

تختصر المقولة التي اشتهر بها الزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ، «لا يهم إن كان القط أسود أو أبيض ما دام قادراً على صيد الفئران»، جوهر هذا المنطق: الحكم على الأداة بقدرتها على تحقيق الغاية، لا باسمها أو تصنيفها الأيديولوجي. وقد تجلّى هذا النهج في تجربة الإصلاح والانفتاح؛ إذ استفادت الصين من السوق والاستثمار الأجنبي والمناطق الاقتصادية الخاصة، واحتفظت في الوقت نفسه بنظامها السياسي وخصوصيتها الوطنية وأهدافها بعيدة المدى. وترتكز هذه البراغماتية على

وأصبحت الأسئلة المطروحة اليوم تتجاوز حجم التجارة والاستثمارات والمشروعات إلى سؤالين أكثر أهمية: إلى أي مدى يواكب التأثير السياسي والمعرفي اتساع المصالح الاقتصادية؟ كيف يمكن تحويل هذا الرصيد المتراكم من المصالح إلى قدرة أكبر على الفعل والتأثير والمساهمة في النظام الدولي؟

لا شك أن هذه الأسئلة تكتسب أهمية أكبر في نظام دولي تتغير فيه مفاهيم القوة والتحالف، فالقوة لم تعد تقاس بالقدرة الصلبة وحدها، وإنما تتشكل أيضاً من الموارد الاقتصادية والتكنولوجية والمالية، والموقع في سلاسل الإمداد، والقدرة على بناء شبكات الشراكة، فضلاً عن التأثير في المؤسسات الدولية وإنتاج المعرفة والسرديات التي تفسر الأحداث وتمنح السياسات معناها. وهذا التعدد في مصادر القوة يفتح أمام الصين والدول العربية مجالاً لتكامل إمكاناتهما، من دون أن يستلزم تطابق مصالحهما في جميع القضايا. فالصين قوة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية كبرى، وعضو دائم في مجلس الأمن، وتمتلك حضوراً متزايداً في المؤسسات الدولية. وتمتلك الدول العربية موقعاً جيوسياسياً مهماً، وثقلاً في أسواق الطاقة والاستثمار والتجارة، وامتداداً جغرافياً وديمغرافياً يضم اثنتين وعشرين دولة، فضلاً عن روابطها بالعالم الإسلامي وإفريقيا والجنوب العالمي. لكن تحويل



تحويل المصالح المتقاطعة لفرص تمويل ونقل المعرفة وبناء القدرات يتوقف على وضوح الأهداف العربية والتنسيق العربي البيني وبناء تفاهات مع الصين

علاقات واسعة مع دول تختلف معها سياسياً، من دون أن تتراجع عن مواقف تعتبرها متصلة بسيادتها وأمنها.

ومن المهم فهم هذه الفلسفة عند النظر في مستقبل العلاقات الصينية-العربية، لأنها تفسر جانباً من قدرة الصين على بناء علاقات متعددة الاتجاهات من دون تحويل كل علاقة إلى اصطفاة شامل. وانطلاقاً من ذلك، يمكن للدول العربية أن تطوّر علاقاتها مع الصين وفق أولوياتها، فتحدد مجالات التعاون التي تخدم أهدافها التنموية وتوسّع خياراتها الدولية، وتدير الاختلافات بما يحفظ استقلال قرارها. وهكذا تصبح «فلسفة القط» مدخلاً عملياً لبناء الشراكة؛ وضوح في الغايات، ومرونة في الوسائل، وتقييم للتعاون بقدر ما يحققه من نتائج.

فهم الصين وبناء المصلحة العربية

يبدأ الفهم السليم للصين بتجاوز قراءتين عربيتين مبسّطتين، بما

فلسفة ثبات الغاية ومرونة الوسيلة: تضع الدولة أهدافاً تتصل بالتنمية والسيادة والاستقرار وتعزيز القدرة الوطنية، ثم تختبر الأدوات التي تخدمها وتعديلها وفق النتائج. وبذلك جمعت الصين بين التخطيط المركزي وآليات السوق، وبين الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناء قدراتها الصناعية والتكنولوجية المستقلة. وأظهرت بكن من خلال هذا النهج مرونة في اختيار الأدوات والشركاء والإيقاع، مع تمسكها بثوابت تعتبرها مرتبطة بوحدة أراضيها وسيادتها وأمنها وحققها في التنمية. وتظهر البراغماتية الصينية أيضاً في الفصل، إلى حد كبير، بين الاختلاف السياسي وإمكان التعاون في الملفات التي تحقق منفعة متبادلة. فهي لا تشتت المطابق الكامل في النظم والمواقف قبل الدخول في شراكات اقتصادية وتنموية، وإنما تنظر إلى كل ملف بصورة عملية: ما المصلحة الممكنة؟ وما الأداة الأكثر فاعلية؟ وما حدود الخلاف التي ينبغي إدارتها حتى لا تعطل التعاون؟ لذلك أقامت الصين

▲ امتلاك الموارد يتيح فرص التعاون أما تحويلها لقدرة مشتركة للفعل والتأثير يتوقف على تحديد الغايات واختيار الوسائل وإدارة الاختلافات

عربية تتيح مشاركة أوسع في الإنتاج وصنع القرار الدولي.

وتبقى القراءة الأكثر نضجاً تلك التي تنظر إلى الصين بوصفها قوة عالمية لها مصالح وحسابات، وتمتلك عناصر قوة وتواجه قيوداً تؤثر في خياراتها وحدود دورها. وهي قراءة تميّز بين ما تستطيع الصين تقديمه وما ترغب في تقديمه، وبين تقاطع المصالح في ملف معين والتوافق السياسي الأوسع. فحجم القوة الصينية لا يعني بالضرورة استعداد بكين لتوظيفها في خدمة الأولويات العربية، كما أن اتساع العلاقات الاقتصادية لا يضمن تلقائياً دعماً سياسياً مماثلاً. ومن ثم، يتطلب بناء علاقة منتجة معها معرفة دقيقة بأولوياتها، وفهماً لمواضع التوافق والاختلاف، وقدرة على التفاوض تستند إلى إدراك قيمة الموارد والفرص التي يملكها العرب أنفسهم.

ويبدأ ذلك بتحديد المصالح العربية التي ينبغي حمايتها وتطويرها، وترجمتها إلى أهداف، ومشروعات والتزامات واضحة. فبقدر وضوح ما تريده الصين من المنطقة العربية — من إمدادات مستقرة للطاقة، وأسواق واسعة، ومواقع تربط آسيا بإفريقيا وأوروبا، وفرص للاستثمار — ينبغي أن تتضح الأولويات العربية في هذه الشراكة: توطيد الصناعة، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وزيادة المحتوى المحلي، وتوسيع الصادرات غير النفطية، وبناء سلاسل قيمة مشتركة، وتطوير القدرات في الذكاء الاصطناعي والطاقة الجديدة، وتعزيز الحضور السياسي للقضايا العربية في المؤسسات الدولية. وعلى هذا الأساس، تُبنى الشراكة على المصالح المتبادلة والتزامات الطرفين، ويُقاس نجاحها عربياً بمدى إسهامها في التنمية وبناء القدرات وتوسيع خيارات الفعل والتأثير.

وهنا تبرز أهمية التنسيق العربي الجماعي، بما يتيح ربط الأولويات الوطنية بمصالح مشتركة، وتطوير مشروعات تتجاوز حدود الاتفاقات الثنائية، وتعزيز القدرة على التفاوض. فالعلاقة

يتيح تطبيق هذه المبادئ على أساس أكثر واقعية. ترى القراءة الأولى في الصين بديلاً شاملاً للغرب، وتفترض أن توسيع العلاقات معها يتيح للعرب تجاوز تبعات الاعتماد على القوى الغربية، وصولاً إلى شراكة أكثر إنصافاً وأقل تدخلاً في شؤونهم. وتستند هذه القراءة إلى جاذبية التجربة التنموية الصينية، وخطاب بكين عن السيادة وعدم التدخل والمنفعة المتبادلة، لكنها تنتقل من تقدير فرص التعاون إلى التحويل على الصين لحل مشكلات لا يحلها تبديل الشركاء وحده. فالصين تتحرك وفق مصالحها وحساباتها، وقد تتقاطع أولوياتها مع الأولويات العربية في ملفات وتختلف عنها في أخرى. كما أن معالجة مشكلات التنمية تتطلب قدرات ومؤسسات وسياسات محلية، وأن إصلاح اختلافات النظام الدولي يحتاج إلى قدرة عربية على المبادرة والتنسيق والتفاوض. لذلك ينبغي تجاوز هذه القراءة حتى يكون التعاون مع الصين وسيلة لتتبع الشراكات وتوسيع الخيارات وبناء القدرات الذاتية، بدلاً من إعادة إنتاج الاعتماد على طرف خارجي جديد.

أما القراءة الثانية فتختزل الصين والعلاقات معها في سوق ضخمة ومستورد رئيسي للطاقة، وتقيس قيمة الشراكة بحجم التجارة، والاستثمارات والعقود والمشروعات. ورغم أهمية هذه المصالح، فإن الاكتفاء بها يضيق أفق العلاقة، وقد يُبقي الدول العربية في موقع مورّد المواد الأولية ومستهلك السلع والتكنولوجيا، من دون استفادة كافية من التعاون في تطوير قدراتها الإنتاجية والمعرفية. كما يحجب إمكانات الشراكة في التعليم والبحث العلمي والثقافة والإعلام والتنسيق السياسي، وهي مجالات تساعد على بناء فهم متبادل وتوسيع القدرة على التأثير. لذلك ينبغي تجاوز هذه القراءة نحو تصور يربط المكاسب التجارية بأهداف تنموية واستراتيجية واضحة، ويقاس نجاح التعاون أيضاً بما يحققه من توطيد للصناعة، ونقل للمعرفة، وتأهيل للكفاءات، وبناء لقدرات

▲ يمكن للدول العربية تطوير علاقاتها مع الصين وفق أولوياتها وتحدد مجالات
التعاون لخدمة أهدافها وتوسع خياراتها وتدير الاختلافات لحفظ استقلال قرارها

نجاح العلاقات الصينية / العربية بتوطين للصناعة ونقل للمعرفة وتأهيل للكفاءات وبناء قدرات عربية تتيح مشاركة أوسع في الإنتاج وصنع القرار الدولي

القضايا على جدول الأعمال وصناعة القرارات. ويمتد هذا التنسيق إلى منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية والمنتديات المعنية بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي. ففي هذه المجالات، يمكن للمصالح الاقتصادية المتقاطعة أن تتحول إلى تعاون حول قواعد التجارة، وفرص التمويل، ونقل المعرفة، وبناء القدرات. ويتوقف نجاحه على وضوح الأهداف العربية، والتنسيق بين الدول العربية، والقدرة على بناء تفاهات مع الصين وشركاء آخرين وفق طبيعة كل قضية.

ولإسناد هذا العمل الدبلوماسي، يحتاج الطرفان إلى تعاون معرفي وإعلامي يتيح فهماً أدق لأولويات كل منهما، ويوفر البحوث والتحليلات اللازمة لتطوير المبادرات وشرحها للرأي العام الدولي. ويمكن للجامعات ومراكز الدراسات والمؤسسات الإعلامية أن تدعم هذا المسار عبر البحث المشترك والترجمة، وتأهيل الدبلوماسيين والباحثين والصحفيين. وهكذا تصبح المعرفة رافداً للشراكة الدبلوماسية، ويصبح التنسيق وسيلة لتحويل المصالح المتراكمة إلى قدرة أكبر على المبادرة والتأثير في النظام الدولي.

الإعلام والدبلوماسية العامة: بناء المعرفة والتأثير المتبادل

إذا كان التنسيق الدبلوماسي الرسمي يمنح المصالح المشتركة حضوراً داخل المؤسسات الدولية، فإن الإعلام يوسع هذا الحضور ليصل إلى المجتمعات والنخب والرأي العام. ومن هنا تبرز قيمة التعاون الإعلامي الصيني-العربي بوصفه رافداً للدبلوماسية العامة، يشرح أهداف الشراكة ونتائجها، ويبني المعرفة المتبادلة والثقة، ويفتح قنوات للتواصل تتجاوز الأطر الحكومية.

ويمكن تطوير هذا التعاون عبر إنتاج مشترك يتناول تراث طريق الحرير ومساراته المعاصرة، والتجارب التنموية، والتحول الاجتماعي والتكنولوجية، والثقافة والابتكار، والقضايا العالمية

القوية لا تُقاس فقط بما تحصل عليه كل دولة عربية منفردة، وإنما أيضاً بما يتيح التعاون من مصالح مترابطة تنتج قيمة إضافية للجميع. ولا يفترض هذا التنسيق تطابق الأولويات العربية، بل يمكن أن يبدأ بتعاون بين الدول المعنية بكل ملف، ثم يتسع وفق المصالح والنتائج. كما يمكنه أن يمنح الدول العربية قدرة أكبر على إدراج التعاون مع الصين ضمن شبكة أوسع من الشراكات مع الولايات المتحدة وأوروبا والهند واليابان، وفق أهداف واضحة لتتبع الفرص وتوزيع المخاطر وحماية استقلال القرار. ويتسق هذا التوجه مع جانب من البراغمية الصينية.

من المصالح المشتركة إلى الشراكة الدبلوماسية والتأثير الدولي

تتيح هذه الرؤية الانتقال بالعلاقات الصينية-العربية من تراكم المصالح الاقتصادية إلى تنسيق الجهود الدبلوماسية. فالتجارة والاستثمار ومشروعات البنية التحتية توفر أساساً للشراكة، لكن تحويلها إلى تأثير دولي يحتاج إلى تحديد القضايا التي تتقاطع فيها مصالح الطرفين، وترجمتها إلى مواقف ومبادرات مشتركة داخل المؤسسات والمنظمات الدولية. وهنا يمكن أن تتكامل مواقع الحضور: عضوية الصين الدائمة في مجلس الأمن، والحضور العربي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والروابط العربية داخل منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الـ 77 وغيرها من الأطر متعددة الأطراف.

ولا يتطلب هذا التكامل توافقاً شاملاً، بل شراكات دبلوماسية تتشكل حول ملفات محددة، مثل التنمية والتمويل والتجارة والطاقة والمناخ ونقل التكنولوجيا وإصلاح المؤسسات الدولية وتسوية النزاعات بالوسائل السياسية. ويمكن تطوير هذه الشراكات عبر آليات تشاور منتظمة تسبق الاجتماعات الدولية الكبرى، وتجمع الدبلوماسيين والخبراء لتحديد الأولويات، وصياغة مقترحات مشتركة، وتنسيق المواقف والتفاوض وحشد التأييد. وبذلك يتقدم التعاون من تبادل التصريحات إلى المشاركة في وضع

اتساع العلاقات الاقتصادية لا يضمن دعماً سياسياً لذا يتطلب بناء علاقة منتجة وفهماً لمواضع التوافق والاختلاف وتفاوض يستند لإدراك قيمة الموارد العربية

جمعت الصين بين التخطيط المركزي وآليات السوق وبين الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناء قدرات صناعية وتكنولوجية مستقلة مع تمسكها بوحدة أراضيها

من طريق الحرير إلى صناعة التأثير

إذا كانت المصالح الاقتصادية قد نجحت في وصل الصين بالعالم العربي، مستعيدةً بعضاً من منطق طريق الحرير القديم، فإن اتساع التجارة والاستثمار وحده لا يكفي لتحويل هذه العلاقة إلى شراكة ذات أثر دولي. فهذا الطموح يحتاج إلى تطوير أبعادها السياسية والمعرفية والإعلامية والثقافية، وربطها بعمل دبلوماسي منسّق يحوّل المصالح المشتركة إلى مبادرات ومواقف وقدرة على المشاركة في صياغة الأجندة الدولية. وتكتسب «فلسفة القط» هنا معناها العملي: ثبات الغايات ومرونة الأدوات. فبالنسبة للدول العربية، يمكن أن تشكل العلاقة مع الصين جزءاً من استراتيجية أوسع لتنويع الشراكات وتوسيع الخيارات، بما يبنى القدرات الذاتية، ويحمي المصالح، ويعزز استقلال القرار. وعندها يصبح طريق الحرير المعاصر أكثر من ممر للتجارة؛ شبكة تتحرك عبرها السلع والاستثمارات، وتنتقل معها المعرفة والخبرات والأفكار والثقافة. وهذه هي النقطة الأهم على طريق صناعة التأثير: من تراكم المصالح إلى تنسيقها، ومن تبادل الموارد إلى بناء قدرة مشتركة على المبادرة والمساهمة في تشكيل النظام الدولي.

المشتركة. كما يمكن لمنتدى إعلامي عربي-صيني دوري، يجمع المؤسسات الإعلامية والجامعات ومراكز الدراسات، أن يرصد صورة كل طرف لدى الآخر، ويحدد الفجوات المعرفية، ويحوّلها إلى برامج للبحث والترجمة وإنتاج المحتوى. بذلك يسهم الإعلام في تفسير الشراكة ووضعها في سياق مفهوم للجمهور، ويفتح المجال أيضاً لمناقشة نتائجها وتحدياتها.

يوفر مسار الدبلوماسية العامة للجانب العربي فرصاً لتنويع قنوات التواصل الدولي وتعزيز حضور قضاياها وأولوياته لدى النخب والجمهور في الصين، ويمنح المؤسسات العربية فرصة لإنتاج معرفة مباشرة عن الصين وفهم تحولاتها وسياساتها من مصادرها الأصلية، وتقديم صورة أوسع عن المجتمعات العربية وتجاربها التنموية والثقافية تتجاوز اختزالها في النفط والأزمات.

وبالتوازي، تتيح قنوات الدبلوماسية العامة للجانب الصيني توسيع حضوره لدى النخب والجمهور العربي، وشرح سياساته ومبادراته، وإبراز تنوع مجتمعه وتجربته، كما تساعد هذه القنوات مؤسساته على فهم أعمق لأولويات المنطقة وبيئاتها السياسية والثقافية والاجتماعية، بما يدعم بناء شراكات أكثر استجابة لاحتياجاتها.

ويستفيد الطرفان من ذلك في تطوير قدرات البحث والترجمة والإنتاج الإعلامي المشترك، وبناء شبكات مهنية وأكاديمية تتيح تبادل الخبرات وتصحيح الصور النمطية ومناقشة الاختلافات على أساس معرفة أدق. وهكذا يصبح التعاون الإعلامي والمعرفي جزءاً من بناء الشراكة نفسها، بما يعزز الثقة، ويحسن فهم المصالح المتبادلة، ويوسع قدرة الطرفين على التواصل والتأثير. كما يتيح هذا المسار للطرفين بناء سردية مشتركة حول التنمية والسيادة والتعددية والحوار بين الحضارات وتوسيع مشاركة دول الجنوب في الشؤون الدولية. غير أن صدقية هذه السردية تتوقف على ارتباطها بمبادرات ونتائج ملموسة؛ فالتأثير المستدام ينشأ من اتساق الخطاب مع الممارسة، ومن قدرة التعاون على تقديم منفعة واضحة للطرفين.

صعود التنين الصيني وإعادة هندسة موازين الشرق الأوسط: توطين التكنولوجيا الشرقية وضع استراتيجية عربية لمواكبة صعود الصين وتوظيف التعاون في بناء نموذج تنموي عربي متكامل

يشكّل صعود التنين الصيني تحولاً استراتيجياً يعيد رسم موازين القوة والنفوذ في الشرق الأوسط، ويؤثر في طبيعة المنافسة بين القوى الكبرى. فخلال العقود الماضية، انتقلت الصين من موقع الدولة النامية إلى مركز رئيسي في الاقتصاد العالمي، حيث عملت على توسيع نفوذها الاقتصادي، وتعزيز استقلالها التكنولوجي، عبر تطوير قدراتها في الذكاء الاصطناعي والاتصالات والصناعات المتقدمة والطاقة المتجددة، بالتوازي مع بناء شبكات تجارية واستثمارية تربطها بالدول، وأبرزها دول منطقة الشرق الأوسط.

أ. د نادين الكحيل

الصيني دلالات استراتيجية هامة، ويطرح عدة أسئلة تتجاوز حدود الشراكة الاقتصادية: ما هي الحسابات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط؟ وهل تستطيع الدول العربية تحويل الانفتاح على التكنولوجيا الصينية إلى فرصة استراتيجية لإعادة بناء قوتها، وتعزيز استقلالها الاقتصادي، وتطوير قدراتها الصناعية والعلمية والدفاعية عبر توطين التكنولوجيا في المنطقة؟

المحور الأول- الدلالات الاستراتيجية لصعود الصين

تقوم سياسة الصين البراغماتية على المصالح مع دول المنطقة، فمن المعروف أن الصين تصدر قائمة أكبر مستوردي النفط في العالم، حيث توفر دول الخليج تأمين مصادر الطاقة لمصالحها واحتياجاتها النفطية، فوق النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك لعام 2026م، جاءت الصين في المركز الأول عالمياً بواردات بلغت 13.763 مليون برميل يومياً في عام 2025م، وهو ما يعكس سياسة بكن طويلة الأجل لتأمين احتياجاتها من الطاقة وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات العالمية. كما تتبع الصين أيضاً سياسة حيادية، ولا تتدخل في سيادة وشؤون الدول الداخلية.

مما فتح أمام الدول العربية فرصة ذهبية لتنويع شراكاتها الدولية، والاستفادة من التكنولوجيا الصينية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والصناعة عبر بناء القدرات الإنتاجية، وتطوير الاتصالات، وتحديث البنية التحتية الرقمية. مما ينعكس بصورة إيجابية في تعزيز استقلالها الاقتصادي والتكنولوجي وإعادة بناء قدراتها الإنتاجية والعلمية والدفاعية. في المقابل، إن تحويل هذه الفرصة إلى قوة حقيقية، يتطلب تجاوز استيراد التكنولوجيا نحو توطينها، ونقل المعرفة، وتأهيل الكفاءات، ودعم البحث العلمي، مع تنويع الشراكات لتجنب التبعية لأي قوة دولية. فالتحدي العربي لا يكمن في الاستفادة من صعود الصين فحسب، بل في تحويل استيراد التكنولوجيا الصينية إلى معرفة محلية قابلة للتطوير لتشكل رافعة لبناء قوة عربية مستقلة وقادرة على التأثير في النظام الدولي.

وفي سياق متصل، تقف المنطقة العربية اليوم أمام تحديات ضخمة، تتمثل بالنزاعات المسلحة ومكافحة الإرهاب وتأمين الموانئ والمرافق العامة في ظل حرب الممرات المائية والتلاعب بأسعار الطاقة، أضف لذلك تراجع القدرات الإنتاجية والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة. وبالتالي يعكس الصعود



الأولويات العربية نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا وتأهيل الكفاءات البشرية وبناء القدرات الوطنية وتعزيز التكامل بين الدول العربية

كما يمثل صعود الصين تحولاً جوهرياً في بنية النظام الدولي، ويحمل أبعاداً سياسية ودلالات استراتيجية عميقة تعيد هندسة موازين القوى وتشكل ملامح النظام الدولي الجديد، عبر الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية. وبالتالي، يمكن فهم صعود الصين من خلال عدة تحولات ومتغيرات، وهي:

أولاً- انتقال مركز الثقل الاقتصادي نحو آسيا: يشير إلى تحول واضح في مركز القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، حيث تظهر البيانات الحديثة لمعهد العلوم الإحصائية التابع للمكتب الوطني للإحصاء الصيني أن مؤشر محركات النمو الاقتصادي الجديد في الصين لعام 2025م، (مع احتساب 2022 م، كمؤشر 100) كان 153.0، بزيادة قدرها 12.5% عن العام السابق، فيما ارتفعت صادرات المنتجات الثلاثة الجديدة (السيارات الكهربائية، بطاريات الليثيوم، والمنتجات الكهروضوئية)، وأصبحت

ولكن يبقى السؤال المحوري: كيف يغيّر الصعود الصيني قواعد القوة والنفوذ على المستوى العالمي وما هي دلالاته؟ إن الصين تستطيع توظيف إمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، فالاستثمارات الصينية الضخمة في المنطقة لا تستهدف النفط وحده، بل تمتد لتشمل التكنولوجيا والملاحة البحرية والممرات التجارية وسلاسل الإمداد والبنية التحتية (مشروع الطريق والحزام 2050م)، والتحولات المالية والنقدية عبر توسيع استخدام «اليوان» (العملة المحلية الصينية) في الاتفاقيات الموقعة، وتنويع آليات الدفع والتبادل التجاري، أضف لذلك ما تلعبه الدبلوماسية الصينية في تقديم نموذج تنموي يعزز توسيع الشراكات الاقتصادية والسياسية، كل ذلك يشكل أدوات نفوذ مهمة تدفع بالصين نحو منافسة الولايات المتحدة الأميركية، ويعزز فرص تحسين مكانتها كقوى كبرى على المستوى الدولي.

استفادة لبنان مرهونة بقدرتها على تجاوز التحديات ببرنامج إصلاح شامل يرتكز على مكافحة الفساد وتأمين الاستقرار وعودة الثقة بالقطاع المصرفي

وعلى المستوى الاستراتيجي، إن الدلالة الأكثر أهمية لهذا الصعود تتمثل في اتساع الخيارات المتاحة أمام دول الشرق الأوسط، وإمكانية إعادة التفاوض على شروط الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية، خاصة وأن الصين تقدم للدول النامية نموذجاً تموئياً بديلاً يقوم على تقديم المساعدات ومشاريع البنية التحتية دون ربطها بملفات سياسية أو شروط كالغرب.

المحور الثاني- الشرق الأوسط في الحسابات الاستراتيجية الصينية

تنامي دور الصين في العالم خلال السنوات الأخيرة عن طريق التجارة والاقتصاد، ليتطور إلى السياسة عبر التدخل في مجالات استراتيجية بالنسبة لأمريكا، وتحديداً منطقة الشرق الأوسط التي تشكل العمود الفقري لمشروع «طريق الحرير» الصيني.

إن قاعدة عدم الإعتماد الكامل على طرف وحيد في الشرق الأوسط، عملاً بالمثل الناهي عن وضع البيض في سلة واحدة، هي من أهم أسس دبلوماسية الصين الشرق أوسطية، فأمن الطاقة الذي يشمل مصادره وطرق إمداده هو محرك سياسة الصين واستراتيجيتها تجاه المنطقة:

فالصين لا يمكنها الإعتماد على النفط الإيراني من دون النفط الخليجي العربي، ولا على هذا الأخير من دون الأول؛ لذلك تلجأ بكين إلى اعتماد استراتيجيات متعددة.

لقد شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في إطار برامج التنويع الاقتصادي إلى تعميق علاقتها مع الصين، متخذة من مبادرة الحزام والطريق إطاراً للعمل، وقد وصف ملوك وأمراء الخليج المبادرة بعبارات إيجابية من خلال ربطها بأهدافهم التنموية الخاصة، مثلما وصفها ولي عهد المملكة العربية السعودية سمو الأمير محمد بن سلمان بأنها «واحدة من أهم ركائز رؤية المملكة 2030 التي من شأنها وضع الصين بين أكبر الشركاء الاقتصاديين للمملكة».

محركاً رئيسياً للنمو، مما يعزز التجارة مع الأسواق الناشئة. كما تعد مبادرة (الحزام والطريق) الأداة الاستراتيجية الأقوى في ربط الصين بدول العالم، عبر شبكات بنية تحتية برية وبحرية، مما يحول النفوذ الجيو اقتصادي إلى نفوذ جيوسياسي.

ثانياً-تزايد أهمية التكنولوجيا بوصفها مورداً للقوة الاستراتيجية: في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، انتقلت المنافسة مع الغرب على سبيل المثال لا الحصر إلى (أشباه الموصلات، الذكاء الاصطناعي، الاتصالات، والطاقة المتجددة)، ويات اقتصاد بكين تقوده التكنولوجيا والابتكار، أضف لذلك إن الهيمنة الصينية على معالجة المعادن النادرة تمثل دلالة استراتيجية تمنح بكين مكانة هامة، ومن أبرز المؤشرات تضاعف الإنفاق على البحث والتطوير ليصل إلى 3,926.2 مليار يوان في عام 2025، بزيادة 8.1% عن عام 2024.

تقدم كبير في مجالات (الذكاء الاصطناعي، السيارات الكهربائية، الروبوتات، الصناعات الخضراء)، فقد زادت صادرات الروبوتات الصناعية بنسبة 48.7%. مما جعل الصين مصدراً صافياً للروبوتات الصناعية.

تشير بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى أن الصين تسيطر على ما بين 85% و90% من قدرات تكرير عناصر الأرض النادرة عالمياً، كما تؤكد تقارير وكالة الطاقة الدولية أن الصين تواصل تعزيز هيمنتها في مجال معالجة المعادن الأرضية النادرة.

ثالثاً- إعادة توزيع القوة الدولية (التحول نحو التعددية القطبية): تراجع قدرة قوة دولية واحدة على احتكار أدوات التأثير الاقتصادي والتقني في العالم، إن التراجع النسبي للانخراط الغربي وتحديداً الأمريكي في بعض ملفات المنطقة فتح أمام الصين أبواباً كثيرة لتفعيل أطر عمل المؤسسات الدولية الموازية للمؤسسات الغربية (مثل مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون) مما ساهم في تعزيز حضورها السياسي، (على سبيل المثال الوساطة الصينية في الاتفاق السعودي- الإيراني) مما يعكس قدرتها الدبلوماسية على توظيف علاقاتها المتوازنة مع الأطراف المتنازعة.

تعتبر الصين أكبر شريك تجاري للسعودية في العالم، لقد دشنت السعودية والصين شراكة أكثر شمولية، نحو الاستثمار المستقبلي، بحزمة اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مختلف المجالات، حيث جرى توقيع 57 اتفاقية ومذكرة تفاهم في العام 2025م، بقيمة تتجاوز 14 مليار ريال (3.73 مليارات دولار). كما أعلن مؤخراً عن مشروعات واستثمارات جديدة في مجالات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.. مما يعزز مستقبل الشراكة ما بين رؤية المملكة 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية 2050م.

كما شهد التعاون بين الصين والدول العربية في مجال الاقتصاد الرقمي تطورات جديدة، فقد تم تأسيس مقر للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي في مدينة هانغتشو بشرقي الصين، ما يمثل انتقال التعاون الرقمي بين الصين والدول العربية إلى مرحلة من العمل المؤسسي والدائم.

فخلال مؤتمر التعاون الصيني-العربي في مجال الذكاء الاصطناعي والحوار الرقمي الصيني-العربي الأول للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، الذي عُقد يوم 24 سبتمبر 2026م، تم الإعلان عن عدة إنجازات رئيسية للتعاون الرقمي بين الجانبين، شملت اتفاقيات ومشروعات في مجالات الروبوتات والتصنيع الذكي وصناديق الاستثمار الصناعي، بقيمة إجمالية بلغت 255 مليون دولار أمريكي. كما وقعت الصين ومصر مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التعاون في الاقتصاد الرقمي.

وتعكس هذه التطورات تنوع مجالات التعاون الرقمي بين الصين والدول العربية، من الاستثمار في البنية التحتية والخدمات السحابية إلى التعاون في الذكاء الاصطناعي والتصنيع الذكي، فضلاً عن بناء منصات مؤسسية وتعزيز التنسيق بشأن السياسات، بما يفتح آفاقاً أوسع أمام التعاون العملي بين الجانبين.

ثانياً- لبنان ... توظيف رأس المال البشري لتجاوز القيود المالية والمؤسسية

تختلف الحالة اللبنانية عن النموذج الخليجي، إذ لا يمتلك لبنان القدرة المالية نفسها لتمويل مشروعات تكنولوجيا ضخمة، وأيضاً الوضع الأمني الهش والغير مستقر نسبياً، لكنه في المقابل يمتلك رصيداً من الكفاءات البشرية والجامعات والخبرات المهنية التي يمكن توظيفها في بناء قطاعات رقمية متخصصة.

تبنت الصين سياسة براغماتية تعزز دورها في منطقة الشرق الأوسط، واعتمدت دبلوماسية تبادل المصالح المشتركة، وتأمين فرص أكبر لبيع السلع وتوظيف الرساميل الصينية في هذه المنطقة الغنية بالنفط؛ ولذلك بادرت الصين إلى تعزيز علاقاتها مع جميع الدول العربية عبر توقيع عدة عقود في مجالات متنوعة.

المحور الثالث- فرص الاستفادة من صعود الصين وتوطين التكنولوجيا في المنطقة العربية

تمتلك الصين قاعدة صناعية واسعة وخبرات متقدمة في مجالات الاتصالات والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والصناعات الرقمية، كما توفر فرصاً متنوعة للتعاون مع دول المنطقة، إلا أن هذه الفرص تختلف باختلاف الموارد المالية والبنية التحتية والقدرات البشرية والاستقرار المؤسسي والوضع الأمني في كل دولة. وبالتالي، لا تتحدد قدرة الدول العربية على الاستفادة من صعود الصين بمجرد اتساع العلاقات التجارية أو زيادة الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية، بل ترتبط بمدى قدرتها على تجاوز العقبات ومواجهة التحديات وتحويل التعاون الخارجي إلى معرفة محلية وقدرات إنتاجية ومؤسسات بحثية قادرة على الابتكار. ومن هنا، تبرز ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات للاستفادة:

استيراد التكنولوجيا واستخدامها.

نقل المعرفة والمهارات اللازمة لتشغيلها وصيانتها.

توطينها عبر تطوير الصناعات المحلية والبحث العلمي والقدرة على إنتاج حلول تتناسب مع الاحتياجات الوطنية.

أولاً- دول الخليج العربي ... من الاستثمار إلى توطين

التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية

تمتلك دول الخليج العربي إمكانات مالية واستثمارية تتيح لها الدخول في شراكات واسعة مع الصين في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، ومراكز البيانات، والطاقة المتجددة، والمدن الذكية، والصناعات المتقدمة. وتوفر هذه الشراكات فرصة لدعم التحول الاقتصادي وتقليل الاعتماد على عائدات النفط، فضلاً عن تطوير قطاعات جديدة قائمة على المعرفة والابتكار.

حجم اتساع الفجوة بين الاحتياجات المتراكمة والموارد المحلية المتاحة، الأمر الذي يجعل تنويع الشراكات الدولية والاستفادة من الخبرات التقنية الخارجية مسألة ذات أهمية استراتيجية.

في هذا السياق، برز التعاون السوري- الصيني للاستفادة من الخبرات التي تمتلكها بكين في إنشاء البنية التحتية، وتطوير شبكات الاتصالات، والصناعات التحويلية، وأنظمة الطاقة، والمدن الصناعية الذكية. وتشكلت مجالات التعاون في العام 2026 م، عبر الآتي

١- مبادرة المدن الصناعية الذكية ونقل الخبرة الصناعية: لقد شهد 27 يونيو 2026 م، إطلاق منصة «المدن الصناعية الذكية الدولية السورية» في الصين، وتهدف المبادرة إلى (تعزيز التعاون الصناعي، وجذب الاستثمارات، ونقل الخبرات والمعرفة الصينية، وتدريب القوى العاملة، وتطوير مناطق صناعية ذكية من خلال برامج للتوئمة بين المدن الصناعية). كما أُعلن عن مشروعين أوليين تحت مظلة المبادرة لتطوير مدن متخصصة في صناعة الأثاث الذكي في دمشق وحلب. كما شكّل معرض ناس تكس 2026م، محطة بارزة في مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين، من خلال توقيع عدد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون في قطاع النسيج، وتمثل هذه الخطوات مساراً يمكن البناء عليه لتطوير الإنتاج الصناعي السوري.

٢- التعاون في النقل والطرق والممرات اللوجستية: وقعت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية السورية في مايو 2025م، مذكرة تفاهم مع شركة «فيدي كونتراكتينغ» الصينية لمدة 20 عاماً لاستثمار المنطقتين الحرّتين في عدرا بريف دمشق وحسب بريف حمص لإنشاء مدن صناعية وتجارية. وفي 21 يوليو 2026م، بحث وزير النقل السوري والسفير الصيني في دمشق توسيع التعاون في مجال النقل وتطوير البنية التحتية والتحديث التقني، إلى جانب بحث الموقع المحتمل لسوريا ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية. وأعلنت وزارة النقل السورية، بحسب وكالة الأنباء السورية، عن طرح مناقصات دولية لمشروعين استراتيجيين، هما تطوير الطريق الذي يربط الحدود الأردنية بالحدود التركية ليصبح طريقاً سريعاً، وإنشاء فرع جديد لطريق دمشق-دير الزور، مع دعوة الشركات الصينية للمشاركة في المناقصات.

وقعت الصين والحكومة اللبنانية اتفاقيات ومذكرات تفاهم متعددة، أبرزها مذكرة تفاهم لدعم مشروع «الحزام والطريق» في العام 2017م، وتهدف لدمج لبنان في شبكة التجارة والبنية التحتية العالمية التي تقودها الصين، وتم مؤخراً في مايو 2026 م، توقيع اتفاقية جديدة للتعاون التنموي، ستقدم الصين بموجبها هبة بقيمة 50 مليون يوان صيني لمساعدة لبنان، مع التركيز على دعم إعادة الإعمار ومشروعات تنموية.

وبالتالي يمكن للبنان الاستفادة من فرص التعاون مع الصين عبر

تطوير البنية التحتية وتحديث الموانئ وشبكات النقل والاتصالات وإمدادات الطاقة.

تحويل لبنان إلى مركز تجاري بفضل موقعه الجيوستراتيجي كجوابة للربط التجاري بين الصين والأسواق العربية، وتنشيط التبادل الصناعي والتجاري عبر زيادة الصادرات اللبنانية إلى السوق الصيني.

دعم الاقتصاد اللبناني المتعثّر عبر الاستثمارات الصينية التي توفر السيولة والتمويل لتنفيذ المشاريع التنموية.

ولكن تبقى الاستفادة القصوى مرهونة بقدرة لبنان على تجاوز التحديات والعقبات من خلال برنامج إصلاحات شامل يركز على مكافحة الفساد، تأمين الاستقرار السياسي والأمني، وعودة الثقة بالقطاع المصرفي.

ثالثاً سوريا... إعادة بناء البنية التحتية بوصفها مدخلاً للتوطين التكنولوجي

بعد سقوط النظام الأسدي، شكّلت إعادة إعمار البنية التحتية في سوريا أحد المداخل الأساسية لاستعادة القدرة الإنتاجية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، فقد قدر البنك الدولي في أكتوبر 2025م، كلفة إعادة إعمار الأصول المادية المتضررة بنحو 216 مليار دولار، مع تقدير الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية والمباني بنحو 108 مليارات دولار، مما يعكس

العربية نفسها أمام خيارات صعبة بسبب ارتباطها الأمني أو المالي أو التقني بقوى مختلفة. ويفرض هذا السيناريو ضرورة بناء قدرة وطنية على تقييم المخاطر، وتطوير الأنظمة، وتجنب الالتزامات التي تقيد حرية القرار الاقتصادي والسياسي.

السيناريو الثالث- توسع الاستيراد دون بناء قدرة محلية: قد تتجح الدول في شراء التكنولوجيا واستقطاب الشركات الأجنبية، لكنها تفشل في بناء منظومات للبحث والتطوير والإنتاج المحلي.

وفي هذه الحالة، يتحسن مستوى الخدمات مؤقتاً، بينما يستمر الاعتماد على الخارج في الصيانة والتحديث والتمويل وهو الأخطر.

الخاتمة

إن صعود الصين يشكل تحولاً مفصلياً في طبيعة القوة الدولية، وبمثل حجر الأساس في إعادة هندسة موازين القوة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. كما يفتح هذا التحول أمام الدول العربية فرصاً لتتويع شراكاتها، حيث توفر التكنولوجيا الصينية إمكانيات واسعة للتعاون الاقتصادي والصناعي، فلقد أصبحت أداة استراتيجية يمكن أن تسهم في إعادة بناء البنية التحتية وتطوير قطاعات الاتصالات والطاقة والزراعة ودعم التحول الرقمي، مما يتيح للدول العربية توسيع هامش استقلالها الاستراتيجي في نظام متعدد الأقطاب.

وببقى التحدي الجوهري: كيف يمكن الانتقال من منطق الاستهلاك إلى منطق الإنتاج؟ ومدى قدرة الدول العربية على وضع رؤية استراتيجية مستقبلية ومواكبة الصعود الصينية والاستفادة من توظيف التعاون في بناء نموذج تنموي عربي متكامل، يقوم على نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا والاستثمار في البحث العلمي وتأهيل الكفاءات البشرية وبناء القدرات الوطنية وتعزيز التكامل بين الدول العربية؟

٣- التعاون في الاتصالات والبنية التحتية الرقمية: في 14 يوليو 2026م، بحث السفير الصيني ووزير الاتصالات السوري تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأكد الجانب الصيني استعداده لمواصلة تطوير مشروعات المساعدات المتعلقة بمعدات الاتصالات، وتعزيز تبادل الخبرات وتنمية الكفاءات العلمية والتقنية، فيما رحّب الجانب السوري بمشاركة الشركات الصينية في تطوير البنية التحتية للاتصالات وتوسيع برامج التدريب.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة لأن إعادة تأهيل شبكات الاتصالات تمثل مدخلاً لتطوير الخدمات الحكومية الرقمية، وتوسيع التعليم الإلكتروني، وتحسين الخدمات الصحية، وتحديث أنظمة الدفع والخدمات المصرفية، ودعم الأعمال التجارية. ولتحويل التعاون إلى توطين تكنولوجي، ينبغي ربط تحديث الشبكات بإنشاء مراكز تدريب وصيانة محلية، وتأهيل مهندسي الاتصالات، وتطوير الخبرة السورية في إدارة الشبكات والأمن السيبراني، ووضع قواعد واضحة لحماية البيانات وضمان استمرارية الخدمات. إن القيمة الاستراتيجية للتعاون مع الصين تقاس بقدرة سوريا على تحويلها إلى قاعدة إنتاجية ومعرفية محلية.

المحور الرابع- السيناريوهات المستقبلية لصعود الصين وانعكاساته على المنطقة العربية

يتضح مما تقدم، أن تطور العلاقة بين الصين ودول الشرق الأوسط يواجه سيناريوهات متعددة، وهي

السيناريو الأول- تعميق الشراكات التكنولوجية والاقتصادية: من خلال توسيع التعاون بين الصين والدول العربية في مجالات الطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية والصناعات التحويلية. وفي هذه الحالة، يمكن للدول العربية الاستفادة من المنافسة الدولية وتويع شراكاتها. لكن تحقق هذا السيناريو يتطلب سياسات عربية قادرة على تحويل الاستثمار إلى معرفة. السيناريو الثاني- تصاعد الاستقطاب التكنولوجي الدولي:

يؤدي إلى تزايد القيود المفروضة على التعاون في التقنيات الحساسة، وبالتالي تتعمق المنافسة على أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والاتصالات والبيانات. وقد تجد بعض الدول

التوازن.. وحقيقة تأثير صعود الصين

حساب العراق وسوريا ولبنان واليمن، وأيضاً تهيمش الأمم المتحدة تجاه ما حدث في أفغانستان وفنزويلا وغيرها، بل جاءت رئاسة ترامب لأمريكا لتسقط ما تبقى من دور الأمم المتحدة، ومحاصرتها بقطع إمدادات التمويل عن منظمات الأمم المتحدة، بل تتحكم واشنطن في حضور زعماء العالم للتحديث أمام الأمم المتحدة في نيويورك .

وفي خضم العيث الأمريكي بالأمم المتحدة، وتراجع دور روسيا بمحاولات إضعاف متعمدة، و عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على القيام بحالة توازن على الساحة الدولية مع أمريكا، لذا في هذه الظروف اتجهت أنظار العالم إلى الصين الذي تصادف نهوضها وتحولها إلى القوة العالمية الثانية، فعقد عليها العالم آمالاً كبرى، ورأى فيها القوة الوازنة أمام تغول أمريكا وتفردها على الساحة الدولية، خاصة مع القفزات الاقتصادية والتكنولوجية والصناعية التي حققتها الصين، لكن في غمرة هذا التفاؤل العالمي، دخلت الصين في عدة اختبارات عملية كشفت عن ترددها وعدم قدرتها أو عدم رغبتها في مواجهة أمريكا، وتكتفي بالدفاع عن مصالحها فقط، وظلت في حالة انكفاء وعدم مشاركة فعلية في قضايا العالم، فلم تتحرك تجاه الحرب الأمريكية / الإيرانية رغم أنها حليفة ل طهران، وكذلك السلبية تجاه مأساة حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، ولم تحرك ساكناً عما حدث في فنزويلا واختطاف رئيسها ونقله قسراً إلى أمريكا، أيضاً لم تعترض على تهديد واشنطن لدول أمريكا اللاتينية وكندا أو التلويح بضم جزيرة جرينلاند الدنماركية، و قضايا كثيرة كشفت تغول وتسلط أمريكا، بينما ظلت الصين مشغولة بتوفير إمدادات الطاقة وتنفيذ مشروع الحزام والطريق وإيجاد موطئ قدم في إفريقيا والشرق الأوسط عبر التجارة والاستثمار دون أي إشارات حول قضايا الأمن والدفاع واستقرار الشرق الأوسط.

وعليه، لا يبدو هناك أمل من صعود الصين إلى سدة النظام الدولي الجديد في خدمة قضايا العالم، وعدم التعويل على أي دور لها في تحقيق التوازن الدولي والإقليمي، وستظل منشغلة بالنمو ومصالحها وتوسيع نفوذها التجاري والاستثماري، واقتناح المزيد من الأسواق التجارية لتصريف منتجاتها، وضم تايوان تحت شعار (صين واحدة)، وستظل علاقاتها مع الدول العربية علاقة (بائع ومستهلك)، و من الأجدى ألا تتول الدول العربية على الصين في تحقيق التوازن ودعم قضاياها، ويجب البحث عن نموذج واقعي للعلاقات العربية - العربية سواء بإحياء وتنشيط دور الجامعة العربية بآليات جديدة، أو إيجاد مظلة عملية بين الدول العربية الفاعلة والمؤثرة للحفاظ على الوجود العربي ومصالحهم، إضافة إلى صيغة تعاون مع الدول الإقليمية الكبرى والمؤثرة ودول الجنوب ومنها مجموعة بريكس لقيام كتل قوي يحقق التوازن الاستراتيجي ويبعد المنطقة عن الاستقطاب والاستقطاب.

*مدير التحرير



جمال أمين همام
jamal@araa.sa

قضية تغيير تركيبة النظام الدولي تؤرق الباحثين المعنيين بالعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، وهدم سور برلين، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وتحلل حلف وراسو، وسيطرة أمريكا على النظام الدولي بمفردها، ثم زاد القلق بعد تعامل واشنطن الأحادي مع المجتمع الدولي حيث بدت أمريكا وكأنها رئيسة حكومة العالم، وجاءت هذه المتغيرات بعد أن استقر النظام الدولي لسنوات على الصيغة التي فرضتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وتمخض عنها ظهور الأمم المتحدة، تلك الصيغة التي ارتضت بها أكثر دول العالم، فالدول المنتصرة آنذاك رأت أن تركيبة مجلس الأمن الدولي و"الفيتو" تعطي الدول الخمس دائمة العضوية الوصاية على العالم وتجعلها صاحبة اليد الطولى، بينما رأت دول العالم الثالث أن ميثاق الأمم المتحدة يساعد على الاستقلال وتقرير المصير وحفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التنمية، وكانت قد بدأت الأمم المتحدة عملها في ٢٤/١٠/١٩٤٥م، بعد انتهاء مؤتمر سان فرانسيسكو بحضور ممثلي ٥٠ دولة في يونيو عام ١٩٤٥م، ودام شهرين متتاليين لصياغة الميثاق.

وبعد أن تجاوزت اليوم الأمم المتحدة عامها الثمانين، جرت مياه كثيرة في النهر، وحدثت تطورات متلاحقة جعلت خريطة المجتمع الدولي تختلف عما كانت عليه في منتصف أربعينيات القرن العشرين، وأصبحت دول العالم الثالث بإحباط شديد، فالعالم لم يشهد تطورات إيجابية بعد تشكيل الأمم المتحدة، واكتشفت الدول الفقيرة أنها ضحية "الفيتو" وسيطرة الدول الكبرى ومقصلة النفوذ والقوة وغياب القانون، خاصة الدول العربية، ففي وجود المنظمة الدولية، احتلت إسرائيل فلسطين وشردت شعبها، ثم سيطرت على باقي فلسطين في حرب ١٩٦٧م، بل توسعت في احتلال أراض عربية خارج دولة فلسطين كما حدث من احتلال سيناء و الجولان وتم تجاهل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية، كما جرى تغييب المنظمة الدولية تجاه غزو العراق وإسقاط نظامها عام ٢٠٠٣م، وما ترتب على ذلك من توسع نفوذ إيران على



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

أراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات:

www.araa.sa



25 YEARS
Gulf Research Center
Knowledge for All